الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي على –البليدة 2–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية–تخصص الصيرفة الاسلامية–

إعداد الطالبة:

– فنطازي أمينة

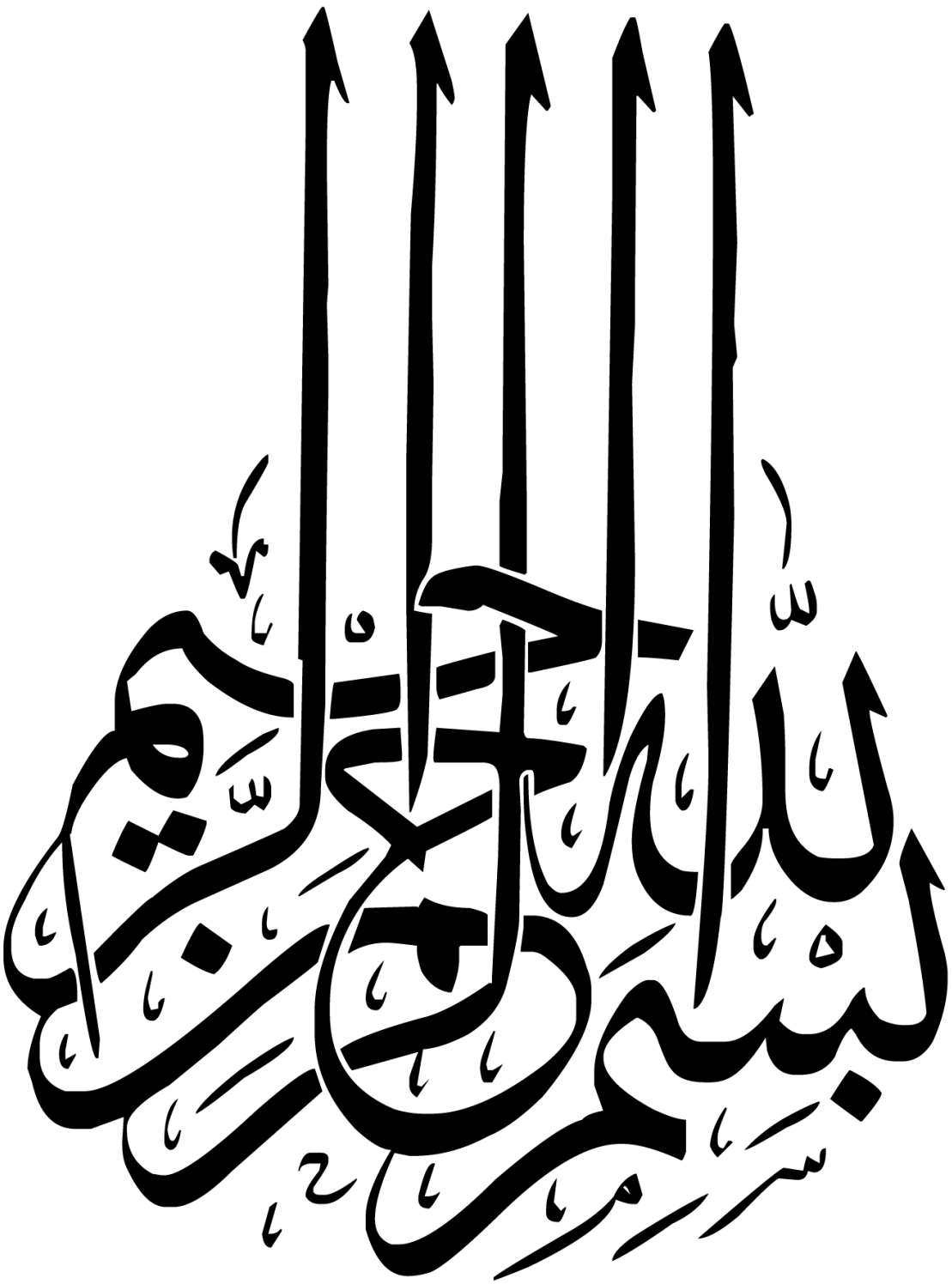
تحت إشراف:

– أ.د. كمال رزيق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د محمد للوشي	أستاذ	جامعة البليدة	رئيسا
أ.د. كمال رزيق	أستاذ	جامعة البليدة	مقررا ومشرفا
د. عبد الحق قنيعي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	مناقشا
د. نرجس فريوه	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	مناقشا
د. كمال عقريب	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	مناقشا
د. سمير بن عمور	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019–2020.


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

من الجنة تحت قدميها إلى التي أعطتني الحياة و أنارت درب حياتي بحبها وتضحيتها من أجلي إلى أحلى ما أعطني ربي وأغلى ذكر من أبي إلى زهرة قلبي أمي أغلى ما أملك.

إلى من أخذته دنيا مني إلى من كانت بسمتي أكبر فرحته الذي علمني أن أكون أنا إلى الذي رسم لي درب الخير والأمل وشذ على يدي لأذوق حلاوة العلم إلى الذي يعيش في قلب وفي كل أنفاسي إلى دمعتي وبسمتي وأكبر حب في قلبي إلى روح أبي فليرحمه الله وليسكنه جنته.

إلى أحلى الزهور في بستاني عائلتي إخوتي حمزة مريم منال .

إلى نبيل وسهام ، وتيم الله وليث جوري بيان.

والى صديقات ورفيقات دربي في مشواري الدراسي، إلى صديقتي ليلى.

وكل زملائي في الدراسة، وكل من ساعدني في جامعة البليدة2 .

إلى كل من ذكره قلبي ونساه قلمي وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيب.

أمينة

الشكر والتقدير:

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية (19)

قال الله تعالي: "لئن شكرتم لأزيدنكم" الحمد والشكر كل شكر إلى الذي فتح لنا أبوابه لما سدت الأبواب كلها و تكفلنا لما رفعت كل كفالة إلى الذي وسع كرسيه السموات والأرض إلى رب العالمين – سبحانه وتعالى – الحمد لله الذي منا عليا بهذا ووفقني لأصل إلى هنا فكل صواب من عند الله تبرك وجل علاه.

اتقدم بشكري وتقديري وفائق احترامي للأستاذ المشرف كمال رزيق الذي أعطاني من وقته ولم يبخل عليا بجهده أو إي معلومة كان لي نعم المشرف والموجه.

له مني فائق الاحترام والشكر.

أشكر الأستاذ محمد سعد الفقي من مصر والأستاذ زكريا جرفي على مساعدتهم لي في الدراسة القياسية لهم من فائق الاحترام وتقدير، وشكر لكل من الأساتذة المشرف والمناقشين على مجهدهم وتعبهم في قرأت هذه المذكرة، وكل الأساتذة في مشوار الدراسي على كل مقدمه لي شكرا.

وأشكر كلا من ساعدني من قريب أو بعيد.

و كل الحمد لله الذي أتم علي بنعمته هذه.

أمينة

الملخص

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كيف يمكن لنا ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة، وهذا في ظل ضعف الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات المنتجة كنتيجة لضعف التمويلات المقدمة لها من قبل المنظومة البنكية التي تعرف هي الأخيرة عدة عراقيل ومشاكل أذت لتقليص دورها في الاقتصاد خاصة مع محدودية أساليبها التمويلية التي ترتكز في أغلبها على القروض الربوية، وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى دراسة مختلف صيغ التمويل بالمشاركة، والتي استطاعت النجاح في العديد من التجارب كأسلوب تمويلي اسلامي لترقية وتطوير الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لدراسة أثر التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة على الاستثمار والناتج، وهذا من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وذلك من خلال بناء نموذج باستعمال الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها تواجه الجزائر عدة عراقيل كنت ولاتزال السبب في عدم تقدم الاستثمار والذي نجم عنه تحقيق فشل دائم في الاقتصاد الجزائري وعدم تحقيق انتعاش أو تطور، والتي من بينها تخلف القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية وتمويل بالقروض، مما استوجب ضرورة الاعتماد على صيغ المشاركة التي أثبت الدراسة القياسية مدى كفاءتها وفعاليتها في تمويل الاستثمار من خلال تأثيرها الايجابي عليه، ويتم فتح المجال لهذا النوع من التمويل في الجزائر من خلال تعديلات وإجراءات القانونية التي تقر وتسمح بعمل البنوك الاسلامية بمختلف أساليبها وخاصة القائمة على المشاركة في الجزائر، بالإضافة إلى فتح المجال للمؤسسات المالية الاسلامية الأخرى الداعمة لعمل للبنوك الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في الجزائر، التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية، صيغ المشاركة.

الملخص

Abstract:

This study aims to determine how we can promote investments in Algeria by using participatory formulas, and this is in light of the weak investment in Algeria, especially in the productive sectors, as a result of the weak funding provided to it by the banking system, which is the last of several obstacles and problems that led to reducing its role in the economy. Especially with its limited financing methods, which are mostly based on usurious loans, This is by using the descriptive analytical approach to study the reality of bank financing for investment in Algeria, in addition to studying various forms of financing with participation, which have succeeded in many experiences as a financing method of Islamic financing methods to promote and develop investment that contributes to achieving economic growth, And they stressed the use of the standard methodology to study the impact of Islamic finance and the forms of participation on investment and output, and this by defining the nature of the relationship between variables, and this is by building a model using simple and multiple linear regression .

This study has reached a number of results, the most important of which is that Algeria faces several obstacles. You are still the reason for the lack of progress in investment, which resulted in achieving a permanent failure in the Algerian economy and the lack of recovery or development, among which is the underdevelopment of the banking sector controlled by public banks and financing loans, Which necessitated the necessity of relying on participatory formulas that proved the standard study of its efficiency and effectiveness in financing investment through its positive impact on it, and the field is opened for this type of financing in Algeria through amendments and legal procedures that recognize and allow the work of Islamic banks in its various methods, especially those based on participation in Algeria, In addition to opening the way to other Islamic financial institutions that support the work of Islamic banks.

Key words: investment in Algeria, Islamic finance, Islamic banks, participation formats.

فهرس

المحتويات

الموضوع	العنوان	الصفحة
البسملة	.....	–
الإهداء	.....	–
الشكر والتقدير	.....	–
الملخص	.....	III
فهرس المحتويات		V
فهرس الجدول والأشكال	.....	XIII
قائمة المختصرات		XVII
المقدمة		أ–ذ
الفصل الأول	التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر.....	09–70
المبحث الأول	المناخ الاستثماري في الجزائر.....	10
المطلب الأول	المناخ الاستثماري ومقوماته.....	10
أولا	تعريف المناخ الاستثماري.....	10
ثانيا	مبادئ المناخ الاستثماري.....	11
المطلب الثاني	معطيات المناخ الاستثماري في الجزائر.....	12
أولا	المعطيات الخصائص السياسية والاجتماعية.....	12
ثانيا	المعطيات الاقتصادية.....	14
المطلب الثالث	الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....	23
أولا	قوانين الاستثمار ما بعد الاستقلال.....	23
ثانيا	قوانين الاستثمار لفترة التسعينات.....	27
ثالثا	قوانين الاستثمار ما بعد سنة الألفين.....	27
المطلب الرابع	الاطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر.....	29
أولا	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد.....	29

ثانيا	المجلس الوطني للاستثمار ووزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار..	30
ثالثا	لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية ووكالة دعم وترقية الاستثمارات.....	31
المبحث الثاني	الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.....	33
المطلب الأول	الاستثمار المحلي في القطاع العام.....	33
أولا	القطاع العام في الجزائر.....	33
ثانيا	حجم الاستثمار في القطاع العام.....	34
المطلب الثاني	الاستثمار المحلي في القطاع الخاص.....	36
أولا	القطاع الخاص في الجزائر.....	36
ثانيا	حجم الاستثمار في القطاع الخاص الجزائري.....	37
المطلب الثالث	الاستثمار الاجنبي في الجزائر.....	38
أولا	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر.....	38
ثانيا	نصيب القطاعات وتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر.....	40
المطلب الرابع	معوقات الاستثمار في الجزائر.....	42
أولا	العوائق الاقتصادية.....	42
ثانيا	العوائق القانونية والإدارية.....	45
ثالثا	العوائق الأخرى.....	46
المبحث الثالث	الجهاز المصرفي الجزائري.....	47
المطلب الأول	نشأة المصرفية الجزائرية.....	47
أولا	البنك المركزي والخزينة.....	47
ثانيا	الصندوق الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.....	48
ثالثا	البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الجزائري الخارجي.....	49
المطلب الثاني	الإصلاحات المصرفية للمنظومة الجزائرية.....	49
أولا	إصلاحات عام 1971.....	49
ثانيا	إصلاحات عام 1986.....	50
ثالثا	إصلاحات عام 1988.....	51
المطلب الثالث	المصرفية الجزائرية بعد قانون النقد والقرض.....	52
أولا	قانون النقد والقرض.....	52

ثانيا	أهم تعديلات قانون النقد والقرض.....	53
المبحث الرابع	القروض المصرفية الموجهة للاستثمار في الجزائر.....	54
المطلب الأول	قروض الموجهة لتمويل القطاع العام.....	54
أولا	تمويل البنوك العامة للاستثمار.....	54
ثانيا	تمويل البنوك الخاصة للاستثمار.....	56
المطلب الثاني	القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص.....	57
أولا	التمويل المقدم من البنوك العمومية.....	57
ثانيا	التمويل المقدم من البنوك الخاصة.....	58
ثالثا	القطاعات الاقتصادية في الجزائر والاستثمار المصرفي.....	60
المطلب الثالث	القروض المتعثرة في الجزائر.....	62
أولا	ماهية القروض المتعثرة.....	62
ثانيا	تعثر القروض في الجزائر.....	63
المطلب الرابع	معوقات التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر.....	67
أولا	انخفاض الكفاءة المالية.....	67
ثانيا	عجز القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات.....	68
ثالثا	انخفاض الكفاءة الإدارية.....	69
خلاصةالفصل	.....	70
الفصل الثاني	آليات التمويل بصيغ المشاركة في البنوك الإسلامية.....	72-149
تمهيد	.....	72
المبحث الأول	عقود التمويل بالمشاركة.....	73
المطلب الأول	ماهية البنوك الاسلامية.....	73

أولا	تعريف البنوك الاسلامية وتطورها.....	73
ثانيا	أهداف البنوك الاسلامية.....	79
ثالثا	مصادر التمويل في البنوك الاسلامية.....	80
المطلب الثاني	مفهوم التمويل بالمشاركة.....	81
أولا	أساسيات التمويل.....	81
ثانيا	التمويل بالمشاركة.....	83
المطلب الثالث	مزايا وعيوب التمويل بالمشاركة.....	92
أولا	مزايا التمويل بصيغ المشاركة.....	92
ثانيا	عيوب التمويل بصيغ المشاركة.....	93
المبحث الثاني	صيغ التمويل بالمشاركة.....	94
المطلب الأول	المشاركة الثابتة (الدائمة).....	94
أولا	تعريف المشاركة الثابتة.....	94
ثانيا	أنواع المشاركة الثابتة.....	94
المطلب الثاني	المشاركة المنتهية بالتمليك.....	95
أولا	تعريف المشاركة المنتهية بتمليك.....	95
ثانيا	خصائصها.....	96
المطلب الثالث	صيغة المضاربة.....	97
أولا	تعريف صيغة المضاربة.....	97
ثانيا	أنواع المضاربة.....	97
المطلب الرابع	صيغ المشاركات الزراعية.....	99
أولا	تعريف صيغ المشاركات الزراعية.....	99
ثانيا	تطبيق المصرفي لصيغ المشاركات الزراعية.....	99
المبحث الثالث	الأساليب الحديثة لتمويل بالمشاركة.....	101
المطلب الأول	الشراكة بالمرابحة.....	101
أولا	تعريف الشراكة بالمرابحة.....	101
ثانيا	آليات عمل الشراكة بالمرابحة.....	101
المطلب الثاني	المشاركة برأس مال المخاطرة.....	103
أولا	تعريف المشاركة من خلال رأس المال المخاطرة.....	103
ثانيا	أسلوب عمل المشاركة من خلال رأس المال المخاطرة.....	103

المطلب الثالث	صكوك المشاركة.....	104
أولا	مفهوم صكوك الإسلامية.....	104
ثانيا	ماهية صكوك المشاركة.....	108
المبحث الرابع	معوقات الاستثمار بصيغ المشاركة.....	109
المطلب الأول	معوقات تتعلق بصيغ المشاركة.....	109
أولا	سوء الإنفاق.....	109
ثانيا	صعوبة تقدير الربح المتوقع.....	110
ثالثا	مشكلة الضمانات.....	110
المطلب الثاني	معوقات تتعلق بطبيعة البنوك الاسلامية.....	110
أولا	عائق كفاءة العنصر البشري.....	110
ثانيا	عائق السياسة الادخارية والاستثمارية للبنك.....	111
المطلب الثالث	معوقات تتعلق بعلاقتها مع البنك المركزي.....	112
أولا	السقوف الائتمانية.....	112
ثانيا	السيولة النقدية.....	112
خلاصة الفصل	.....	114
الفصل الثالث	تجارب دولية في التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة للاستثمار.....	116-194
تمهيد	.....	116
المبحث الأول	التجربة السودانية في التمويل الاستثمارات بصيغ المشاركة.....	117
المطلب الأول	الاستثمار في السودان.....	117
أولا	المناخ الاستثماري في السودان.....	117
ثانيا	حجم الاستثمارات في السودان.....	123
المطلب الثاني	التمويل المصرفي للاستثمار في السودان.....	124
أولا	النظام المصرفي في السودان.....	124
ثانيا	تمويل الاستثمار في السودان.....	126
ثالثا	تمويل بصيغ المشاركة في السودان.....	128
المطلب الثالث	الاستثمار بالمشاركة في بنك فيصل السوداني.....	137
أولا	لمحة عن بنك فيصل السوداني.....	137
ثانيا	التمويل في بنك فيصل الاسلامي.....	138

ثالثا	الاستثمار بصيغ التشاركية في بنك فيصل السوداني.....	141
المبحث الثاني	التجربة الماليزية في التمويل بصيغ المشاركة.....	146
المطلب الأول	الاستثمار في ماليزيا.....	146
أولا	المناخ الاستثماري في ماليزيا.....	146
ثانيا	حجم الاستثمار في ماليزيا.....	155
المطلب الثاني	التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا.....	156
أولا	القطاع المصرفي في ماليزيا.....	156
ثانيا	تمويل الاستثمارات في ماليزيا.....	161
ثالثا	تمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا.....	165
المبحث الثالث	التجربة الكويتية في تمويل الاستثمارات بالصيغ القائمة على المشاركة.....	168
المطلب الأول	الاستثمار في الكويت.....	168
أولا	المناخ الاستثمار في الكويت.....	168
ثانيا	حجم الاستثمار في الكويت.....	173
المطلب الثاني	التمويل المصرفي للاستثمارات في الكويت.....	175
أولا	القطاع المصرفي في الكويت.....	175
ثانيا	تمويل الاستثمار في الكويت.....	178
المطلب الثالث	الاستثمارات قائمة على المشاركة في بيت التمويل الكويتي.....	181
أولا	لمحة عن بيت التمويل الكويتي.....	181
ثانيا	التمويل بالمشاركة في بيت التمويل الكويتي.....	183
ثالثا	أرباح المحققة من الاستثمار بالمشاركة في بيت التمويل الكويتي.....	187
المبحث الرابع	تقييم التجارب في التمويل بصيغ المشاركة.....	189
المطلب الأول	تقييم التجربة السودانية.....	189
أولا	نقاط قوة التجربة.....	189
ثانيا	نقاط ضعف التجربة.....	190
المطلب الثاني	تقييم التجربة الكويتية.....	191
أولا	نقاط قوة التجربة.....	191
ثانيا	نقاط ضعف التجربة.....	192
المطلب الثالث	تقييم التجربة الماليزية.....	192
أولا	نقاط قوة التجربة.....	192

ثانيا	نقاط ضعف التجربة.....	193
خلاصة الفصل	.....	194
الفصل الرابع	إمكانية تفعيل التمويل بالمشاركة للاستثمار في الجزائر.....	196-265
المبحث الأول	قراءة لواقع التمويل الاسلامي للاستثمار في الجزائر.....	197
المطلب الأول	قراءة نظرية عن بنك البركة الجزائر.....	197
أولا	نبذة عن مجموعة البركة.....	197
ثانيا	تعريف بنك البركة الجزائر.....	199
المطلب الثاني	التمويل بصيغ المشاركة في بنك البركة.....	200
أولا	حجم التمويل في البنك.....	200
ثانيا	التمويل بصيغ القائمة على المشاركة في البنك.....	201
المطلب الثالث	التمويل في بنك السلام الجزائر.....	205
أولا	لمحة عن بنك السلام الجزائر.....	205
ثانيا	التمويل في بنك السلام الجزائر.....	205
المطلب الرابع	التمويل بصكوك الاسلامية في الجزائر.....	208
أولا	السوق المالية الجزائرية.....	208
ثانيا	حجم التمويل في السوق.....	211
المبحث الثاني	العوائق التمويلية للبنوك الاسلامية في الجزائر.....	213
المطلب الأول	الاطار القانوني لعمل البوك الاسلامية في الجزائر.....	213
أولا	المادة 70 من القانون البنكي.....	214
ثانيا	المادة 72 من الأمر 03-11.....	214
المطلب الثاني	أثر تطبيق السياسة النقدية على البنوك الاسلامية الجزائرية.....	215
أولا	آلية إعادة الخصم والقرض.....	215
ثانيا	آلية الاحتياطي الاجباري.....	217
ثالثا	سياسة السوق المفتوحة.....	218
المطلب الثالث	أثر الرقابة الاحترازية على البنوك الاسلامية في الجزائر.....	219
أولا	مخاطر البنوك الاسلامية.....	219
ثانيا	نسبة تغطية المخاطر.....	223
ثالثا	معامل تغطية السيولة.....	225

المبحث الثالث	تقييم كفاءة التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة للاستثمار.....	227
المطلب الأول	التقديم النظري للنموذج.....	227
أولا	التعريف بمتغيرات النموذج.....	227
ثانيا	منهجية الدراسة القياسية.....	228
ثالثا	مناهج البحث في الاقتصاد القياسي.....	230
رابعا	إستقرارية السلاسل الزمنية.....	233
المطلب الثاني	تقدير نموذج في ماليزيا.....	235
أولا	أثر التمويل الاسلامي على الاستثمار في ماليزيا.....	234
ثانيا	أثر التمويل الاسلامي على الناتج في ماليزيا.....	238
المطلب الثالث	تقدير النموذج في السودان.....	242
أولا	أثر التمويل بصيغ المشاركة على الاستثمار.....	242
ثانيا	أثر التمويل بصيغ المشاركة على الناتج.....	246
المبحث الرابع	المتطلبات القانونية لتفعيل التمويل بصيغ المشاركة في الجزائر.....	250
المطلب الأول	من حيث الاطار التنظيمي للبنوك الاسلامية في الجزائر.....	250
أولا	القوانين التنظيمية في تجارب الدراسة.....	250
ثانيا	تعديلات المقترحة لتنظيم عمل البنوك الاسلامية في الجزائر.....	255
المطلب الثاني	من حيث أدوات السياسة النقدية.....	256
أولا	السياسات النقدية المستعملة.....	256
ثانيا	التعديلات الممكنة في أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....	258
المطلب الثالث	من حيث أدوات الرقابة الاحترازية.....	260
أولا	نسبة كفاية رأس المال.....	260
ثانيا	نسبة تغطية السيولة.....	261
المطلب الرابع	متطلبات أخرى لتفعيل التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة في الجزائر....	264
أولا	إنشاء مؤسسات مالية اسلامية وهيئات الرقابة الشرعية.....	264
ثانيا	القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.....	264
خلاصة الفصل	.....	266
الخاتمة	.....	268
قائمة المراجع	.....	274
الملاحق	.....	291

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم السياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	14
2	تطور معدل نمو الناتج الاجمالي للجزائر للفترة (1997-2017)	18
3	نسب التضخم في الجزائر للفترة (1990-2017)	19
4	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2017)	20
5	تغير في قيم ميزان المدفوعات للفترة (2000-2017)	21
6	تطور سعر الصرف الاسمي في الجزائر مقابل الدولار$ للفترة (1990-2017)	22
7	حجم الاستثمار العام من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	35
8	الاستثمار الخاص من الناتج في الجزائر للفترة (1990-2017)	37
9	تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2016	39
10	توزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية في الجزائر ما بين فترة 2002-2017	40
11	توزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة (2002-2017)	42
12	حجم التمويل مقدم من البنوك العمومية للقطاع العام الجزائري للفترة (1990-2016)	55
13	حجم تمويل البنوك الخاصة للقطاع العام في الجزائر للفترة ما بين (1998-2017)	56
14	حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من البنوك العمومية الجزائرية للفترة (1998-2017)	57
15	تمويل البنوك الخاصة للقطاع الخاص في الجزائر للفترة ما بين (1998-2017)	59
16	نصيب البنوك العمومية والخاصة من القروض الموجهة للاقتصاد	60
17	نصيب القطاع العام والخاص من القروض المصرفية (2004-2017)	61
18	حجم القروض المتعثرة (ديون مستحقة) في الجزائر للفترة (2000-2017)	64

19	تطور البنوك الاسلامية منذ تأسيسها حتى الانتشار في الوقت الراهن	74
20	المصارف الاسلامية الأسرع نمو في العالم ما بين (2007-2016)	76
21	أوجه الاختلاف الجوهرية بين التمويل الاسلامي و التقليدي	85
22	تطور التمويل الاسلامي في العالم للفترة (2006-2017)	87
23	مؤشرات الأداء الاقتصادي في السودان للفترة (2000-2017)	122
24	حجم الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة (2004-2017)	123
25	حجم التمويل المصرفي للاستثمار في السودان للفترة (2004-2017)	127
26	تمويل القطاعات المنتجة في السودان للفترة (2004-2017)	130
27	التمويل بصكوك المشاركة في السودان ما بين (2004-2017)	134
28	نسبة تمويل البنك للقطاعات المنتجة خلال الفترة (2011-2017)	140
29	التمويل الاستثماري بصيغ المشاركة ونسبتها من اجمالي للفترة (2004-2017)	141
30	أداء المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا للفترة (2008-2017)	151
31	حجم الاستثمارات في ماليزيا خلال الفترة (2006-2017)	155
32	تطور نسبة التمويل الاسلامي في القطاع البنكي لماليزيا (2006-2017)	164
33	التمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا للفترة (2006-2017)	165
34	التمويل في ماليزيا بصكوك المشاركة (2008-2017)	167
35	أداء المؤشرات الاقتصادية في الكويت للفترة (2006-2017)	170
36	التمويل الاسلامي في الكويت ما بين (2008-2017)	180
37	تأسيس بعض البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية	198
38	فروع بنك البركة الجزائري في المناطق الجزائرية	200
39	التمويل المصرفي في بنك البركة الجزائر للفترة (2004-2017)	201
40	التمويل المصرفي بصيغة المشاركة حسب الأجل في بنك البركة للفترة (2012-2017)	204
41	حجم التمويل المصرفي المقدم من بنك السلام للفترة (2011-2017)	206
42	التداول في بورصة الجزائر للفترة (2004-2017)	211
43	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	235

44	نتائج تقدير نموذج اللوغاريتمي في ماليزيا	236
45	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ماليزيا	238
46	نتائج اختيبار عدم ثبات التباين	238
47	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي في ماليزيا 2	239
48	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ماليزيا2	241
49	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	241
50	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	242
51	نتائج تقدير نموذج اللوغاريتمي في السودان	243
52	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء السودان	245
53	نتائج اختيبار عدم ثبات التباين	245
54	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي في السودان 2	246
55	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء السودان 2	248
56	نتائج اختيبار عدم ثبات التباين2	249

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	حجم القروض المتعثرة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2017)	65
2	عدد البنوك الاسلامية في الدول العربية لسنة 2017	78
3	تطور حجم التمويل الاسلامي في العالم للفترة (2006-2017	88
4	حجم قطاعات التمويل الاسلامي حول العالم لسنة 2017	89
5	نسبة أصول 12 دولة من مجموع أصول الصيرفة الاسلامية حول العالم للفترة (2007- 2016)	90
6	الحوافز الرئيسية لإصدارات الصكوك	106
7	حجم الصكوك الاسلامية الدولية الصادرة للفترة (2001-2017)	107
8	حجم التمويل الاسلامي للاستثمارات في السودان للفترة 2004-2017)	128

9	حجم التمويل المصرفي بصيغ المشاركة في السودان للفترة (2004-2017)	132
10	تطور التمويل بشهادات الشهامة في السودان (2004-2017)	134
11	التمويل بصيغ المشاركات الزراعية في السودان للفترة (2004-2017)	136
12	تطور تمويلات بنك فيصل السوداني للفترة (2004-2017)	139
13	ايرادات التمويل بصيغ المشاركات في بنك فيصل للفترة (2004-2017)	144
14	التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا للفترة (2006-2017)	162
15	تطور التمويل الاسلامي في ماليزيا للفترة (2006-2017)	163
16	تطور التمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا (2006-2017)	166
17	حجم الاستثمارات من الناتج المحلي للكويت للفترة (2004-2017)	174
18	التمويل المصرفي للاستثمار في الكويت للفترة (2004- 2017)	179
19	حجم الاستثمارات في بيت التمويل الكويتي للفترة (2004-2017)	183
20	التمويل للاستثمارات المشتركة في بيت التمويل الكويتي للفترة 2004-2017	185
21	أرباح الاستثمارات المشتركة في بيت التمويل الكويتي للفترة (2004-2017)	187
22	تطور التمويل بصيغ الاسلامية في بنك البركة للفترة (2012-2017)	202
23	حجم تمويل الاستثمار في بنك السلام للفترة (2011-2017)	207
24	التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج ماليزيا	237
25	التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج ماليزيا 2	240
26	التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج السودان	244
27	التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج السودان2	248

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	اللغة الانجليزية	اللغة العربية
ANDI	National Investment Development Agency	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CNI	National Investment Council	المجلس الوطني للاستثمار
CALPI	Investment Sistes support and promotion Committee	لجنة دعم مواقع الاستثمارات وترقيتها
BCA	The Algerian Central Bank	بنك المركزي الجزائري
CAD	The Algerian Development Fund	صندوق الجزائري للتنمية
CNEP	National Savings and Reserve Fund	صندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BNA	The National Bank of Algeria	البنك الوطني الجزائري
CPA	The Algerian popular loan	القرض الشعبي الجزائري
BEA	The Algerian External Bank	البنك الجزائري الخارجي
BDA	Algerian Development Bank	البنك الجزائري للتنمية
BDR	Agriculture Development Bank	بنك الفلاحي للتنمية
$	u.s dollar	الدولار الأمريكي
د.ك	Kuwaiti dinar	دينار الكويتي
ج.س	Sudanese pound	جنيه السوداني

المقدمة

المقدمة

يعتبر الاستثمار على إختلاف أنواعه محليا أو أجنبيا وسواء كان في القطاع العام أو الخاص المحرك الأول لعملية النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصادات سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وهذا من خلال مساهمته في النهوض بالقطاعات الاقتصادية خاصة المنتجة منها – وهذا في ظل التنامي السريع للاقتصاد المالي على حساب الحقيقي في كل أنحاء العالم– التي تنعكس بالإيجاب على الناتج المحلي الاجمالي ومختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي، فالنهوض بالاستثمارات وترقيتها هي البوابة الأولى لتحقيق التقدم الاقتصادي خاصة في الدول النامية والتي تسعى لإزاحة غبار التخلف عنها.

من أجل النهوض بالاستثمار وترقيته لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك، خاصة من القطاع البنكي الذي يعتبر العصب المحرك للاقتصاد بالإضافة إلى المالي، وهذا لكونه الوسيط المالي الأساسي في الاقتصاد بين طالب التمويل ومنحه، من خلال حشده للموارد ودفعها لتمويل الاقتصاد سواء من خلال الأساليب التقليدية التي تعد الأكثر انتشارا في العالم والأقدم، وهذا عن طريق القروض بفائدة الحتمية أو السندات والمشتقات المالية، لكن هذا النوع من التمويل رغم ما استطاع منحه لتحسين الاستثمار إلا أنه كان المسبب الرئيسي في الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي الناجمة عن أسعار الفائدة التي تعظم نمو المالي على حساب الحقيقي، مما نجم عنها فقاعات مالية أدخلت العالم في العديد من الأزمات المالية أهمها أزمة 2008 التي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية وألقت بعاتقها على كافة الاقتصادات حول العالم، ولم ينجو منها إلا بعض الدول أو بالأحرى الاستثمارات على كانت تمول وفق الصيغ الإسلامية.

وقد برزت أهمية التمويل الاسلامي بمختلف صيغه خاصة القائمة على المشاركة والتي من أهمها المشاركة والمضاربة وكذا صكوك المشاركة بالإضافة إلى أنواع أخرى، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في تعامل مع المستثمرين مما يعزز ثقة المستثمر ويمنحه الأمان، كما أنها تعمل على تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة التي تعود بالفائدة الحقيقة على الاقتصاد، وقد برزت أهمية هذا التمويل الذي يعرف انتشارا وتنامي سريع حول العالم منذ بدايته في الستينيات القرن العشرين من تجربة أحمد نجار إلى الآن، نتيجة ما تمتلكه أدواته من قدرة وكفاءة على خلق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، وقد أثبت كفاءته في العديد من الدول التي اعتمدت عليه في تمويل استثماراتها سواء تلك التي تبنته إلى جانب التقليدي كماليزيا والكويت، أو التي اعتمدت عليه من خلال أسلمة نظامها المالي ككل مثل ما فعلت السودان.

في ظل فشل المنظومة البنكية في النهوض بالمشروعات الاستثمارية وترقيتها في الجزائر من أجل تحقيق نمو الحقيقي للاقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاعات المنتجة سواء كانت هذه الاستثمارات تابعة للقطاع العام أو الخاص، وهذا رجع لنوعية وحجم التمويلات التي تقدمها البنوك العمومية والخاصة للاقتصاد – وهذا في ظل غياب سوق مالي متطور– والتي في أغلبها عبارة عن قروض بفوائد ربوية أو سندات التي أهلكت المستثمر في القطاع الخاص بسبب تراكم مستمر لمعدلات الفائدة، وكذا الخزينة العمومية جراء فشل متكرر لمشروعات القطاع العام مما تولد عنها العديد من القروض المتعثرة، والمشاريع الفاشلة دون جدوى أو منفعة للاقتصاد، فقط أعباء زائدة على عاتق الدولة، ولذلك لابد على الجزائر الاعتماد على أساليب تمويلية أخرى من أجل ترقية الاستثمارات وبالتالي تحقق لنا النمو للاقتصاد، كأساليب التمويل الاسلامية وخاصة صيغ المشاركة التي تعتمدها البنوك الاسلامية، والتي استطاعت النجاح في العديد من الاقتصادات.

إشكالية البحث:

إن الاقتصاد الجزائري أصبح عاجزا خاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة، وفي ظل قطاعات اقتصادية مهمشة ومنظومة بنكية شبه غائبة، لا يمكن أن يقوم الاقتصاد الجزائري إلا من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة، والذي لا يمكن ترقيته وتطويره إلا بأساليب تمويلية فعالة، مختلفة ومغايرة للقروض بأسعار الفائدة الحتمية، كأساليب التمويل الاسلامي القائمة على قاعدتي "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"، وخاصة الصيغ القائمة على المشاركة والتي تسعى للاستثمار في المشروعات الحقيقة والمنتجة، ومن خلال ما سبق فيمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى فعالية صيغ المشاركة في ترقية الاستثمارات في الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية حسب طبيعة الموضوع، وتتمثل فيما يلي:

- فيما تتجسد صيغ المشاركة التمويلية؟
- كيف استطاعت التجارب المعروضة ترقية استثماراتها من خلال التمويل الاسلامي خاصة بصيغ المشاركة؟
- ما طبيعة العلاقة بين التمويل الاسلامي والتمويل بالمشاركة مع الاستثمار ؟

الفرضيات:

وللإجابة على تساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، فقد قمنا بإقتراح بعض الفرضيات كإجابة مبدئية تتمثل فيما يلي:

-المشاركة أسلوب تمويلي قائم على الملكية في المشروعات.

-استطاعت التجارب تحقيق النجاح في تمويل بصيغ المشاركة من خلال تجسيدها للبيئة القانونية التي تقر بشرعية المالية الاسلامية.

-يوجد بين التمويل بالمشاركة والاستثمار في التجارب علاقة طردية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تهدف إلى ترقية الاستثمار في الجزائر في مختلف القطاعات المنتجة، بالإعتماد على التمويل الاسلامي خاصة صيغ المشاركة بكل أنواعها كالمضاربة والمشاركة، وكذا صكوك المشاركة في تمويل الاستثمار، وذلك لما لها من خصائص مميزة كتحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، وقد اتضح ذلك من خلال النجاح الذي حققته هذه التجربة في الدول التي تبنتها كماليزيا.

أسباب البحث:

1- الذاتية:

- الفضول والرغبة في دراسة مواضيع لها علاقة بالمالية الاسلامية.
- يعتبر الموضوع في مجال دراستي وتخصصي لذا يمكنني البحث فيه.

2- الموضوعية:

- تعتبر مواضيع التمويل الاسلامي في الجزائر وبكل أساليبه حديثة نوعا ما ويمكن البحث فيها.
- للدور البارز التي تحققه صيغ المشاركة بإعتبارها أسلوب فعال جدا لتمويل الاستثمارات خاصة المنتجة وترقيتها، مما يحقق النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على واقع الاستثمار والتمويل في الجزائر.

- إبراز أهمية صيغ المشاركة بإعتبارها من أهم الأساليب التمويلية الاسلامية التي تقوم على العدالة في تمويل الاستثمار وترقيته خاصة في تمويل المشروعات المنتجة، مما يحقق النهوض بالاقتصاد.

- محاولة الاستفادة من تجارب الناجحة في تمويل بصيغ المشاركة وبالتالي معرفة أهم نقاط التي دفعة بها لنجاح ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.

منهجية الدراسة:

إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بجمع المعلومات والبيانات وتلخيص مختلف الحقائق المتعلقة بواقع التمويل والاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل واقع التجارب التمويلية بصيغ المشاركة محل الدراسة، كما إعتمدت أيضا على المنهج القياسي وهذا من أجل دراسة طبيعة العلاقة بين التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة والاستثمار، وهذا باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** للفترة ما بين (1990-2017) وهذا حسب ما توفرت من معلومات واحصائيات لها علاقة بالموضوع.

- **الحدود المكانية:** تتمثل في الحدود الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات السابقة التي تشترك مع موضوعي في متغيراته الأساسية، وهذا حسب ما استطعت التوصل له، وهي كما يلي:

1- دراسة منصور الزين، "2012-2013": آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط ضوء على مختلف الآليات التي تعمل على تشجيع الاستثمار في الجزائر بمختلف أشكاله، وهذا من خلال إبراز المكونات المناخ الاستثمار في الجزائر وكذا مختلف العراقيل التي تقف في وجه نمو الاستثمار في الجزائر وتصحيحها، وهذا من خلال دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر وبمختلف أبعاده وأثره في التنمية، وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن الجزائر بذلت جهود معتبرا لتطوير وترقية الاستثمار من خلال إنتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي المحفزة للاستثمار، لكن لنجاح الاستثمار فيها لابد عليها من التغير من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد وهو الطاقة إلى اقتصاد

متعدد، ومن هيمنة القطاع العام إلى تكاثف وتكامل كل القوى من القطاع العام والقطاع الخاص الوطني ومنه والأجنبي إضافة إلى إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير.

2- دراسة ابتسام ساعد، "2016-2017": دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي –التجربة الماليزية نموذجا- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2017، تهدف إلى دراسة كفاءة التمويل الاسلامي بمختلف صيغه سواء كانت مشاركات أو مدينات في القطاع المصرفي من خلال تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق نظام التمويل الاسلامي وهذا بالإعتماد على تجربة ماليزيا كنموذج واستخلاص مختلف الدروس المستفادة منها وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن نظام المشاركة الاسلامي ليس قادر على تحقيق كفاءة أعظم في تخصيص الموارد، بل هو قادر كذلك على الحد من تركيز الثروة والسلطة، وعلى ترسيخ أسس العدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما توصلت أيضا إلى أن الصناعة المصرفية الاسلامية في ماليزيا تحقق نتائج إيجابية حيث شكلت أصولها سنة 2015 أكثر من 26.8% من إجمالي الأصول في النظام المصرفي وهذا ناتج عن كفاءة التمويل الاسلامي.

3- دراسة زعلاني مريم، كمال شريط، "2017-2018": التمويل المصرفي الاسلامي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 –دراسة تحليلية قياسية-، مقال في مجلة الباحث الاقتصادي جامعة 20أوت 1955 الجزائر، العدد1، جوان 2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي في ماليزي خلال الفترة المحددة، وهذا من خلال بناء نموذج باستخدام الانحدار الخطي البسيط يربط بين متغيرات الدراسة، وتحليل واقع التمويل المصرفي في ماليزيا وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الاسلامي يؤثر إيجابيا على الناتج في ماليزيا، فكلما زاد التمويل بـ 1% زاد الناتج بـ 0.56% وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في جزئيات مختلفة من الموضوع، فتشترك مع الدراسة الأولى في البحث عن الألية والطريقة المثلى للترقية الاستثمار في الجزائر، كما تشترك مع الدراسات الأخرى في إبراز كفاءة التمويل الاسلامي وصيغ المشاركة خاصة، ورغم أهمية هذه الدراسات فإن هذه

الدراسة تتميز عنهم بكونها تعالج إمكانية ترقية الاستثمار في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة باعتبارها أهم الأساليب التمويل الاسلامي.

هيكل الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يتم تقسيمه إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وفي كل فصل أربعة مباحث، ففي الفصل الأول تطرقت إلى التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر من خلال أربعة مباحث لكل مبحث مجموعة من المطالب التي تندرج تحتها جملة من الجزئيات، فالمبحث الأول كان عن المناخ الاستثماري في الجزائر قد تحدث فيه عن المناخ الاستثماري بصفة عامة ثم تطرقت لمختلف مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد كان حول الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر بالأرقام وهذا لمعرفة واقع الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى مختلف العراقيل التي تقف في وجه تقدمه، ثم المبحث الثالث الجهاز المصرفي في الجزائر من مكوناته وتأسيسها إلى مختلف القوانين والتعديلات التي عرفتها الساحة المصرفية في الجزائر، أما المبحث الرابع والأخير في الفصل فقد كان عن القروض المصرفية الموجهة للاستثمار في الجزائر وهذا من خلال احصائيات حول تمويلات مقدمة للقطاع العام والخاص من قبل البنوك العامة والخاصة في الجزائر بالإضافة إلى القروض المتعثرة وكذا مختلف العراقيل التي تعيق دورها في تمويل الاستثمار في الجزائر، ثم حوصلة لما جاء في الفصل من خلال خلاصة فيها استنتاجات لما جاء في الفصل. ثم الفصل الثاني الذي كان عن آليات التمويل بصيغ المشاركة في البنوك الاسلامية والتي تعد بديلا لتمويل بالقروض الربوية للاستثمارات، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول كان عن عقود التمويل بالمشاركة، أما المبحث الثاني والثالث فقد تم تطرق فيهما لمختلف صيغ التمويل بالمشاركة سواء القديمة أو الحديثة منها، والمبحث الرابع حول مختلف المعوقات للاستثمار بصيغ المشاركة، وفي الأخير خلاصة لما جاء في الفصل. ومن أجل تأكد على مدى جودة هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية فقد تطرقنا في الفصل الثالث لدراسة تجارب بعض الدول في الاستثمار بصيغ المشاركة وذلك بتقسيمه إلى أربعة مباحث الأول كان عن التجربة السودانية في تمويل الاستثمار بصيغ المشاركة، أما الثاني فقد كان عن التجربة الكويتية والمبحث الثالث عن التجربة الماليزية، ثم المبحث الرابع كان تقييم لهذه التجارب من خلال التطرق لنقاط قوة وضعف كل تجربة على حدا، وفي الأخير خاتمة الفصل. أما الفصل الرابع والأخير فقد كان عن إمكانية تفعيل التمويل بالمشاركة للاستثمار في الجزائر من خلال الاعتماد على التجارب السابقة، وقبل هذا لا بد من

معرفة حقا واقع التمويل الاسلامي وتمويل بصيغ المشاركة في الجزائر وهذا ما تطرقنا له في المبحث الأول، ثم استنباط مختلف العراقيل التي تقف في وجه التمويل الاسلامي الذي تعتبر تمويلات مقدمة بصيغ المشاركة جزء منه في المبحث الثاني، ثم في المبحث الثالث والرابع من دراسة أثر التمويلات على الاستثمار والناتج وتأكد فعلا من ناجعتها وهذا من خلال الدراسة القياسية التي تحدد لنا العلاقة بين التمويل بصيغ المشاركة والاستثمار وكذا تأثره على الناتج في تجارب الدراسة، وإذا كانت علاقة طردية كيف يمكن تحسين هذه التمويلات في الجزائر بالاعتماد على هذه التجارب، وفي الأخير الخاتمة العامة للموضوع والتي تحدد كل ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات في هذه الدراسة.

الفصل الأول:

التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر كباقي دول العالم، فالاستثمار بمشاريعه في القطاع العام والخاص وبنوعيه سواء كان المحلي أو الأجنبي يساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي خاصة الاستثمارات ذات الوزن الاقتصادي في الدولة، كما تعد هذه المشاريع من أصعب العمليات من الناحية التمويلية وذلك للمخاطر التي توجد فيها ولضخامة تكلفتها وعدم ضمان ربحها خاصة المشاريع الكبرى التي تتبنها الدولة كمشروعات البنية التحتية فهي تتطلب مبالغ ضخمة، وفي غالب الأحيان يتم تمويل هذه المشروعات من خلال التدفقات الذاتية أو الاقتراض من الخارج أو من قبل البنوك سواء كانت البنوك العمومية أو الخاصة في الجزائر، أما السوق المالية فهي شبه مغيبة في الجزائر.

يعتبر القطاع البنكي الممول الأول للنشاط الاستثماري في كل القطاعات الاقتصادية سواء في الجزائر أو غيرها، وذلك بحكم أن البنوك عبارة عن وسيط مالي بالدرجة الأولى بين أصحاب الفائض والعجز المالي لذا لابد لها من القيام بتقديم قروض لتمويل المشروعات الاستثمارية.

ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى حجم الاستثمارات في الجزائر بمختلف أشكالها من خلال احصائيات المتوفرة لدينا، وكذا تسليط الضوء على تمويلات مقدمة من القطاع البنكي للاستثمار من البنوك العمومية والخاصة، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي في الجزائر

المبحث الرابع: القروض المصرفية الموجهة للاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

إن الاستثمار* على اختلاف أنواعه يرتكز على بيئة استثمارية تتجسد في المناخ الاستثماري بمختلف أبعاده الجاذبة أو المنفرة للمستثمر، فالمناخ الاستثماري أهم ركيزة يعتمد عليها المستثمر لتحديد إن كانت هذه البيئة صالحة للاستثمار فيها وإن كان استثماره يتماش ومقوماتها قبل بدء في مشروعه، ويختلف المناخ الاستثمار من دولة لأخرى حسب المميزات والمقومات والخصائص التي تتمتع بها كل دولة، والجزائر كباقي دول العالم لها أبعاد مختلفة يتميز بها مناخها الاستثماري تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومبادئه

يعد المناخ الاستثماري بما يتوفر عليه من مميزات الأساس في إقدام أي مستثمر على الاستثمار في أي دولة ومهم كان نوع استثماره، ورغم اختلاف مميزاته من دولة إلى أخرى إلا أنه يحظى بنفس المفهوم على العموم، ومنه فإن المناخ الاستثماري ومميزاته كما يلي:

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

تتعدد التعاريف التي تناولت المناخ الاستثماري ونذكر منها ما يلي:

1- يعرف المناخ الاستثماري على أنه:"مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى أخر"[1].

2- كما يعرف أيضا بأنه: " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع"[2].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من المؤثرات الزمنية والمكانية التي تكون الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية للمناخ الاستثماري للبلد، وتحدد قدرته على جلب الاستثمارات.

---

*الاستثمار: هو توظيف أو تشغيل المال بقصد تحقيق النماء أي الربح. كما يعرف بأنه: الانفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة. وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، والاستثمار إما أن يكون فرديا أو شركات أو حكوميا. وهذا كم جاء في المعجم الاقتصادي لجمال عبد الناصر، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2010، ص 24.

[1]: علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، د.ط، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص17.

[2]: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة لنيل شهادة مقدمة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص55.

ثانيا: مبادئ المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري على جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

1- مبدأ الشفافية والتناسق و قانون الاستثمار:

يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار متوفرة ومنتظمة وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غيرهم الحصول عليها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:[1]

أ- تقنين النظام أو شبكة المعلومات الخاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات الطابع التشريعي.

ب- إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية الاستثمارات، ويجب أن يتضمن نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية على مبدئين أساسيين لشرط الشفافية والتناسق هما:

- محدد حرية الاستثمار: يضمن تحقيق الاستثمار المعين المحلي(العام والخاص) أو الأجنبي بدون أي تميز أو تصريح مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك.

- محدد عدم التميز: يضمن نفس المعاملة بين المستثمرين وذلك من حيث الحقوق والواجبات الاستثمار، ولا تعد كافة الاجراءات التحفيزية شرطا ضروريا مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار بإعتباره شرطا كافيا، ولخلق مناخ محفز للاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية للاستقطاب الاستثمارات.

2- مبدأ الحركية:

يتعلق برأس المال وضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة وعوائدها ويستلزم عددا من المبادئ وهي:[2]

أ- مبدأ آلية أو تلقائية التحويل: يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية من البلد الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق.

---

[1]: عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص6.

[2]: المرجع السابق نفسه، ص6.

ب- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة: يضمن تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها ويستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية لتحويل العملة مع معدل وحيد.

- تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية، وإقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

3- مبدأ الاستقرار:

وهو يؤشر على درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها لأن المستثمر لا يخاطر في الواقع بإستثمار أمواله في بلد لا يعرف استقرارا في التشريعات أو في نظام الحكم أو يعرف تراجعات مستمرة في التزاماته تجاه الغير، ذلك أن الاستقرار السياسي هو الضمانة والتعهد الضمني بالمحافظة على أموال المستثمر وعدم تعرضها لمخاطر المصادرة، التأميم والاعتداء. ويتعدى الاستقرار السياسي إلى انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب[1].

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

يختلف المناخ الاستثماري من دولة إلى أخرى فكل مناخ يكتسب معطياته ومميزاته حسب طبيعة تلك الدولة من كل أبعادها. وبالتالي فإن معطيات المناخ الاستثماري في الجزائر تتمثل فيما يأتي:

أولا: المعطيات السياسية والاجتماعية

تتمثل معطيات المناخ الاستثماري من ناحية السياسية والاجتماعية فيما يلي:

1- المعطيات السياسية:

تتجلى الأبعاد السياسية المكونة لي مناخ الاستثماري في الجزائر فيما يأتي:

أ- **تنظيم السلطات:** تنقسم السلطات في الجزائر بموجب دستور عام 1966 إلى نوعين السلطة التشريعية بغرفتيها المجلس الشعبي الوطني والذي يتكون من 389 نائبا منتخبا، ومجلس الأمة المكون من 144 عضو منهم 96 عضو منتخب والباقي يتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية. والسلطة التنفيذية

[1]: قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص 145

المكونة من رئيس الجمهورية والذي يتم تعينه عن طريق الاقتراع العام لمدة 5سنوات، ويأتي من بعد الوزراء والولاة وكذا رؤساء الدوائر والبلديات[1].

ب- استقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات، إلا أن الجزائر عرفت وضعية سياسية وأمنية سيئة في التسعينات، ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني والمصالحة ساهم ذلك في عودة الأمن وتقليص درجة المخاطر وحدثت نقلة في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان الأمر من قبل ولكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما عند المستثمرين، لأن اشكالية الاستقرار لا تزال قائمة، حيث تعاقب على كرسي الوزير الأول سبعة وزراء، بتسعة تعديلات حكومية في ظل حكم ثلاث رؤساء خلال الفترة الممتدة ما بين (1993-2010)[2]. ولكن الجزائر في الفترة الأخيرة تعرف عدة تغيرات سياسية مع الحراك شعبي مما قد يخلق وضع معطيات سياسية جديدة يكون لها تأثير مختلف على المناخ الاستثماري في الجزائر.

2- المعطيات الاجتماعية:

حسب احصائيات المنظمة العالمية للتجارة والتنمية عام 2010، بلغ سكان الجزائر آنداك 39.6 مليون نسمة، كما أنه بمجرد النظر إلى هرم الأعمار لسكان الجزائر يبدو من الوهلة الأولى أنه مجتمع شاب حيث نسبة الأفراد الأقل من 25 عام بلغت 55.8% كما أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 20 و 60 عام تمثل نسبة 44% (يد عاملة قادرة على العمل). يتمتع المجتمع الجزائري بقوانين تقر مجانية التعليم حيث تقع جميع أعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث والتطور على عاتق الدولة، ويقدر عدد المتمدرسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض، حيث أقيمت المدارس والجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا، حيث وصل عدد المتخرجين في كل عام 40ألف جامعي وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر بـ94 ألف طالبا، هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة إذ أنها لم ترقا إلى المستوى المطلوب وبالتالي فإن كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل[3].

---

[1]: بتصرف كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 221

[2]: المرجع السابق نفسه، ص221.

[3]: أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ عام 2001، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص 122.

ثانيا: المعطيات الاقتصادية

إن المعطيات الاقتصادية تحدد البعد الحقيقي للمناخ الاستثماري، والتي تكونها مختلف السياسات والاصلاحات التي تقيس ما مدى فعالية هذه البيئة الاقتصادية للاستثمار، من خلال أداء مؤشراتها الاقتصادية التي تعكس فعلا نجاح أو فشل البيئة الاقتصادية وهل هي بيئة استثمارية جيد أو لا، ولهذا سنحاول في هذا الجزء التطرق للسياسات الاقتصادية في الجزائر وكذا أداء مؤشرات الاقتصادية –باعتبارها من مكونات المناخ الاستثماري–، وهذا لتحديد طبيعة الاقتصادية للمناخ الاستثماري في الجزائر كما يلي:

1- اصلاحات الاقتصادية:

قامت الجزائر بعديد من الاصلاحات الاقتصادي وهذا بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصاد بتجسيدها لبيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وهذا من خلال الاعتماد على برامج وسياسات اصلاحية، وهي كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: أهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

سياسات الاقتصادية	أهم ملامح كل سياسة
سياسة التخطيط (1967- 1979)	إن سياسة التخطيط كانت عبارة عن مخططات لكل مخطط أهداف اقتصادية معينة يسعى لتحقيقها وقد تمثل هذه المخططات كالتالي: - **الثلاثي (1967-1969)**:جاء لخلق أكبر عدد ممكن من المناصب لتقليص معدلات البطالة، وكذا رفع الصادرات وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة، لهذا تم توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات، فالأولى للاستثمار الزراعي بـ 2.01 مليار دج والصناعة 4.91 مليار دج، والثانية في البنية التحتية بنوعيها الاقتصادية والاجتماعية بقيمة 2.01 مليار دج، أما الثالثة للاستثمار في الخدمات بقيمة 0.36 مليار دج. - **الرباعي الأول (70-73)**: جاء من أجل بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء قاعدة صناعات قاعدية، من أجل بناء قواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية. - **الرباعي الثاني (1974-1977)**: وقد جاء إكمالا لما سبقه، مع تركيز أكثر على زيادة الانتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن. - **التكميلي(78-79)**: تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية، تم خلالها إتمام ما تبقى من الرباعي الثاني، وتسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية.

سياسات الاستثمارية (1980-1989)	- **الخماسي الأولى (1980-1984):** جاء من أجل تقويم المرحلة السابقة، ويهدف إلى التحكم في التوازن والاقلال من حجم الديون واستيعاب التأخر في بعض القطاعات. - **الخماسي الثاني (1985-1989):** من أهم أهدافه دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، وقد خصص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط.
سياسات الاقتصادية (1989-1998)	وتمثلت أهم الاصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة في اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وقد جاءت جراء الأزمة الحادة التي واجهتها الجزائر في الثمانينات وتجسدت هذه اتفاقيات فيما يلي: - الا**تفاق الأول (1989-1990):** وبموجبه منح الصندوق للجزائر قرض بقيمة 560 مليون $، وتنفيذا لهذا الاتفاق فقد قامت الجزائر بعدة اصلاحات مثل إصلاح نظام الأسعار، واجراء تغيرات هيكلية في السياسة النقدية، تطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، وتوجه نحو حرية التجارة. - الاتفاق **الثاني (1991-1992):** وتم تقيم بموجبه 300 مليون$ ، وغاية منه تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، تحرير التجارة الداخلية والخارجية، ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري للأسعار. - **برنامج الاستقرار السياسي (1994-1995):** يهدف إلى استعادة وتيرة النمو الاقتصادي، تقليص معدل التضخم وكبح الكتلة النقدية، الاهتمام بالقطاع الزراعي والبناء، إعطاء أهمية للاستثمار المحلي والأجنبي، إنعاش قطاع الصناعة. - **برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998):** تضمن مجموعة من الأهداف تتمثل في استعادة النمو والاستقرار المالي، خلق مناصب الشغل، متابعة جهود الاستقرار أسعار الصرف، تكوين احتياطات وتخفيض عجز الميزان، رفع مستوى الادخار الوطني وزيادة المساهمة في الاستثمار.، وهذا من خلال جملة اصلاحات كإصلاحات السياسة النقدية والنظام المالي، تحرير الأسعار، خوصصة وإصلاح المؤسسات العمومية.
السياسات الاقتصادية مع بداية 2000:	وقد تجسدت ملامح هذه السياسة في مجموعة من البرامج كما يأتي: - **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004):** من أجل تثبيت دور

	الدولة في إطارها القانوني كمسؤول على الأهداف الاقتصادية، ومن أجل خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتقديم الحوافز لتشجيع ودعم الاستثمارات التي من شأنها أن تحد من البطالة، في سعى إلى تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل. - **برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** بهدف تثبيت للإنجازات السابقة، وتحقيق نمو مستديم للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، وكذا تطوير المنشآت القاعدية، ودعم قطاع الصحة والتعليم. - **دعم النمو الاقتصادي (2010-2014):** وقد تم فيه إطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية بهدف استكمال المشاريع الكبرى كالسكك الحديدية والطرق والمياه، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة وهذا بقيمة 21214 مليون دج.

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المراجع التالية: دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 195-302. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص 216-222.

وقد حققت هذه الاصلاحات بعض التغيرات نوعية في الاقتصاد الجزائري ونذكر منها ما يلي:[1]

أ- **تحرير الأسعار:** أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير عمليات التسويق والتوزيع وتقليص الدعم في العديد من المنتجات والخدمات لتصل إلى أسعارها الحقيقة.

ب- **التحكم في السياسة المالية:** من خلال تقليص الانفاق العام وذلك بتخفيض القيمة الحقيقة للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة بـ 12.5% مع نهاية 1994، وزيادة الإيرادات العامة بتبني الإصلاحات الضريبية الشاملة التي تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي وبذلك ظهرت الضريبة على أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية والأجنبية، وكذا الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة إلى جانب توسيع مجال تطبيق ضريبة الدخل وهذا محاولة من المشرع الجزائري لإحلال الجباية العادية محل البترولية التي تهيمن على تمويل ميزانية الدولة

[1]: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، مرجع سابق، ص 223-224.

بحيث تراجع حجم الجباية البترولية إلى 53% من مجموع إيرادات الدولة سنة 1997 بعدما كان يمثل أكثر من 90% من الايرادات العامة للدولة في السبعينات.

ت- إصلاح السياسة النقدية: بتحرير معدلات الفائدة وتقديم الائتمان للأنشطة الإنتاجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف.

ث- تحرير التجارة الخارجية: بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% بين 1994 و1997 وتم إلغاء العديد من القيود على عمليات الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد. وفي إطار تعزيز الصادرات تم إنشاء بعض الهيئات من أجل دعم وترقية الصادرات، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

ج- إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة: إعادة تأهيل المؤسسات العامة كمرحلة أولى شملت إعادة هيكلتها من الناحية التشريعية والإدارية وذلك في إطار التطهير المالي للمؤسسات استعدادا لخصخصتها وقد مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998 والتي شرع فيها منذ 1996 وهذا كبرنامج أول.

لقد أعقبت برامج التصحيح الهيكلي برامج إصلاح ذاتية تمثلت في برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004) يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير قطاع الزراعة وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، وكذا (2010-2014)، لكن لم تحقق هذه البرامج أي تغيرات حقيقة في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يوضحه أداء المؤشرات الاقتصادية خلال فترات من هذه السياسات والاصلاحات.

2- مؤشرات الأداء الاقتصادي:

إن مؤشرات الأداء الاقتصادي تعبر عن مدى نجاح وفشل السياسات الاقتصادية المتبعة فهي تعكس الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة معينة، وبالتالي فهي تحدد لنا طبيعة المناخ الاستثماري إذا كان جاذبا للاستثمار المحلي(بخصوص الخاص) والأجنبي، بإعتبارها أهم مكونات المناخ الاستثماري والمعبر الحقيقي عن فعالية المناخ اقتصاديا، ولمعرفة مدى نجاح سياسة الاقتصادية الجزائرية وكذا

مستوى الأداء الاقتصاد الجزائري وهذا حسب المعطيات المتوفرة لدينا، سنتطرق لأداء المؤشرات الاقتصاد في الجزائر والتي قسمنها إلى مجموعتين كما يلي:

أ- المجوعة الأولى:

تعبر المجموعة الأولى عن المؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري، وهي كما يلي:

- معدل نمو الناتج:

تعكس معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي القيمة الحقيقة للاستثمارات الفعالة والمنتجة داخل الاقتصاد الناتجة عن السياسات والاصلاحات اقتصادية الفعالة، وهذا ما يوضحه معدل النمو للناتج في الجزائر خلال فترة ما بين (1997-2017) كما يلي:

الجدول رقم 2: تطور معدل نمو الناتج الاجمالي للجزائر للفترة (1997-2017)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المعدل	-	5.1	3.5	2.4	2.6	4	6.9
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	5.9	5.9	2	2.2	2.4	1.6	3.6
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	2.4	3.4	2.8	3.8	3.8	3.3	6.8

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz ، وتقارير بنك مركزي الجزائري، الموقع: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2018-2019.

من خلال المعطيات في الجدول رقم (2) نلاحظ أن معدل نمو الناتج في الجزائر خلال الفترة ما بين (1997-2017) قد بلغ سنة 1998 5.1% ثم استمر بعدها في الارتفاع والانخفاض حتى عام 2003 أين حققا أعلى معدلاته وصلت لـ 6.9% وهذا بعد البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي، ليرجع للانخفاض بعدها تدريجيا إلى غاية 2008 أين وصل إلى 2.4% وهذا بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري التي نتج عنها ركود في الاقتصاد العالمي، وقد حقق سنة 2009 معدل 1.6% وهذا بسبب الانخفاض في معدلات النفط، ليرجع للارتفاع تدريجيا بسبب الزيادة في الطلب على النفط من الدول شرق آسيا ليحافظ على استقراره عام 2015 رغم الأزمة البترولية في أواخر عام 2014، ثم حققا إنخفاض في 2016 بسبب تأثيرات الأزمة النفطية الأخيرة التي كانت تأثيرها على مدى الطويل، يرتفع في 2017 وهذا

بسبب التحسن النسبي في أسعار النفط، وكذا تحسن نوعا ما في بعض القطاعات الأخرى ولكن ليس بمعدلات كبيرة، وما نستنتجه أنه رغم أن معدل النمو في الجزائر خلال هذه الفترة لم يسجل نموا بقيم سالبة إلا أن هذا لا يعكس نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وهذا بسبب ارتباطه الدائم بقطاع النفط على حساب القطاعات المنتجة الأخرى كالفلاحة والصناعة خارج مجال الطاقة والسياحة وغيرها، هذا يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري رغم ارتفاع معدلات نمو الناتج.

– معدل التضخم:

إن ظاهرة التضخم – والتي تعرف بالارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا نتيجة لزيادة الطلب ونقص العرض– من أكثر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقد عرفت قيمة التضخم تغيرات نسبية من عام لآخر للفترة ما بين (1990–2017)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: نسب التضخم في الجزائر للفترة (1990–2017) الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.6
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
التضخم	9.7	5	2.6	0.33	4.23	1.42	2.58
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	3.56	1.64	2.53	3.68	4.86	5.74	3.91
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.59

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz، تاريخ الزيارة: 2018–2019.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (3) نلاحظ أن الجزائر سجلت معدلات تضخم مرتفعة خلال الفترة ما بين(1990– 1995) وصلت لحدود 32% وهذا قبل الاصلاحات والبرامج الاقتصادية، لتسجل بداية الانخفاض سنة 1996 بنسبة 18.6% ثم بـ 9.7% في 1997، أما بداية من 2000 فقد سجلت أخفض نسبة للتضخم في الجزائر وهذا في حدود 0.3%، ويعود ذلك للاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مع المؤسسات الدولية خلال الفترة، لترتفع مباشرة سنة 2001 إلى 4.23% والتي من أهم أسبابه زيادة الكتلة النقدية وكذا برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة النفقات مما انعكس على معدلات التضخم بالارتفاع، لتستمر بعدها في الانخفاض والارتفاع محققة أعلى معدل للتضخم سنة

2012 في حدود 9%، وهذا نتيجة لتخفيض قيمة العملة المستمر وبدون أية معايير منطقية، وما نلاحظه على نسب التضخم في الجزائر أنها خاضعة للتغيرات السياسية تبعا لمختلف الاصلاحات الاقتصادية وكذا الاصلاح في سياسات النقدية فهي تغيرات مفعلة وليست تلقائية تبعا للعرض والطلب كما يجب أن تكون، فالاستثمار في القطاعات المنتجة الذي يتولد عنه زيادة في العرض يؤذي تلقائيا إلى نقص في الأسعار بسبب وجود المنتجات مما يحقق انخفاض حقيقي لمعدل التضخم في السوق، وليس اسميا فقط كما تبينه احصائيات الجزائرية، والتي لا تعكس قيمة الحقيقة لمعدلات التضخم في الجزائر بخصوص في الفترة الحالية الذي يعرف فيها الاقتصاد تدهورا مستمرا.

- البطالة:

تعكس البطالة فعلا مدى نجاح السياسات والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فالسياسة الناجحة تولد الاستثمارات ينجم عنها خلق فرص للعمل وبالتالي خفض في معدلات البطالة، وهذا ما توضحه لنا معدلات البطالة في الجزائر حسب الاحصائيات للفترة (1990-2017) وهذا كما يلي:

الجدول رقم 4: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
البطالة	19.7	21.2	23.8	23.15	24.36	28.1	27.99
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البطالة	26.41	28	29.3	28.89	27.3	25.7	23.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البطالة	17.5	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البطالة	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz، تاريخ الزيارة: 2018-2019

إن البطالة في الجزائر سجلت أعلى معدلاتها في فترة التسعينات وهذا كما تبينه الأرقام في الجدول رقم (4)، ورغم برامج الاصلاح الاقتصادي بداية من 1995 إلا أن البطالة لم تحقق أي إنخفاض، وقد سجلت في الفترة ما بين (1995-2000) أعلى معدلاتها حيث وصلت لـ 30% سنة 1999، وهذا يدل على أن برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن نافعة فهي لم تساعد على بناء استثمارات فعالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى خلق فرص للعمل وبالتالي انخفاض في

معدلات البطالة، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة – العشرية السوداء– التي أثرت على سوق العمل وعلى الاستثمارات المحلية والأجنبية فقد أصبحت الجزائر غير مؤهلة للاستثمار فيها، أما في الفترة ما بين (2001–2013) فقد سجلت معدلات البطالة تراجع ملحوظا حيث وصلت لحدود 9% سنة 2013 وهذا نتيجة للإرتفاع في أسعار المحروقات عالميا مما أدى إلى زيادة ايرادات الجزائر من المحروقات، وبالتالي خلق تحسن في السوق العمل، ليعود للإرتفاع في فترة ما بين 2014–2017 وهذا تأثرا بالأزمة النفطية الأخيرة التي سجلت تراجع كبير في أسعار النفط وهذا بسبب النقص الكبير في الطلب عليه بسبب الركود في بعض الاقتصادات الكبرة مثل اليابان بالإضافة إلى ظهور مصادر جديدة للطاقة كالطاقات المتجددة، وقد سجلت أعلى نسبة في الفترة سنة 2017 بـ12.3% فهي تعتبر منخفضة نسبيا مقارنة بفترة التسعينات، لكن رغم ذلك تعد مرتفعة جدا مقارنة مع المتوسط العالمي الذي لم يتجاوز حدود 6%، وتبقى البطالة من أكثر المشاكل التي تعاني منها الجزائر خصوصا في فئة الشباب وحاملي الشهادات.

ب– المجموعة الثانية:

في هذه المجموعة سنتطرق لمؤشرات الأداء الاقتصاد التي تعبر عن التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري، كما يلي:

– ميزان المدفوعات:

يعبر عن التعاملات الخارجية للدولة من خلال صافي معاملاتها من الصادرات والواردات، والتي تعكس قوة الاقتصادي من خلال هذا الصافي، وفي الجدول التالي سنتطرق لأداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000–2017) وهذا حسب ما توفر لدينا من احصائيات كما يلي:

الجدول رقم 5: تغير في قيم ميزان المدفوعات للفترة (2000–2017) الوحدة: مليون $

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.44	9.29	16.95
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ميزان المدفوعات	17.93	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz، تاريخ الزيارة: 2018–2019

تشير الأرقام في الجدول رقم(5) أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل خلال الفترة ما بين (2000 –2008) تزايد مستمر في الفائض بقيمة موجبة مسجلا أعلى مستوياته سنة 2008 حيث قارب 37 مليون$ وهذا راجع للارتفاع في أسعار البترول بسبب ازدياد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية خاصة دول شرق آسيا كاليابان والصين التي تعرف نمو متسارع في المجال الصناعي، ليحقق بعدها مباشرة انخفاض كبير سنة 2009 حيث انخفض بقيمة 33 مليون$ مسجلا 3.86 مليون$ وهذا بسبب التراجع في أسعار النفط وهذا لاعتبار النفط أهم مورد مالي للجزائر، لترتفع بعدها بنسب منخفضة ما بين 2010–2012، ثم رجع للانخفاض سنة 2013، وليسجل بعدها قيم سالبة في ميزان المدفوعات بداية من 2014 حتى 2017 وسجل أكبر انخفاض سنة 2015 بقيمة 27.54– مليون$، وهذا بسبب الأزمة البترولية الأخيرة التي شهدت انخفاضات حادة في أسعار البترول، وقد انعكست هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر لكونه اقتصاد ريعي بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يؤكد فعلا عدم فعالية كل ما تبنته الجزائر من سياسات للنهوض بالاقتصاد والاستثمار خارج قطاع المحروقات ودليل ذلك ما تعيشه الجزائر الآن من مشاكل في اقتصادها بسبب التبعية الكلية للبترول، فإذا ارتفعت أسعاره انتعش الاقتصاد والعكس، وهذا ما يجعل المناخ الاستثماري في الجزائر غير مشجع على الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي والخاص وهما الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ت- سعر الصرف

يعكس سعر الصرف الوضعية الاقتصادية للجزائر من خلال قوة وضعف عملتها، العملة التي تحقق تحسن من خلال نمو الاقتصادي، وسنتطرق في الجدول الموالي لسعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة ما بين (1990–2017) وهذا كما يلي:

الجدول رقم 6: تطور سعر الصرف الاسمى في الجزائر مقابل الدولار $(1990–2017)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
سعر الصرف	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

سعر الصرف	72.94	77.5	79.37	80.58	100.7	109.4	110.9

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz، تاريخ الزيارة: جانفي2019.

عرفت سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا مستمرا من 1990-2007 وهذا حسب ما جاء في الجدول رقم (6) مسجلا أكبر قيمة في حدود 79$، لتسجل انخفاض طفيف سنة 2008 ليصل لحدود 64.58$ وهذا بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الراجع للأزمة المالية التي عرفتها الولايات المتحدة سنة 2008، لترجع للارتفاع بعدها بقيم متزايدة من سنة لأخرى لتسجل سنة 2017 قيمة 110.9$، ويعود الارتفاع المستمر لسعر الصرف لتدني قيمة العملة الجزائرية وهذا بسبب تراجع المستمر للاقتصاد الجزائري بالخصوص في ظل عدم وجود صادرات جزائرية فعالة في الأسواق العالمية بسبب ضعف جودة المنتوج الجزائري ومن أسبابه ضعف نوعية التمويلات المقدمة وضعف الاستثمار الأجنبي بالعملات القوية الذي يؤثر مباشرة على قيمة العملة، فكلما كان التمويل جيد وموجه للمشروعات الحقيقية فعلا أدى إلى تحقيق الاستثمارات الناجحة والمنتوجات ذات الجودة العالية، وبالتالي التصدير وازدياد الطلب عليها لجودتها، مما يؤدي للارتفاع في قيمة العملة فالتمويل والاستثمار أهم نقاط في السلسلة الاقتصادية المترابطة بكل حلقاتها فضعفه يؤثر على السلسلة ككل.

المطلب الثالث: الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر

اهتمت الجزائر بالاستثمار لذلك أوجدت قوانين خاصة بالاستثمارات منذ فترة الاستقلال وذلك من أجل تنظيم الاستثمار وكذا المحافظة على حقوق المستثمرين المحليين أو الأجانب، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:

أولا: قوانين الاستثمار ما بعد الاستقلال

تمثلت قوانين الاستثمار التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة فيما يأتي:

1- قانون رقم 63-277 مؤرخ في 26 جويلية 1963:

جاء هذا القانون للنهوض باقتصاد الدولة ودفع عجلة التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني من جديد، وكان يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على رأس المال بشرط أن تكون الاستثمارات المنجزة مناسبة للنظام الاشتراكي، وهذا ما ثمنته المادة 26 منه حيث نصت على ما يلي: "إن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي

والوطني من أجل توفير الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات والأنشطة التي تمثل أهمية حيوية للاقتصاد الوطني"[1].

2- قانون رقم 66- 284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966:

إن هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63-277 بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا، وقد تجسدت المبادئ التي وضعها هذا القانون فيما يلي:[2]

أ- يوضح هذا الأمر النطاق الذي ينظم بمقتضاه تدخل الرأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية الوطنية.

ب- إن المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة والهيئات التابعة لها، إلا أن الدولة يمكنها أن تقرر دعوة الرأسمال الخاص لإنجاز هذه المشاريع، فتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي في تلك الاستثمارات.

ت- عندما تشترك الدولة في شركات الاقتصاد المختلط بمساهمة في الرأسمال الخاص الأجنبي أو الوطني فيجب أن يصادق على القوانين الأساسية لهذه الشركات بمرسوم تضمن الأحكام التالية:

- الخيار للدولة بشراء كل الحصص أو الأسهم التي لا تملكها أو بشراء جزء منها وبشروطها.
- الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة في حال البيع أو النقل من الحصص التي لا تكون مالكة لها.
- إن الأشخاص الطبيعيين أو المعنونين الجزائريين أو الأجانب يمكنهم أحداث أو إنماء المؤسسات الصناعية أو السياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجي للأمة والاستفادة من كل أو جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة.

[1]: كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 35، الجزائر، جويلية 2015، ص 285.

[2]: الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1386 الموافق لـ 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، السنة الثالثة، الجريدة الرسمية، العدد 80، ص1204.

ج- يكون الأشخاص الطبيعيون والمعنويون ملزمين بالتقيد بالواجبات ذات الطابع القانوني والنظامي التي تخضع لها نشاطاتهم المهنية ولا سيما ما يتعلق منها بالضرائب والمحاسبة ونظام القطع.

3- قوانين الاستثمار في الثمانينات:

تتمثل قوانين الاستثمار خلال الثمانينات فيما يلي:

أ- قانون رقم 82 – 11 مؤرخ 21 أوت 1982:

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها، وتتمثل فيما يلي:[1]

- يخضع كل مشروع استثماري يقل مبلغه من 30 مليون دج يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون ذو الجنسية الجزائرية والمقيمون بالجزائر لأحكام هذا القانون وينجز وفقها.
- يقصد بمشاريع الاستثمارات في نظر هذا القانون الاستثمارات المزعم إنجازها على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاط ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي.
- تندرج مشاريع هذه الاستثمارات في إطار الأهداف والأولويات والمجالات المحددة في المخططات الإنمائية الوطنية والمنوطة بالقطاع الخاص الوطني.
- لا يسرى هذا القانون على الاستثمارات التي يبادر بها أو تنجز في القطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة الذين لا يخرجان عن القوانين الجاري بها العمل على أن تصدر في حقها أحكام خاصة أن دعت الحاجة.
- لا يسرى هذا النص على الاستثمارات التي يبادر بها الحرفيون لأنها خاضعة لقانون الأساسي للحرفي.
- لا تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الاستثمارات التي يبادر بها وتنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة في إطار ممارسة أنشطتهم المهنية التي تظل خاضعة لأحكام خاصة بها.

ب- قانون رقم 86-13 مؤرخ في 19 أوت 1986:

جاء هذا القانون لإتمام وتعديل مواد القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة في الاقتصاد وتسيرها، ومن بين ما جاء به أنه يمنح القرار الوزاري المشترك المتضمن الاعتماد في المادة

[1]: قانون رقم 82-11 مؤرخ في 2 ذي القعدة 1402 الموافق 21 أوت 1982، يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، المواد من 1إلى 7، ص 1693.

15 من هذا القانون الشركة المختلطة المزعم إنشاؤها من الاستفادة بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية:[1]

- الإعفاء من دفع حق التحويل بالمقابل عن كل المشتريات العقارية الضرورية لعملها.
- الإعفاء من الضريبة العقارية مدة خمس سنوات إبتداء من تاريخ شراء الملك المعني.
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية مدة السنوات الثلاث المالية الأولى، وبتخفيض قدره 50% في السنة المالية الرابعة و25 % في السنة الخامسة من الحاصل الجبائي.
- تخفيض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية التي يجدد استثمارها إلى 20% وكذا تعفى فوائد الحسابات الجارية والمجمدة التي تنتج في محاسبة الشركة المختلطة من الضريبة على دخل الديون والايداعات.

ت- قانون رقم 88-25 مؤرخ في 12 جويلية 1988:

يحدد هذا القانون كيفيات توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وبرامج عمل القطاع الخاص الوطني، كما يحدد المخطط الوطني المتوسط الأمد والمخطط السنوي مقاييس اختيار النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية وشروط تنظيم الأولويات والتكامل الاقتصادي، وتتمثل فيما يلي:[2]

- يترتب عن النشاطات الصناعية والخدماتية ذات الأولوية والمفتوحة للاستثمار في الاقتصادي الخاص الوطني المتوسط والمتضمن المخطط السنوي، منح امتيازات الجبائية أو التخفيضات المالية تقرها قوانين المالية والتنظيم المعمول به وتسهيلات التموين سواء بمواد التجهيز أو الأولية والمواد الأخرى مع احترام التوازنات العامة للاقتصاد، وكذا الأسبقية في الحصول على الأراضي وفقا للأشكال والاجراءات القانونية المطبقة المجال.
- تسرى أحكام هذا القانون على كل مؤسسة تجارية خاضعة للقانون الخاص التي يحوز رأسمالها الكامل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون ذوو الجنسية الجزائرية والتي تبادر بنشاطات ذات الأولوية أو تمارسها وفقا للتشريع والتنظيم التقني المتعلقين بهذه النشاطات.

---

[1]: القانون رقم 86-13 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، المادة 12، الجريدة الرسمية، ص 1478.

[2]: القانون رقم 88-25 مؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ 12 جويلية 1988، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة، المواد من 1إلى 6، الجريدة الرسمية، ص 1031-1032.

– لا يمكن إنجاز الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية في النشاطات الاقتصادية المعتبرة استراتيجية بموجب القانون المتضمن المخطط والتشريع المعمول به ولا سيما منها النشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري بصفة عامة كافة النشاطات المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية.

– تمارس النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات التي لا يقر المخطط المتوسط الأمد والمخطط السنوي أولويتها مع مراعاة التخطيط الوطني وطبقا للأحكام المنصوص عليها في القانون المدني والقانون التجاري والتشريع الخصوصي الساري على هذه النشاطات عند الاقتضاء.

ثانيا: قوانين الاستثمار لفترة التسعينات

عرفت هذه الفترة صدور قانون واحد متعلق بالاستثمارات كان في بداية التسعينات. وهو كما يلي:

1- قانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993:

صدر هذا المرسوم لتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة، وقد حمل هذا التشريع في طياته عدة امتيازات وتسهيلات، ونذكر منها ما يلي:[1]

أ- تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة.

ب- استفادة هذه الاستثمارات من الضمانات والإعفاءات الضريبية.

ت- إنشاء الوكالة الوطنية التي تعنا بترقية الاستثمارات.

ثالثا: قوانين الاستثمارات ما بعد سنة الألفين

وتتمثل قوانين الاستثمار في هذه الألفية فيما يأتي:

1- قانون رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001:

جاء هذا القانون بعديد من تسهيلات وضمانات ممنوحة للمستثمرين وكذا بالعديد من التطويرات التي تعمل على المساهمة في زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ونذكر منها حسب ما جاء في المواد القانونية لهذا قانون ما يأتي:[2]

[1]: المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الجريدة الرسمية.

[2]: الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادي الثانية 1422 الموافق 20أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47 ، الجريدة الرسمية.

أ- مساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين ، وكذا إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

ب- زيادة الامتيازات والإعفاءات الجمركية والضريبية.

ت- تأسيس مجلس الوطني المكلف بالاستثمار في الجزائر.

ث- انشاء شباك الوحيد اللامركزي، وذلك من أجل تسهيل الاجراءات متعلق بعمليات الاستثمار.

2- قانون رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006:

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد كان من أهم ما جاء به ما يلي:[1]

أ- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.

ب- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل في إنجاز الاستثمار.

3- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية للإنتاج، ويقصد بالاستثمارات في هذا القانون إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة التأهيل، كذا المساهمات في رأسمال الشركة، وتستفيد هذه الاستثمارات من عدة مزايا حسب مواد هذا القانون ونذكر البعض (ونجد الباقي في المواد 12،13،14) كما يلي:[2]

أ- تعفى السلع هذه الاستثمارات عند الجمركة من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي.

ب- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ت- تخفيض 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة الإنجاز.

---

[1]: الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 جويلية 2006 المعدل للأمر رقم 01-03، متعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الجريدة الرسمية .

[2]: القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، الجريدة الرسمية، ص 18-19.

ث- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمارات.

ج- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

المطلب الرابع: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

لقد عمدت الجزائر من أجل تطوير الاستثمارات وترقيتها في نصوصها القانونية إلى إنشاء مؤسسات تعنى بالعمليات الاستثمارية وتنظيمها، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد

تتجسد كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتمثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:

أ- تعريفها:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر رقم 01-03، المؤرخ 20 أوت 2001[1]، شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الاصلاحات الأولى التي باشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[2].

ب- مهامها:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في: [3]

- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج وترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، والإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

---

[1]: الامر 01-03، المؤرخ في 22 أوت 2001 ، العدد 47، الجريدة الرسمية، الجزائر، ص 4.

[2]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، الموقع: www.andi.dz، تاريخ زيارة موقع: 2018/1/10.

[3]: المرجع السابق نفسه.

2- الشباك الوحيد:

ينشأ على مستوى الولاية ويجمع ضمنه الممثلين المحليين لـ **ANDI** وعلى الخصوص ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، التعمير، وتهيئة الإقليم والبيئة ومأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك الوحيد، ولكل ممثل المهام المتعلقة بالمؤسسة التي ينتسب إليها، ويشكل مدير الشباك الوحيد غير المركزي المحاور المباشر والوحيد للمستثمر غير المقيم، حيث يكلف باستقباله واستقبال تصريحه، إعداد وتسليم شهادة الإيداع وقرار منح المزايا وكذا التكفل بالملفات المتعلقة بالخدمات الإدارية والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد، وتوجيهها نحو المصالح المعينة قصد استكمالها، وطبقا للإجراءات الجديدة فإن الشباك الوحيد لا يتدخل إلا بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار **(CNI)** و **ANDI**[1].

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار ووزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار:

تعد هاتين المؤسساتيين من أهم مؤسسات دعم وترقية الاستثمار في الجزائر. ويمكن تعريفهما كما يلي:

1- المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر المجلس الوطني من أهم مؤسسات التي تعنى بالاستثمار في الجزائر، ويتمثل المجلس فيما يلي:[2]

أ- تعريفه:

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بمقتضى المادة رقم 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت يمثل المجلس الوطني الهيئة الإدارية، تتشكل من وزراء من مختلف القطاعات المعنية بالاستثمار، قطاع الجماعات المحلية، المالية، ترقية الاستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة السياحة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع تهيئة الإقليم والبيئة، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بخبراء في مجال الاستثمار، ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، مع إمكانية القيام بإجتماعات أخرى عند الحاجة.

ب- مهام:

---

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، الموقع: www.andi.dz، تاريخ زيارة موقع: 2018/1/10.

[2]: المرسوم التنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، العدد 64، الجريدة الرسمية، ص 12-13.

- اقتراح استراتيجيات وأولويات التطوير.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

2- الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار:

تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة مما يترجم الإدارة السياسية القوية، كما تقوم بإقتراح سياسة واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة وكالة **ANDI**، مع العلم أنه لا توجد هيئة منفصلة مكلفة بالاستثمارات معينة كالاستثمار الأجنبي، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة و **ANDI**[1].

ثالثا: لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها ووكالة دعم وترقية الاستثمارات

يتمثلان فيما يلي:

1- لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها:

تتمثل لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها فيما يلي:[2]

أ- تعريفها:

تأسست لجنة **(CALPI)** بناء على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، حيث أن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو يمثله رئيسا ومدير الدراسات وتهيئة الاقليم، مدير الصناعات والمناجم، مدير مكلف بالمجال الحصري، مدير الاملاك العمومية، مدير الفلاحة، مدير المناطق الصناعية، ممثل مؤسسات الترقية العقارية، رؤساء البلديات والدوائر، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط، ممثل كل من الغرف التجارية والحرفية الصناعية والزراعية وكذا ممثل الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية.

[1] : موقع الوزارة المنتدبة MDPPI،الموقع: www.mdipi.gov.dz، تاريخ زيارة الموقع: 23-01-2018.

[2]: منصوري الزين، أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2013، ص96-97.

ب- مهامها:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرافق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

- مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات والتي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمار.

- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية المرتبطة بإكتساب الأرض للاستثمار ، وتكمن مهمتها أيضا في نشر وإعداد البطاقات الإعلامية تخص القوانين والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض وكذا التعليمات حول البناء وكذا نشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعينة.

- تسيير هذه اللجنة تحت إشراف الولاة مباشرة وتحدد أوقات الاجتماعات من طرفهم وذلك بعد استقبال الطلبات المودعة من طرف المستثمرين حيث يجب أن يتم الرد عليها في أجل لا يتعدى 30 يوما.

- تكوين لجنة على مستوى مكتب الوالي تحت شكل الأمانة الدائمة التي تتكفل بإستقبال وتسجيل الأراضي ودراسة الطلبات والاتصال بأعضاء اللجنة عشرة أيام قبل تاريخ الاجتماع.

2- وكالة دعم وترقية الاستثمارات:

تعتبر هذه الوكالة من أول المؤسسات التي تم إنشاءها في الجزائر من أجل دعم الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية، وتعرف كما يلي:[1]

أ- تعريفها:

تأسست الوكالة يوم 17 أكتوبر 1993 حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 12 جمادى الأول 1415، فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.

ب- مهامها:

[1]: بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص 75.

تتجسد مهامها فيما يأتي:

- دعم المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية، وتضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها.
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بقرض الاستثمار.
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات، تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من الامتيازات، تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر

يعتبر الاستثمار ضرورة قصوى للنهوض بالمجتمعات، والمحرك الأساسي لاقتصادات الدول باختلاف أنواعه سواء كان محلي بشقيه في القطاع العام والخاص، أو الاستثمار الأجنبي المعبر عن التدفقات للعملة الصعبة داخل أي دولة، وللأهمية التي يمثلها الاستثمار سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الاستثمار في الجزائر بنوعيه المحلي والأجنبي كما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار المحلي في القطاع العام

تعتمد الجزائر كثيرا على الاستثمار في القطاع العام وذلك للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى القطاع العام في الجزائر بالإضافة إلى حجم الاستثمارات فيه وقبل ذلك سنتطرق إلى الاستثمار المحلي المختلط بين القطاعين وذلك كما يلي:

أولا: القطاع العام في الجزائر

ترجع نشأة القطاع العام في الجزائر إلى فترة الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، ومنه فإن القطاع العام في الجزائر يتمثل فيما يلي:

1- تعريف القطاع العام في الجزائر:[1]

لم يكن للقطاع العام في الجزائر أسس تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال، لذا كان القطاع العام في الجزائر عبارة عن الممتلكات الخاضعة للحاكم والتي تسمى بأرض البايلك، ترتكز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر.

[1]: خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص205.

وبعد الاستقلال ورثت الدولة الجزائرية المستقلة بعضا من ممتلكات الفرنسيين، ومنه فإن القطاع العام في الجزائر يتشكل من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر وتحويلها إلى ملكية عامة، حيث أشرفت على تسييرها مباشرة بواسطة ممثلي الدولة، وهناك قطاعات أخرى قامت بتأميمها وبالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها وأممتها الدولة الجزائرية قطاعا عاما، تمتلكه الدولة وتسيره وتشرف عليه.

2- أسباب هيمنة القطاع العام:

من بين الأسباب التي جعلت من القطاع العام في الجزائر المهيمن الأساسي في الاقتصاد ما يلي:[1]

أ- تأمن الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال الوطني:

فقد كان عليها أن تنتزع من المستعمر الأنشطة التي احتكرها لأبنائه، سواء لكونها تمثل استلابا غير مشروع لموارد هي ملك لها، أو لأن بقاءها في أيديهم جعلها تشكل أداة للضغط السياسي يكاد يفرغ الاستقلال الذي بذلت من أجله الدماء من محتواه. ولم يقتصر الأمر على تحرير المنشآت الإنتاجية الرئيسية، بل اتضحت أيضا ضرورة السيطرة الوطنية على أجهزة التوزيع لاسيما للتجارة الخارجية و قطاع المال.

ب- التوسع في البنية الارتكازية و الخدمات الأساسية:

حيث عرفت البنى التحتية دمار وتشوه وقصور وحرمان المواطنون من الخدمات الأساسية طيلة العهد الاستعماري، وكان من الضروري النهوض بها، ليس على سبيل الارتقاء بمستوى المعيشة فقط بل كضرورة للارتفاع بمستويات الإنتاجية أيضا.

ت- بناء القاعدة الإنتاجية الأساسية:

نظرا إلى محدودية القطاع المتطور وغلبة القطاع التقليدي، وقعت على الدولة مسؤولية التنمية الاقتصادية التي جاء في مقدمة أولوياتها إنشاء مشروعات في أنشطة أساسية تتميز بكبر الحجم وطول فترة الاكتمال وانخفاض العائد النسبي وتعقد تقنيات الإنتاج، الأمر الذي يجعلها خارج نطاق اهتمامات وإمكانيات القطاع الخاص الوطني.

ثانيا: حجم الاستثمار في القطاع العام

[1]: منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص112.

عرف الاستثمار في القطاع العام في الجزائر الكثير من التقلبات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2017 وذلك كما يأتي في الجدول الموالي:

الجدول رقم7: حجم الاستثمار العام من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الاستثمار	26	27	27	27	28	29	24.8
السنة	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الاستثمار	22.9	25.7	24	20.6	22.8	24	24
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الاستثمار	24	22	23	26	29	38	36
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الاستثمار	31	30	34	36	43	42	50.7

المصدر: تقرير البنك الدولي عن الجزائر، الموقع: www.albankaldowli.org، تاريخ الزيارة: مارس 2018.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول رقم (7) أن الاستثمار في القطاع العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(1990-2017)، لم يعرف تطور ملحوظ في حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر وبقيم متقاربة من عام لآخر وذلك في حدود 20 و40 % من اجمالي الناتج المحلي في حين لابد أن تكون نسب الاستثمارات في القطاع العمومي مرتفعة أكثر وذلك لاعتبار أنه القطاع مهيمن منذ الاستقلال وله كل الامتيازات، كما أن معظم هذه الاستثمارات موجهة لقطاع المحروقات والطاقة باعتباره المجال الأكثر نشاط في الجزائر، وقد كان أكبر انخفاض لحجم الاستثمارات في عام 2000 ويعد هذا لتراجع الاستثمار في مجال الطاقة ويعود للارتفاع في عام2001 واستمر في الارتفاع بعدها وذلك بسبب البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بعد 2001 لارتفاع أسعار البترول، كما أن أقصى ارتفاع حققه كان في عام 2015 بنسبة 43% ويعود ذلك لانخفاض الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر خاصة في مجال الطاقة، والتركيز على الاستثمار المحلي وذلك لتجنب الوقوع في أزمة مالية بعد تراجع في أسعار البترول في أواخر 2014، ومن خلال هذه الأرقام نستنتج أن الاستثمار في الجزائر في القطاع العام رغم ما قدم له من امتيازات وهيمنته على جميع القطاعات الاقتصادي – رغم أن الجزائر تتبع نظام اقتصاد السوق إلا أن الواقع يوضح العكس– لم يستطع تحقيق أي تقدم في الاقتصاد خارج المحروقات، وحتى في

قطاع المحروقات فنحن نصدر الخام ثم نقوم استوراده على شكل منتجات مصنعة بأغلى الأسعار لذا لا بد من رفع الدعم الموجه له وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص أو حتى المشترك بين العام والخاص.

المطلب الثاني: الاستثمار المحلي في القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص الوتر الأساسي في الاقتصاد، فتطور الاستثمار في هذا القطاع يعكس مباشرة مدى تطور الاقتصاد لأي دولة، ولذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق للاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر كما يلي:

أولا: القطاع الخاص في الجزائر

للقطاع الخاص في الجزائر تاريخه منذ القدم كونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصنائع الموروثة منذ القدم، ونميز ثلاث مراحل [1]:

1- المرحلة الأولى: وهي المرحلة قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات ثانوية.

2- المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة ما بين الاستقلال إلى مرحلة تبنى سياسة استقلالية المؤسسات سنة 1988، وذلك بتحفيز النشاط الخاص بهدف خلق روح تنافسية ما بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، حيث كان القطاع الخاص يتصف بصفة الثانوية وهي الفترة التي بدأ فيها كقطاع شبه رسمي.

3- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تبنت فيها الدولة الجزائرية النمط الليبرالي الحديث، أي تحت سقف اقتصاد السوق والتحكم إلى آلياته، والذي تمخض عنه الإعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو المشاركة بينها وبين الخواص، وهذا تحت الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 ،المتضمنة المجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة وعليه برز القطاع الخاص كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية، والذي لا يقل في معناه وأهدافه من القطاع الخاص في باقي الدول الأخرى التي تبني عليه بعضا من أهدافها.

ثانيا: حجم الاستثمار في القطاع الخاص الجزائري

[1]: خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مرجع سابق، ص 205.

استطاع القطاع الخاص في الجزائر تحقيق تطور في حجم استثماراته خلال الفترة الممتدة ما بين 1990إلى غاية 2017، وهذا ما توضحه الأرقام في الجدول الموالي:

الجدول رقم8: الاستثمار الخاص من الناتج في الجزائر للفترة (1990-2017) الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الاستثمار	18.7	19.7	19.8	18	20	21	18
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار	15	18	18.8	12.8	15	14	13
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار	13.6	10.9	14.9	18	21.8	27	3.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار	3.1	7.2	8.6	6.4	5.7	3.5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي للجزائر، الموقع: www.albankaldowli.org، وتقارير ديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.org ، تاريخ الزيارة: مارس 2018.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (8) نلاحظ أن الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2017 مساهمته في الناتج المحلي تعرف تحسن ملحوظ من سنة لآخر، وقد حقق الاستثمار الخاص أحسن مساهمة له في ناتج سنة 2010 وهذا بنسبة 30% من حجم الناتج، ويعود هذا لتحسن الاستثمارات الخاصة سواء المحلة أو الأجنبية في قطاع المحروقات والطاقة وليس القطاعات المنتجة مثل الفلاح والصحة وغيرها التي تعلب الدور الأهم في تحسين الاقتصاد الجزائر والوضع العام للبلاد، فهذه القطاعات لم تتجاوز الاستثمارات فيها حدود 1%، ولكن رغم تحسن نوعا ما في قوانين الاستثمار وبدأ الاهتمام بالقطاع الخاص إلا أن هيمنة القطاع العام لم تترك مجال لتطوره، كما أن المشكلة هنا ربما لا تكمن فقط في نوعية الاستثمار أو التسهيلات المقدمة من الدولة حتى وأن لم تكن كافية، فالأسلوب التمويلي يعتبر المحرك الأساسي لنجاح العملية الاستثمارية مهما كان حجمها ونوعها فنجاح التمويل للاستثمارات يرجع بالنجاح على الاستثمار، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل من خلال مساهمة في تحقيق النمو الاقتصاد، وهذا يرجع على المجتمع ككل بالفائدة كتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل جديدة، خاصة أن المشاريع الاقتصادية الخاصة تحتاج على تقديم التمويل الأفضل وبأحسن الوسائل وهذا الذي وجب على القطاع البنكي العمل عليه لتحسين دوره في الاقتصاد

الجزائري، وهو مطالب أيضا بدعم المستثمرين الجدد وأصحاب المشاريع الصغيرة الخاصة التي يمكن أن تحقق تأثير إيجابي على الاقتصاد، فهي تحتاج إلى دعم واعطاء تحفيزات لكي تنجح هذه الاستثمارات التي أصبحت تعد الأساس في اقتصاديات الدول التي تبحث على الانتعاش والتطور، على عكس الاقتصاد الجزائر فلا يزال القطاع الخاص مغيب رغم أننا اقتصاد سوق والذي يعتمد على الاستثمار الخاص.

المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي الذي تعرفه المنظمة العالمية للتجارة على أنه " ذلك نشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلد آخر وذلك مع نية تسييرها" من أهم ركائز لتنمية الاقتصاد والنهوض به داخل أي دولة، وذلك لاعتبار ما يحمله هذا النوع من الاستثمار في طياته من فوائد من خلال تأثيره السريع والمباشر على مختلف القطاعات المنتجة، والجزائر كباقي دول العالم تسعى دائما من أجل تطوير هذا النوع من الاستثمار لما يحمله أثر ايجابي على الاقتصاد، وقد تمكنت الجزائر من استقطاب الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات الانتاجية والخدماتية، وقد كانت هذه الاستثمارات الموجه نحو الجزائر من العديد من المناطق الجغرافية من العالم، وفيما يلي سنتطرق إلى توزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذا حجم تدفقاته كالتالي:

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر

عرفت الجزائر خلال الفترة ما بين (1990-2017) تدفقات متغير للاستثمارات الاجنبية ، والتي كانت معظمها موجه لقطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضحه لنا حجم التدفقات الوردة للجزائر من الاستثمار الأجنبي كما يلي:

الجدول رقم9: تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2017

الوحدة: مليار $

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
التدفقات	0.04	0.08	0.03	0.001	0.001	0.001	0.270
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
التدفقات	0.260	0.606	0.291	0.280	1.108	1.065	0.638
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

التدفقات	0.882	1.145	1.795	1.661	2.632	2.746	2.300
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
التدفقات	2.580	3.062	2.661	1.488	0.578	1.637	1.230

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي من الأونكتاد

من خلال الأرقام في الجدول رقم (9)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الاجنبي للجزائر في بداية التسعينات كانت منخفضة وبالخصوص في الفترة ما بين 1993-1995 حيث نجد أنها شبه منعدمة ويعود ذلك للأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة (العشرية السوداء) التي جعلت المستثمر الأجنبي يتخوف من الدخول في أي مشروع استثماري في الجزائر، فالأمن يعد من أهم العوامل المؤذية لنجاح الاستثمار أو فشله، والجزائر في تلك الفترة كانت تعاني من انعدام الأمن فيها وبالتالي لا يمكن لأي استثمار أن ينتعش أو ينجح في الجزائر، وفي عام 1996 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر تعرف تحسن حيث سجلت تدفقا معتبرا للاستثمار الأجنبي بداية من هذا العام مقارنة بما كان سابقا وهذا بسبب بداية تحسن الوضع الأمني للبلاد، وكذلك الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، وقد حقق الاستثمار الاجنبي ارتفاع معتبر سنة 2001 مقارنة بفترة التسعينات وذلك بقيمة 1.108 مليار$ ، ويعود ذلك لإمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وكذلك مختلف الاجراءات التحفيزية مثل الزيادة في الاعفاءات الضريبة والجمركية وكذا فتح الشباك اللامركزي لتسهيل الاجراءات على المستثمرين وغيرها من الامتيازات، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط خصوصا أن معظم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر يكون موجه نحو قطاع المحروقات، ثم حقق انخفاض ملحوظ في سنة 2003 ليصل إلى0.638 مليار $ وذلك لتراجع المشاريع في الطاقة لكنه سرعان ما عاد للارتفاع في سنة 2004 ليصل إلى 0.882 مليون $ ثم واصل في الارتفاع بعدها ليصل إلى حدود 3 مليار $ في عام 2012 وتعد أكبر قيمة وصل إليها الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، وقد احتلت الجزائر في ذلك العام المرتبة الرابعة في العالم العربي لاستقبال الاستثمار الأجنبي، وهذا حسب ما جاء في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، لتسجل بعدها انخفاض لسنتي 2013 و 2014، لتحقق سنة 2015 تدفقات بسالب للاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر وهذا ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية ، وعدم وضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، بالإضافة إلى إنسحاب المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في قطاع المحروقات في الجزائر بسبب الانخفاض في أسعار البترول العالمية في أواخر 2014 لكنها رجعت للارتفاع في سنوات الأخيرة، إلا أن التغير في

القاعدة الاستثمارية51 و49 بالمائة في كل القطاعات قد تساهم في استقطاب أفضل للاستثمار الأجنبي الوارد.

ثانيا: نصيب القطاعات وتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يتمثل كل من نصيب القطاعات وتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر بالأرقام، كما جاءت به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يأتي:

1- نصيب القطاعات من الاستثمار الأجنبي

استقطبت الجزائر خلال فترة ما بين 2002 إلى 2017 حوالي63804 مشروعا استثماريا أجنبي، وقد كانت موزعة حول القطاعات الانتاجية والخدماتية في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم 10 : توزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية في الجزائر ما بين فترة 2002-2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06%	222790	1.74%	53445	4.69%
البناء	11389	17.85%	1310896	10.24%	246138	21.62%
الصناعة	11256	17.64%	7411469	57.9%	466382	40.97%
الصحة	935	1.47%	171948	1.34%	22478	1.97%
النقل	31097	48.74%	1095984	8.56%	162976	14.32%
السياحة	1018	1.6%	974396	7.61	62069	5.45%
الخدمات	6786	10.64%	1169895	9.14%	116476	10.23%
تجارة	2	0.00%	10914	0.09%	4100	0.36%
اتصالات	5	0.01%	432578	3.38%	4348	0.38%
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع: www.andi.dz ، تاريخ الزيارة: 21 أفريل 2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الجزائر خلال الفترة (2002-2017) استقبلت حوالي 63804 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 12800834 مليون دج، وقد كانت أكثر هذه المشاريع موجهة نحو قطاع البناء بـ 11389 مشروعا بنسبة 17.85% ومعظمها كانت لإنشاء سكانات الاجتماعية كالاستثمارات القادمة من تركيا ومن الصين وكذا مشاريع البنية التحتية، وصناعة بـ11256 مشروعا بنسبة 17.64% وقد كانت موجهة نحو قطاع المحروقات وبعض مشاريع الطاقات المتجددة، أما قطاع

النقل فقد حاز على الحصة الأكبر من المشاريع الأجنبية حوالي 31097 مشروعا بنسبة 48.64%، بينما تبقى القطاعات الحساسة والمنتجة، والتي يمكن أن تكون البديل الأمثل للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات هي التي تحظى بالنسبة الأقل من هذه الاستثمارات وهي قطاع الزراعة –ورغم أهميته والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحسين وضعية الاقتصاد خاصة وأن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية يمكن أن تجعلها من أحسن الدول الزراعي– بنسبة 2.06% فقط والصحة بـ 1.47% والسياحة بـ 1.6%، ويعود ذلك لتهميش هذه القطاعات من قبل السلطات الجزائرية وذلك لكون الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز – لم يتعود التفكير خارج هذا القطاع–، وذلك رغم انخفضت نسبة المشروعات فيها إلا أنها تستحوذ على أكبر نسبة مالية من الاستثمار بقيمة 7411469 مليون دج بنسبة 57.09%، وقد استطاعت هذه المشروعات توفير حوالي 466382 منصب شغل من اجمالي 1138412 منصب شغل يوفره الاستثمار الأجنبي بنسبة 40.97% رغم أنه يمكن أن تكون أكثر، وكما أننا لم نلاحظ أي تأثير لهذه المشروعات على الاقتصاد الجزائري، فهذه المشروعات لم تحقق أي تقدم في الجزائر، وتعد قليلة نسبيا مقارنة بحجم دولة كالجزائر ويعود عدم نجاح هذه المشروعات أو تحقيق أي تغير ايجابي في اقتصادنا لعدة أسباب من بينها عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم أن معظم شركات الاستثمار الأجنبي منظمة لهذه المنظمة، كذا مشكلة العقار الصناعي في الجزائر وتخلف القطاع المصرفي الذي يعد الأساس في قيام الاستثمارات، وكذا مختلف التعقيدات القانونية بالخصوص قاعدة 51% و49% والتي تعد من أهم عوائق التي وجهها الاستثمار في الجزائر – إلا أن هذه القاعدة تم تغيرها في قانون التكميلي لسنة 2020–، وانتشار البيروقراطية وعدم وجود شفافية في الإدارة الجزائرية بإضافة إلى أن اجراءات إدارية في الجزائر تستغرق فترة طويلة مما يعرقل تطور هذه المشروعات وأحيانا يكون سبب في انسحاب المستثمر من البداية.

2- توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

استطاعت الجزائر بسبب الاستثمار الأجنبي الموجه لقطاع المحروقات توسيع علاقاتها الدولية، مما أدى إلى تزايد الأماكن الجغرافية التي تستثمر في الجزائر، وتعتبر أروبا من أهم هذه الأماكن التي تستثمر في الجزائر، وفي الجدول الموالي سنتطرق إلى أهم المناطق الجغرافية التي تستثمر في الجزائر مع عدد المشاريع وقيمتها وذلك خلال الفترة ما بين 2002 إلى 2017 كما يلي:

الجدول رقم11: توزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي الوارد للجزائر خلال الفترة 2002-2017

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع: www.andi.dz ، تاريخ الزيارة: 21 أفريل 2019

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن الجزائر استطاعت خلال الفترة 2002-2017 استقطاب حوالي 901 مشروع أجنبي، يعتبر هذا العدد من المشاريع جيدا بالنسبة للجزائر خلال مدة 15 سنة ويعود ذلك لتحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر مقارنة بفترة التسعينات إضافة إلا الحوافز والضمانات المغرية التي يمنحها القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي كالإعفاء الضريبي وكذا حرية التمويل وعدم التمييز بينه وبين المستثمر المحلي وغيرها، إلا أن المبلغ الاجمالي لهذه المشروعات والذي قدر ب2519831 مليون دج، يعد غير كافي مقارنة بعدد الاستثمارات، كما نلاحظ أن أكثر من نصف هذه الاستثمارات هي من أوربا واتحاد الأوربي ويعود ذلك لاعتبار أوروبا أكثر المناطق التي تتعامل معها الجزائر في عمليات الاستيراد والتصدير بالخصوص فرنسا وهذا بسبب التبعية التاريخية التي انجرت عنها التبعية الاقتصادية وكذا بحكم انتماء الجزائر والدول الأوربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وتأتي من بعدها الدول العربية بحكم التشارك في نفس الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، كما أن معظمها إن لم يكن كلها كانت قبل الأزمة البترولية لسنة 2014.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار في الجزائر

يقف في طريق تطور الاستثمار سواء كان المحلي أو الأجنبي في الجزائر، عدة عوائق جعلت من المستثمرين المحليين أو الأجانب يعزفون عن الاستثمار في الجزائر، ونذكر من بين هذه العوائق ما يأتي:

أولا: العوائق الاقتصادية

توجد في الجزائر عدة عراقيل اقتصادية تعيق العملية الاستثمارية سواء كانت محلية أو أجنبية. ومن بينها نذكر التالي:

1- مشكلة العقار الصناعي

عوض أن يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي والأجنبي، ويتجلى ذلك من خلال:[1]

أ- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل.

ب- تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي.

ت- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (الكهرباء، الغاز، الماء، قنوات الصرف الصحي).

ث- العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي.

ج- عدم قدرة التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب الرادع القانوني.

2- عدم وجود سوق منافسة

ويعود ذلك لعدة أسباب ونذكر منها ما يلي:[2]

أ- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات المحلية والأجنبية هو التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

---

[1]: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مرجع سابق، ص138.

[2]: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص100-102.

ب- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط وخاصة النقابة التي تدافع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

ت- الاستثمار الأجنبي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

ث- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

ج- كما أن انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

3- مشكلة القطاع المصرفي:

يعد القطاع المصرفي في الجزائر من أكثر المشاكل التي تعيق المستثمر ويعود ذلك لأسباب التالي:[1]

أ- صعوبة الحصول على التمويل.

ب- طول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر.

ت- غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة.

[1]: أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص130.

ث- عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الايداعات والتوظيفات البنكية.

ثانيا: العوائق القانونية والإدارية

تتجلى بعض العوائق الإدارية والقانونية التي تعيق عمليات الاستثمار في الجزائر فيما يأتي:

1- الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على الرشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها، كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية، هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، لتحتل المرتبة 105 من أصل 180 في 2018، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1].

2- المشاكل القانونية والسياسية:

تتبلور هذه المشاكل أو العوائق القانونية والسياسية فيما يأتي:[2]

أ- كثرة القوانين وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها للقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف.

ب- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر للتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.

ت- غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار.

---

[1]: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص103-104.

[2]: أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 129.

ث- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الاعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.

ج- غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دورا كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

ثالثا: العوائق الأخرى

بالإضافة إلى العوائق التي ذكرنها سابق تعاني الجزائر من العديد من المشاكل الأخرى التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر ونذكر منها ما يأتي:

1- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية:

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين في شروط وإجراءات في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة في ذات التكنولوجيا العالية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات بهذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها[1].

2- انعدام المناطق الحرة:

تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص العمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا، ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والذي أشارت إليه المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف[2].

[1]: بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، ص 86-87.

[2]: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مرجع سابق، ص 138.

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري

يعتبر الجهاز المصرفي المحرك الأول للعجلة الاقتصادية في أي دولة ، فهو يعد الممول الأول للاقتصاد من خلال التمويلات التي يقدمها للاستثمارات، فأي دولة في العالم تعتمد في استثمارات على التمويلات المقدمة من البنوك باعتباره أكبر مجموع للتدفقات النقدية، والجزائر تعتمد أيضا على التمويل البنكي لذلك قبل التطرق للتحدث عن التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر لابد من التعرف على مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: نشأة المصرفية الجزائرية

عمدت الجزائر بعد الاستقلال إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الذي تركه الاستعمار الفرنسي، وقد قامت بإنشاء العديد من البنوك العمومية، وقد تطرقنا في هذا المطلب إلى نشأة الجهاز المصرفي كما يلي:

أولا: البنك المركزي والخزينة العمومية

إن البنك المركزي والخزينة العمومية هما أهم مكونات الجهاز المصرفي في الجزائر وهما يتمثلان فيما يلي:

1- البنك المركزي الجزائري "BCA":

تأسس بموجب القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، وقد ورث فعاليات بنك الجزائر الذي أنشأ إبان الاستعمار سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم، ومن الناحية القانونية هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

2- الخزينة العمومية:

تم إنشاؤها في أوت 1962 وأوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بالخزينة، هذا بالإضافة – مع مراعاة المرحلة الاقتصادية الحرجة للبلاد آنذاك – إلى منحها بعض الصلاحيات المهمة، فيما يخص منح قروض الاستثمار الاقتصادية، وقروض التجهيز الفلاحي والذي لم يستفد من مبالغ مهمة من

[1]: بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص31.

طرف البنوك الموجودة اللازمة لنشاطه، ويمثل إنشاؤها والبنك المركزي أولى مظاهر بسط السيادة الوطنية في جوانبها المالية والنقدية[1].

ثانيا: الصندوق الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

ويتمثلان فيما يلي:

1- صندوق الجزائري للتنمية "CAD":

تأسس في 7 ماي 1963 بموجب القانون رقم 53-165 وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية "**BDA**" والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات[2].

2- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "CNEP":

أنشأ في أوت 1964، وهو يتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد في المقابل يقوم بتمويل المشاريع السكنية، إلى أن أصبح الصندوق متخصصا في هذه القطاعات في الجزائر، و هو يستهدف بالأساس المدخرات الصغيرة للأفراد[3].

ثالثا: البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الجزائري الخارجي

تعد هذه البنوك من أهم البنوك الناشطة في الساحة المصرفية الجزائرية، وقد تم تأسيسها فيما يلي:

1- البنك الوطني الجزائري "BNA":

بالمرسوم الرئاسي رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان أنشئ "**BNA**" 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي والركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي

---

[1]: بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 48.

[2]: زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 126.

[3]: بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 48.

وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء المنظومة البنكية الوطنية وتجسيد الإرادة السياسية[1].

2- القرض الشعبي الجزائري"CPA":

أنشئ بموجب الأمر 75-67 المؤرخ في 1967/05/14 برأسمال قدره 15 مليون دج نتيجة دمج مجموعة من البنوك، وبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة[2].

3- البنك الجزائري الخارجي "BEA":

أنشأ في 1 أكتوبر 1967، حيث امتلك بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، وفي سنة 1968 تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركلين والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال[3].

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

خضع الجهاز المصرفي بعد إنشاءه إلى العديد من الإصلاحات في فترة السبعينات والثمانينات وتتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي:

أولا: إصلاحات عام 1971

قامت الدولة في بداية السبعينات ببعض الإصلاحات على السياسة المالية والنقدية، والتي تتوافق مع السياسة العامة للدولة في ظل الاقتصاد المخطط، فقد تم إنشاء مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر رقم 47/71 الصادر في 30 سبتمبر 1971 المتضمن تنظيم البنوك، من خلال هذا الأمر تم إعطاء المزيد من الصلاحيات الإضافية للبنك المركزي والمتمثلة في منح القروض والتسبيقات بدون قيد أو شرط بعدما كانت مهمته الأساسية هي خدمة الخزينة العامة، كما تم

[1]: بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سابق، ص 34-35.

[2]: بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 49.

[3]: زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة الجهاز المصرفي الجزائري-، مرجع سابق، ص 128.

تكليف البنوك بتسيير ومراقبة كل العمليات المالية الخاصة بالمؤسسات العمومية وفرض الرقابة على التدفقات النقدية[1].

من خلال المادة 7 لقانون المالية 1971 تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والمتمثل فيما يلي:[2]

1- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى "**BCA**".

2- قروض طويلة الأجل الممنوحة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة مثل "**BDA**".

3- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

4- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العامة في ميزانية الدولة، وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 71-93 الصادرة في 31 ديسمبر 1971 والتي تقضي بتخصيص مبالغ الإهتلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العامة.

5- إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث يكون كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد.

ثانيا: إصلاحات عام 1986

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لإنخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى عجز في ميزانية الدولة بـ 13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي، بموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، فقد تم تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات وإشتراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، كما أعيدت للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك إضافة إلى أن القانون أعاد للبنك ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال الذي يأخذها، كما استعادت

[1]: علي جقريف، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقررات لجنة بازل 3 -دراسة مقارنة مع النظام المصرفي الأردني- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2-، الجزائر،2016- 2017، ص 233-234.

[2]: بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد منتوري قسنطينة، الجزائر،2011- 2012، ص 63-64.

المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض، خاصة خطر عدم السداد[1].

ثالثا: إصلاحات عام 1988

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة1988، وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماش وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:[2]

1- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

2- دعم دور "**BCA**" في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصادي الكلي.

3- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية.

4- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء الأسهم أو السندات

5- يمكن لمؤسسات القرض اللجوء للجمهور من أجل الإقتراض الطويل، أو لطلب الديون الخارجية.

المطلب الثالث: المصرفية الجزائرية بعد قانون النقد والقرض

يعتبر الإصلاح المصرفي لفترة التسعينات المتمثل في قانون النقد والقرض المنعرج الأهم في تاريخ النظام المصرفي الجزائري، ومنه فإن قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته تتمثل فيما يلي:

---

[1]: ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2-، الجزائر،2012-2013، ص 162-163.

[2]: بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج إصلاحها، ورقة بحثية مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع و تحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 495.

أولا: قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض دعما جديدا للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1988[1]، وقد وضع القانون 90-10 النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية[2].

وقد جاء قانون النقد والقرض بالمبادئ التالي:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقة:

قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للحقيقية، ولذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة غير أن هذا الوضع ألغي بعد ما تم إسناد إتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها، ويهدف هذا المبدأ إلى:[3]

أ- استعادة "**BCA**" لدوره في قمة الجهاز المصرفي.

ب- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا.

ت- تحريك السوق النقدية وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

ث- إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

وفقا لهذا المبدأ الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق"**BCA**"، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق ما يلي:[4]

أ- استقلال"**BCA**" عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية.

---

[1]: كمال فايدي، دور التسويق المصرفي في تحسن أداء البنوك العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص220.

[2]: بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج إصلاحها، مرجع سابق، ص 496.

[3]: عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 109.

[4]: زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مرجع سابق، ص 132.

ب- تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه"**BCA**" والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

ت- تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

ث- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:

وذلك بإستبعاد الخزينة العمومية عن منح القروض للاقتصاد وإقتصار دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة فقط، بغية تحقيق الأهداف التالي:[1]

أ- تخفيف الضغط على الخزينة العمومية في مجال تمويل الاقتصاد.

ب- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية.

ت- وضع حد للإملاءات الإدارية في مجال توزيع ومنح القروض للمؤسسات.

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض

تتجسد أهم تعديلات التي مر بها قانون النقد والقرض فيما يلي:[2]

1- الأمر رقم 01-01:

إن الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 يعد أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10، حيث ضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

2- الأمر رقم 03-11:

لقد جاء الأمر تعديلي 03-11 في 26 أوت 2003 بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي، حيث قام الأمر بتحديد علاقة البنك بالحكومة فقد منح البنك الاستقلالية لرسم السياسة النقدية في ظل وجود رقابة وزارة المالية، كما سمح للحكومة بتعديل في السياسة النقدية، قد كان أكثر تشددا مع المسؤولين على البنوك فيما يخص الإدارة والتسيير.

3- الأمر رقم 10-04:

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وقد كانت أهم تعديلاته فيما يلي:

---

[1]: كمال فايدي، دور التسوق المصرفي في تحسن أداء البنوك العمومية في الجزائر، مرجع سابق، ص 221.

[2]: على جقريف، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقررات لجنة بازل 3 –دراسة مقارنة مع النظام المصرفي الأردني- ، مرجع سابق، ص243-244.

أ- إشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 15% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

ب- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال

المبحث الرابع: القروض المصرفية الموجهة للاستثمار في الجزائر

يعكس حجم القروض *المصرفية الاستثمارية مستوى الأداء لذا البنوك، وكذا التطور في النشاط الاقتصادي، لذلك فإن التعثر فيها يؤثر على الاقتصاد مباشرة من خلال خلق عوائق استثمارية تتجلى في احتياجات التمويل للاستثمارات لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق لحجم التمويلات المصرفية الممنوحة للاقتصاد في الجزائر للقطاعين العام والخاص بالإضافة إلى القروض المتعثرة كما يأتي:

المطلب الأول: قروض الموجهة لتمويل القطاع العام

يعتبر القطاع العام المحور والركيزة الأهم في الاقتصاد الجزائري، وتعتمد الدولة للنهوض بالاستثمار في هذا القطاع على تمويل البنكي سوءا كان مقدما من البنوك العمومية أي على يد الدولة، أو من قبل البنوك الخاصة وذلك كما يلي:

أولا: تمويل البنوك العامة للاستثمار

تقوم البنوك العمومية بتمويل الاستثمارات في القطاع العام من خلال منحها القروض الاستثمارية أو شراء السندات التي تطرحها الدولة للاكتتاب، وفي الجدول الموالي سنقدم حجم التمويلات التي قدمتها هذه البنوك للاستثمار في للقطاع العام خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-2017 كما يلي:

الجدول رقم 12: حجم التمويل مقدم من البنوك العمومية للقطاع العام الجزائري للفترة (1998-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القروض	733.7	929.6	701.8	735.098	715.834	791.495	856.976
السندات	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض	811.3	751.7	900.1	1112.2	1400.3	1388.4	1703.3

* تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة للتمويل مشروعات سواء كانت استثمارية أو غيرها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

السندات	70.3	95.6	87.2	88.1	84.6	72.9	39
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
القروض	2 010,6	2 409	3 210	3 521,9	3 789,5	4154	
السندات	30,1	24,9	163,1	157,6	153,8	148.3	

المصدر: تقارير السنوية للبنك المركزي الجزائر، الموقع البنك: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2017.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول (12) أن البنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1998إلى 2017 قامت بتقديم تمويلات بالقروض للقطاع العام بنسب متزايدة من عام لأخر، وقد عرفت انخفاض سنة 2000 ثم عودت للارتفاع بداية من عام 2001 ورجعت للانخفاض في 2005 و2006 على التوالي، ثم رجعت للارتفاع بداية من عام 2007 ووصلت الارتفاع بعدها، ورغم الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول بداية من نهاية 2008 إلا أن التمويل لمؤسسات الدولة من ظرف البنوك العمومية ظل مستمرا فهي تبقى بنوك خاضعة لإرادة الدولة لتصل التمويلات بالقروض سنة 2017 لحدود 4154 مليار دج، وهي ملزمة بتمويل القطاع العام حتى وإن وجد عجز، ونستنتج من هذا أيضا أن المشاريع الاستثمارية في الجزائر لم تتوقف رغم الانهيار في أسعار البترول، والتي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، لكن رغم أن البنوك العمومية تمول القطاع العام إلا أن حجم تمويلات غير كافية وكذا لتعد ناجحة، وهذا من الأسباب التي تعكس فشل الاستثمار في القطاع العام في الجزائر فالمنظومة المصرفية تعتبر المعبر الأول على نجاح الاقتصاد أو فشله في أي دولة، وبالتالي نجاح الاستثمار، لذلك فإن فشل المنظومة المصرفية الجزائرية والتي هي في الأغلب عبارة عن بنوك عمومية، من أهم أسباب عدم نجاح الاستثمار في القطاع العام ورغم أنه المهيمن منذ الاستقلال، أم التمويل بالسندات (السندات هي أوراق مالية قابلة للتداول، تصدر الدولة أو مؤسسات التزاما بدين، تعطي هذه السندات مالكيها حق الحصول نسبة فائدة محددة) فبالنسبة منخفضة وغير موجودة في بعض السنوات ليصل سنة2017 لـ 148.3 مليار بسندات، وهذا يعود لغياب سوق مالية المتطورة.

ثانيا: تمويل البنوك الخاصة للاستثمار

تساهم البنوك الخاصة بنسبة منخفضة في تمويل القطاع العام في الجزائر، ذلك من خلال قيامها بتمويل الاستثمارات سواء عن طريق القروض أو السندات خلال الفترة ما بين (1998-2017)، وهذا ما توضح الأرقام الموجودة في الجدول التالي:

الجدول رقم13: حجم تمويل البنوك الخاصة للقطاع العام في الجزائر للفترة ما بين (1998-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القروض	-	-	-	4.989	-	0.199	2.681
السندات	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض	0.4	0	0.1	0	0.1	0	0
السندات	0.5	1.1	1.9	1.9	0.9	0.1	0
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القروض	0	0	0	0	0	0	
السندات	0	0	9.5	9.5	9.5	9.5	

المصدر: تقارير السنوية للبنك المركزي الجزائر، الموقع البنك: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2017-2019.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (13) نلاحظ أن التمويل المقدم من البنوك الخاصة لمؤسسات القطاع العام في الجزائر يعتبر شبه غائب سواء كان التمويل بالسندات أو القروض، وحتى في سنوات التي قدمت فيها تمويل كان بقيم منخفضة جدا، وذلك لأن البنوك الخاصة لا تستطيع تمويل مشاريع مؤسسات القطاع العام والتي تحتاج لتمويل ضخم كون مشاريع القطاع العام تعتبر مشاريع كبرى مثل المشاريع الطاقة والمياه وغيرها، لذا نجد أن البنوك الخاصة في الجزائر لا تمول مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى ضعف المؤسسات القطاع العام في الجزائر ففي غالب الأحيان تحتاج للقروض ليس بهدف الاستثمار بل لمحاولة إنقاض نفسها من السقوط والإفلاس لكونها مؤسسة هشة وضعيفة في الأصل، وكذلك لقلة هذه البنوك وتخوفها من عدم رد الدين من قبل المؤسسة العمومية التي تلجأ هي الأخيرة مباشرة للبنوك العامة فهي مجبرة على تمويلها، وحتى إن حدث فشل فاستثماراتها فإنها غير ملزمة برد القرض في وقته، فالخزينة العمومية تتكفل بذلك.

المطلب الثاني: القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص حديث نشأة في الجزائر مقارنة بالقطاع العام، إلا أنه يلعب دورا هام في نمو الاقتصادي وذلك من خلال الاستثمارات التي يقدمها، والتي تقوم على التمويلات البنكية سواء المقدمة من

البنوك العامة أو الخاصة، لذلك سنحاول في هذا الجزء تقديم حجم التمويلات المقدمة من البنوك بنوعيها للقطاع الخاص خلال الفترة ما بين 1998 إلى 2017 وذلك كما يلي:

أولا: التمويل المقدم من البنوك العمومية

للبنوك العمومية دورا مهم في تمويل الاستثمارات في القطاع الخاص في الجزائر، وذلك من خلال القروض والسندات التي تمنحها للقطاع، وهذا كما توضحه الأرقام في الجدول للفترة كالتالي:

الجدول رقم14: حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من البنوك العمومية الجزائرية للفترة (1998-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القروض	172.4	221	264.8	297.9	368.956	487.740	568.605
السندات	–	–	–	–	–	–	–
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض	765,3	874,7	959,6	1081.7	1 216,4	1 364,1	1 442,8
السندات	0	4.5	4.4	5	10.7	10.4	8,9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القروض	1669	2016	2338,5	2685,4	2 982,0	3400.4	
السندات	6.4	6.4	0.2	1,7	0	0	

المصدر: تقارير السنوية للبنك المركزي الجزائر، الموقع البنك: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2017-2019.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول رقم (14) أن القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك العمومية، عرفت تغيير وتطور في حجمها من سنوات التسعينات إلى غاية الألفية الجديدة.

شهدت بداية من سنة 1998 تطور ملحوظ في حجم قروض الممنوحة للقطاع الخاص، وقد بلغ ذروته قبل أزمة العالمية سنة 2008 حيث وصل لحدود 1081.7 مليار دج موجه للاستثمار في القطاع، وقد وصل بعدها في الارتفاع سنة 2009وبمعدلات موجبة لكل سنة حتى سنة 2017 أين وصلت لـ 3400 مليار دج، ويعود هذا التطور في القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى التغيرات الجدرية التي عرفتها القوانين المصرفية الجزائرية وذلك بداية من قانون النقد والقرض الذي بدأ بإهتمام

القطاع الخاص الذي كان مهمش مقارنة بالقطاع العام، وكذا تطور هذا القطاع من الناحية الاستثمارية من خلال ظهور استثمارات جديدة فيه على شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إضافة إلى فائض السيولة التي تعرفه البنوك العمومية كل هذه الأسباب وغيرها ساعدت في تحسن التمويلات بالقروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص، أما التمويل بالسندات وكما نلاحظ في الجدول فهو يعد شبه غائب وإن وجد فهو بنسبة منخفضة جدا، ويعود ذلك إلى ضعف السوق المالي في الجزائر كذا غياب ثقافة التعامل بالأوراق المالية في الجزائر، لكن رغم التمويلات المقدمة للقطاع الخاص فهي تبقى غير كافية من أجل النهوض به وتطويره خصوصا في ظل هيمنة القطاع العام، وكذا بسبب نوعية التمويلات المحدودة وضيقة المجال فهي في الأغلب عبارة عن قروض بمعدلات فائدة فقط، والتي تعيق القطاع خاصة بسبب أسعار الفائدة المرتفعة والحتمية، وهذا مالا يخدم المؤسسات الخاصة الجديدة بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا فعالا في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: التمويل المقدم من البنوك الخاصة

إن مساهمة البنوك الخاصة في تمويل مشروعات القطاع الخاص محدودة جدا، وهذا ما توضح الأرقام في الجدول الموالي حول حجم التمويلات التي تقدمها هذه البنوك للقطاع كما يلي:

الجدول رقم 15: تمويل البنوك الخاصة للقطاع الخاص في الجزائر للفترة ما بين (1998-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القروض	-	-	26.369	39.696	181.252	100.04	106.126
السندات	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض	131.1	176.4	250.3	325.1	371.9	430.6	530.6
السندات	-	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القروض	569.4	696.9	781.3	899.5	973.0	1164	
السندات	0.1	0.1	0	0	0	0	

المصدر: تقارير السنوية للبنك المركزي الجزائر، الموقع البنك: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2017-2019.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول رقم (15) أن التمويلات مقدمة للقطاع الخاص منخفضة جدا من قبل البنوك الخاصة، فكما نلاحظ فهي لم تقم بتقديم أي تمويل للقطاع خلال سنتي 1998 و1999، لتقدم سنة 2000 تمويل بقيمة 26 مليار دج فقط، للاستثمار في القطاع الخاص وهي قيمة تعتبر منخفضة جدا، وهكذا وصلت البنوك الخاصة في تمويل القطاع بنسبة منخفضة، وكانت أعلى نسبة وصل إليها تمويل سنة 2017 بـ1164 مليار دج، في حين نجد أن التمويل بالسندات للقطاع كان فقط خلال الفترة ما بين 2006-2013 وبمبالغ منخفضة جدا أما باقي السنوات فهي غير موجودة ومن أهم أسباب انخفاض التمويل بالسندات أو مختلف الأوراق المالية في الجزائر هو ضعف السوق المالي بمختلف مكوناته، وهذا رغم أن التمويلات مقدمة من البنوك الخاصة معظمها موجه للقطاع الخاص، ومما يعكس عدم فعالية البنوك الخاصة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية ومنها البنوك الاسلامية، وقد تعددت الأسباب والتي من أهمها ضعف المنظومة البنكية في الجزائر والتي تسيطر عليها البنوك العمومية بنسبة كبيرة جدا تفوق 80%، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات القطاع الخاص في الدولة، كما أن البنوك الخاصة تعتبر معظم تمويلاتها لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تحتاج إلى مبالغ ضخمة كالتمويل الذي تحتاجه مشاريع القطاع العام، والمشاريع الانتاجية الضخمة، إن سيطرة البنوك العمومية والقطاع العام على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالقطاع الخاص والبنوك الخاصة ساهم في عدم تطور الاستثمارات في الجزائر خاصة في ظل غياب تمويلات بنكية ومالية متطورة تخدم الاستثمار فتركيز فقط على القروض الربوية لحد الأن في التمويل في المنظومة الجزائرية، وفي ظل غياب الأسواق المالية خلق قطاع مالي ضعيف وهش بعيدا كل البعد عن التطورات التي تعرفها الساحة المصرفية العالمية خاصة في مجال التمويل الاسلامي، مما انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري خاصة في القطاع الخاص الذي مزال يعاني من التهميش.

ثالثا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر والاستثمار المصرفي

تساهم البنوك العمومية والخاصة بنسب مختلفة في الاقتصاد، من خلال التمويلات التي تقدمها بالقروض والتي تختلف نسبتها ما بين القطاع العام والخاص، وهذا ما توضحه المعطيات فيما يلي:

1- حصة البنوك العمومية والخاصة من القروض:

تعكس الأرقام في الجدول الموالي مدى ضعف البنوك الخاصة الجزائرية في تمويل الاقتصاد- البنوك الاسلامية هي نوع من البنوك الخاصة- مقارنة بالعمومية، وهذا كما توضحه الأرقام في الجدول حول نسبة البنوك العمومية والخاصة من حصة التمويلات الموجهة للاقتصاد كما يلي:

الجدول رقم16: نصيب البنوك العمومية والخاصة من القروض الموجهة للاقتصاد (2005-2017) الوحدة:%

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العمومية	92.6	90.7	88.6	87.5	87.9	86.8	85.7
الخاصة	7.4	9.3	11.6	12.5	12.1	13.2	14.3
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
العمومية	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6	86.8	
الخاصة	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	13.2	

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، الموقع: www.bank-of-algeria.dz

تشير المعطيات في الجدول رقم (16) إلى نسبة كل من البنوك العمومية والخاصة في تمويل الاقتصاد من خلال القروض المصرفية المقدمة للفترة المالية ما بين (2005-2017)، وكما نلاحظ فإن البنوك العمومية مسيطرة على تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث كانت أقل نسبة سجلتها تتجاوز 85.7% سنة 2011 في حين تعدت 90% في بعض السنوات، أما في نهاية الفترة سنة 2017 وصلت لحدود 87 % مقابل 13% للخاصة، وهذا على حساب البنوك الخاصة التي لم تتعد نسبتها من التمويلات الموجهة للقطاعات الاقتصادية 14% خلال الفترة، مما يعكس ضعف البنوك الخاصة في الجزائر بكافة أنواعها وهذا نتيجة التعقيدات القانونية والبيئة في الجزائر التي لم تسمح للقطاع الخاص سواء كان في القطاع البنكي أو القطاعات الاقتصادية من التطور وأثبات نفسه رغم كونه أكثر قدرة على ترقية الاستثمار وتطويره مقارنة مع البنوك العمومية التي لا تهدف أساسا إلى الربح والتطور، ومن أهم بنوك الخاصة القادرة على تحفيز الاستثمار في الجزائر البنوك الاسلامية أو التشاركية وهذا لقدرتها على تجميع المدخرات.

2- حصة القطاع العام والخاص من التمويل البنكي:

إن التمويلات الموجهة للاقتصاد موزعة بين القطاع العام والخاص، وهذا بنسب مختلف من سنة لأخرى خلال الفترة ما بين (2004-2017)، وهذا كما توضحه النسب في الجدول الموالي:

الجدول رقم17: نصيب القطاع العام والخاص من القروض المصرفية (2004-2017) الوحدة:%

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العام	56	49.6	44.5	44.8	46	48.1	44.7
الخاص	44	50.4	55.5	55.2	54	51.9	55.3
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	46.7	47.6	47.2	52	50.7	50	48.6
الخاص	53.3	52.4	52.8	48	49.7	50	51.4

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، الموقع: www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال النسب في الجدول رقم (17)، أن التمويلات موزعة بالتساوي تقريبا بين القطاعين، وهذا في حدود 50% من الاجمالي لكل قطاع لكن هذا لا يخدم الاقتصاد، الذي يقوم على الاستثمار في القطاع الخاص أكثر من العام، وهذا الذي يعكس مدى ابتعاد الجزائر على نظام السوق الذي تكون الأغلبية فيه للقطاع الخاص، فالدولة التي استطاعت النجاح والتقدم نجد فيها القطاع الخاص هو المسيطرة بنسب تفوق أحيانا 80%، في حين القطاع العام بنسب منخفضة، وهذا الذي ما زالت تعاني منه الجزائر رغم مختلف البرامج التي عمدت من خلالها لخصخصة القطاع العام في الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية وحتى القطاع البنكي.

المطلب الثالث: القروض المتعثرة في الجزائر

تعبر القروض المتعثرة من العوائق التي تواجه البنوك في عمليات تمويل الاستثمار، وتوقع البنك في كثير من المشاكل وتحرمها من الفرص البديلة للاستثمار، ومشكلة القروض المتعثرة من أكثر المشاكل التي تعاني منها البنوك الجزائرية بخصوص في القروض الممنوحة لتمويل مشاريع القطاع العام، منه فإن القروض المتعثرة أو الديون المستحقة في الجزائر تتمثل فيما يلي:

أولا: ماهية القروض المتعثرة

إن القروض المتعثرة تعد ظاهرة مالية تواجهها البنوك، لذلك سنحاول في هذا الجزء تعريفها مع ذكر مختلف أسبابها كالآتي:

1- تعريف القروض المتعثرة:

توجد عدة تعريفات للقروض المصرفية المتعثرة ونذكر منها ما يلي:

أ- **تعرف القروض المتعثرة على أنها:** " الدين الذي يقدره البنك إستنادا إلى المركز المالي للعميل وضمانات الدين وإمكانية سداده، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة، مع إحتمال إستهلاكه كله أو بعضه"[1].

ب- **كما تعرف أيضا بأنها:** " تلك القروض المصرفية التي توقف فيها العملاء (المدنيين) عن دفع الالتزامات المستحقة في مواعيد إستحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك لأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسن معها تحصيله خلال فترة معقولة"[2].

نستنتج من خلال التعريف السابقة أن القروض المتعثرة بإختصار هي الديون التي لم يتم سدادها من قبل العميل للمصرف في الأوقات المحددة.

2- أسباب تعثر القروض المصرفية:

تتعدد أسباب تعثر القروض المصرفية ونذكر بعض منها كما يلي:[3]

أ-ضعف المركز المالي للعميل نتيجة خسائر تعرض لها تبين أن هناك نقص في الملاءة، أي أن الموجودات المتاحة لديه لا تكفي لتغطية إلتزاماته أو مضي مدة على كشف الحساب تحت الطلب سداده.

ب-ضعف أو نقص في الحالة المادية للعميل نتيجة أضرار فادحة تعرض لها بسبب الظروف الظاهرة أو عدم تقيده باستخدام استراتيجية خاصة بأنشطة مختلفة، أو افلاسه أو هروبه إلى خارج البلد.

ت- عدم تجديد التسهيلات في موعدها أو بعده بفترة معقولة.

ث- عدم توفر السيولة الكافية وعدم توفر التمويل المناسب، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى تدهور الوضع المالي للعميل قبل أن يتمكن البنك في استرداد دينه.

ج-مصادرة قيمة خطابات الضمان التي أصدرها البنك وكذلك إنخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأمينا لسداد الدين.

---

[1]: فريد راغب النجار، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك – نهاية القروض المصرفية المتعثرة-، د ط، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2011، ص88.

[2]: بن مداني صديقة، إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 15.

[3]: صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، المؤتمر العالمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، الأردن، أفريل 2009، ص 18.

ثانيا: تعثر القروض في الجزائر

تتمثل القروض المتعثرة في الجزائر كما يلي:

1- مفهوم القروض المتعثرة في الجزائر:

القروض المتعثرة في الجزائر هي عبارة عن الديون التي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي متعثرا والتي لا يتوقع إعادة تصنيفها كمستحقات جارية ويتعلق الأمر على الخصوص بما آتي:[1]

أ- القروض القابلة للإهتلاك التي لم تسدد على الأقل أحد أقساطها منذ أكثر من 360 يوم وكذا قوائم القروض الواجبة السداد في أجل استحقاق والتي لم تسدد منذ 360 يوم على الأقل بعد إنقضاء أجل.

ب- الاعتمادات الإيجارية التي لم تسدد على الأقل أحد أقساطها منذ أكثر من 360 يوما.

ت- القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد إستحقاقاتها الشهرية منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا.

ث- الديون التي تم إسقاط أجلها.

ج- الديون التي يكون فيها المدين في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط.

أشارت المادة 7 من هذا النظام إلى أن عملية إعادة الجدولة للديون المصنفة ضمن الديون ذات المخاطر الممكنة أو الديون ذات المخاطر العالية تبقي دين في نفس فئته لمدة إثنى عشر شهرا على الأقل وبعد إنقضاء هذه المدة مع إحترام جدول السداد الجديد والتحصيل الفعلي للفوائد المرتبطة به يمكن إعادة تصنيف هذا الدين المعاد جدولته ضمن الديون الجارية.

2- حجم القروض المتعثرة في الجزائر:

يعاني القطاع المصرفي في الجزائر بشقيه البنوك العمومية والخاصة من مشكلة تعثر القروض موجهة للاقتصاد، خاصة تلك الموجهة للمشاريع العمومية والتي تكون الخزينة المسؤول عنها، وهذا كما توضحه الأرقام في الجدول والشكل البياني كما يلي:

[1]: بن مداني صديقة، إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، مرجع سابق، ص 175.

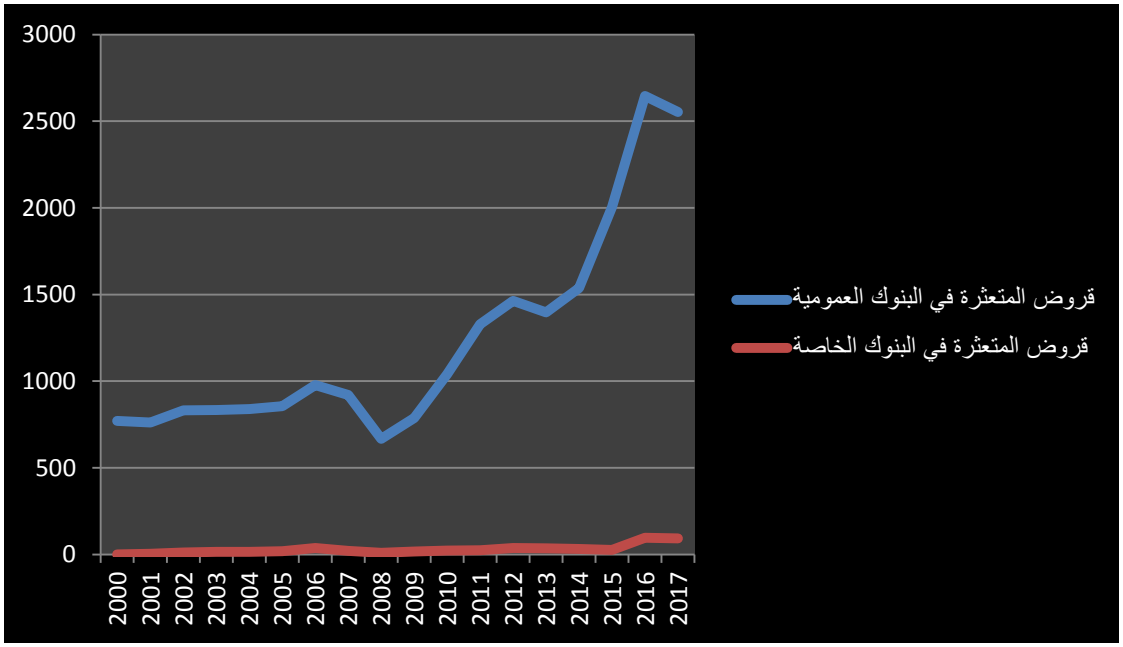
الجدول رقم 18: حجم القروض المتعثرة (ديون مستحقة) في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البنوك العمومية	770.09	761.658	831.845	832.56	840.16	855.8
البنوك الخاصة	1.151	4.820	12.061	15.3	16.58	20.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البنوك العمومية	977.5	920	667.4	787	1041.8	1328
البنوك الخاصة	37	21.1	10.9	17	23.1	23.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنوك العمومية	1464.1	1397.4	1537.2	2005.2	2646.4	2553.7
البنوك الخاصة	38.1	35.1	32.9	25.9	96.5	93.122

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير بنك الجزائر من سنة 2002إلى 2017.

الشكل رقم 1: حجم القروض المتعثرة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2017 الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 18.

عرفت الديون المستحقة أو(القروض المتعثرة) للبنوك العمومية على الخزينة العمومية لدولة كما توضحه الأرقام في الجدول رقم (18) والشكل البياني رقم (1)، تزايدا مستمرا بداية من سنة 2000 بقيمة 770.09 مليار دج وقد وصلت في 2006 إلى حدود 977.5 مليار دج، ثم عرفت إنخفاض طفيف سنة

2007، وقد حققت إنخفاض معتبر في 2008 حيث وصلت الديون المستحقة إلى 667.4 مليار دج بعدما كانت في 2007 في حدود 920 مليار دج، ويعود ذلك إلى تسديد جزء من السندات مقابل إعادة شراء الديون غير ناجعة على المؤسسات العمومية والتي عرفت إنخفاض كبير، حيث اشترت في 2008 بقيمة 270.6 مليار دج وهذا ما يقابله 556.3 مليار دج في نهاية 2007 وهذا حسب ما جاء في تقرير بنك الجزائر لسنة 2008 وذلك بإنخفاض يقدر بقيمة 51.4%، ثم عاودت الارتفاع في 2009 بنسبة 17% أما في سنة 2010 عرفت ارتفاع بنسبة 33% وهذا بسبب إرتفاع قائمة الديون التي تملكها المصارف العمومية على الخزينة العمومية بموجب إعادة شراء الديون وقد وصلت الإرتفاع في نسبة ديون مستحقة للبنوك العمومية حتى بلغت أعلى قيم لها في سنة 2015 بـ 2005.2 مليار دج ، و2016 بقيمة 2646.4 مليار دج و 2017 بـ 2553.7 مليار دج، ذلك نتيجة إعادة شراء الجديد من طرف الخزينة، كما تحوز البنوك العمومية على المستحقات على الخزينة في شكل سندات بقيمة 101.2 مليار دج وآخر في شكل أدونات وسندات الخزينة، بالإضافة إلى مستحقات آخر، مما جعل البنوك العمومية تعاني من إنخفاض في سيولة لسنتي 2016 و2017، ومن أهم أسباب تراكم الديون في الخزينة العمومية بدرجة الأولى والاقتصاد بدرجة الثانية في الجزائر والتي تتحملها البنوك العمومية خاصة وأنها أحيانا لا تكون لها مطلق السلطة في اتخاذ القرار في منح القروض وهذا بسبب تدخل المستويات الإدارية العليا في المنح مما ساهم في تفاقم مشكلة القروض المتعثرة لديها، بالإضافة إلى عدم قدرة الخزينة على سداد مستحقاتها للبنوك العمومية وكذا الخاصة والتي سجلت أيضا مستحقات لها على الخزينة في الفترة الممتدة ما بين (2000-2017) وحتى إن كانت بمبالغ منخفضة نسبيا مقارنة بالبنوك العمومية فقد كانت أعلى نسبة سنة 2016 بقيمة 96.5 مليار دج ويعود ذلك لعدم إلزامية هذه البنوك بتمويل العجز في مشروعات القطاع الخاص أو حتى في الخزينة فهي ليست جزء من القطاع العام، وذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي سجلته الخزينة العمومية في السنوات الأخيرة في ايراداتها والتي هي في الأصل محدودة فهي تقريبا قائمة على الايرادات الناجمة عن قطاع المحروقات التي تعد أكبر مورد مالي للخزينة، وبسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول في الأزمة الأخيرة والتي ظهرت في نهاية 2014، إضافة إلى الفشل المستمر الذي تعرفه مشاريع القطاع العام وهذا يعود لإنخفاض جدوى هذه المشروعات التي معظمها لم تكن موجهة للقطاعات الاقتصادية المنتجة أو فشل الأساليب التمويلية المقدمة لها إضافة إلى الاستمرار في عملية تمويل وإحياء للمشروعات العمومية الفاشلة، فالارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري بقطاع

المحروقات وهيمنة القطاع العام على حساب الخاص من أكبر العوائق التي تقف في وجه تطور وإنتعاش الاقتصاد الجزائري بجانبيه المالي والحقيقي، وقد ألقى هذا القطاع بأعبائه على المنظومة البنكية الجزائرية ليحملها كامل فشله حتى أصبحت من أسوء المنظومة البنكية في الدول العربية خاصة بسبب ارتباطها الدائم بمشكلة القروض المتعثرة الناجمة عن القروض الموجهة للاقتصاد في القطاع العام.

المطلب الرابع: معوقات التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر

رغم كون أن النظام البنكي الجزائري عرف عدة إصلاحات وتطورات خاصة بعد قانون النقد والقرض، وذلك لتسهيل منح القروض لتمويل الاستثمار، إلا أنه مزال يعرف عدة عوائق تقف في وجهه كممول أول للاقتصاد في الجزائر، ونذكر من تلك العوائق ما يأتي:

أولا: انخفاض الكفاءة المالية

إن الأساس الضيق لتطور النظام تبعا للإجراءات المتّخذة من طرف السلطات النقدية لمواجهة مشكلة المديونية الداخلية والخارجية من جهة، وتعزيز إجراءات التعديل الهيكلي والمالي للنظام المصرفي من جهة أخرى ، يرجع إلى عدم الاضطلاع بدور الوساطة المالية الذي يعكس درجة العلاقات التي تنشأها البنوك مع المؤسسات والأفراد، ويمكن قياس فعاليتها بمقدار كلفة إنتاج الخدمات التي تقدمها البنوك لجميع الأعوان الاقتصاديين، ومدى سرعة وصول المعلومات المقدمة، والحلول والبدائل المتاحة لإختيار المشاريع والتي يجب أن تتم في شفافية تامة وهي من شروط المنافسة التي يجب أن تميّز البنوك الوطنية تنفيذا لقواعد السوق.

غير أن نظام الإدارة البنكية في الجزائر لا يزال يعاني من جمود المنتجات المالية، في ظل إرتفاع طلبات الحصول على القروض، نتيجة عدم إمكانية تحديد سياسة واضحة لتعبئة المدخرات من القطاع العائلي، الذي إقتصرت إستفادته من القروض البنكية في حدود ضيقة(أغلبها موجهة لقطاع السكن الاجتماعي)، وغياب المعلومات الكافية لدى الأعوان الاقتصاديين حول الأنشطة البنكية مما ينتج عن ذلك صعوبة رصد المسار المالي للأفراد والمؤسسات(خاصة الصغيرة منها)، يساهم فيها ضعف التجديد البنكي لوسائل الدفع والإيداع وصعوبة التأقلم مع المعايير الجديدة للتعاملات المالية الأجنبية، يبدو أن كلفة إنتاج الخدمات لا تزال مرتفعة لتوفر الأسباب التالية:[1]

[1]: عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 99-100.

1- ضعف الجهاز الإعلامي لدى المؤسسات البنكية، عن تقديم أبسط الخدمات الموجهة للعملاء دون مراعاة الشروط القانونية، كالآجال المحددة لوضعية الحسابات المصرفية.

2- لا توجد تشكيلة موسعة في الخدمات المقدمة لدى العملاء، نتيجة المستوى المتدني للتأطير، وسيطرة التسيير التقليدي والذي يتميز بتعقيدات إدارية لا تحقق النتائج المرتقبة في الآجال المحددة.

3- طرق التسيير الروتينية نتيجة عدم تأهيل الموظفين لدى مصالح البنوك حتى أن وجدت فهي غير موزعة بصورة ملائمة على جميع الفروع البنكية المتواجدة.

ثانيا: عجز القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات

إن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة الظروف الملائمة إنطلاقة اقتصادية نوعية لأن القطاع المصرفي كان يساوى تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في المصارف والأموال الموجهة للتوظيفات، زيادة إلى معاناة المصارف من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي كالأساليب الاسلامية، وذلك يرجع للأسباب التالية:[1]

1- غياب سياسة الادخار المحفزة: إن ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز المصارف على تعبئة الادخار، وعليه فإن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في المصارف.

2- غياب أدوات مالية جديدة: إن تعبئة ادخارات في أي اقتصاد توفر الأدوات المالية وتنوعها، غير أن هذه غائبة في الاقتصاد الجزائري على مستويين هما:

أ- على مستوى أدوات الادخار:

إن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل "صناديق التوظيف المشتركة" وفي شكل أسهم " شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير"، غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية ، وسوق للبورصة وكذلك سوق للرهن واللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنويع أصول وخصوم الاستثمارات، وعليه يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية، كما يمكن لهذه الموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعويض الموارد الأتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا.

[1]: هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص148-149.

ب- الأدوات البديلة للقروض المصرفية:

إن من بين الأدوات البديلة للقروض المصرفية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد التمويل التشاركي وذلك لتمويل الاستثمارات، فمن جانب تعبئة الادخار تلعب المصارف دورا سلبيا، فهي لا تقدم منتجات متنوعة لتلبية حاجات حافظات الادخار من المكونات النقدية، ومكونات التوظيف المالي، وتعتبر تعبئة الادخار غير كافية، ولا يمكنها منافسة إجراءات توظيف الأموال في الشبكات غير الرسمية، وترتكز المهمة الرئيسية للمصارف في تحويل النقود إلى قروض الاستدانة، دون وضع استراتيجية جدية إلى تعبئة الموارد وتخصيصها لأفضل استخدام لها، ومن المفارقات التعارض بين القواعد التنظيمية المنصوص عليها في القانون وبين الموقع الحقيقي للمصارف في نشاطاتها العادية والضغوط المفروضة على المصارف في علاقتها مع الدولة والمؤسسات العمومية.

ثالثا: انخفاض الكفاءة الإدارية

واجهت البنوك عقبات تنظيمية وهيكلية لفترة طويلة، نتيجة غياب تكفّل حقيقي من الدولة لإزالة جميع الضغوطات والاضطرابات التي يتعرض لها البنك، بعد التداخل في الوظائف والأنشطة الاقتصادية دون وضع معايير دقيقة لإدارتها، الأمر الذي حولها عرضة لمصادر الخطر، فالنظام المصرفي لا يزال يعاني من ضعف تعبئة التخصيص الموارد بسبب ضعف شبكات الادخار (ويرجع السبب الأول إلى الاعتماد على ودائع تفوق رأس مال البنك ووقوعها في مديونية مع المؤسسات عديمة الفعالية) نتيجة ارتفاع القروض السلبية أو المتدهورة والتي تعد مؤشرا أساسيا لحجم المصاعب التي يوجهها البنك.

تعاني البنوك الوطنية من تآكل رؤوس الأموال الموضوعة لديها، بسبب إرتفاع درجة استيعابها للخسائر المتزايدة، لارتباطها بالقطاع العمومي محدد يشتمل على المؤسسات المختلة ماليا، مما استدعى القيام بإجراءات التطهير المالي وإعادة الهيكلة التي تتطلب حوافظ مالية فعالة[1].

[1]: عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص 102.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفص، نستنتج أن المناخ الاستثماري في الجزائر يتميز بعدة معطيات اقتصادية واجتماعية وسياسية منها ما هو جاذب للاستثمار ومحفز له محليا أو أجنبيا، كما أن قوانين الاستثمار من 1963 إلى 2016 عرفت عدة تعديلات من أجل جذب الاستثمار كالإعفاءات الجمركية والضمانات الممنوحة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات لخدمة الاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد وغيره، كما تتنوع الاستثمارات في الجزائر بين القطاعين العام والخاص سواء كانت المحلية أو الأجنبية، رغم كونها تعتبر محدودة خاصة الاستثمارات الخاصة والأجنبية، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى مختلف العراقيل التي تعاني منها الجزائر وقد كانت ولاتزال السبب في عدم تقدم الاستثمار في الجزائر والذي نجم عنه تحقيق فشل دائم في الاقتصاد، والتي من بينها تخلف القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية، وعدم وجود سوق منافسة بالإضافة إلى الفساد الإداري، أما المنظومة المصرفية الجزائرية فقد عرفت عدة إصلاحات منذ تأسيسها عام 1962 بإنشاء البنك المركزي والذي تعقبه إنشاء البنوك العمومية، وذلك بداية من إصلاح 1971 وإصلاحات الثمانينات، أما قانون النقد والقرض فيعد أهم إصلاح عرفته المنظومة المصرفية الجزائرية بكل أبعاده ولكن رغم تعديلاته لم تدرج أي قانون لصالح البنوك الاسلامية، لكن تبقى المساهمة التي تقدمها المنظومة البنكية في الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة خارج قطاع المحروقات، محدودة جدا وخاصة في القطاع الخاص كما تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من ظاهرة القروض المتعثرة، وتعد الجزائر من أكثر الدول العربية التي تعاني من هذه المشكلة التي تعتبر العائق الحقيقي في وجه التمويلات الجديدة للاستثمار، بالإضافة إلى مختلف العراقيل التي تقف في وجه التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر، لذلك لابد من تنويع الأساليب التمويلية والابتعاد عن التمويل بالقروض فقط، ومن أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في ترقية الاستثمارات من خلال التمويلات التي تقدمها وهذا لكون التمويل الركيزة الأساسية لنجاح الاستثمارات المنتجة، هي الأساليب التمويلية الاسلامية، والتي تعد صيغ المشاركة أهمها، وسنتطرق في الفصل الثاني إلى التعريف بالآليات التمويلية القائمة على المشاركة والتي تعتمدها البنوك الاسلامية، وهي من أهم وأنجح الطرق التمويلية الموجودة.

الفصل الثاني:

آليات التمويل بصيغ المشاركة في البنوك الاسلامية

تمهيد:

يعد التمويل المصرفي القائم على العقود الربـوية من أهم العوائق التي تقف في وجه تطور الاستثمار في الجزائر، وبالتالي النهوض بالاقتصاد، وهذا يعود لطبـيعة هذه القروض التي يكون فيها العميل ملزما على رد قيمة القرض زائد الفائدة في الوقت المحدد، دون النظر إلى نتائج استثماره سواء حقق ربـح أو خسارة، هذا الذي يجعل من المستثمر بـدلا من أن يفكر في استثماره وكيفية تطويره أو محاولة انقاضه في حالة تحقيق خسائر في كيفية رد القرض وفوائده للبـنك وذلك قبـل أن يفرض عليه غرامة أخرى، وهذا ما يعاني منه المستثمر في الجزائر ويجعله يبـتعد عن الاستثمار وبالأخص المستثمرين الجدد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك خوفا من ما يترتب عن القرض وفوائده التي يمكن أن تتجاوز قيمة القرض، فيفضل عدم الاقتراض.

لذا لابـد على المنظومة المصرفية الجزائرية من تبـني الاستثمار وفق التمويل القائم على المشاركة وتشجيعه وهو أسلوب تعتمده البـنوك الإسلامية، ويعد البـديل الأمثل لنظام القروض الربـوية للنهوض بالاستثمارات في الجزائر وترقيتها، فهو قائم على المشاركة في الربـح والخسارة بـين البـنك والعميل، وهذا الذي يعطي الأريحية للمستثمر فبـدل من تفكيره في القرض وفوائده يصبـح تفكيره في الاستثمار وكيفيه تطويره، بالتالي هذا يحقق تقدم في الاقتصاد بـصفة عامة، ويوجد في هذا الأسلوب التمويلي العديد من الصيغ والتي تعد عقود في الفقه الإسلامي، وقد تم تطويرها لتتماشى مع العمل المصرفي بالإضافة إلى العقود الحديثة.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الأساليب التمويلية القائمة على المشاركة وبمختلف أبعادها، من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عقود التمويل بالمشاركة

المبحث الثاني: صيغ التمويل بالمشاركة

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتمويل بالمشاركة

المبحث الرابع: معوقات الاستثمار بصيغ المشاركة

المبحث الأول: عقود التمويل بالمشاركة

يتميز الاقتصاد الإسلامي بـتنوع وتعدد عقوده التمويلية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي أساسها العدل والمساواة، وتعد عقود التمويل بالمشاركة من أهمها في الاقتصاد الإسلامي، والتي تستخدمها البـنوك الإسلامية في عملياتها التمويلية الاستثمارية، لذلك سنحاول في هذا المبـحث التعريف بعقود التمويل القائمة على المشاركة كالآتي:

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

تعتبـر البـنوك الإسلامية بـتعدد صيغها التمويلية، وخاصة صيغ المشاركة البـديل الأمثل للتمويل التقليدي، وقد استطاعت تحقيق مكانة مهمة في الوقت الراهن في الساحة المالية والمصرفية العالمية، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعريف بالبـنوك الإسلامية وبـعض جوانبـها كما يلي:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية وتطورها.

1- تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف البـنوك الإسلامية، ونذكر منها الآتي:

أ- **تعريف أحمد النجار:** "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بـما يخدم بـناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي "[1].

ب- **وقد عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبـنوك الإسلامية في الفقرة الأولى المادة الخامسة كالآتي:** " يقصد بـالبـنوك الإسلامية –في هذا النظام – تلك البـنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بـمبـادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بـالفائدة أخذا وعطاء"[2].

ت- **كما تعرف البنوك الاسلامية بأنها:** " مؤسسات مالية تقدم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع العقيدة الإسلامية، والتي تتيح للأفراد والشركات المسلمة الذين لديهم مخاوف دينية الحصول على التمويل أو الانتقال من النظام غير الرسمي إلى النظام المالي الرسمي، كما يمكن

[1]: أحمد نجار، البـنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، عدد24، بيروت، لبنان، 1982، ص13.

[2]: اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبـنوك الإسلامية، مطابـع الاتحاد الدولي للبـنوك الإسلامية، القاهرة، 1977، ص10: نقلا عن قتيتة عبـد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البـنوك الإسلامية والتقليدية دراسة مقارنة، الطبـعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 36.

للمصارف الإسلامية تخفيف الإقصاء المالي وتقديم الخدمات المالية لعدد أكبـر من السكان، .وهذا يمكن أن يعزز أيضا استراتيجيات أفضل للتخفيف من حدة الفقر"[1].

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص بـأن البـنوك الإسلامية هي عبـارة عن مؤسسات مالية، تقوم بـتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة، وفقا لضوابـط الشريعة الإسلامية بـهدف تحقيق الربـح، ولها رسالة إنسانية ذات بـعد تنموي واجتماعي.

2- نشأة البنوك الإسلامية حول العالم.

عرفت البـنوك الإسلامية انتشارا واسع في العديد من دول العالم منذ بـداية ظهورها، وهذا يعود للمميزات التي تتمتع بـها الصيرفة الإسلامية، التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وتقليص الفجوة الاقتصادية التي يعاني منها العالم بسبب النظام المالي السائد، والذي يقوم على مبـدأ الفائدة الربـوية والمشتقات المالية، وكل المبـادئ التي يقوم عليها النظام التقليدي في الاقتصاد بـين النشاط المالي والنشاط الحقيقي، والجدول الموالي يوضح لنا التطور في البـنوك الإسلامية منذ ظهورها كفكرة إلى تأسيسها كبـنك حديث وانتشارها الواسع وذلك كما يلي:

الجدول رقم19 : تطور البنوك الإسلامية منذ تأسيسها حتى الانتشار في الوقت الراهن

المرحلة	اسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
التمهيدية	ظهور الفكرة البنوك الاسلامية	1940-1969	- ظهور فكرة التمويل الإسلامي. - الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية - تأطرت الفكرة بـدراسات وكتابـات الاقتصاديين في التمويل الإسلامي. - وضعت الأرضية العملية للبـنوك الإسلامية. - تجربـة بـنوك الادخار بمصر سنة 1963.

[1]: Badri Rabaa , boujelbene younes , the impact of the islamic banks performances on economic growth using panel data , internationl journal of economics and finance studies, vol 8, no 1, 2016, p 102.

الأولى	مرحلة التأسيس	1970-1980	- إنشاء بـنك دبـي الإسلامي (أول مصرف إسلامي حديث). - إنشاء بيت التمويل الكويتي. - والعديد من البنوك الاسلامية حول العالم.
الثانية	توسع نشاط البنوك الاسلامية	1980-1990	- ظهور مجموعات مالية اسلامية منتشرة حول العالم. - تأسيس ما يزيد عن 90 مصرف ومؤسسة مالية في نهاية الثمانينات.
الثالثة	الانتشار	1990- حتى الآن	- ظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية الاسلامية. - اهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بالعمل المصرفي الاسلامي، ومن خلال تكونيها لنوافد اسلامية تدير تلك المنتجات. - بـلغ عدد البـنوك الإسلامية عام 2015 1143 بـنك.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالي: بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري للبنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص20-22، أحمد سليمان خصاونه، المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص64. محمد بوجلال، البنوك الاسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص46. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقيل، إدارة المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص81.

3- تطور البنوك الاسلامية:

وقد عرف النمو الذي شهدته المصرفية الإسلامية عدة تطورات منذ بـدايته إلا وقتنا الحالي وقد بـرزت خلال مراحل نمو المصرفية الإسلامية بـعض البـنوك، التي اكتسحت الساحة الدولية في العمل المصرفي الإسلامي وخاصة العربية، وكانت أحسن من غيرها في التمويل وفقا للأساليب الإسلامية حول العالم، حيث كانت السبـاقة والرائدة في العمل المصرفي الإسلامي، وكانت الأسرع نموا حول العالم وخاصة في الوقت الحالي، وهذه البـنوك هي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 20: المصارف الإسلامية الإسلامي الأسرع نمو في العالم ما بـين (2007-2016)

المرتبـة	المصرف	البـلد	المجودات (مليون $)		نسبـة النمو
			2007	2016	
1	بـنك قطر الاسلامي	قطر	4.090.25	34.898.00	753.20
2	Eghtesad novin	ايران	1.591.60	12.832.00	705.67
3	بـنك بـوبـيان	الكويت	1.744.25	10.33.59	492.44
4	Syariah mandiri	أندونسيا	1.019.96	5.108.77	400.88
5	بـنك قطر الاسلامي الدولي	قطر	2.307.12	11.137.00	382.72
6	Islamic bank Bangladesh	بـنغلاديش	2.175.52	9.246.00	325.00
7	بـنك الجزيرة	السعودية	4.195.69	16.870.00	302.08
8	Bank keshavarzi	ايران	5.833.18	22.244.00	281.34
9	بـنك الشارقة الاسلامي	الامارات	2.190.56	8.135.00	271.40
10	Islamic bank berehad	ماليزيا	1.821.79	6.361.75	249.20
11	بـنك أبـو ظبـي الاسلامي	الامارات	9.881.67	32.229.00	226.15
12	Karafarin bank	ايران	1.387.38	4.170.00	200.57
13	بـنك الراجحي	السعودية	28.093.12	84.165.00	199.59
14	Refah bank	ايران	4.669.80	12.950.00	177.31

15	Bimb holdings	ماليزيا	4.828.51	13.371.00	176.92
16	Bank rakyat	ماليزيا	7.784.77	21.537.00	176.66
17	بـنك اثمار	البـحرين	3.179.94	8.138.64	155.94
18	بـيت التمويل الكويتي	الكويت	21.836.22	55.088.00	152.28
19	بـنك فيصل الاسلامي	مصر	2.856.56	7.014.70	145.56
20	بـنك دبـي الاسلامي	الامارات	17.544.98	40.810.00	132.60

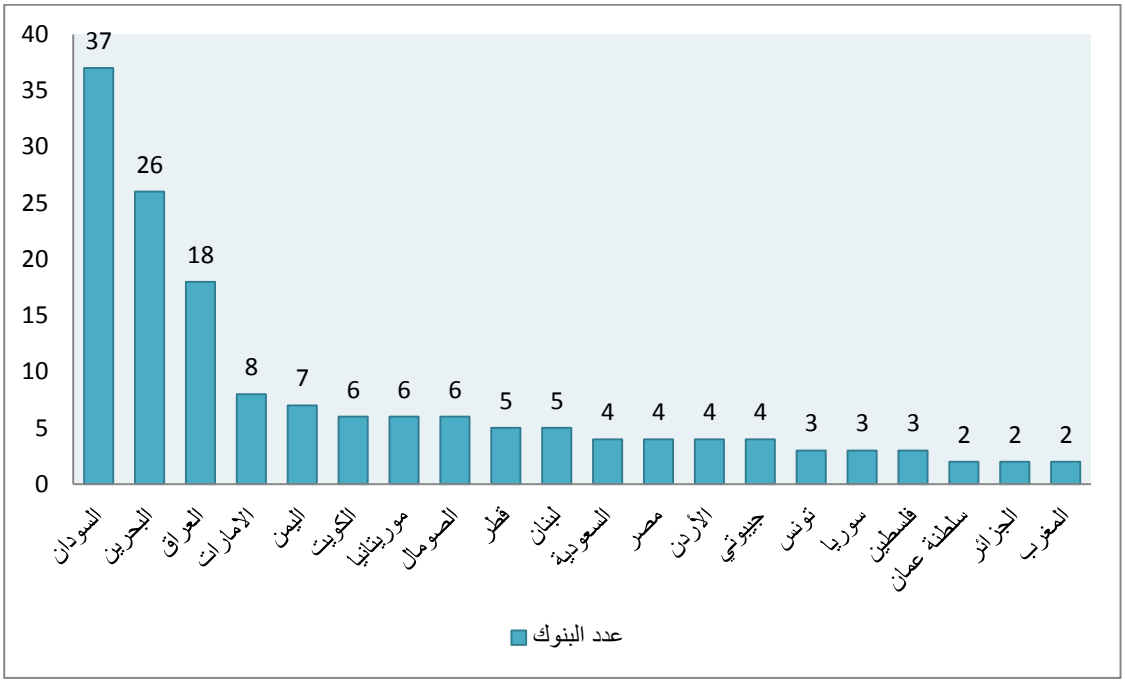
المصدر:اتحاد المصارف العربـية، الصيرفة الإسلامية بـين النمو والتفوق، العدد 440،موقع الاتحاد: www.uabonline.org/، تاريخ زيارة الموقع: 22-03-2019، ساعة 21:00

من خلال الأرقام في الجدول رقم (18) التي توضح أسرع نمو لعشرين بـنك إسلامي حول العالم خلال الفترة ما بـين (2007-2016) نلاحظ أن بـنك قطر الإسلامي تصدر القائمة بـنسبـة نمو تقدر بـــ 753.2%وذلك بـمعدل زيادة 23.9 سنويا، ففي سنة 2007 كانت أصوله تقدر بـ4.1 مليار$ لتصل سنة 2016 إلى 34.6 مليار$، ويأتي بـعده بـنك Eghtesad novin الإيراني وذلك بـنسبـة نمو تقدر بـ705.7%، ثم في المرتبـة الثلاثة بـنك بـوبـيان كويتي بـنسبـة نمو تقدر بـ 492.4%، أما رابـعا يأتي بـنك Syariah mandiri من أندونسيا وذلك بـنسبـة زيادة تقدر بـ 400.8 % من سنة 2007 إلى 2016، وخامسا يأتي بنك قطر الإسلامي الدولي بـنسبـة تطور تقدر بـ 382.8%، ثم تأتي بـعدها البـنوك المتبـقية بمعدلات زيادة متفاوتة من بـنك لأخرى، وهذه البـنوك من دول مختلفة كالإمارات وماليزيا والسعودية وغيرها وأقل نسبـة زيادة كانت تقدر بـ 132.6% وهي التي حققها بـنك فيصل الإسلامي في مصر، وكما نلاحظ فقد استحوذت البـنوك الإسلامية في آسيا وبـالخصوص في الدول العربـية على القائمة وذلك بـثلاث بـنوك من الإمارات وبـنكين في كل من السعودية والكويت وقطر، وبـنك من البـحرين، أما البـاقي فمن دول آسيا المسلمة فأربـعة بـنوك من إيران وثلاثة من ماليزيا وواحد من أندونسيا وبـنغلاديش وكما لاحظنا أن معظم البـنوك من دول آسيا، ما عدا بـنك فيصل الإسلامي المصري، وهذا الذي جعل آسيا الرائد الأول في الصيرفة الإسلامية، وأن هذا التطور الذي حققته البـنوك في آسيا ماهي إلا دليل على نجاح الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في هذه الدول وذلك بـفضل اهتمام حكوماتها وإراداتهم بـإنجاح التمويل الإسلامي بكافة أنواعه، وإدراكها مدى فائدة الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي

في تنشيط الاستثمار وترقيته مما يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي فيها، أما الدول الإفريقية فهي مغيبة تماما كالجزائر.

كما أن الصيرفة الاسلامية ارتكزت معظمها في الدول العربية التي امتلكت أكبر عدد ممكن من البنوك الاسلامية خاصة في السودان ودول الخليج، وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 2: عدد البنوك الاسلامية في الدول العربية لسنة 2017



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، القطاع المصرفي الاسلامي 2017، الموقع: www.uabonline.org/، تاريخ زيارة الموقع: 20-11-2019.

تشير البيانات في الشكل البياني رقم (2) أن الصيرفة الاسلامية في العالم العربي ترتكز في دول التعاون الخليجي بـ 51 بنكا اسلاميا، وهذا بموجودات تقدر بحوالي 542 مليار$ في 2017، ما يمثل تقريبا 90% من إجمالي موجودات البنوك الاسلامية كما أن دول التعاون الخليجي تستحوذ على ما يقارب 50% من البنوك الاسلامية في العالم، حيث بلغت إجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية 26% والكويت كأحسن دول الخليج بـ 45% في حين قطر والامارات بـ 26% و20% على التوالي والبحرين30% ، في حين سلطنة عمان بنسبة 4%، أما السودان والتي تعد البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، وهذا بإجمالي موجودات تقدر 22.8 مليار$ وهذا بامتلاكه 37 بنك اسلامي، في حين تمثل أصول البنوك الاسلامية 15% في الأردن و11% في فلسطين بـ ثلاثة بنوك إسلامية فقط، أما المغرب العربي فيحتل المركز الأخير

في الصيرفة الاسلامية حيث في تونس فنسبتها 5% أما في الجزائر والتي يقارب عمر أول بنك اسلامي فيها 30 سنة، فأصول الصيرفة فيها أقل من 2%، أما المغرب فسنة 2017 تمثل انطلاقة الصيرفة الاسلامية فيها، وكبداية فهي تسيير في الخط الصحيح من أجل تطوير الصيرفة الاسلامية والاستفادة من كفاءتها في التمويل على عكس الجزائر.

ثانيا: أهداف البـنوك الإسلامية.

يسعى أي بـنك اسلامي لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتوافق مع طبـيعته القانونية والمالية، ونذكر منها:

1- تحقيق الربـح: وهو أهم الأهداف القاطبـة، وبـدونه لا يستطيع الإستمرار أو البـقاء، بـل ولن تتحقق أهدافه الأخرى، والربـح لا يهم فقط حملة الأسهم بإعتبـار أن الربـح يعد حافزا أساسيا للاحتفاظ بـأسهمهم، بـل يهم الربـح المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم الخدمات المصرفية المناسبـة لهم، بـل وكذلك يهم المجتمع ككل لأنه الضمان لوجود المصرف الإسلامي[1].

2- تحقيق الأمان: يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بـالأمان، والبـعد عن المخاطر، وذلك من خلال اتبـاع سياسة التنويع في توظيفاتها، وهذا لا يتعارض مع الهدف السابـق، ومهمة المصرف هي تحقيق التوازن بـين الهدفين عن طريق ربـط الربـح بـمستويات معينة من المخاطر[2].

3- تحقيق التنمية: وذلك من خلال القيام بـالنشاطات الاقتصادية، وإحداث التوسع فيها بـما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد وبـما يحقق تنميته، انسجاما مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال الصيغ والأساليب التي تتفق وذلك[3].

4- تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبـية الاحتياجات الاجتماعية[4].

---

[1]:محمود عبـد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في المعاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبـعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص21.

[2]:المرجع السابـق نفسه،ص21.

[3]: فليح حسن خلف، البـنوك الإسلامية، الطبـعة الأولى، دار جدارا للكتابـ العربـي للنشر والتوزيع،الأردن،2006،ص98.

[4]: المرجع السابـق نفسه، ص98.

ثالثا: مصادر التمويل في البــنوك الإسلامية.

يعتمد البـنك الإسلامي في تمويل نشاطاته، سواء كانت الاستثمارية أو غيرها على مصادر داخلية وخارجية للتمويل وهي كما يلي:

1- المصادر الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية للتمويل في البـنوك الإسلامية فيما يأتي:

أ- رأس المال: وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البـنك عند بـداية تشغيله، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بـإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

ب- الاحتياطات: وهي التي يتم اقتطاعها من الأربـاح المحققة سنويا سواء كانت قانونية أو غير قانونية.

ت- الأربــاح المحتجزة: هي الفائضة عن إجراء عملية التوزيع وهي من حقوق الملكية تخص المساهمين.

ث- المخصصات: وهي التي يتم اقتطاعها من أجل تغطية المخاطر المحتملة، التي ممكن أن تنجم عن العمليات التمويلية خلال السنة المالية، وهي لا تعد من حقوق المساهمين بل هي تكلفة.

2- مصادر التمويل الخارجية:

تتجسد المصادر الخارجية للتمويل في البـنوك الإسلامية فيما يلي:

أ- الودائع الاستثمارية: وهي التي يتم إيداعها في البـنوك من قبـل العملاء لاستثمارها وتوظيفها لمدة معينة سواء كانت على شكل عقد مضاربــة أو مشاركة، حيث يكون البنك فيها مضاربـا لأصحابــها أو شريكا لها.

ب- الودائع تحت الطلب: هي الحسابـات التي يودعها أصحابــها في البـنك ويكون لهم حق سحبــها في أي وقت وليس لها حد أدنى أو أقصى وليس عليها أربـاح.

ت- الصكوك الإسلامية: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مبـاح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بـالضوابـط الشرعية.[1]

يمكن القول من خلال ما سبـق أن البـنوك الإسلامية تعتمد على مصادر داخلية وخارجية لتمويل الاستثمارات كما نلاحظ أن للبـنوك الإسلامية مصادر تمويل متشابــهة مع البـنوك التقليدية

[1]: نوال بـن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة البـاحث، ، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص 2.

في نواحي مختلفة وفي عدة جوانب بالخصوص في المصادر الخارجية للتمويل، وخاصة في المصادر التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأربـاح والخسائر.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل بالمشاركة

تقوم العملية الاستثمارية مهما اختلف نوعها أو حجمها على العملية التمويلية سواء كان التمويل العيني أو النقدي، والتي تكون بطرق وأساليب مختلفة، ويعد أسلوب التمويل القائم على المشاركة بمختلف صيغه من أبـرزها في البـنوك الإسلامية، ويتمثل فيما يلي:

أولا: أساسيات التمويل

إن التمويل الأساس في قيام أي عملية استثمارية، يتمثل فيما يلي:

1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل كما يلي:

أ- يعرف التمويل بأنه: "مجموعة من الأسس والحقائق التي تعمل على تدبـير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية"[1].

ب- كما يعرف أيضا بأنه:" توفير الأموال اللازمة لنشاط معين والبحث عن المصادر المناسبة له"[2].

من خلال هذه التعريفين نستنتج أن التمويل بمفهومه العام أو التقليدي يتمثل في توفير رأس المال من أجل إنشاء المشاريع العامة والخاصة، أو إعادة تجديدها وتطويرها، وهو بهذا المفهوم يرتكز فقط على الجانب المادي للتمويل، ويهمل البـعد الاجتماعي له وهذا وجه الاختلاف الأساسي بـين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، القائم على مبدأ الشريعة التي تهدف لتحقيق العدل والمساواة في كل جوانب الحياة داخل المجتمع.

2- أنواع التمويل:

التمويل في الاقتصاد يرتكز على ثلاثة أشكال أساسية والتي تحدد لنا أنواع التمويلات المقدمة، وتتمثل فيما يلي:

---

[1]: يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطبـاعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 210.

[2]: علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص133.

أ- حسب مدة الاستغراق:

تقسم أنواع التمويلات الممنوحة حسب المدة الزمنية إلى ثلاث أنواع كما يلي:[1]

– مدة قصيرة الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي لا يزيد استعمالها عن سنة واحدة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة.

– مدة متوسطة الأجل:يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع، كتغطية تمويل أصول ثابـتة أو لتمويل المشاريع تحت التنفيذ، والتي تستغرق عدد من السنين، وتكون مدتها بين سنة وخمسة سنوات.

– مدة طويلة الأجل: تنشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه أيضا إلى المشاريع الإنتاجية تفوق مدتها الخمس سنوات.

ب- حسب الغرض:

تتجسد أنواع التمويلات حسب الغرض فيما يلي:[2]

– تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل، والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

– تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات، والتي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات، وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى التكوين الرأسمالي للمشروع.

ت – حسب المصدر:

تتمثل مصادر التمويل فيما يلي:[3]

---

[1]: قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبـية للمساهمات– فيناليب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011–2012، ص 77.

[2]: يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابـق، ص 212.

[3]: خبـابـه عبـدا لله، بـراهيمي سعيد، آليات التمويل الإسلامي بـديل لطرق التمويل التقليدية، ورقة بـحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبـديل البـنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبـد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5–6 ماي 2009، ص 6–8.

– **التمويل الذاتي:** هو إمكانية المؤسسة تمويل نفسها ذاتيا من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بـعد الحصول على نتيجة الدورة، يضاف إليها موردين داخليين للمؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات.

– **التمويل الخارجي:** إذا كانت المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بـوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ للمصادر الخارجية كالاقتراض من البـنوك.

ثانيا: التمويل بالمشاركة.

إن التمويل بالمشاركة يعد من أساليب التمويل الإسلامية، لذلك قبل التعريف بالمشاركة كأسلوب تمويلي، يجب التعريف بـالتمويل الإسلامي، وهذا كيما يلي:

1- التمويل الإسلامي:

يعد التمويل الإسلامي من أنجح الأساليب التمويلية الموجودة على الساحة الاقتصادية وذلك نظرا للمؤهلات التي يمتلكها، سنتطرق إلى تعريفه مع ذكر بعض مؤهلاته التمويلية وذلك في ما يلي:

أ- تعريفه:

إن التمويل الإسلامي يعتبـر أداة فعالة لتمويل الاستثمار.

– **يعرف التمويل الإسلامي بأنه:** " تقديم التمويل العيني أو النقدي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق المعايير والضوابـط الشرعية والفنية لتساهم بـدور فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" [1].

– **كما يعرف على أنه:** " أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبـيل التبرع أو على سبـيل التعاون بـين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بـينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبـيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"[2].

من خلال هاته التعاريف نستنتج أن التمويل الإسلامي قائم على الأسس والمبادئ الإسلامية، من حيث المصدر المالي والعيني للتمويل، وكذا من حيث التوظيف الذي يجب أن يتفق

[1]: زيد الخير ميلود، ضوابـط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبـحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص792.

[2]: علاء مصطفى عبـد المقصود أبـو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابـق، ص 140.

مع الشريعة الإسلامية، وهذا التمويل قائم على صيغ إسلامية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية على عكس التقليدي الذي يرتكز على الجانب المالي أكثر من النشاط الحقيقي.

ب- مؤهلات التمويل المصرفي الإسلامي:

للتمويل المصرفي الإسلامي عدة مؤهلات تجعل منه أفضل من التمويلات الأخرى، ومن هذه المؤهلات ما يأتي:[1]

- قناعة الكثيرين من المسلمين وغيرهم بعدم جدوى التعامل بالربا، وأنه سبب لبلاء البلاد والعباد وفشل كثير من السياسات التي تعتمد على الربـا في اقتصادها.

- نظام التعامل بالفائدة أدى إلى وجود أناس يحتاجون التمويل المنظم بالأسلوب المصرفي، ولكنهم ممتنعون اختيارا عن التعامل والاقتراض نظرا لانحصار الوسيلة المتاحة في نظام الفائدة أو أنهم محرومون اضطرارا لأن التنظيم المصرفي في التمويل لا يعترف بأسلوب المشاركة في رأس المال والعمل.

- مرونة المنهج الإسلامي في قطاع المعاملات، حيث يؤدي ذلك إلى قدرة البنوك الإسلامية على تطوير نفسها ومواكبـة المستجدات مع المحافظة على الأصول والقواعد العامة التي لتعاليم المالية في الإسلام.

- وجود ثروة هائلة فقهية وتطبيقات عملية للتمويل الإسلامي يثبت من خلال جدارة النموذج الاقتصادي الشرعي للتطبـيق في أي عصر وفي أي مجتمع.

- يشجع التمويل الاسلامي الذي يعد جزء من الاقتصاد الاسلامي على زيادة الاستثمار مما يؤدي ضرورة البحث عن مشاريع جديدة، لكن تتم المفاضلة بين هذه المشاريع من خلال دراسة الجدوى والعائد على الاستثمار مما يجعل البنوك تسعى إلى البحث على المشروع الأكثر نجاحا اقتصاديا وبالتالي يكون ذو عائد أكبر، مما يزيد من كفاءة البنوك في تخصيص الموارد[2].

---

[1]: محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بـين المخاطرة والسيطرة، الطبـعة الأولى، المكتبـة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 13.

[2] : Abu Umar Faruq Ahmad and Kabir Hassan, Riba and ISLAMIC Banking , Journal of Islamic Econom ics, Banking and finance, vol3,no1, Islamic Training and Research Academy, Dhaka, Bangladesh, 2007, p 34.

ت- خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الاسلامي:

تتمتع صيغ التمويل الاسلامي بخصائص تجعلها أكثر كفاءة خاصة في تمويل الاستثمار من الأساليب التقليدية، ونذكر من بين هذه الخصائص ما يلي:[1]

- ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فالاستحقاق للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

- ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي، بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية، ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطا أحدمها بالآخر ارتباطا عضويا بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيرا بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطا كبيرا في ظل نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلا من الاستثمار الحقيقي.

ث- أوجه الاختلاف بين التمويل التقليدي والاسلامي:

من خلال تطرقنا لأهم مؤهلات وخصائص التمويل الاسلامي، نجد أنه يختلف مع التمويل التقليدي في العديد من الجوانب الأساسية، للعمليات التمويلية للمشروعات خاصة الاستثمارية منها والتي تتلخص في الجدول الموالي:

[1]: زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي الاسلامي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 – دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جامعة 20أوت1955 سكيكدة، الجزائر، جوان 2018، ص 116.

الجدول رقم 21: أوجه اختلاف الجوهرية بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي

الخاصية	التمويل الاسلامي	التمويل التقليدي
أنواع التمويل	صيغ المدينات والمشاركات	القروض ذات فائدة الحتمية
الملكية	استمرار في الملكية للممول	تتحول من المقرض إلى المقترض
الخسارة	تقع الخسارة على الطرفين وعلى صاحب المال في المضاربة	لا يتحمل الممول أية خسارة
الربح	يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما، الربح هنا يكون حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج.	لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بالنتيجة الربحية للمنشأة، ولا بالحصة المستفيدة من التمويل.
طبيعة النشاط الاستثماري	ينحصر التمويل بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها وقد يقتصر على الأعمال الموافقة للشرع، وبشرط يكون في منشآت التي تمزج بين عناصر الإنتاج.	يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات
الإنماء	لابد أن يكون التمويل للعمل في إنماء المال الممول.	لا يشترط ذلك قد يكون حتى في دين بالذمة.
طبيعة التمويل	يكون عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة والمتداولة	في الأغلب يكون تمويل بالنقود فقط
المشاركة في التمويل	يعمل على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المنشآت بحيث تتاح ألف فرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين للاشتراك في أسهم الشركات القطاعات الانتاجية المختلفة.	يؤدي إلى تضييق قاعدة المشاركة وحصر ملكية المنشآت بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.
التوزيع العادل	يساهم التمويل هنا إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل ويحول دون تكديس الثروات بين أيدي المرابين أو كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال.	يعمل على احتكار وتكديس الثروات بين فئات قليلة من المرابين وأصحاب المال، مما يؤدى إلى خلق الفوارق بين الأفراد.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الاسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017، ص174-176.

2- التمويل الاسلامي حول العالم:

إن التمويل الإسلامي عرف منذ بـدايته تطورا ملحوظا في العديد من دول العالم، والتي عملت على تفعيله وإدماجه وإرساءه في الوسط المصرفي، والذي يقوم على الأسس والمبادئ التقليدية التي تقوم على مبدأ الفائدة الربوية في التمويل والاستثمار، مما أدى إلى تفشي الأزمات المالية وذلك بسبب الفجوة المالية التي يحدثها هذا النوع من التمويل بين النشاط المالي والحقيقي، لذا فإن العالم حاول تبني التمويل الإسلامي الذي يعمل على تحقيق التوازن بين الجانب المالي والحقيقي للاقتصاد، لتشهد الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية مزيدا من التطور لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة، وفي الجدول الموالي سنحاول تسليط الضوء على التطور في التمويل الإسلامي في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2017، وذلك كما يلي:

الجدول رقم 22 : تطور التمويل الإسلامي في العالم للفترة (2006-2017)

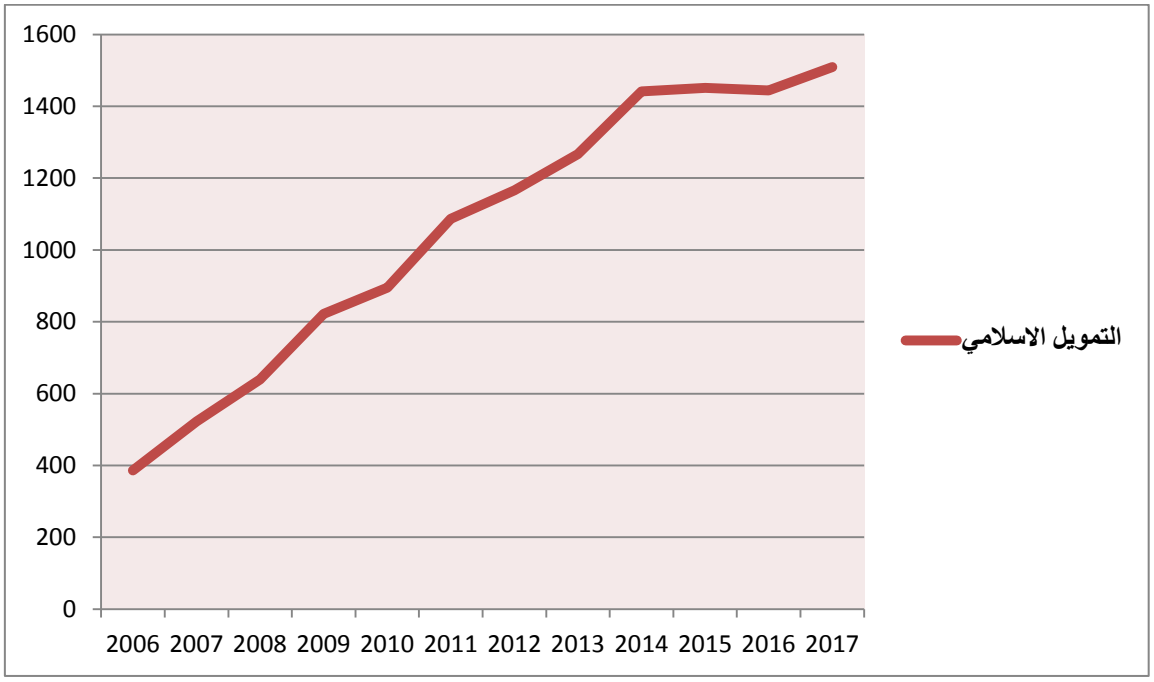
الوحدة: مليار$

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التمويل الإسلامي	386	523	639	822	895	1087
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
التمويل الإسلامي	1166	1267	1441	1451	1444	1509

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: اتحاد المصارف العربـية، الصيرفة الإسلامية بـين النمو والتفوق، العدد 440، موقع الاتحاد: www.uabonline.org/، تاريخ زيارة الموقع: 22-03-2019، ساعة 21:00.

الشكل رقم3: تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم للفترة (2006-2017)

الوحدة: مليار$



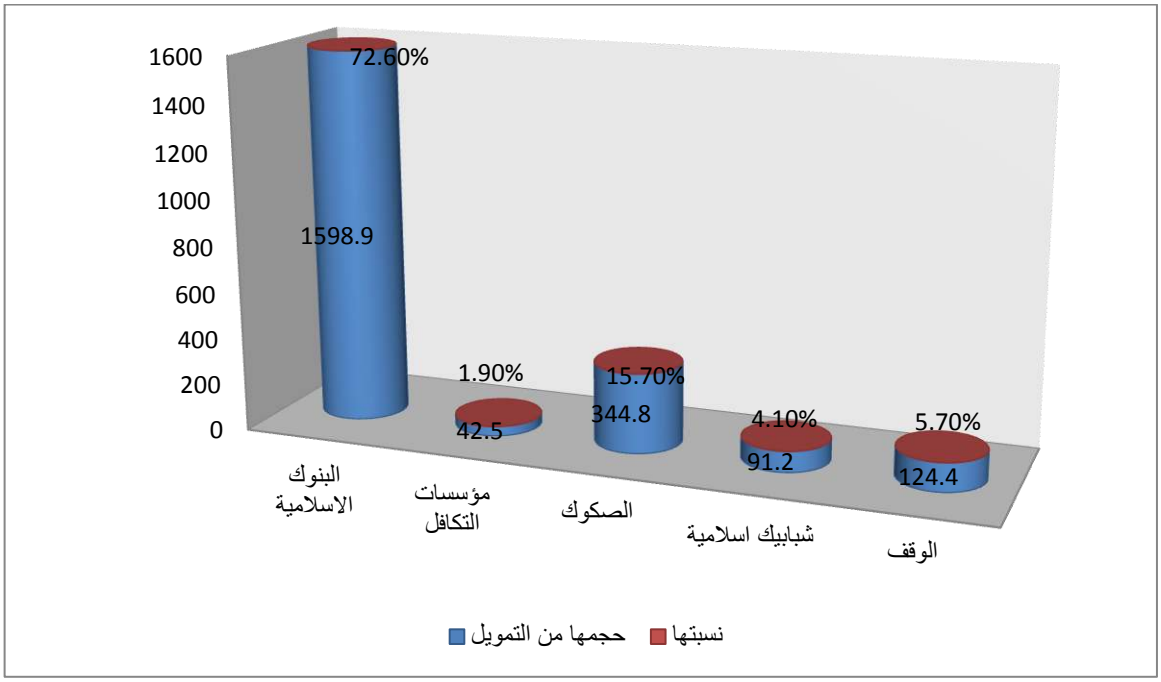
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأرقام في الجدول رقم 22.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (22) ومسار المنحنى البـياني رقم (3) نلاحظ أن التمويل الإسلامي شهد وتيرة نمو متسارعة خلال الفترة ما بـين 2006-2017م، وهذا دليل على مدى نجاح الصناعة المالية الإسلامية وذلك بسبب ما تمتلكه من مقومات جعلتها تحقق الاستقرار والنمو المتواصل، ففي 2006 كانت الأصول التمويلية الإسلامية في العالم في حدود 386مليار $، وحققت بـعدها تزايد في قيمتها من عام لآخر، وهذا حسب ما جاء به اتحاد المصارف العربـية، وهذا ما تبـينه الأرقام في الجدول وبمعدلات موجبة ومرتفعة، ويوضحه الرسم البياني لتصل سنة 2017 لحدود 1509 مليار $، أي بمعدل نمو سنويا 12%، وحسب ما جاء به اتحاد المصارف العربـية فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي الدول العربـية سجلت أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة بمعدل 13.63 %، وإفريقيا جنوب الصحراء 13.63 %، ثم آسيا بمعدل 8.25 %، وقد ارتفعت أصول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حول العالم بـنسبـة 4.74% سنة 2017م، ويرجع السبب وراء نجاح التمويل الإسلامي في العالم إلى مميزاته ومختلف أساليبه التمويلية القائمة على مبـدأ العدل والمساواة، فهي عامل النجاح للاقتصاد كأسلوب التمويل القائم على

المشاركة والصكوك الإسلامية التي عرفت انتشارا واسعا حول العالم في السنوات الأخيرة، وهذا الذي دفع العديد من دول العالم إلى تبـني التمويل الإسلامي كألمانيا وبـريطانيا، التي لجأت إليه لامتصاص الكتلة النقدية مسحوبة من الاقتصاد، وكذا لتقليص الفجوة بين الاقتصاد المالي والحقيقي، في حين نجد الدول الإسلامية شبه غائبة كليا كالجزائر التي انطلقت منها أول فكرة للتمويل الإسلامي، لكنها لم تتبـنى هذا الأسلوب رغم أهميته.

إن التمويل الاسلامي ينقسم بين قطاعات تمويلية مختلفة، يشكل كل قطاع نسبة معين من حجم التمويل حول العالم، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي لنصيب كل القطاعات الأساسية للتمويل حول العالم وذلك كما يلي:

الشكل رقم4: حجم قطاعات التمويل الاسلامي حول العالم لسنة 2017 الوحدة: مليار دولار$



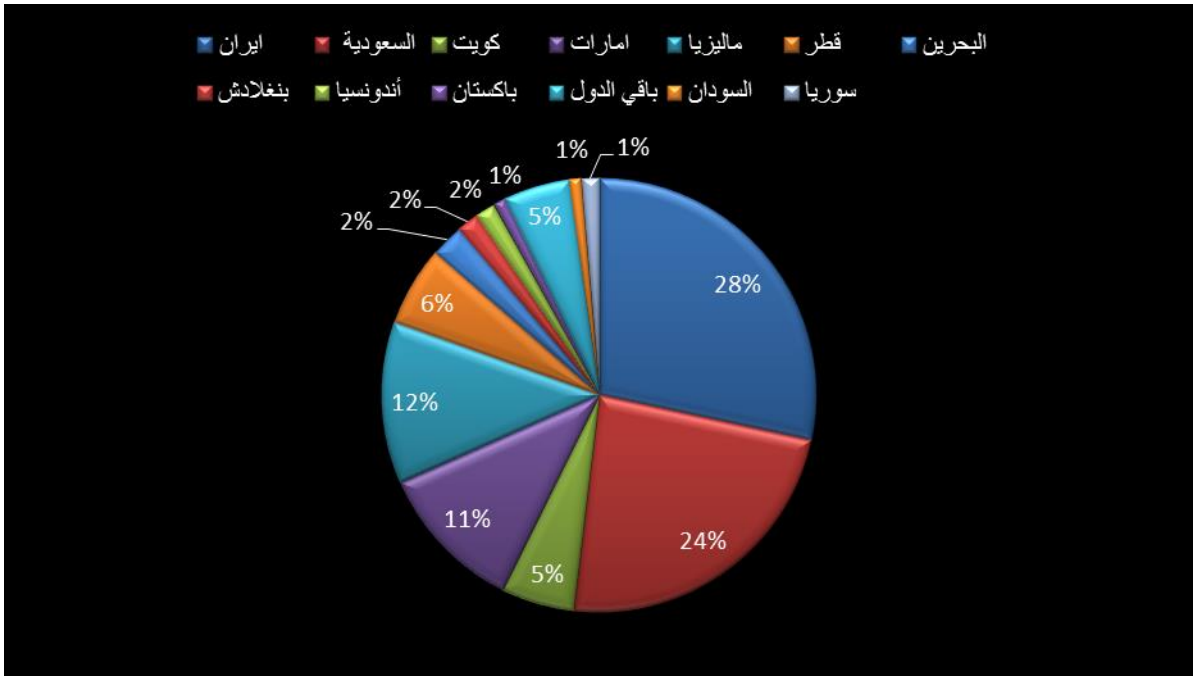
Source : Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, Ankara,TURKEY, March 2019, p55.

تشير الأرقام في الشكل رقم (4) أن النسبة الأكبر من التمويل الاسلامي حول العالم لسنة 2017 كانت من نصيب التمويلات المقدمة من البنوك الاسلامية وهذا بنسبة 72.6% من الكل بمبلغ 1598.9 مليار دولار$، ثم تأتي الصكوك بقيمة 344.8 مليار دولار$ أي بنسبة 15.7% أما مؤسسات الوقف فقد بلغ حجم تمويلاتها لنفس السنة 124.4 مليار$ بـ 5.7%، وأخيرا تأتي الشبابيك الاسلامية وشركات التكافل كأقل نسبة من التمويل بحجم 91.2 و42.5 مليار دولار$

بنسبتي 4.1% و1.9% على التوالي، وهذا بحجم كلي للتمويل الاسلامي وصل لـ 2.02 ترليون دولار$، وهذه القيمة في تزايد مستمر نتيجة للكفاءة التمويلية التي تتميز بها أساليب التمويل الاسلامي باختلاف أنواعها.

تشكل الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الإسلامي الجزء الأهم والأكبر من التمويل الإسلامي في العالم، فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التمويلات الإسلامية، وقد حققت تطور كبـير في حجمها خاصة في الفترة الأخيرة، وتحتل المصارف العربية مكانة مهمة ضمن المصارف الإسلامية حول العالم، سواء من حيث الحجم في أصولها أو في عددها، فحسب ما جاء في مقالات اتحاد المصارف العربـية فمن أصل أكبـر 100 مصرف إسلامي في العالم، يوجد 42 مصرفا عربـيا، وهذا يعود للتطورات التي تعرفها الصيرفة الإسلامية في دول الخليج، التي كانت معظمها ضمن قائمة أكبـر 12 دولة في العالم تمتلك أصول للصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى دول شرق آسيا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 5: نسبــة أصول 12 دولة من مجموع أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم للفترة ما بــين (2007-2017م)



المصدر: من إعداد الطالبـة بالاعتماد على اتحاد المصارف العربـية، الصيرفة الإسلامية بـين النمو والتفوق، العدد 440، موقع الاتحاد: www.uabonline.org/، تاريخ زيارة الموقع: 22-03-2019، الساعة: 21:00.

حسب ما جاء في الدائرة النسبـية الشكل رقم (5) نلاحظ أنه خلال الفترة ما بـين 2007 إلى 2016 أن من أصل قائمة أكبـر 12 دولة تملك أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم ، توجد 7 دول عربـية تمثلت في 5 دول خليجية الإمارات والسعودية وقطر، الكويت والبـحرين، بالإضافة إلى سوريا وسودان، فهي يتوجد فيها أكثر من دول العالم الأخرى، في حين تمثلت الدول الأخرى في دول من آسيا الشرقية الجنوبـية كإيران التي احتلت مركز الأول، كأكثر دولة تمتلك أصول للصيرفة الإسلامية، وذلك بنسبـة 28%، تأتي بـعدها السعودية بـنسبـة 24%، ثم بـعدها ماليزيا بـنسبـة 12%، فالإمارات بـ11%، وبـعدها قطر 6%، لتأتي بـاقي الدول والتي تمثلت في أندونسيا وبـاكستان وبـنغلادش بنسب متفاوتة، وبـاقي من دول أخرى في العالم بـنسبـة 5%، في حين غابـة دول أخرى كانت يجب أن تكون في هذه القائمة كدول شمال إفريقيا مثل الجزائر، وذلك بـحكم أنها دول عربـية إسلامية لابـد لها من مواكبـة هذه الصناعة المالية الإسلامية، والتي حققت نجاحا في العديد من الدول حول العالم.

3- تعريف التمويل بالمشاركة:

تعرف الصيغ التمويلية وفق لأسلوب المشاركة كما يلي:

أ- تعرف المشاركة على أنها: " تعني أن يشترك اثنان فأكثر بحصة معينة في رأس المال يتاجران به، والربح يوزع على حسب أموالهم أو على نسبة يتفقان عليها، وتعتبـر المشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البـنوك الإسلامية بفاعلية وأخذ نواحي تميزها وتفردها عن البـنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل دون أن يتقاضى البـنك الفائدة، وإنما يشارك في النتائج المحتملة، سواء كانت ربحا أو خسارة حسب المتفق عليه بـين البـنك والعميل، ومن هنا فالعلاقة هي علاقة شراكة وليست علاقة الدائن بالمدين"[1].

ب- مشروعية التمويل بالمشاركة:

إن التمويل بـصيغ المشاركة يعد حلالا، وقد بـعث النبـي ﷺ الناس يتعاملون بها، وأقرها عليهم وذلك تبعا لما جاء في القرآن الحكيم قال الله تعالى: " **فهم شركاء في الثلث**"[2]، وقوله

[1]: حربـي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ، طبـعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 162.

[2]: سورة النساء، آية12.

سبـحانه وتعالى: "**وإن كثيرا من الخلطاء ليبـغي بعضـهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**"[1].

من خلال التعريف بعقد المشاركة ومشروعيته فإننا نستنتج أن المشاركة عقد حلال شرعا يقوم على التشارك بين اثنين فأكثر من أجل تحقيق الربح، وإن هذا العقد بصفة عامة يقوم على نوعين من الشراكة إما أن تكون شريكة في الأملاك من خلال التملك الإجباري كالميراث الذي يكسب حق الفرد أن يصبح مالك في الشركة، أو بـتملك اختياري يقوم على الشركاء باختيارهم الحر، أو أن تكون الشراكة في العقد وهي إما شراكة العنان التي تقوم على المشاركة في الربـح والعمل والمال، أو شراكة الأبـدان كشخصين حسب ما يستطيعان القيام به من خلال المهارة أو الحرفة اليدوية، وكذا شراكة الوجوه فيمكن للشخص أن يدخل هنا شريك بـدون مال بل بـسمعته أو اسمه التجاري، وهذه أهم الأنواع التي تقوم عليها الشراكة مهما اختلفت نوع الصيغة التي يقوم عليها التمويل.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التمويل بـالمشاركة

إن التمويل بـالمشاركة كغيره من الأساليب التمويلية يتمتع بمجموعة من المميزات، كما أنه لا يخلو من بعض العيوب، وبالتالي فهي تتمثل فيما يلي :

أولا: مزايا التمويل بصيغ المشاركة

تعتبـر صيغ المشاركة من أفضل الأساليب التمويلية في الاقتصاد، وذلك بسبب المزايا التي تتمتع بـها ونذكر بـعضا منها:[2]

1- تتيح للمصرف فرصة الدخول في المشروعات المتوسطة وطويلة الأجل، مع إمكانية تحقيق الأربـاح، والخروج من المشاركة للاستثمار في المجالات أخرى.

2- يستفيد العميل من إتاحة التمويل للمشروعات المهمة، ومن ثم انفراده لاحقا بـملكية المشروع بعد ثبوت نجاحه وتحقيقه لمعدل جيد من الأرباح.

3- التنويع في حافظة البنوك الإسلامية الاستثمارية، وارتيادها مجال المشاركات، بدلا من الانحصار في صيغ المداينات والمرابـحة منها بالذات.

---

[1]: سورة ص، آية24.

[2]: عماد حمدي محمد محمود، المشاركة المتناقصة المنتهية بـالتمليك بـين الجواز والمنع دراسة فقهية اقتصادية، الطبـعة الأولى، مكتبـة الوفاء القانونية لنشر، الاسكندرية ، مصر، 2013، ص 116-117.

4- امتداد الاستثمارات لآجال متوسطة، وقد تكون طويلة بدلا من الانحصار في التمويلات قصيرة الأجل.

5- يتم عن طريق المشاركات المتناقصة تمويل القطاعات المهمة خاصة الإسكان والعقارات التي تشيد إليها الحاجة في الدول الإسلامية.

6- هذا بالإضافة إلى المزايا الكلية التي توفرها صيغ المشاركة بشكل عام، حيث تخلو من أي آثار تضخمية وتتخطى حاجز الضمانات الذي يمنع الوصول إلى المزارعين والمنتجين مباشرة، بالإضافة إلى كسب جدية العميل الشريك، واستفراغ جهده وطاقته لنجاح المشروع.

ثانيا: عيوب التمويل بصيغ المشاركة

رغم ما تملكه هذه الصيغ من مميزات تجعلها الأفضل في تمويل الاستثمارات، إلا أنها لا تخلو من بـعض العيوب والتي يمكن تجنبها، وهي كما يلي:[1]

1- قد تظهر بـعض المراحل التي يصعب فيها تغطية المخاطر، خاصة عند مرحلة ما بـين شراء السلعة وتخزينها تخزينا مشتركا، حيث تكون هذه المرحلة غير مغطاة بأية ضمانات، وبـالإمكان تفادي ذلك بأخذ ضمانه عينية أو شخصية من الشريك ليطمئن المصرف.

2- المخاطر التي تنجم لعدم أمانة وأخلاقية الشريك ويمكن تفاديها بـإعداد الدراسة الواقعية عن حالة وشخصية الشريك.

3- صعوبة تقييم حصة المشاركة في حالة المشاركة العينية من الشريك ولتفادي ذلك يمكن إجراء التقييم من قبـل جهة محايدة مشهود لها بالخبـرة والقدرة والكفاءة على التقييم.

4- الانفلات الزمني خلال فترة المشاركة قد يؤدي إلى حدوث خلاف أو نزاع بين الشركاء عند التصفية إلا أنه يمكن تفادي ذلك بعرض الموضوع على لجنة التحكيم المنصوص عليها في عقد الشراكة.

[1]:إبـراهيم أبـو بـكر المدنيني، أسلوب التمويل والاستثمار بـالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010، ص7.

المبحث الثاني: صيغ التمويل بالمشاركة

تعتمد الاستثمارات في البـنوك الإسلامية على صيغ المداينات وصيغ المشاركات، وهذه الصيغ هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي، وقد تم تطويرها كي تتلاءم وتنسجم مع الرؤية المصرفية الحديثة ومع متطلبات الواقع الاقتصادي الحالي، ومنه فإننا في هذا المبحث سنقوم بـتعريف بهذه الصيغ التي تقوم على مبـدأ المشاركة مع التطرق لمختلف أنواعها، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: المشاركة الثابـتة

تعد المشاركة الثابـتة من الصيغ القائمة على المشاركة في الربـح والخسارة وتتمثل فيما يلي:

أولا: تعريف المشاركة الثابــتة

تعرف المشاركة الثابـتة كما يلي:

1- تعرف المشاركة الثابــتة ويطلق عليها المشاركة الدائمة بــأنها: " أن يشارك المصرف شريكا أو أكثر في مؤسسة تجارية ، مصنع، بـناية أو زراعة أو غير ذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك، وقد يلجأ البـنك إلى شراء أسهم شركات أخرى، أو المساهمة في رأس مال مشروعات معينة، مما يترتب عليه أن يصبـح البـنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكا أيضا في كل ما ينتج عنه ربـح أو خسارة بالنسب التي يتفق عليها الشركاء"[1].

2- كما تعرف أيضا بأنها: " و تعني إسهام المصرف في تمويل جزء من رأس مال المنشأة المشتركة، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذه المنشأة والإشراف عليها وشريكا في الناتج بالنسب التي يتم الاتفاق عليها، وفي حالة حدوث خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك، وفي هذا الأسلوب تبـقى للبـنك الإسلامي حصة ثابـتة في المنشأة الممولة حتى نهايتها"[2].

ثانيا: أنواع المشاركة الثابـتة

توجد في المشاركة الثابـتة نوعين بـحسب الاستمرارية وهما:[3]

---

[1]: نور الدين عبـد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبـيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبـعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 39.

[2]: علاء مصطفى عبـد المقصود أبـو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، مرجع سابـق، ص227.

[3]: عبـد القادر جعفر، ضوابـط المشاركة في العمل المصرفي الإسلامي، ورقة بـحثية مقدمة لملتقى العالمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عبـاس سطيف، الجزائر، 20 و21 أكتوبـر 2009، ص4-5.

1- المشاركة الثابتة المستمرة:وهي مساهمة البـنك في رأسمال بـعض الشركات، كغيره من المساهمين.

2- المشاركة الثابتة المنتهية: وهي المشاركة في تمويل صفقة أو مشروع تنتهي المشاركة بـنهايته.

تستعمل البـنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل في المشروعات المتوسطة وقصيرة الأجل كتمويل صفقات الإستيراد والتصدير، المشاريع التي لا تتطلب فترة زمنية طويلة لإنجازها، وذلك لأن الدخول في تمويل مشروع بالمشاركة الثابـتة يلزم البـنك البـقاء شريك حتى ينتهي المشروع، وبالتالي هذا لا يخدم البـنك الذي يهدف لتحقيق الأرباح، لذلك فهو يستعمل هذا الأسلوب في تمويلات قصيرة الأجل والمتوسطة وذلك من أجل تحقيق ربح وتجنب الخسائر الناجمة عن طول فترة المشروع.

المطلب الثاني: المشاركة المنتهية بالتمليك

إن هذا النوع من المشاركات يعتبـر الأهم في التمويلات التي يقوم بـها البـنك الإسلامي وتتجسد فيما يلي:

أولا: تعريف المشاركة المنتهية بتمليك

تعرف المشاركة المنتهية بالـتمليك المستخدمة في تمويل الاستثمارات في العمل المصرفي كما يأتي:

1- تعرف المشاركة المنتهية بالـتمليك على أنها: " هي نوع شركة يعطى فيها المصرف الحق للشريك في الحلول محله في ملكية العقار مثلا، مع الاتفاق بينهما على أن يسدد العميل إلى المصرف عددا محددا من الأقساط الدورية ويتنازل المصرف مقابلها عن حصته من الملكية للعميل الذي يصبح في النهاية مالكا للعقار كله وذلك حسب ما تقتضيه الشروط التي اتفق عليها، وابـتكر المصرف هذا النوع لمساعدة الحرفين والمهنيين والمزارعين"[1].

2- كما عرفها الدكتور عبد الرزاق الهيتي والدكتور مصطفى كمال السيد بأنها: " مشاركة يساهم فيها المصرف الإسلامي في رأسمال الشركة، المؤسسة التجارية، العقارية، المصنع أو المزرعة وأي مشروع تجاري آخر مع شريك أو أكثر، وعندئذ يستحق كل طرف من أطراف هذه الشركة نصيبـه من الربـح بـموجب الاتفاق الوارد في العقد، مع وعد من المصرف بالتنازل عن حقوقه، عن

[1]: محمود عبـد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في المعاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبـعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص35.

طريق بـيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بـشراء تلك الأسهم، وحلول محله في الملكية، سواء أتم ذلك بدفعة واحدة أم بدفعات متعددة، حسبـما تقتضيها الشروط المتفق عليها"[1].

ثانيا: خصائصها.

تتجسد خصائص المشاركة المنتهية بالـتمليك فيما يلي:[2]

1- المشاركة المتناقصة أداة استثمار حديثة، توفر للمتشاركين غايات وفوائد قد لا تتحقق في الشركات المعهودة مع تضمنها لغايات الشركات العامة، من توفير رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر.

2- من أهم مزايا المشاركة المتناقصة أنها تحقق دخلا للمصرف خلال فترة المشاركة في المشروع، وكذلك بالنسبـة للمالك (طالب التمويل) فإنه بـعد مدة محددة يستطيع أن يسدد من دخله في المشروع قيمة الإسهام المقدم من البنك.

3- المشاركة المتناقصة تبعد شبـهة الربـا عن مجال الاستثمار، وتحقق هدفا رئيسيا للاستثمار الإسلامي ألا وهو مراعاة أحكام الشريعة في المعاملات، إلى جانب ما تحققه من مصلحة للأفراد ومن عدل بـينهم، فالشريكان في الفوز وعدمه على السواء، إن رزق الله ربـحا بـينهما، وإن منعه استويا في الحرمان وهذا غاية العدل، وهو الأساس الذي يقوم عليه أسلوب المشاركة.

إن البـنوك تعتمد هذا الأسلوب في حالة دخولها في تمويل المشروعات الضخمة وطويلة الأجل، والتي تساعد البـنك في تحقيق الأربـاح الهائلة وفي نفس الوقت لا يبـقى شريكا على طول حياة المشروع، بل يخوله الانسحاب بـالتدريج، وذلك لأن صفته كبـنك يعمل على الوسط بـين أصحاب الفائض والعجز، لا يعمل على إنشاء المشروعات الاقتصادية الإنتاجية وامتلاكها.

---

[1]: عبـد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بـين النظرية والتطبـيق ص501، ومصطفى كمال السيد طايل، البـنوك الإسلامية المنهج والتطبـيق، ص93: نقلا عن وائل عربـيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبـعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 37-38.

[2]: عماد حمي محمد محمود، المشاركة المتناقصة المنتهية بـالتمليك بـين الجواز والمنع دراسة فقهية اقتصادية، مرجع سابـق، ص 49.

المطلب الثالث: صيغة المضاربة

إن المضاربـة وحدة من أقدم صيغ التمويل في الفقه الإسلامي، وقد عمل بـها قبـل عهد الرسول ﷺ وهي قائمة على مبـدأ المشاركة وتتمثل فيما يلي:

أولا: تعريف صيغة المضاربــة

تعرف المضاربـة بأنها:

1- **يعرفها ابن قدامه بأنها:**" بأن يدفع رجل ماله إلى آخر يتاجر له فيه على أن يحصل على الربـح حسب ما يشترطانه" [1].

2- **كما يعرفها أيضا وهبــة الزحيلي بأنها:** " عقد على المشاركة في الاتجار بـين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبـرة، ويوزع الربح بـينهما في نهاية صفقة بحسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف والإدارة وتصرف فيه من طرف آخر"[2].

3- **كما تعرف أيضا:** " عقد شراكة بـين صاحب رأس المال ورجل الأعمال حيث يقدم رأس المال من شأنه أن يسهم بـرأس مال المشروع أو النشاط يكون يديرها رجل الأعمال، يتم مشاركة الأربـاح الناتجة عن هذا المشروع أو النشاط وفقا للنسبـة المئوية المحددة في العقد ، في حين تتحمل الخسائر وحدها مقدم رأس المال ما لم تكن الخسائر ناتجة عن سوء السلوك أو الإهمال أو الخرق المتعمد لشروط"[3].

ثانيا: أنواع المضاربــة

تتمثل أنواع المضاربـة فيما يلي:

1- حسب حرية العمل:

ويتجسد هذا النوع من التمويل بـالمضاربـة حسب الحرية التي يقدمها البـنك للعميل في ممارسة نشاطه بـصيغة المضاربـة كما يلي:

---

[1]:ابـن قدامه، المغنى، دار الكتاب العربـي، بـيروت، 1972، ص134.

[2]:وهبـة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبـعة الأولى، دار الفكر، دمشق،2002،ص438.

[3] : islamic financial services board, islamic financial services industry, stability report, Published by, islamic financial services Board, Level 5, Sasana Kijang, Bank Negara Malaysia, Malaysia, 2017,P 13 .

أ- المضاربـــة المطلقة: وهي ما خلت من تقييد العمل بزمان ومكان أو نوع معين كأن يدفع رجل المال إلى آخر ويقول دفعت هذا المال لك مضاربة على أن الربح بيننا كذا مناصفة أو ثلاثا أو نحو ذلك، والاطلاق هذا مهما اتسع فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقا للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة[1].

ب- المضاربـــة المقيدة: في هذا النوع من المضاربات يضع البـنك قيودا وشروطا تقيد حركة العميل في إجراء أعمال المضاربة، ويشترط أن لا تكون هذه القيود مضر بعمل المضارب أو ربح المضاربة[2].

2- حسب الاستمرارية:

ويوجد فيها نوعين في البـنوك الإسلامية وهما كما يلي:[3]

أ- المضاربـــة المشتركة: هي الصيغة التعاقدية المطورة لشركة المضاربة الفردية الثنائية، وهي أن يعرض المصرف بـاعتبـاره مضاربـا على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم، كما يعرض المصرف بـاعتبـاره صاحب المال أو وكيل عن أصحاب الأموال على أصحاب المشروعات استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأربـاح حسب الاتفاق بـين الأطراف الثلاث، والخسارة على صاحب المال.

ب- المضاربـــة المنتهية بالتمليك: وهي التي تنشأ بـين المصرف الإسلامي والمضارب، حيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بـالعمل، ويعطي المصرف فيها الحق للمضارب في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبـما تقتاضيه الشروط المتفق عليها، أو أن يقدم المصرف أداة الإنتاج لمن يعمل بـجزء شائع من الناتج على أن يجنب من نصيب العامل أو جزء منه حسب الاتفاق إلى أن يبلغ قيمة تلك الأداة.

---

[1]: إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية نموذجا –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص85.

[2]: محمد محمود المكاوي، البـنوك الإسلامية، الطبـعة الأولى، المكتبـة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009،ص80.

[3]: هيا جميل بـشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبـعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص72.

المطلب الرابــع: صيغ المشاركات الزراعية

توجد العديد من الأساليب القائمة على المشاركة والتي يتم استخدامها في الجانب الزراعي، ونذكر بعضا منها:

أولا: تعريف صيغ المشاركات الزراعية

توجد صيغ المشاركات الزراعية على ثلاث أنواع وهي المزارعة، المساقاة والمغارسة، وهي تعرف كما يلي:

1- تعرف المزارعة بــأنها: "المزارعة هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض، يتعاقد عليها مالك الأرض والمزارع على أن تكون الأرض والبـذر من المالك والعمل من المزارع، والمحصول بـنسبـة يتفقان عليها، أي أنها معاملة من الأرض بـحصة من نمائها"[1].

2- كما تعرف المساقاة بأنها: " هي شركة زراعية تقوم على استثمار الشجر، حيث يكون فيها الشجر من جانب والعمل من جانب والعمل على الشجر من الآخر، والثمرة الحاصلة مشتركة بـينهما بـنسبـة متفق عليها، ويسمى العامل بالمساقي والطرف الآخر برب الشجر، والشجر يطلق على كل ما يغرس ليبـقى في الأرض سنة فأكثر وهي الشجر المثمر كالنخيل وشجر العنب وغير ذلك من أشجار الفاكهة، وكذلك الشجر غير المثمر كشجر الصفصاف"[2].

3- وتعرف المغارسة بأنها:" إعطاء شخص أرضه لمن يغرس فيها شجرا معينا من عنده على أن يكونا شريكين في الأرض والشجر بـنسبـة معلومة إذا بـلغ الشجر قدرا معينا من النماء قبـل أن يثمر"[3].

ثانيا: تطبيق المصرفي لصيغ المشاركات الزراعية

تقوم المصارف الإسلامية بـتمويل الاستثمار بـصيغ المشاركات الزراعية كما يلي:[4]

---

[1]: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبـعة الأولى، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص315.

[2]: بـن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، الطبـعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 74.

[3]: عبـد القادر شاشي، العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، ورقة بـحثية مقدمة لمؤتمر هيئة المحاسبـة والمراجعة للمؤسسات التمويل الإسلامي، البـحرين، 8 ماي 2012، ص 15.

[4]: سليم فيصل النابـلسي، مخاطر التمويل الزراعي بـصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، العدد الخامس، لبـنان، بـدون سنة، ص 89-92.

1- المزارعة:

يستعمل البـنك الإسلامي صيغة المزارعة في التمويل بأسلوبـين التاليين كما يأتي:

أ- قد يتفق المزارع ومالك الأرض اللذان دخلا في عقد المزارعة على قيام المصرف بـتمويل نفقات المزارعة بـصيغة المشاركة ويكون له حظ شائع في صافي الناتج، وفي هذه الحالة يتفق الأطراف الثلاثة على أسس العمل والتمويل والمحاسبـة والمراجعة والمراقبـة بـما يضمن تطبـيق أحكام ومبـادئ الشريعة الإسلامية وفي هذه الحالة يصبـح عقد المزارعة مكون من ثلاث وهم مالك الأرض والمزارع العامل في الأرض المصرف الذي سيمول تكاليف الزراعة.

ب- قيام المصرف بـتملك أراضي زراعية صالحة للزراعة، ومن ثم يقوم المصرف بـعقد اتفاقيات مزارعة مع المزارعين والعاملين في الزراعة، حيث من الممكن أن يكون هذا الخيار ضمن بـرنامج تمويلي موجهة للخريجين الجدد من الشباب والمهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل يتبـناه المصارف الإسلامية بـالتعاون مع الحكومات، فلسفته توفير الأرضي الزراعية الصالحة للزراعة وتمكين الشباب من استثمارها بـبـعض الخارج منها، وعدم إرهاقهم بطلب بدل عائد إيجار لهذه الأراضي المستثمرة.

2- المساقاة:

مثلما هو الحال بالنسبـة لعقد المزارعة، فإن حاجة المزارعين لا تكمن في الأراضي والأشجار المثمرة بـقدر ما يحتاجون إلى مياه لري هذه الأشجار، وعليه يمكن للبـنوك الإسلامية أن تقيم مشروعات تتولى من نقل المياه إلى المزارعين مقابـل نسبـة معلومة من الثمار، أو توفيرها من بـاطن الأرض كحفر الآبـار، أي اعتماد صيغ المزارع.[1]

3- المغارسة

كما بـاقي صيغ المشاركات الزراعية السابـقة تحجم المصارف الإسلامية عن تمويل القطاع الزراعي بـهذه الصيغ وتكتفي في الغالب بـتمويل احتياجات المزارعين من الأجهزة والمعدات وكافة مستلزمات الإنتاج النبـاتي والحيواني بـصيغة المرابـحة للآمر بـالشراء، لكن يمكن أن يلجأ المصرف الإسلامي هذه الصيغة من خلال شراء أراضي زراعية ثم استثمارها بـالتشارك مع الشركات

[1]: حريري عبـد الغني، قسول الأمين، الطبـيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بـالبـنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2017، ص68.

أو الأفراد من خلال صيغة المغارسة، أو أن يتقدم من يمتلك الأرض إلى المصرف لتمويل إنشاء وزراعة الأرض من خلال صيغة المغارسة ويقوم المصرف إما بـتنفيذ استصلاح الأرض وانشاء البـساتين مبـاشرة أو من خلال شركة يمتلكها المصرف أو من خلال الدخول مع طرف ثالث بـصيغة من الشراكة أو الإيجار أو المقاولة.

من خلال ما سبـق نستخلص بـأن صيغ المشاركات الزراعية، من أهم وأقدم الصيغة التمويلية القائمة على مبـدأ " الغنم بـالغرم" في الاقتصاد الإسلامي، وقد كان يتم التعامل بـها في وقت الرسول ﷺ، وحتى الرسول تعامل بـها مع أهل خيبـر على شطر ما يخرج من الأرض، فهذه الأساليب التمويلية تساعد أصحاب الأرض الزراعية في حالة عجزهم على الاستثمار فيها، بـإدخال شركاء للتمويل سواء بـاستعمال المغارسة أو المزارعة أو المساقاة، وهذا حسب الحاجة التمويلية للفلاح صاحب الأرض.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لتمويل بـالمشاركة

إن مع التطور المصرفي العالمي المتسارع، عرفت عقود التمويل بالمشاركة في الاقتصاد الإسلامي والبـنوك الإسلامية خاصة عدة تطورات، واستحداث الصيغ والأساليب الحديثة التي تتماشى مع التطور القائم، ومن بـينها نذكر ما يلي:

المطلب الأول: الشراكة بالمرابحة

تعتبـر هذه الصيغة من أحدث الأساليب التمويلية في البـنوك الإسلامية، والتي جمعت بـين المشاركة والمرابحة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: تعريف الشراكة بـالمرابـحة

تعرف الشراكة بالمرابـحة على أنها أسلوب المشاركة بـين المصرف الإسلامي والعميل والقائم على الشراكة بالمرابـحة، يأخذ من المرابـحة بـعض سماتها، ويقوم في الوقت نفسه على الشراكة فيما يتم الاتفاق عليه بـين الطرفين من عمل والربح بـينهما على ما اتفقا[1].

ثانيا: آليات عمل الشراكة بـالمرابـحة

تتجسد آليات عمل هذه الصيغة في الخطوات التالية:[2]

[1]: الياس عبـد الله سليمان أبـو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بـالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2006-2007، ص 182.

[2]: المرجع السابـق نفسه، ص 182-183.

1- يقوم المتعامل مع المصرف الإسلامي بـتقديم طلب للحصول على التمويل إما بـصورة كلية أو جزئية، لشراء بـضاعة معينة على أساس معرفة العميل بـنوعية البـضاعة وكيفية تسويقها، إذ يحدد مواصفاتها، ثم يطلب شراءها من المصرف.

2- يقوم المصرف الإسلامي بـشراء البـضاعة حسب المواصفات التي يحددها العميل، وتبـقى يده على البـضاعة يد أمانة لا يد امتلاك، ويكون ذلك بـالحيازة المشتركة للبـضاعة بـحفظ مفاتيح المخازن، وهذه الحيازة المشتركة تمنع من تحكم المصرف بـالعميل، وكذا من تحكم العميل بـالمصرف، أو إجراء التسليم للشريك على اعتبـاره أن يده على البـضاعة يد أمانة لا يد ملك أيضا. ويد الأمانة يدل هنا أنه لا يوجد مالك تام للبـضاعة، لا للمصرف ولا للعميل، وغنم الملكية هنا مشتركة بـين الاثنين.

3- يتم بـيع البـضاعة بـموافقة المصرف الإسلامي ومعرفة العميل، ويتم تقاسم الربـح في كل صفقة المبيوعة حسب النسبـة المتفق عليها، والتي يمكن أن تتراوح بـين 30-50% للمصرف والبـاقي للعميل.

4- يتم فتح حساب مستقل لكل صفقة تحول إليه قيمة مساهمة المصرف الإسلامي في هذه الصفقة، وكذلك مساهمة العميل فيها ويتم شراء البـضاعة بموجب شيكات مسحوبـة على هذا الحساب وأية مصاريف قد تنشأ نتيجة ذلك، وعند بـيع البـضاعة يوضع الثمن في هذا الحساب إلى أن تنتهي عملية البـيع، وبـعدها يتم استرداد رأس المال كل من المصرف والعميل وكذا توزيع الأربـاح بـين الاثنين.

إن هذا النوع من الشراكة، يشكل عقدا بـين المصرف والعميل من نوع جديد، لا ينطبـق عليه أنه من عقود المضاربـة، ولا من عقود المرابـحة للآمر بـالشراء، لأنه لا يوجد التزام على العميل لشراء ما أمر بـه من جانبـه، وإنما ينطبـق عليه بـأنه عقد من قبـل الشركة التي لا تتنافى مع قواعد الشرع الحنيف واتجاهاته، وليس فيه ظلم أو جهالة.

المطلب الثاني: المشاركة بـرأس مال المخاطرة

يعد التمويل بالمشاركة من خلال رأس المال المخاطرة من أحدث الأساليب التمويلية القائمة على المشاركة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: تعريف المشاركة من خلال رأس المال المخاطرة

وهذا النوع من الشركات ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات لتقديم الدعم المالي للمشروعات الناشئة لاسيما في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات، والتي لا تتوافر لديها السيولة الكافية ولا الملاءة المالية ويتوقع لها تحقيق نمو وعائد مرتفع، ثم انتشرت هذه الشركات في أوروبـا والصين وجنوب شرق آسيا، كما ظهرت بـعض المؤسسات المالية المهتمة بـهذا النوع من المشاركات في بـعض البلدان العربـية، وقد كان لهذا النوع من التمويل أثر كبـير في دعم كثير من المشروعات التي بـدأت بـأفكار إبـداعية وبـراءات الاختراع ولم تكن تتوافر فيها كفاية رأس المال وفق المعايير المصرفية، وتحولت –بـعد الدعم المالي والفني والإداري من قبـل مؤسسات رأس المال المخاطر– إلى شركات عملاقة"[1].

ثانيا: أسلوب عمل المشاركة من خلال رأس المال المخاطرة

إن المشاركة من خلال رأس مال المخاطرة والتي تقوم بـها مؤسسات مالية سواء شركات أو بـنوك تعمل كما يلي:[2]

1– تقوم الشركة الممولة بدراسة عدد من المشروعات المتقدمة لطلب التمويل، واختيار الأنسب منها، بالنظر إلى نسبـة نجاح المشروع والعوائد المتوقعة.

2– يتم تقديم التمويل للمشروعات التي يقع عليها الاختيار من خلال عقد المشاركة، بـحيث تؤسس شركة مغلقة، من الممول ومالك المشروع، ويكون للممول نسبـة من المقاعد في مجلس إدارة الشركة، وفي العادة لا تتجاوز نسبـة ملكية الممول 25% من تلك الشركة، مع أن مالك المشروع أو الفكرة قد لا يكون له مساهمة نقدية في رأسمال تلك الشركة، وإنما تم تقييم فكرته بـما يعادل ملكيته في الشركة.

[1]: يوسف الشبـيلي، التمويل بـالمشاركة – الأليات العملية لتطويره–، ورقة بـحثية مقدمة لندوة الثالثة لمصرف أبـوظبـي الإسلامي، الإمارات، جانفي 2011، ص 4.

[2]: المرجع السابـق نفسه، ص 4.

3- يكون للشركة الممولة حق مراقبة أداء الشركة المتمولة، بل والتدخل في إدارتها وسيرها، وفي كثير من الأحيان تكون أسهم الشركة الممولة من الأسهم الممتازة التي يكون لمالكها الأولوية عند التصفية.

4- تضع الشركة الممولة في العادة خطة زمنية لبـقائها في الشركة الجديدة تتراوح ما بـين ثلاث إلى عشر سنوات، ثم يتم التخارج بإحدى الطرق الثلاث:

أ- بـبـيع حصتها على الشريك.

ب- بيعها على الطرف الثالث.

ت- بطرحها للاكتتاب في سوق الأوراق المالية.

وهذا النوع من التمويل هو ما ينبـغي أن تتوجه له المصارف الإسلامية، لما يحققه من التنمية الاقتصادية، ولكنه –مع للأسف- يكاد يكون غائبـا عن نشاط المصارف الإسلامية، إما لتخوف البـعض من المخاطرة، أو تخوفا من قيود العمل المصرفي، مع أن كثيرا من شركات رأس المال المخاطر في الغرب تم تأسيسها من قبـل البـنوك استثمارية والمؤسسات المالية، ويمكن للبـنك لتلافي القيود المصرفية ولتقليل مخاطر هذا التمويل الأخذ بـبـعض وسائل الحماية، كإنشاء صناديق مغلقة لهذا الغرض.

المطلب الثالث: صكوك المشاركة

تعد الصكوك من أهم مبـتكرات الهندسة المالية الإسلامية، فهي أداة فعالة جدا في تمويل المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال إصدارها على شكل صيغ التمويل الإسلامي، ومن أهم هذه الصكوك هي التي تصدر على شكل صيغ المشاركة، وتتمثل فيما يلي:

أولا: مفهوم صكوك الإسلامية

سنتطرق في هذا الجزء إلى التعريف بالـصكوك الإسلامية، مع التطرق لمختلف خصائصها كما يلي:

1- تعريف الصكوك:

أ- تعرف الصكوك بأنها:" وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بـعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبـدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"[1].

ب- كما تعرف أيضا بأنها: " جمع صك ويشار لها عادة (السندات الإسلامية) وهي شهادات ويمثل كل صك حق ملكية لنسبـة مئوية شائعة في موجودات عينية وغيرها وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقا لأحكام الشريعة"[2].

من خلال ما سبـق نستنتج أن الصكوك هي من أهم مبـتكرات الهندسة المالية الإسلامية، وهي وثائق متساوية القيمة تصدر على شكل أوراق مالية وفق الصيغ التمويلية الإسلامية ويتم تداولها في الأسواق المالية الإسلامية، ويكون حملها شريكا في المشروع أو الصفقة الممولة بـهذه الصكوك وليس دائن كما هو في السندات، فصك ورقة مالية إسلامية تجمع في خصائصها ما بـين السندات الأسهم.

2- خصائص الصكوك:

تتميز الصكوك الإسلامية بـعدة خصائص تجعلها مختلفة عن السندات الربـوية، ومن بـين تلك الخصائص نذكر ما يلي:[3]

أ- تقوم على مبـدأ المشاركة في الربـح والخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبـدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بـين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربـح والخسارة بـصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بـها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربـح، وليس نسبـة محددة مسبـقا من قيمتها الاسمية، وحصة حملة الصكوك من أربـاحا المشروع أو النشاط

[1]: معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ورقة بـحثية مقدمة لملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 3 و4 ديسمبـر 2012، ص237.

[2]:حكيم بـراضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بـالبـنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبـة بـن بـو على، الشلف، 2010-2011، ص 88.

[3]: نوال بـن عمار، صكوك إسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربـة سوق مالية الإسلامية ماليزيا، مجلة البـاحث، العدد 09، جامعة قاصدي مربـاح، ورقلة، 2011، ص 255.

الذي تموله تحدد بـنسبـة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبـين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بـنسبـة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.

ب- وثائق تصدر باسم مالكها بـفئات متساوية القيمة : تصدر الصكوك بـفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبـذلك يشبـه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بـفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بـفئات متساوية.

ت- تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابـط الشرعية: تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بـضوابـط تنظم إصدارها وتداولها.

3- حوافز إصدار الصكوك:

جذبت الصكوك انتباه العديد من المستثمرين من عدة جهات وقارات، حيث وصل حجم الصكوك في الشرق الأوسط سنة 2015 إلى 39% و32% من أوربا 29%ومن الولايات المتحدة، ومن جهة الشركات فقد سجلت عدة إصدارات في 2015 كإصدار صكوك حجمها 1.25 مليار دولار$ من قبل الشركة الوطنية في المملكة المتحدة لإنتاج النفط والغاز تسمى بـ "**PETRONAS**" وذلك لرفع رأس المال العامل، وإصدار صكوك المشاركة المستدامة لمؤسسة ماليزية بسبب احتياجاتها لتمويل رأس المال العامل، وبالإضافة إلى العديد من الإصدارات تحت إطار التخطيط للمستقبل[1]، فهذه الاصدارات المستمرة تعتبر من أهم حوافز لتطور الاصدار في سوق الصكوك العالمي، وتتجسد أهم الحوافز الرئيسية لإصدارات الصكوك، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم6: الحوافز الرئيسية لإصدارات الصكوك

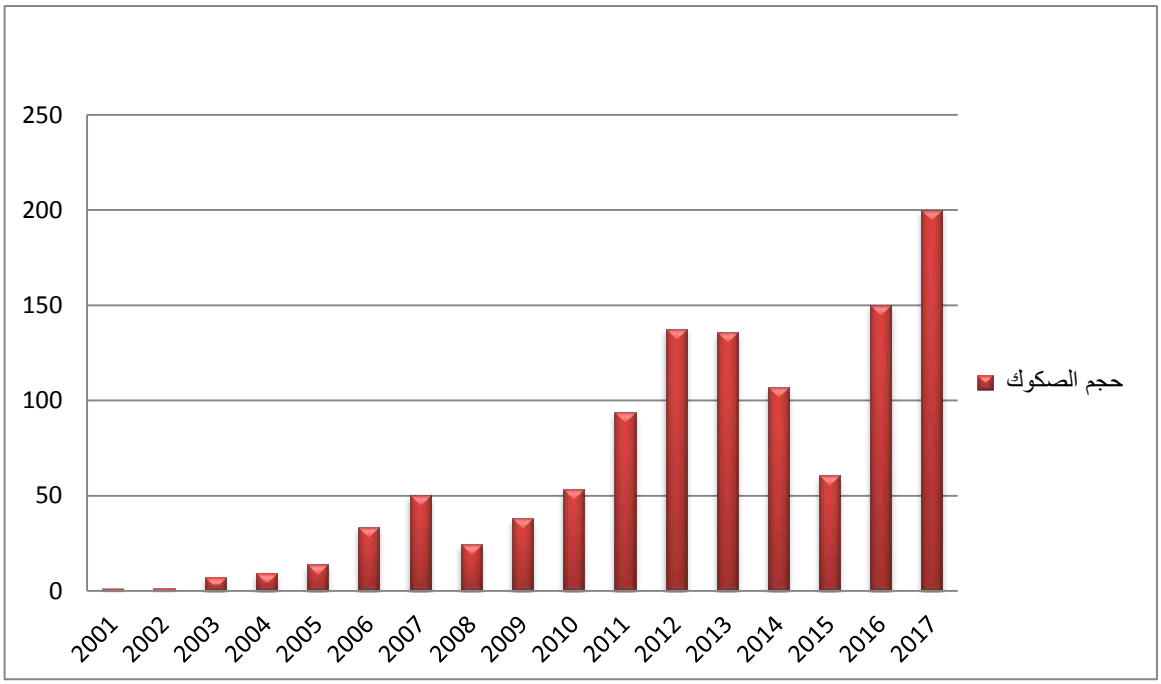


[1] : WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKET PLACE , Reports of Bank Negara Malaysia, 2015, p4.

Source : world's islamic finance market place, Reports of Bank Negara Malaysia, 2015, p4**.**

إن التمويل بـالصكوك عرف تطورا ملحوظا منذ ظهورها، وفي العديد من الدول وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 7: حجم الصكوك الإسلامية الدولية الصادرة للفترة (2001-2017) الوحدة: مليار$



Source : International Islamic financial market, sukuk report, kingdom of bahrian, website: www.ifm.net.

يوضح الشكل رقم (7) أن الصكوك الاسلامية عرفت تزايد ملحوظ في إصداراتها، حول العالم منذ 2001 إلى غاية 2017، حيث سجلت سنة 2001 استثمارات في الصكوك بـقيمة 1.172 مليار $ لتصل في 2017 لحدود 200.1 مليار $، وهذا بـمعدل زيادة يفوق الألف بـالمئة، في حين سجل تناقص في معدلات الزيادة سنة 2015، وهذا راجع للنجاحات التي سجلها التمويل بالـصكوك في مختلف المشاريع، وبـكل أشكالها مما دفع العديد من الدول والشركات إلى زيادة الاستثمار بـها، وهذا لمختلف المميزات التي تتمتع بـها الصكوك، التي تصدر على شكل عقود بـمختلف أنواع صيغ التمويل الاسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 أين خرجت منها ماليزيا دون خسائر وهذا بفضل الصكوك.

ثانيا: ماهية صكوك المشاركة

تعتبـر صكوك المشاركة من أهم العقود المالية التي يتم التعامل بـها في السوق المالي الإسلامي، وتتمثل فيما يلي:

1- تعريف صكوك المشاركة:

تعرف صكوك المشاركة والتي تقوم على صيغ المشاركة كما يلي:

أ- تعرف صكوك المشاركة بأنها: " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط ويصبـح المشروع أو موجودات النشاط ملك لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بـتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها"[1].

ب- كما تعرف أيضا بأنها: " هي صكوك تعتمد بـصورة أساسية على عقد المشاركة الجائز شرعا، وأصحابـها لهم الحق في الإدارة مثل الأسهم، وتختلف عن هذه الأخيرة (الأسهم) في كونها مؤقتة بـمشروع معين ومدة معينة وهي تقوم على حسب أنواع صيغ المشاركة"[2].

2- أنواع صكوك المشاركة:

تتجسد أنواع صكوك المشاركة فيما يأتي:[3]

أ- **صكوك المشاركة الدائمة:** وهي تشبـه إلى حد بـعيد الأسهم الدائمة، مع إمكانية دخول المصدر بـنسبـة معينة في رأسمال المشروع وطرح البـاقي في صورة صكوك للاكتتاب، سواء كانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث معين، وتعتبـر هذه الصكوك بـديلا عن الأسهم، حيث يمكن للمصدر أن يوسع نشاطه أو ينشئ مشروعا موازيا، فيقوم-بـاعتبـاره شخصية معنوية - بـالتكفل بـجزء من رأس المال ويطرح الجزء البـاقي للاكتتاب

ب- **صكوك المشاركة المحدودة:** وتكون مؤقتة بـفترة زمنية محددة عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بـانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية...إلخ، وتكون نهايتها بـإحدى الصورتين:

---

[1]: سليمان ناصر، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبـيقية على صكوك الحكومة السودانية، بـحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي بـعنوان إدارة مخاطر التنظيم والإشراف، معهد الدراسات المصرفية عمان، الأردن،2012، ص 3.

[2]: بـن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابـق، ص235-236.

[3]: معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ورقة بـحثية مقدمة لملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 3 و4 ديسمبـر 2012، ص

– **صكوك المشاركة المستردة بـالتدرج** :حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بـصورة تدريجية وفقا لأقساط دورية، ويحصل حاملها على جزء من الأربـاح إن وجدت حسب ما بـقي له من رصيد لم يدفع بـعد.

– **صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة:** فعند نهاية المشروع يقوم المصدر عادة بـإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابـها بـالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التصفية الإجبـارية، كأن يكون المشروع هو القيام بـحفر منجم، ففي نهاية المشروع يقوم المصدر بـإعادة تقييم أصول المشروع، وإعطاء قيمتها إلى أصحاب الصكوك في حين يمتلك هو تلك الأصول.

المبـحث الرابــع: معوقات الاستثمار بـصيغ المشاركة

رغم ما تتميز بـه عقود المشاركة من مؤهلات في عمليات الاستثمار، واعتبـاره أسلوب مميز لترقية الاستثمارات، إلا أنها لا تخلو من بـعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه الاستثمار وفقها ومنها ما هو ناجم من نوعية هذه العقود، وأخر ناجم عن البـنوك الإسلامية وكذا عن علاقتها مع البـنك المركزي، ونذكر ما يلي:

المطلب الأول: معوقات تتعلق بـصيغ المشاركة

إن من المعوقات والمشاكل التي تقف في وجه البـنوك الإسلامية لتمويل الاستثمارات بـصيغ القائمة على المشاركة، هي المخاطر التي يتميز بـها هذا الأسلوب التمويلي، ونذكر منها ما يأتي:[1]

أولا: سوء الإنفاق

يحدث عند تسخير العميل لأموال المشروع في غير ما خصصت له، ومن بـينها النفقات الإدارية، حيث أن العميل وبـاعتبـاره يقوم بـإقتسام الأربـاح مع المصرف، والمعلوم أن الأربـاح لا تكون ثابـتة وهي تخصم من التكاليف، فيقوم بـالتالي بـالاستفادة من منافع غير نقدية تأتي في شكل تسهيلات للسفر والأثاث للمكتب وغيرها، وكلها تكاليف تكون على حساب الربـح المحصل، وبـالتالي ستنخفض نسبـة المصرف من الربـح، وستنخفض معه نسبـة الربـح الموزع على المودعين، وهذا يهدد سلامة المصرف سواء من جهة انخفاض أربـاحه أو من احتمالية سحب المودعين لأموالهم، مما يؤثر على سمعته وحصته في السوق المصرفية.

[1]: شعيب يونس، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبـد القادر قسنطينة، الجزائر، 2010–2011،ص121–122.

ثانيا: صعوبة تقدير الربــح المتوقع

في صيغ المشاركة ليس هناك معلومات كاملة عن الربـح المتوقع، لأن ذلك يتوقف على الظروف المحيطة بـالمشروع الممول، وتأثير هذه الظروف على الإيراد الكلى ومن ثم ربـحية المشروع، كما أن عدم القدرة على التنبـؤ بـتصرفات وقرارات إدارة المشروع يشكل عاملا إضافيا في زيادة المخاطر التي تواجه هذا المشروع، مما يلقي بـمسؤولية كبـيرة على المصرف لدراسة التدفقات النقدية للمشروع بـشكل دقيق، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أي خطر حال وقوعه.

ثالثا: مشكلة الضمانات

فمن المعلوم أن الفقهاء اتفقوا على عدم طلب ضمانات على هذا النوع من التمويل، لأن يد الشريك هنا يد أمانة وليست يد ضمان إلا في حالة التعدي والتقصير، وهذا قد يعرض أموال المصرف الإسلامي التي هي أموال المودعين إلى الخطر، ثم إن ذلك قد يقلل من ورود أموال الاستثمار للمصرف خوفا من أصحابـها على ضياعها ما دام لا يوجد ضمان، ويشير أحد خبراء البنك الدولي في تقويمه لتجربة البنوك الماليزية مشكلة الضمان تبقي من أهم معوقات تطبيق عقود المشاركة في الربح والخسارة[1].

المطلب الثاني: معوقات تتعلق بــطبــيعة البــنوك الإسلامية

إن البـنوك الإسلامية ذات طبـيعة خاصة تجعلها مختلفة على غيرها من البـنوك، مما يكسبـها عدة ميزات وكذا تكسبـها عدة معوقات، تقف في وجه عملها في تمويل الاستثمارات حسب صيغ المشاركة وغيرها، ونذكر منها ما يلي:

أولا: عائق كفاءة العنصر البــشري

للمصارف الإسلامية طبـيعة خاصة تميزها عن غيرها، لهذا يتطلب التمويل فيها مجموعة من العاملين ذوي الصفات والإمكانات القادرة على القيام بـمطالبـه، وتعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة نقص الكفاءة المعرفية للعاملين بـها، إذ إن معظمهم لا علم لهم " بـقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بـها المصارف الإسلامية"، ويتطلب من العاملين في المصارف الإسلامية بـشكل عام، ومن العاملين في أقسام التمويل وتوظيف الأموال بـشكل خاص مجموعة من الخصائص تؤهلهم ليكونوا قادرين على القيام بـمهامهم، وبـواجباتهم نحو مصرفهم للوصول إلى ما هو مطلوب تحقيقه.

[1]: Jon sole, introducing islamic Banks into conventionnel banking systèmes, imf working paper, July2007, p 19.

والتمويل بالمشاركة يحتاج إلى كوادر بـشرية من نوع خاص، إذ أنه بحاجه إلى المتابـعة الدائمة والدراية بـكافة الاعتبـارات الاقتصادية التي تتعلق المشاركة. وعليه فإن تعثر عملية المشاركة يعد مؤشرا لعدم كفاءة الموظفين العاملين في قسم التمويل والاستثمار[1].

ثانيا: عائق السياسة الادخارية والاستثمارية للبـنك

يتجسد هذا العائق فيما يلي:[2]

1- الحسابـات الادخارية الائتمانية: تتصف الودائع الادخارية بـكافة أنواعها بـقصر الأجل حيث لا تتعدى في العادة سنة واحدة، فالحسابـات الادخارية الائتمانية والمتمثلة في الحسابـات الجارية وتحت الطلب لا يعول عليها كثيرا في التمويل، لأنها معرضة للسحب اليومي، فهي حسابـات لا تهدف للاستثمار، بـل تدخر لغايات حفظها وحمايتها من السرقة والضياع، ويستفيد أصحاب تلك الحسابـات في تقديمها لجهات متعددة كدليل على الملاءة المالية لهم، من خلال كشف الحساب الذي يظهر بـه أرصدتهم النقدية، بـالإضافة إلى تيسير عملياتهم التجارية من خلال استخدامهم دفاتر الشيكات وهذه الخدمة تحديدا خاصة بـالحسابـات الجارية دون حسابـات تحت الطلب التي يقتصر السحب منها على صاحب الحساب فقط، وبـالتالي لا يعول على هذه الحسابـات في عمليات التمويل لأنها لا تتناسب مع طبـيعة المشاريع التي تحتاج لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل.

2- الحسابـات الادخارية الاستثمارية: الحسابـات الادخارية التي تستهدف الربـح فإنها تمثل كما تبـين ما نسبـته 60%، من مجمل الحسابـات الادخارية للبـنك والتي تشمل حسابـات الاستثمار المخصص وحسابـات الاستثمار المشترك، ومنها حسابـات لأجل وتحت الإشعار والتوفير، وترتبـط هذه الحسابـات بـمدة زمنية قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة الواحدة، مما يعني ذلك التزام البـنك بـتوزيع الأربـاح المتحققة لتلك الحسابـات خلال فترات زمنية قصيرة نسبـيا، بـالإضافة إلى إمكانية السحب منها في أي وقت بـعد تقديم تنازل خطي عن الأربـاح المبـلغ المسحوب قبـل تاريخ استحقاق أربـاح الوديعة المربـوطة، وعدم استعداد أصحاب هذه الودائع الاستثمارية لتقبـل فكرة الخسارة، الأمر الذي

[1]: الياس عبـد الله سليمان أبـو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بـالمشاركة في المصارف الإسلامية، مرجع سابـق، ص 134-136.

[2]: مفلح فيصل الجراح، المضاربـة في البـنك الإسلامي الأردني – الواقع والمعوقات والحلول-، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 4، الأردن، 2017، ص 212-213.

أدى إلى افتقار البـنوك الإسلامية لخصائص كثيرة للحسابـات الاستثمارية طويلة الأجل، جعلتها تقترب أكثر من حسابـات تحت الطلب قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: معوقات تتعلق بـعلاقتها مع البـنك المركزي

تعتبـر علاقة البـنوك الإسلامية مع البـنك المركزي من أهم العراقيل التي تقف في وجه البـنك الإسلامي، في التمويل بـصيغ المشاركة وخاصة في الدول التي لا يوجد فيها قوانين تسهل عمل البـنوك الإسلامية كالجزائر، ونذكر من بـين هذه المعوقات ما يلي:

أولا: السقوف الائتمانية

إن السقوف الائتمانية التي تفرضها البـنوك المركزية على البـنوك سواء كانت التقليدية أو الإسلامية، فأنها تعيق البـنك عن استثمار كافة الودائع لديه مما يحد من قدرته على تحقيق الأربـاح، والأصل أن يستثمر البـنك الإسلامي جميع الودائع الاستثمارية لديه، فإذا ألزمه البـنك المركزي بـحدود معينة فتكون بـعض الأموال قد تعطلت عن الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف المودعين عن استثمار أموالهم لدى البـنك نتيجة انخفاض قيمة نصيبـهم من الأربـاح[1].

ثانيا: السيولة النقدية

تعني السيولة النقدية هنا هي قدرة البـنك على مواجهة طلبـات العملاء للسحب من الودائع وهو أسلوب رقابـي يتمثل في نسبـة معينة تفرضها البـنوك المركزية على البـنوك، لتجنب مخاطر عدم قدرة على السداد للعملاء، وفي الواقع لا يميز البـنك المركزي بـين البـنوك الإسلامية والتقليدية عند فرضها نسبـة السيولة، على الرغم من اختلاف مبـادئ عمل هذه البـنوك وطبـيعتها، حيث تقتصر عناصر الأموال السائلة لدى البـنوك الإسلامية على الأرصدة النقدية، لدى البـنك المركزي والبـنوك الأخرى، والتي في الغالب لا تمثل أي شكل من أشكال الاستثمار الذي يحقق عائدا لهذه البـنوك، ومن هنا فإن المساواة بـين البـنوك الإسلامية والبـنوك التقليدية، عند فرض هذه النسبـة تجعل الأولى في وضع غير تنافسي وغير عادل، حيث أن البـنوك الإسلامية لا تتعاطى عملية خلق الائتمان كما في البـنوك التقليدية، وإنما تقوم بـتوظيف أموالها في العمليات الإنتاجية والاستثمارية (كالمشاركة والمضاربـة) على أساس المشاركة بـالربـح والخسارة، وعليه فإن اعتماد هذه النسبـة بـهدف الحد من قدرة هذه البـنوك على منح الائتمان تصبـح عائقا أمام توظيف واستثمار أموال هذه

[1]: مفلح فيصل الجراح، المضاربـة في البـنك الإسلامي الأردني – الواقع والمعوقات والحلول–، مرجع سابـق، ص 215.

البـنوك في تطبـيق صيغ المشاركة، ذلك أن هذه الأساليب الاستثمارية الإسلامية التي تعتمد عليها البـنوك الإسلامية تتميز بالجماعية والاستمرارية عبـر الزمن، بـمعنى آخر إن تطبـيق صيغة المشاركة والمضاربـة في البـنوك الإسلامية، حسب المنهج الاستثماري المميز لهذه البـنوك يتطلب أن تكون عمليات المشاركة أو النسبـة الغالبـة منها عمليات استثمارية، حقيقية ذات الطبـيعة المتوسطة أو طويلة الأجل، وهذا يتطلب بالأساس توافر الموارد المالية الملائمة لتمويل هذه العمليات، الأمر الذي يضع البـنوك الإسلامية في موقف تنافسي غير عادل، من زيادة التوسع في أساليب التمويل على أساس المشاركة في الربـح والخسارة، لذا نجدها تميل إلى تقليل هذه الصيغ التمويلية وزيادة تلك التي لا تتضمن مشاركة في الخسارة أو تلك التي تضمن حصولها على الهامش الربحي المناسب[1].

[1]: إبـراهيم جاسم جبـار الياسري، إشكالية تطبـيق عقد المضاربـة في المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2008-2009، ص 134-135.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل حول أسلوب التمويل القائم على المشاركة، نستنتج أن البـنوك الإسلامية عبـارة عن مؤسسات مالية تسعى لجذب رؤوس الأموال واستثمارها وفق الشريعة الإسلامية لتحقيق أهدافها التنموية وذلك من خلال الاستثمار، وأن المشاركة أسلوب تمويلي جائز شرعا وهي من أهم أساليب التمويل الإسلامي، وهي قائمة على مبـدأ المشاركة في الربـح والخسارة، كما تتمتع بـعدة مميزات استثمارية ولا تخلو من العيوب كأي أسلوب تمويلي، ويوجد فيها عدة صيغ وآليات موجودة في الفقه الإسلامي، وقد تم تكييفها لتتماشى والعمل المصرفي، ومن أهمها المشاركة الثابـتة والمتغيرة والمضاربـة، بـالإضافة إلى المشاركات الزراعية كالمساقاة والمزارعة، بالإضافة إلى الصيغ والأساليب الحديثة، تم تطويرها لتتماشى مع التطور المالي والاقتصادي، الحاصل في العالم ومن أهمها المشاركة بـرأس مال المخاطرة وكذا صكوك المشاركة، ورغم ما تتميز به صيغ المشاركة من خصائص استثمارية ناجحة، إلا أنها تواجه عدة عراقيل في تطبـيق منها ما يخص الصيغة في حد ذاتها، وآخر نابع من طبـيعة البـنوك الإسلامية، وأهمها العراقيل التي تواجهها مع البـنك المركزي، ولكن رغم ذلك فإن التمويل بـالمشاركة في البـنوك الإسلامية يعد ناجحا، وهذا ما توضحه تجارب دول التي نجحت في تمويل الاستثمار بـهذه الصيغ وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

تجارب دولية في التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة للاستثمار

تمهيد:

إن التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة حقق النجاح في تمويل الاستثمارات المنتجة في العديد من الاقتصادات، التي إعتمدت عليه سواء من خلال أسلمة نظامها ككل، أو بمزجها بين التمويل التقليدي والاسلامي في النظام المصرفي الواحد، وقد أثبتت هذه التجارب مدى فعالية ونجاح التمويل الاسلامي بمختلف صيغه سواء القائمة على المداينات أو على المشاركة، وهي الأهم للنهوض بالاستثمارات وترقيتها خاصة في تمويل المشروعات ذات رأس المال الضخم، مما ينعكس هذا على الاقتصاد ككل، ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض التجارب التي استطاعت النجاح في التمويل بالصيغ الاسلامية وخاصة صيغ المشاركة بمختلف أنواعها رغم الصعوبات في بعضها، والتي لابد على المنظومة المصرفية الجزائرية الإعتماد عليها للاستفادة من نقاط قوة كل تجربة وهذا لفتح المجال أمام التمويل بصيغ المشاركة للاستثمار في الجزائر، وتتمثل هذه التجارب في التجربة السودانية والتي تعد من أقدم التجارب للتمويل الاسلامي في العالم، وكذا التجربة الماليزية وهي من أكثر الدول التي عرفت كيف تحقق النجاح اقتصاديا من خلال الاعتماد على التمويل الاسلامي كجزء مهم من نظامها المالي، بالإضافة إلى التجربة الكويتية والتي تتميز بقوة البنوك الاسلامية وهي الأخرى من أهم الدولة النفطية التي استطاعت النجاح في التمويل الاسلامي.

ومنه فإننا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، وهذا حسب طبيعته كما يلي:

المبحث الأول: التجربة السودانية في التمويل الاستثمارات بصيغ المشاركة

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في التمويل الاستثمارات بصيغ المشاركة

المبحث الثالث: التجربة الكويتية في التمويل الاستثمارات بصيغ المشاركة

المبحث الرابع: تقييم التجارب في التمويل بصيغ المشاركة

المبحث الأول: التجربة السودانية لتمويل الاستثمارات بصيغ المشاركة

إن البنوك الاسلامية السودانية في بدايتها انحصر نشاطها على التمويل التجاري وقصير الأجل بصفة عامة، وهذا تخوفا مما يمكن أن ينجم من تبعات للاستثمار في بلد فرص الاستثمار فيه كانت شبه مغيبة، وقد شمل النشاط التمويلي رأس المال العامل للمصانع، علما أن بنك فيصل الاسلامي السوداني منذ بدايته عمل على تمويل الحرفيين وصغار الصناع، ولكن مع مرور الوقت تطورت التجربة وقد شملت كل أنواع التمويل الممنوحة للاستثمار سواء المتوسطة أو طويلة الأجل، ولقد لعب بنك السودان الدور الأساسي في هذا التطور، حيث ظل يصدر المنشورات المتلاحقة التي تحدد سياسة تمويل النشاط الاقتصادي بالبلاد، مع تحديد المجالات وصيغ التمويل التي تعد صيغ المشاركات المستخدمة في تمويل الاستثمارات أهمها، لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التجربة السودانية في مجال الاستثمار بصيغ المشاركة، وأين حققت النجاح فيها في مجال الاستثمار أكثر، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار في السودان

إن الاستثمار في السودان يقوم على المرتكزات المناخية التي تحدد طبيعة البيئة الاستثمارية السودانية إن كانت مهيئة للاستثمار أم لا، كما أن طبيعة هذه البيئة تؤثر مباشرة على حجم الاستثمارات في السودان، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة المناخ الاستثماري في السودان، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات السودانية خلال الفترة المعينة، وذلك كما يلي:

أولا: المناخ الاستثماري في السودان

تأتي أهمية الاستثمار من كونه أحد مكونات الطلب الكلي وأهم العوامل التي تقوم عليها التنمية كان اهتمام الدولة به كبير، وقد بذلت الدولة جهدها لتحسين مناخ الاستثمار في السودان، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم. وكدخول السودان تجمع دول الكوميسا وما يستتبع ذلك من حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة تبحث عن مناخ استثماري ملائم وجاذب[1].

كان لابد للسودان أن يسعى للاستفادة من الموارد المتوفرة لديه، والتي تمثل جزء من مكونات المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى المعطيات الأخرى التي تعبر فعليا عن قوة المناخ الاستثماري والتي تتمثل فيما يلي:

[1]:تسنيم عز الدين وداعة الله سعيد، محددات الاستثمار في السودان (1990-2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،2016- 2017، ص 29.

1- المعطيات الاقتصادية:

عمدت السودان إلى انتهاج حزمة من السياسات الاقتصادية أدت إلى المحافظة على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العقد الأخير، حيث وصل الناتج المحلي الاجمالي إلى أعلى معدل له في العام 2007 وبنسبة 10%، ظل القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني حتى العقد الأخير من القرن الماضي، أما نسبة مساهمة القطاع الخدمي والصناعي فقد زادت تدريجيا[1]، وقد أثرت هذه السياسات في الاقتصاد السوداني مما خلفت العديد من التحسينات رغم أن الاقتصاد السوداني ليس ذلك الاقتصاد المتطور، لكنه استطاع الخروج من دائرة الفقر الكبيرة المحيطة به خاصة بعد انتهاج التمويل الاسلامي، ونذكر السياسات الاقتصادية التي عرفتها السودان كما يلي:

أ- برامج الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002:

وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على ثلاث برامج فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي وفقا لأهدافها وسياساتها، تتمثل هذه البرامج فيما يلي:[2]

- برنامج الثلاثي الأول 1993-1995:

وقد كانت أولويته التركيز على التنمية الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني، وتطوير عمليات استكشاف البترول والمعادن والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وتأهيل المناطق الصناعية الكبرى ورفع الطاقة التخزينية القومية، وإكمال المشروعات خاصة المتعلقة بالبنيات الأساسية وتأمين الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات التنمية البشرية خاصة في مجال الصحة والتعليم ومكافحة التضخم.

- برنامج الثلاثي الثاني 1996-1998:

شهد العام 1996 تدهورا في الأداء الاقتصادي في السودان وذلك للصعوبات والمشاكل المتعلقة بضعف هياكل الاقتصاد، وعليه فقد جاء هذا البرنامج لتحقيق التوازن الاقتصادي وإيقاف التدهور، خفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، إزالة تشوهات الانتاج، اتخاذ العديد من الاجراءات المالية والنقدية إعادة هيكلة القطاع المالي والنقدي، رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خفض

[1]: وزارة النفط، الورقة القطرية لجمهورية السودان، للمشاركة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 3.

[2]: آمال عبدالفتاح عبد الفراج، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الخرطوم، السودان، 2008-2009، ص48-74.

عجز الميزان التجاري، خفض الاستدانة من النظام المصرفي، تحقيق التوازن والاستقرار المستدام في الاقتصاد عن طريق زيادة العرض الكلي في الاقتصاد.

- البرنامج الرباعي 1999-2002:

وقد سعى هذا البرنامج إلى تحقيق الاصلاح الاقتصادي من جملة من المحاور الكبر والتي تمثلت فيما يلي:

✓ الشمولية: ويقصد بها الربط بين الاستمرار في الاصلاح الهيكلي وبرنامج التكيف الاقتصادي وتهدف إلى إزالة الاختلال في الاقتصاد الكلي إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف وفي احتواء معدلات التضخم ورفع القدرة التنافسية لسلع الصادرات وتخفيض العجز في الحساب الجاري.

✓ إزالة الاختناقات الأخرى التي تعوق في نمو الاقتصاد: ويهدف هذا المحور إلى رفع القدرات المساعدة التي تساعد على نمو الاقتصاد مثل البنية التحتية والقدرات البشرية.

✓ التنمية الاجتماعية: يهدف هذا المحور إلى وضع برامج في مجالات التعليم والصحة وخدمات المياه واستحداث آليات وسياسات لمعالجة الآثار السالبة للبرنامج الاقتصادي على فئات المجتمع الضعيفة.

وقد استطاعت السودان من خلال هذه البرامج التي تبنتها في هذه الفترة من تحقيق نجاحات اقتصادية وهذا على صعيد تحريك جمود الاقتصاد نتجت عنه عمليات تحريك واسعة للقطاعات الاقتصادية والخدمية وهذا جليا في زيادة العرض من السلع والخدمات وتنشيط القطاع الخارجي، وقد حققت معدلات نمو قياسية وصلت لـ8.2% بعدما كانت في حدود 1.2% وهذا نتيجة لإرتفاع معدل نمو في القطاعات المنتجة خاصة الزراعية التي بلغ متوسط النمو فيها 39%.

ب- المعطيات الاقتصادية للفترة 2003-2017:

إن الاستقرار السياسي النسبي الذي يتمتع به الاقتصاد السوداني أخذ في التراجع، بداية من 2009 وهذا تحت تأثير عوامل عديدة، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005 فضلا عن تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008، كما أن الصدمة الاقتصادية الناجمة عن انفصال جنوب السودان في عام 2011 كانت مدمرة، وقد سعت الحكومة السودانية لإستيعاب وإعادة

الاستقرار السياسي والاقتصادي دون جدوى[1]، إلا أن الإنتاج الزراعي وجودة محاصيله في عام 2015 وبداية 2016 أدى إلى تحقيق دفعة قوية في نمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، ومع ذلك أدى ضعف أسعار صادرات السلع الأولية، وإتباع السياسات التوسعية إلى زيادة الاختلالات الخارجية، التي لا تزال تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار، وقد بلغ معدل النمو الاجمالي الحقيقي خارج النفط 5.8% في عام 2015 بعدما كان 2.7% في 2014 مدفوعا بالزراعة والخدمات[2]، ورغم التذبذبات التي يعرفها الاقتصاد السوداني إلا أنه استطاع تحقيق تحسن ملحوظ مقارنة بالثلاثين سنة الماضية، وهذا بفضل التمويل الاسلامي الذي اعطى دفعة قوية للاقتصاد السوداني.

2- المعطيات الاجتماعية والسياسية:

تتمثل المعطيات السياسية والاجتماعية للمناخ الاستثماري في السودان، فيما يلي:

أ- المعطيات الاجتماعية:

تعيش السودان أوضاع اجتماعية صعبة جدا، فقطاعي الصحة والتعليم فيها جدا مهمشين، حيث شكلت مخصصاتهما أقل من 15% من الإنفاق الموجه لصالح الفقراء خلال الفترة ما بين (2000-2006)[3]، ويبلغ عدد سكان السودان أكثر من 40 مليون نسمة، 41% منهم ما دون 15 عاما و56% تتراوح أعمارهم من 15 إلى 64 عاما، وبلغت نسبة الإعالة السكانية 0.78% وهذا بسبب عدد الأطفال ما دون 15 عاما المرتفع نسبيا مقارنة بالتعداد السكاني الاجمالي، وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014، صنف السودان بمؤشر بلغ 0.473 في المرتبة 166 عالميا متخلفا بذلك نسبيا عن البلدان الأخرى في المنطقة الاقليمية، لكن حقق تقدما ملحوظا خلال الثلاثين عاما الأخيرة، ففي الفترة (1980-2013)، انتقل مؤشر التنمية الاجتماعية من 0.331 إلى 0.473، كما تم تسجيل أكبر نمو ملموس في قطاعي الصحة والتعليم، حيث انتقل معدل العمر المتوقع في السودان من 48.19 عاما في 1960إلى 62.1 عاما في 2013، لكنه يبقى منخفض مقارنة بالمعدل الاقليمي لشمال افريقيا البالغ 68.3 عاما وعلى مر ثلاثين عاما تضاعف متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار البالغين 25 عاما وزادت مدة الدراسة بالنسبة للأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة بثلاثة أضعاف، ويبدو جليا أن

[1]: محمد عبد القادر محمد خير، الاقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل، الراصد للبحوث والعلوم، الخرطوم، السودان، 2010،

[2]: التقرير القطري للسودان رقم 324-16، الصادر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، أكتوبر 2016، ص 8.

[3]: تقرير التجميعي للبنك الدولي ، وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، مراجعة الإنفاق العام في السودان، ديسمبر 2017 .

الاستثمارات العامة الموجهة لتعزيز قدرات الأفراد لا سيما ما تعلق بصحتهم وتعليمهم وتغذيتهم سمحت بتحسن واضح في الظروف المعيشية، خاصة الاستثمارات الممولة بالصيغ الاسلامية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الفعلية[1].

ب- المعطيات السياسية:

يسود السودان منذ استقلاله في عام 1956 حالة من انعدام الاستقرار السياسي، حيث شهدت البلاد ثلاث انقلابات عسكرية كرست وجود الأنظمة الإستبدادية لمدة 47 عاما، ولم تستمر الفترات الديمقراطية في تاريخ السودان الحديث سوى 15 عاما، وتعتبر الحروب الأهلية المتواصلة من الملامح الأخرى لإنعدام الاستقرار السياسي في السودان، وقد وقعت السودان والحركة السودانية بعد 21 عاما من الحرب الأهلية اتفاق السلام الشامل في 9 جانفي 2005 الذي ينص الاتفاق على الوسائل العملية في الفترة الانتقالية التي ستمتد إلى ستة أعوام والتي بنهايتها سيقرر السكان في جنوب السودان عن طريق الاستفتاء بالبقاء ضمن السودان الموحدة أو الانفصال، وقد تم الانفصال بين جنوب وشمال السودان في 2011 وقد أثر هذا الانفصال على الوضع الاقتصادي للسودان، هذا بالإضافة إلى الأوضاع السياسية التي عرفتها في الفترة الأخيرة، وكذا حدوث انقلاب عسكري في عام 2019، لم تعرف السودان أي فترة فيها استقرار سياسي وأمني، مما أثر بالسلب على المناخ الاستثماري الذي يعكس ضعف اقتصادها[2].

3- المعطيات الطبيعية:

يقع السودان في المنطقة المدارية وتتنوع فيه الأقاليم المناخية، كما ترتفع معدلات الأمطار السنوية بين 0-1000 مليمتر في أقصى الشمال تتساقط الأمطار مرة كل خمس سنوات لا سيما في مناطق الوسط والجنوب الغربي تتراوح معدلات الأمطار السنوية بين 500-1000 مليمتر، كما يزخر السودان بالموارد الطبيعية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الخصبة الصالحة للاستزراع 200 مليون أيكر وتصلح لمختلف أنواع الإنتاج الزراعي كما يتميز القطر بموارده المائية الهائلة وأبرزها نهر النيل وروافده والتي تقدر كمية الموارد المائية بها حوالي 90 مليار متر مكعب، كما يبلغ حجم الثروة الحيوانية حوالي 120 مليون رأس، كما يزخر بالعديد من المعادن الأحفورية (النفط، الذهب، الكروم، الزنك ، النحاس،

[1]: الموجز القطري للسودان، الأمم المتحدة، قسم المنشورات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس بابا، إثيوبيا، الطبعة الأولى، مارس 2016، ص17-18.

[2]: التقرير الدوري الثالث، وضع حقوق الإنسان في السودان، الصادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ص9.

الحديد، الفضة والغاز الطبيعي)، كما يمتلك بنية تحتية مناسبة في مجالات الطرق والجسور والاتصـــالات، بالإضافة إلى الخيرات الوطنية الواسعة والمتنوعة في مجالات الزراعة والتعدين وغيرها[1].

تعكس مؤشرات الأداء الاقتصادي في السودان مدى نجاح المناخ الاستثماري والسياسات الاقتصادية في السودان على تحسين الوضعية الاقتصادية، وهذا ما تبينه الأرقام في الجدول الموالي حول أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في السودان خلال الفترة ما بين 2000-2017 وهذا حسب ما توفر لدينا من احصائيات كما يلي:

الجدول رقم 23: مؤشرات الأداء الاقتصادي في السودان للفترة (2000-2017) الوحدة: %

السنة	متوسط(00-12)	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	5.9	3.7	3.4	3.5	3.7	3.7
التضخم	11.8	36.5	36.9	16.9	13	12.3
البطالة	-	14.8	13.6	21.6	20.6	19.6
ميزان المدفوعات	-1.2	-2.3	-1.4	-1.9	-2	-2.1

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد عل تقارير السنوية وتقارير المناخ الاستثماري الصادرة عن المؤسسة العربية للاستثمار، الموقع: www.dhaman.net.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول رقم (23) أن مؤشرات الأداء الاقتصادي في السودان رغم الوضعية الاقتصادية الصعبة إلا أنها سجلت تحسن نوعا ما خلال الفترة (2000-2017)، فمعدل النمو رغم إنخفاضه عن المتوسط المسجل ما بين 2000-2012، إلا أنه حقق معدلات موجبة مسجلا نمو بقيمة 3.7% سنة 2017 رغم الإنخفاض في أسعار المحروقات، وهذا نتيجة التحسن في القطاعات المنتجة كالزراعة التي معظم تمويلاتها القائمة على الصيغ الإسلامية سواء كانت صيغ المشاركات الزراعية (المزارعة والمساقاة والمغارسة) أو غيرها من الصيغ الأخرى كالسلم، كما أنها حققت إنخفاض معتبر في معدل التضخم الذي كان في حدود 36.5% سنة 2013 ليصل لـ 12.3% في 2017، وهذا يعود للتحسن في بعض المنتجات الاقتصادية خاصة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات، أما معدلات البطالة فهي مرتفعة، كما أن ميزان المدفوعات يعرف تسجيل سالب طول الفترة، فهذه المؤشرات تعكس الوضعية الصعبة للاقتصاد السوداني، لكن رغم ذلك فهي تسجل تحسن مقارنة بما كان، ورغم المشاكل

[1]: وزارة النفط، الورقة القطرية لجمهورية السودان، للمشاركة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 3.

الاقتصادية والسياسية التي تعيشها السودان من إنخفاض في المحروقات وانقسام عن جنوب السودان بالإضافة إلا مختلف الصراعات التي تعيشها السودان.

ثانيا: حجم الاستثمارات في السودان

إن حجم الاستثمار يعتبر مؤشر أساسي لمدى تطور الاقتصاد ونموه في أي دولة، وهذا ما تعكسه الأرقام في الجدول الموالي، والتي تعبر عن حجم الاستثمارات في السودان خلال الفترة ما بين (2004-2017) وكذا مدى تطورها من عام لأخر وذلك حسب المتغيرات المناخية للدولة وهذا كما يلي:

الجدول رقم 24 : حجم الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة 2004-2017 الوحدة: مليون ج.س

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار	13069	16756	25235	27235	27900
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمار	28584	34803	48634	44536	54005
السنوات	2014	2015	2016	2017	
الاستثمار	66287	65589	59507	62393	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في السودان حول الناتج المحلي الاجمالي، الموقع: www.cbs.gov.sd، تاريخ زيارة موقع:2019/09/01.

سجل السودان خلال الفترة ما بين 2004- 2017 حسب ما توضحه الأرقام في الجدول رقم(24) تزايد بوتيرة مستمرة في حجم الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل سنة 2004استثمارات بقيمة 13069 مليون ج.س بنسبة 19%من حجم الناتج المحلي الاجمالي المحقق سنة 2004، وقد واصلت بعدها تحقيق نسب متزايدة في حجم الاستثمارات لتحقق سنة 2011 استثمارات بقيمة 48634 مليون ج.س بنسبة 26 % من حجم الناتج، ويرجع هذا التحسن في قيمة الاستثمارات ومساهمتها في الناتج للتحسن الملحوظ في قوانين الاستثمار، وكذا بفضل التمويلات الاسلامية المقدمة خاصة في القطاع الزراعي، لتحقق بعدها أول إنخفاض في حجم الاستثمارات خلال الفترة سنة 2012 أين سجلت استثمارات بقيمة 44536 مليون ج.س، محققة إنخفاض بقيمة 4098 مليون ج.س عن 2011 وقد انخفضت قيمة الاستثمارات من حجم الناتج بنسبة 6%، وهذا راجع للظروف السياسية الصعبة التي كانت تعيشها السودان بعد الانقسام سنة 2011 مما أثر على النمو الاقتصادي، خاصة بعد

انقسام الثروات واستحواذ الجنوب على آبار البترول، التي تعتبر أهم مورد للسودان، لترجع للإرتفاع في قيمة الاستثمارات سنة 2013، لكن مع تحقيق إنخفاض في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي حيث سجلت نسبة 17% فقط من حجم الناتج، وظلت بعدها في تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض حتى 2017 أين حققت استثمارات بقيمة 62393 مليون ج.س 9% فقط من حجم الناتج السوادني، ويعود هذا التراجع للظروف الأمنية والمشاكل السياسية التي تعيشها السودان خلال هذه الفترة، وكذا بسبب الأزمة البترولية الأخيرة التي أثرت على التوازن الاقتصادي في السودان، ولكن رغم ذلك فإن ما يلاحظ على الاقتصاد السوداني في الفترة السابقة والآن فإنه استطاع تحقيق بعض الانتعاش مقارنة مع ما كان موجود، خاصة في الجانب التمويلي للاستثمارات وهذا راجع للتأثير الجيد الذي فرضه التمويل الاسلامي في السودان مع بقاء التمويل جزء وليس الكل، فالأوضاع السياسة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها السودان تعد أكبر العوائق التي يواجهها الاستثمار.

المطلب الثاني: التمويل المصرفي للاستثمار في السودان

إن القطاع المصرفي يعد الممول الأول للاقتصاد من خلال القروض المالية التي يقوم ببعثها في الاقتصاد لتمويل الاستثمارات، سواء كان لتمويل القطاع العام أو الخاص، ومنه سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مدى فعالية القطاع المصرفي السوداني في دفع عجلة الاستثمار من خلال التمويلات التي يقدمها، وذلك كما يلي:

أولا: النظام المصرفي في السودان

يقوم القطاع المصرفي بدور الوساطة المالية بين مصادر رؤوس الأموال ومستخدميها في العملية الإنتاجية، وللتعرف على مدى كفاءة هذه الوسائط (المصارف) للقيام بهذا الدور، لا بد من الوقوف على التطور المصرفي في السودان للتعرف على مدى مقدرته للقيام بدور الوساطة المالية بالكيفية التي تضمن سهولة وكفاءة انسياب الأموال للأنشطة الاقتصادية المطلوبة، مرت تجربة العمل المصرفي في السودان بثلاث مراحل معاصرة هامة وذات خصوصية، ولكل منها ملامحها التي كان لها دورها في مسيرة التجربة وتشكيل واقع الجهاز المصرفي الحالي، تتمثل هذه المراحل فيما يأتي:[1]

[1]: محمد الحسن محمد أحمد الخليفة، المصرفي، مجلة المصرفية والاقتصادية ربع سنوية تصدرها الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، العدد78، مطبعة دبي، ديسمبر 2015، ص7.

1- المرحلة الأولى ما بين 1977-1983:

حيث شهدت هذه الفترة بداية العمل الاسلامي في السودان، من خلال قيام بعض البنوك الإسلامية وسط البنوك التقليدية وبدأت تمارس نشاطها وفق اجتهادات عمل مستحدثة خاصة بها وفي بيئة تنظيمية وإشرافية تقليدية غير إسلامية كبنك فيصل الاسلامي الرائد في التجربة السودانية وكانت بدايته سنة 1977 ، وقد تبعه تأسيس العديد من البنوك الاسلامية الأخرى خلال هذه المرحلة كبنك التضامن الاسلامي[1].

2- المرحلة الثانية ما بين 1984-1990:

وهي الفترة التي شهدت بدايتها تعميم العمل المصرفي الإسلامي بإلزام كافة البنوك لتباشر جميع أعمالها وفق الصيغ الاسلامية، وقد شهدت هذه الفترة أيضا تكييف البيئة الإشرافية والتنظيمية وكذلك السياسات لتكون محكومة بالمبادئ والتدابير والآليات الاسلامية.

3- المرحلة الثالثة من 1991إلى ما بعد 2000:

والتي يمكن أن يطلق عليها فترة الاتجاه نحو التحرير المصرفي، وكذلك تعميق وترسيخ العمل المصرفي الإسلامي، وتمتد هذه الفترة منذ بداية عقد التسعينيات وحتى الأن، كما شهدت هذه الفترة تنفيذ العديد من البرامج وسياسات الإصلاح المؤسسي والقانوني وكذلك استحداث العديد من الآليات والتدابير والمؤسسات التي تعتبر لازمة وضرورية للارتقاء بالعمل المصرفي في السودان، وفيما يلي ملخصا لتلك الجهود والتي تمت في المجالات التالية:

أ- تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تحكم العمل المصرفي أهمها قانون تنظيم العمل المصرفي الاسلامي لعام 1991 ولائحة الجزاءات المالية والإدارية الصادرة بموجبه في عام 1992، كما تم أيضا في عامي 2002 و2003 إصدار قانون بنك السودان المعدل وقانون تنظيم العمل المصرفي المعدل على التوالي، أيضا تم إصدار لائحة لترخيص الصرافات في عام 2002، وشروط جديدة للتصديق للمصارف في عام2001، وكذلك لائحة جديدة للترخيص للمصارف في عام 2004، ولائحة لتنظيم عمل مؤسسات الاستثمار المالي في عام 2004، وتم إصدار العديد من مراشد العمل الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي.

[1] : Magda Ismail Abdel Mohsin, The Practice of Islamic Banking System in Sudan, journal of Economic Cooperation 27,no 4, Ankara , 2005, p29-30.

ب- تم إنشاء العديد من المؤسسات والآليات للمساعدة في كفاءة تنفيذ السياسات النقدية والتمويلية وإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في عام 1992 بهدف تعميق أسلمة الجهاز المصرفي، وكذا سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 1994 بهدف رفع الوعي الادخاري من خلال إتاحة فرص الاستثمار في الأوراق المالية وإنشاء صندوق ضمان الودائع في عام 1996 بهدف تقديم خدمة التأمين التكافلي الاسلامي للودائع المصرفية بكافة البنوك.

ت- في عام 1991 بدأ بنك السودان في إنشاء وتشجيع قيام العديد من محافظ التمويل الجماعي المتخصصة مثل محفظة التمويل الزراعي ومحفظة التمويل الصناعي، وكذا محفظة تمويل السكر ومحفظة تخفيف أعباء المعيشة على ذوي الدخول المحدودة، وقد عكست تلك المحافظ أداء إيجابي انعكس في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وكذلك أسهمت في توفير موارد حقيقية للتمويل وتخفيف حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك عادة في تمويل الأنشطة التي أنشئت من أجلها المحافظ.

2- ميزات أسلمة النظام البنكي في السودان:

سجل النظام المصرفي السوداني بعض المؤشرات الحسنة في السنوات الأولى للأسلمة، فعلى سبيل المثال وتبعا لإلغاء العمل بنظام الفوائد في ديسمبر 1984م، ارتفعت نسبة الزيادة السنوية في إجمالي حسابات الودائع إرتفاعا كبيرا من 35,8 % إلى 65,9 % عام 1985م.

كما أنه وبعد التحول إلى الأسلمة الكاملة وخلال الفترة 1989-1997م ازداد حجم الودائع الإجمالي في المصارف السودانية من 265,13 مليون ج.س إلى 32395,43 مليون ج.س أي بزيادة حقيقية بلغت نسبة 12119 %°، كما تمكنت هذه المصارف خلال نفس الفترة من زيادة رأسمالها واحتياطاتها من 32,36 مليون ج.س إلى 4922,57 مليون ج.س أي بزيادة حقيقية بلغت نسبة 15112 %°[1].

ثانيا: تمويل الاستثمار في السودان

تقوم عملية الاستثمار على تشجيع القنوات الممولة له أولا، والتي يعد الجهاز المصرفي أهمها وذلك من أجل منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل لخدمة العملية الاستثمارية بهدف بناء مشاريع إنتاجية وخدماتية، وهذا ما عهد إليه الجهاز المصرفي في السودان، وذلك من أجل بناء المشاريع الاستثمارية

[1]: سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص144 .

الناجحة والفاعلة في تحقيق انتعاش الاقتصاد، وهذا ما توضحه الأرقام في الجدول الموالي عن التمويل المصرفي للاستثمار في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2017 وذلك كما يأتي:

الجدول رقم 25: حجم التمويل المصرفي للاستثمار في السودان (2004-2017)

الوحدة: مليون ج.س

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التمويل	436	700	1114	1299	1496
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التمويل	1816	2118	2287	3048	3762
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
حجم التمويل	4432	5763	8684	12843	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: https://cbos.gov.sd/ar/content/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/02/7.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول(25) للفترة 2004-2017 أن التمويل المصرفي للاستثمار في السودان قد عرف تحسن من سنة لأخرى في هذه الفترة، وهذا يعكس مدى اهتمام القطاع البنكي في السودان بتمويل الاستثمارات، من خلال القروض البنكية التي تقدمها بأساليب تمويلية مختلفة أهمها التمويل بالصيغ الاسلامية سواء كانت من خلال التمويل المشترك أو غير المشترك، فكما تبين الأرقام في الجدول فإن التمويل سنة 2004 كان في حدود 436 مليون ج.س، وقد حقق بعدها تزايد مستمر بمعدلات موجبة في تمويل الاستثمار ليصل سنة 2017 إلى حدود 12843 مليون ج.س بنسبة زيادة تفوق 100% وهذا يعود إلى الجهود المبذولة من قبل القطاع البنكي في التركيز على التمويل الاسلامي في السودان الذي يقوم على أساس مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية، مما أدى إلى رفع رصيد التمويل المصرفي للاستثمار في السودان، ويكون التمويل فيها على شكل صيغ تشاركية بين المقرض والمقترض، وتكون في النشاط الحقيقي الذي يقدّم مساهمة فعلية لنمو الاقتصاد على عكس المالي، هذا الذي يدفع بالزبون للإقبال على التمويل الاسلامي بدل التقليدي، وهذا ما يوضحه تطور التمويل المصرفي للاستثمارات في السودان خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى كونه في النشاط الحقيقي الذي يفعّل النمو الاقتصادي فهو يخدم الزبون أيضا من الجانب المالي فهو هنا يكون شريك مع البنك في الربح والخسارة على عكس ما تفرضه البنوك التقليدية التي تجبره على إرجاع القرض مع فوائده حتى لو حقق مشروعه

الخسائر، وقد حقق التمويل تطورا ملحوظا في النشاط الاقتصادي في السودان خاصة في الجانب الزراعي للصناعات الغذائية.

ثالثا: التمويل بصيغ المشاركة في السودان

إن التمويل بالمشاركة يعد من أساليب التمويل الاسلامي، لذلك قبل التطرق لتمويل بصيغ المشاركة في السودان لابد من معرفة حجم التمويل الاسلامي ككل في السودان أولا، ثم تطرق للتمويل بصيغ المشاركة. وذلك كما يلي:

1- التمويل الاسلامي للاقتصاد في السودان

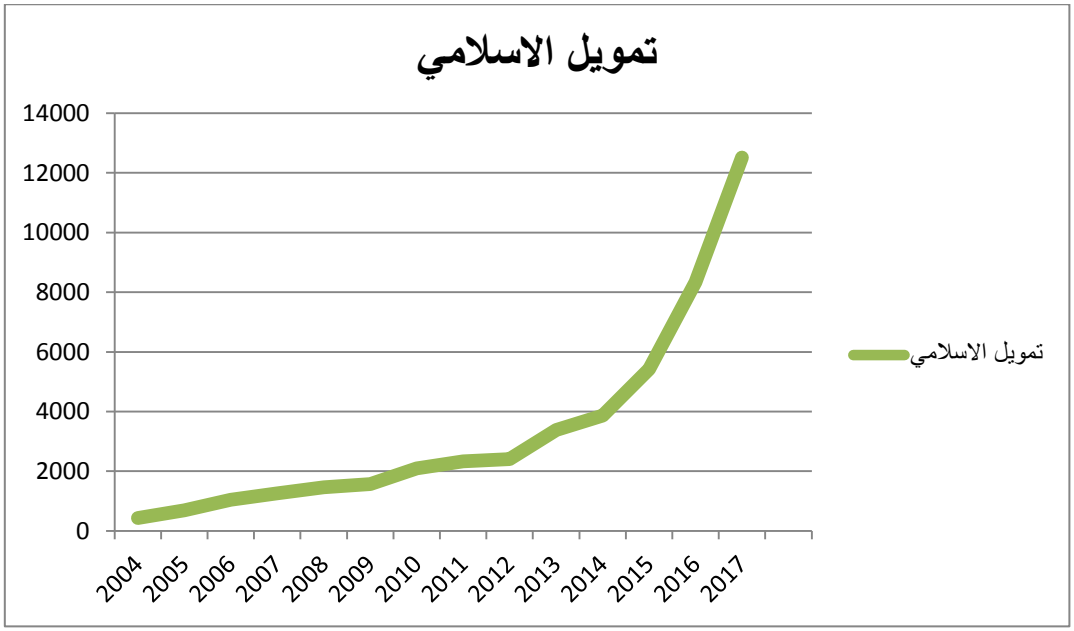
إن التمويل بالصيغ الاسلامية تعتبر الاكثر استعمالا، في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في السودان، وهذا كما يلي:

أ- حجم التمويل الاسلامي:

تعتبر السودان من أقدم الدول العربية الاسلامية التي عرفت التمويل الاسلامي للاستثمارات في نظامها، وذلك من خلال تأسيس مجموعة من البنوك الاسلامية، وكذا أسلمة قطاعها البنكي ككل، ولذلك فإن الأرقام في الشكل الموالي توضح قيمة التمويل المصرفي بأساليب الاسلامية للاستثمارات في السودان خلال الفترة الممتدة ما بين 2004إلى غاية 2017، وهذا ما يوضح الرسم البياني كما يلي:

الشكل رقم8: حجم التمويل الاسلامي للاستثمارات في السودان للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون ج.س



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: https://cbos.gov.sd/ar/content/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/02/7.

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (8) للتمويل الاسلامي للاستثمار في السودان خلال الفترة (2004-2017) أن التمويل عرف نموا بمعدلات موجبة وهذا ما يوضحه مسار المنحنى، فكما نلاحظ في الرسم البياني فإن في الفترة الأولى ما بين 2004 و2017 حقق التمويل الاسلامي تطورات بمعدلات منخفضة فهو لم يتجاوز قيمة 2000 مليون ج.س في السنوات الأولى، وهذا دليل على إنخفاض وتيرة الاستثمارات وأن المشاريع الممولة هنا لم تكن مشروعات ضخمة بل كان التمويل موجه للمشروعات الصغيرة والمصغرة التي لا تحتاج رأس مال ضخم، إلا أنه يبقى متطور في هذه الفترة بمعدلات موجبة، حتى لو كانت منخفضة وهذا يدل على تمسك القطاع المصرفي السوداني بالتمويل الاسلامي للمشاريع الاستثمارية، يعود للمساهمة التي قدمها هذا النوع من التمويل في تحقيق التقدم في الاقتصاد السوداني، ثم واصل في التطور بمعدلات موجبة ولكن متقاربة ما بين 2011 إلى غاية 2014، أما بداية سنة 2015 فقد حقق قفزة نوعية حيث سجل تطور ملحوظ في قيمة التمويلات المقدمة وبمعدلات مرتفعة ما بين 2015 إلى 2017 حيث وصل في سنة 2017 إلى حدود 12000 مليون ج.س بعدما كان في حدود 2000 مليون ج.س سنة 2010، وهذا دليل على إقبال المستثمرين على التمويل الاسلامي وازدياد الوعي بأهميته في السودان، وكذا اعتمادها على تمويل المشاريع الضخمة بالأساليب الاسلامية التي تعد الأمثل والأفضل لنجاح المشروعات الضخمة كالمشاريع الزراعية الكبرى أو مشاريع البنية التحية.

أ- التمويل القطاعات الاقتصادية:

إن التمويل الاسلامي في السودان موزع على القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي خلال الفترة (2004-2017) كما يلي:

الجدول رقم 26: تمويل القطاعات المنتجة في السودان للفترة (2004-2017) الوحدة: %

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	9.5	6.5	11.9	0	1.1	0.5	0.6
التجارة	36.3	31.8	22.5	19.9	3.7	6.7	5.7
الصناعة	11.5	14.8	9.3	9.9	21.3	15.8	16.7
العقارات	–	–	–	–	–	–	3.9
النقل	–	–	–	–	–	–	1
الاستيراد	1.2	2.6	2.5	14.9	57.2	46.3	36.4
الصادر	10.2	6.4	4	2.4	0.2	2.3	2
الطاقة	–	–	–	–	–	–	8.2
أخرى	31.3	37.8	49.8	43.6	16.5	28.4	25.5
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	13.2	14.8	19.9	15.7	16.8	22.7	18.7
التجارة	15.5	13.2	12.9	17	11.6	19.9	17.8
الصناعة	10.2	12.6	16.2	13.3	13.8	11.5	13.8
العقارات	9.9	11	9	9.9	18.2	11.8	13.6
النقل	5.9	8.1	10.2	5.8	6.7	4.1	4.1
الاستيراد	6.7	3.2	5.6	7.7	2.1	3.6	3.3
الصادر	3.3	3.4	6.7	4.6	2.8	2	3.1
الطاقة	0.1	0.3	1.4	1.6	0.6	1.1	3.1
أخرى	35.2	33.4	18.1	24.4	27.6	23.2	22.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: https://cbos.gov.sd/ar/content/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/02/7.

إن التمويل الاسلامي في السودان كما هو مبين في الجدول رقم (26) موزع بين القطاعات الاقتصادية والخدماتية وبنسب متفاوتة من قطاع لآخر، ففي بداية الفترة سنة 2004 سجل القطاع التجاري أعلى نسبة من التمويل وهذا بنسبة 36.3% من إجمالي التمويلات المقدمة، ثم يليه قطاعات

أخرى (والتي أهم مشروعاتها مشاريع البنية التحتية) بنسبة 31.3%، أما القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة فقد كانت نسبتها من التمويل في حدود 9.5% و11.5% على التوالي، أما النسبة المتبقية فقد وزعت بين الصادر والاستيراد، في حين لم يقدم أي تمويل لقطاعي العقارات والنقل وكذا الطاقة، وبقيت خلال الفترة ما بين 2004-2007 متقاربة مع تسجيل غياب لتمويل القطاع الزراعي سنة 2007، وهذا يعكس تركيز التمويل الاسلامي خلال هذه الفترة على المشروعات التجارية ذات الربح السريع والمخاطر الأقل، والتي في أغلبها تمول بصيغ المداينات أهمها المرابحة، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية، أما القطاع الصناعي فقد بدأ في تسجيل نمو ملحوظ في نسبة التمويل ليحقق سنة 2008 أعلى نسبة له خلال الفترة بـ 21.3%، ليسجل في نهاية الفترة سنة 2017 تمويل بـ 13.8%، في حين القطاع الزراعي بدأت تمويلاته بالتحسن سنة 2013، واستمرت في تزايد لتصل إلى 22.7% في 2016، ونسبة جيدة خاصة أن القطاع الزراعي معظم تمويلاته تكون وفق صيغ المشاركات الزراعية بالإضافة إلى السلم، وبنسبة 18.7% في 2017، أما تمويل القطاع العقاري والنقل وكذا قطاع الطاقة فقد بدأ تمويله وفق الأساليب الاسلامية سنة 2010.، وما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب أن التمويل الاسلامي في السودان يحقق مساهمة فعلية في الاقتصاد، وهذا من خلال تغطيته لمعظم القطاعات الاقتصادية في السودان، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في المشروعات الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية، وكذا التطورات الملحوظة في نسبة القطاعات الزراعية والصناعية، وهذا ما يدل على الجهود المتواصلة من أجل فتح المجال لتحسين التمويل الاسلامي، وجعله أداة فعالة في ترقية المشروعات الاستثمارية المنتجة وبالتالي تحقيق قيمة للاقتصاد السوداني ككل.

2- التمويل بصيغ المشاركة وصكوك المشاركة :

تمول البنوك الاسلامية حسب صيغ المشاركة والصكوك القائمة على المشاركة في السودان كما يلي:

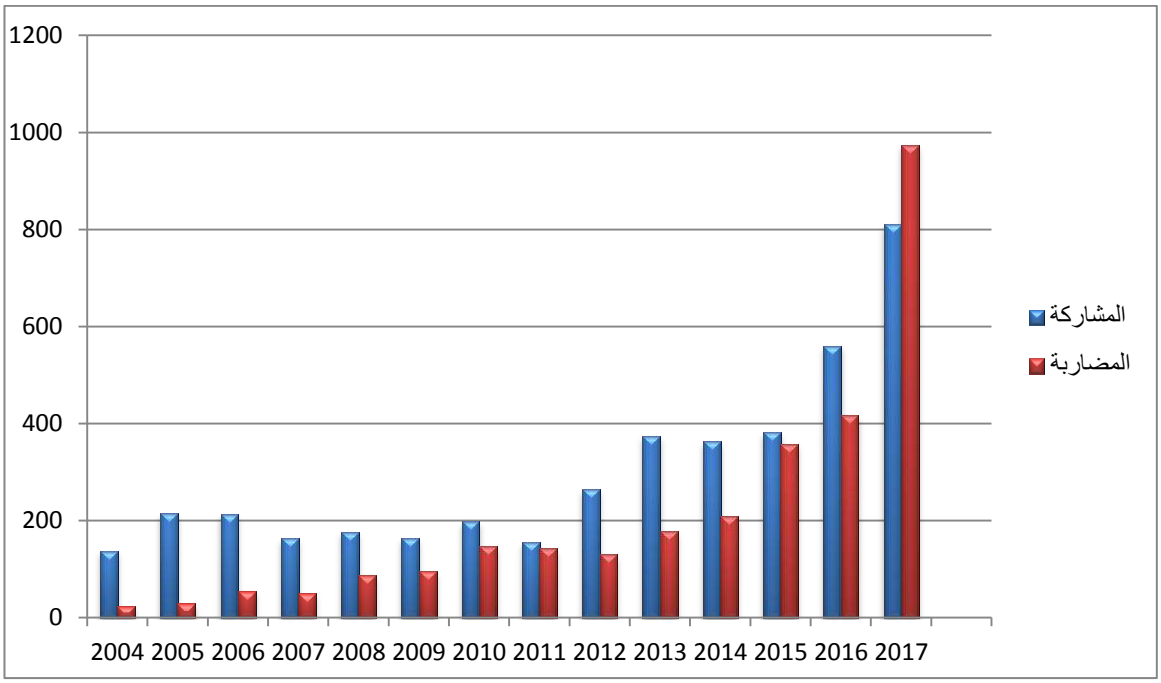
أ- التمويل بصيغ المشاركة (المضاربة والمشاركة):

تعتمد البنوك الاسلامية السودانية في العمليات التمويلية -خاصة متوسطة الأجل- على مجموعة من أساليب التمويل الاسلامي والقائمة على مبدأ المشاركة أهمها، وهذا لكونها تتغلب على مشكلة إنخفاض العملة التي تعاني منها السودان مقابل العملات العالمية الصعبة، وتتأكد هذه الميزة في المشاركات المستمرة في رؤوس أموال الشركات الصناعية والمشاريع الاستثمارية، ومن أهم أنواع

المشاركات التي تستخدمها البنوك السودانية في العمليات التمويلية للاستثمار هي صيغة المضاربة والمشاركة، والشكل التالي يبين مدى تمويل البنوك السودانية للاستثمار وفق هاتين الصيغتين خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2017، وذلك كما يلي:

الشكل رقم 9: حجم التمويل المصرفي بصيغ المشاركة في السودان في الفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون ج.س



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: https://cbos.gov.sd/ar/content/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/02/7.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم(9) للتمويل بصيغة المضاربة والمشاركة في البنوك الاسلامية للفترة ما بين(2004-2017)، أن التمويل بالمشاركة في الفترة ما بين 2004و2005 حقق تطور في نسبة التمويل بالمشاركة بمعدلات موجبة، وذلك في حدود لم يتجاوز فيها التمويل خلال هذه الفترة 200 مليون ج.س، وهذا يعود لإقبال البنوك على التمويل بالمشاركة، أما في الفترة 2006 حتى2011 فقد حققت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، ويعود هذا التذبذب الذي عرفه التمويل بالمشاركة خلال هذه الفترة إلى عدم استقرار التمويل المصرفي للاستثمار بهذه الصيغة، وهذا ليس فقط بسبب المخاطر التي تتميز بها، وكذا تعود إلى مدى أمانة العملاء ومدى نجاح المشروعات الممول بها لكن رغم الإنخفاض والإرتفاع والمخاطر التي توجد في هذا النوع من التمويل، فإن القطاع المصرفي في السودان لم يستغن عن التمويل بها، وهذا ما يبينه عدم غياب التمويل بها في أي سنة خلال هذه الفترة،

ويعود ذلك لميزاتها الاقتصادية رغم مخاطرها، وبعدها رجع للارتفاع بداية من سنة 2012 ليحقق أكبر تمويل بالمشاركة خلال سنة 2017 في حدود 800 مليون ج.س، وهذا الإرتفاع في السنة الأخيرة يعبر عن تمسك القطاع المصرفي في السودان للتمويل بالمشاركة، نتيجة ما حققته هذه الصيغة من مردود ايجابي على الاقتصاد، فلا يوجد اقتصاد يحاول النمو والازدهار يتمسك بالأساليب التمويلية الفاشلة للاستثمار (إلا من أراد البقاء في الحضيض). أما المضاربة فقد كانت في بداية الفترة سنة 2004 تقارب الصفر ثم بدأت في الإرتفاع من سنة لأخرى وبمعدلات منخفضة وموجبة (إلا في سنتي 2007 و2012 حيث حققت تطور بمعدل سلبي خلال هاتين السنتين لكن الإنخفاض كان ضفيف)، ورغم الزيادة خلال الفترة (2004إلى 2014) التي لم تتجاوز حدود 200 مليون ج.س ويعود هذا لنقص التمويلات التي تقدمها البنوك الاسلامية وفقا لصيغة المضاربة، وذلك تجنبا للمخاطر العديدة التي توجد في هذه الصيغة التي تعتبر من أكثر صيغ التمويل الاسلامية التي توجد فيها مخاطر، لتحقق بعدها تطورا هائلا في التمويل بهذه الصيغة خصوصا سنة 2017 حيث وصل التمويل بالمضاربة إلى حدود 1000 مليون ج.س ويعود ذلك إلى حظر البنك المركزي السوداني في سياساته للعام 2016م على المصارف تمويل العملاء بصيغة المضاربة المطلقة، وتبلغ كلفة التمويل في حالة التمويل بصيغة المرابحة 12% في العام وفقا لضوابط المرشد الفقهي والفتاوى الصادرة في هذا الصدد وذلك للتمويل بالعملتين المحلية والأجنبية، وكما لاحظنا فإن خلال هذه الفترة كان التمويل بالمشاركة أحسن من التمويل بالمضاربة إلا في السنة الأخيرة شهدت الإرتفاع في التمويل بالمضاربة على حساب التمويل بالمشاركة، وفي الأخير نستنتج أن السودان تحاول ترسيخ التمويل بصيغ المشاركات في قطاعاتها ورغم مخاطرها فهي تدرك ما يمكن أن تحققه هذه الصيغ من تطور وتحسن في الاستثمار خصوصا في المشروعات ذات الرأس المال الضخم والتي تحتاج للمشاركة في تكوينه، والتي يكون التمويل بها أفضل من التمويل بالقروض الربوية.

ب- التمويل بصكوك المشاركة (شهادات الشهامة):

تعتبر شهادات الشهامة من أكثر الصكوك استعمالا وتداولا في السودان، ولها دور كبير في تمويل المشاريع الحكومية للدولة ، وفي الجدول الموالي سنتطرق إلى تطور حجم التمويل بها خلال الفترة ما بين (2004-2017) وهذا حسب الاحصائيات المتوفرة كما يلي:

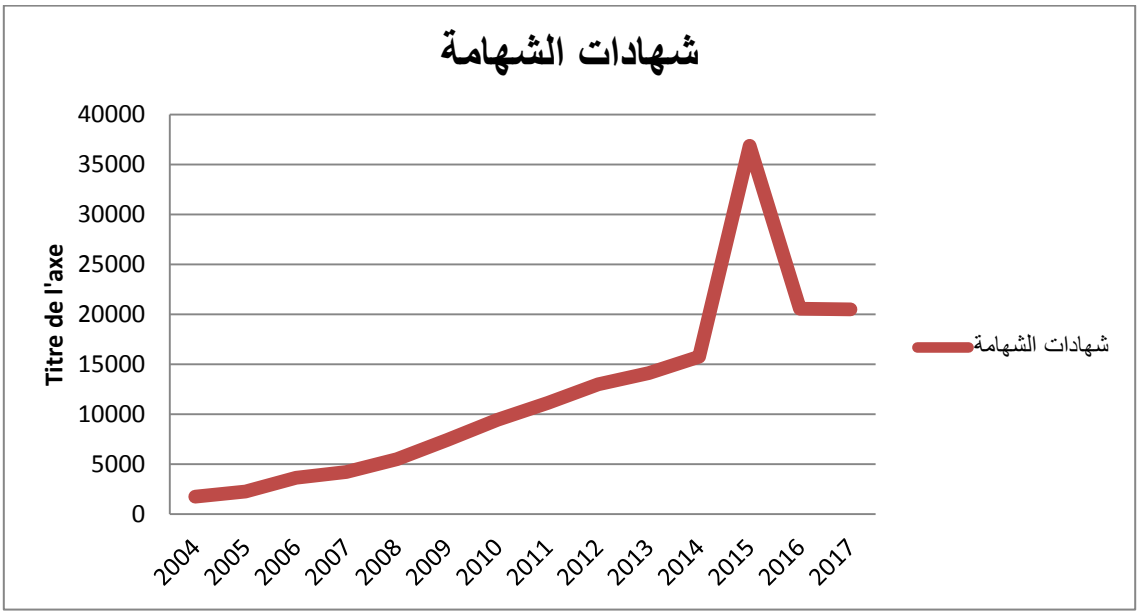
الجدول رقم 27: التمويل بصكوك المشاركة في السودان ما بين (2004-2017)

الوحدة: مليون ج.س

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التمويل	1751	2281	3640	4223	5511
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
حجم التمويل	7432	9452	11139	12986	14134
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
حجم التمويل	15772	36891	20555	20503	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير البنك السوداني، موقع البنك https://cbos.gov.sd/ar/content/، تاريخ زيارة: 2019/02/7.

الشكل رقم 10: تطور التمويل بشهادات الشهامة في السودان (2004-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 27

تشير المعطيات في الجدول رقم (27) والشكل البياني رقم (10) إلى أن التمويل بشهادات الشهامة (صكوك المشاركة) من أهم التمويلات الاسلامية القائمة على المشاركة في السودان، فكما نلاحظ فإن في سنة 2004 كانت قيمة التمويلات بهذه الشهادات في حدود 1751 مليون ج.س، لتواصل بعدها في الإرتفاع وبمعدلات موجبة متقاربة من عام لأخرى حتى بلغت 15772 مليون ج.س في 2014، لتحقق بعدها أعلى معدل زيادة للتمويل بشهادات الشهامة في السودان عام 2015 وهذا بقيمة بلغت

36891 مليون ج.س وبمعدل زيادة تقدر بـ 133% عن 2014، ومن أهم أسباب هذه الزيادة في قيمة التمويل بهذا النوع من الصكوك هو تحقيق السودان لعجز موازني نتيجة للأزمة البترولية الأخيرة في نهاية 2014 مما دفع الحكومة السودانية للجوء لشهادات الشهامة بغرض سد العجز الموازني وتغطية إحتياجاتها الضرورية للمجتمع، لتعود بعدها سنة 2016 للإنخفاض بـ 44% عن 2015، وكذا بإنخفاض بمعدل 0.2% سنة 2017، ومن خلال ما سبق نستنتج أن صكوك المشاركة من أهم الأساليب التمويلية المستعملة في السودان وليس فقط لسد العجز الموازني، بل أيضا لتمويل المشروعات الاقتصادية الضخمة في السودان وكذا مشاريع التنمية ومشروعات البنية التحتية، خاصة وأن الصكوك من أهم الأوراق المالية القادرة على تجميع وحشد رؤوس الأموال الضخمة ودون أن يكون فيها أي تعاملات خارج إطار مبادئ الشريعة الاسلامية، وتعتبر السودان من أكثر الدول التي تعتمد على صكوك بكافة أنواعها من أجل تمويل المشروعات التنمية، وقد استطاعت النجاح في تحقيق تحسن في اقتصادها من خلال استخدمها لهذه الأدوات المالية.

3- التمويل بصيغ المشاركات الزراعية:

تعتبر السودان من أهم الدول التي تستخدم التمويل الاسلامي في القطاع الزراعي وهذا بالأساليب و الصيغ الاسلامية التي تعد صيغ المشاركات الزراعية أهمها، خاصة وأن السودان تتمتع بأراضي زراعية خصبة بالخصوص على ضفاف الأنهار، والشكل الموالي يوضح لنا تطور التمويل بصيغ المشاركات الزراعية في السودان خلال الفترة ما بين 2004-2017 كما يلي:

الشكل رقم11: التمويل بصيغ المشاركات الزراعية في السودان للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون ج.س



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني التي تم اطلاع عليها من الموقع الرسمي للبنك السوداني: https://cbos.gov.sd/ar/content/ ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/02/7.

نلاحظ من خلال شكل المنحنى البياني رقم (11) أن التمويلات مقدمة وفقا للصيغ الزراعية تعرف تحسن من عام لآخر خلال الفترة (2004-2017)، نلاحظ أن التمويل في بداية الفترة سنة 2004 كان في حدود 0.8 مليون ج.س ليعرف بعدها تزايد من عام لآخر محققا أعلى قيمة سنة 2008 بـ408 مليون ج.س، وهذا بسبب التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي في السودان، الذي بدأ يعرف ازدهارا وكذا لإقبال السودانيون على الاستثمار في هذا القطاع أكثر من غيره، لتسجل بعدها مباشرة إنخفاض طفيف في قيمة التمويلات المقدمة بهذه الصيغ لتصل لحدود 3.4 مليون ج.س سنة 2009 و2010 على التوالي، لتسجل بعدها إرتفاع سنة 2011 بقيمة 0.4 مليون ج.س عن سنة 2010، مسجلة تزايد في قيمة التمويلات مقدمة بها من سنة لآخر حتى 2016 أين وصلت قيمة التمويل لحدود 14.7 مليون ج.س، محققة بذلك أعلى قيمة لتمويلات بصيغ المشاركات الزراعية خلال الفترة خاصة وأن السودان تعتبر من أكثر البلدان التي تملك أراضي زراعية وصالحة لمختلف أنواع الزراعات، إن هذه التمويلات رغم أنها منخفضة نسبيا إلا أنها تعتبر جيدة بالخصوص في بلد كالسودان كل الظروف المحيطة بالتمويل والاستثمار فيه صعبة ومعقدة خاصة من ناحية الأمنية.

المطلب الثالث: الاستثمار بالمشاركة في بنك فيصل السوداني

إن بنك فيصل الاسلامي السوداني من أقدم البنوك الاسلامية التي تم تأسيسها في العالم والأول في السودان، يقوم بالتمويل والاستثمار من خلال الإعتماد على صيغ وأساليب تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية والتي تعد المشاركة أهمها، سنحاول في هذا المطلب التعرف على مدى التمويل بصيغ المشاركة في البنك، وإذا كانت هذه التمويلات فعالة من خلال مشاريع الممول بها وذلك كما يلي:

أولا: لمحة عن بنك فيصل السوداني

يعد بنك فيصل من أهم البنوك الاسلامية في الدول العربية، ويتجسد نشاط البنك وتاريخ تأسيسه فيما يلي:

1- تأسيس البنك ونشاطه:

تأسست شركة فيصل الإسلامي السوداني المحدودة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة بالخرطوم وفقا لقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 1977 والصادر بتاريخ 4 أبريل 1977 وبموجب شهادة التسجيل الصادرة بالرقم 1408 بتاريخ 18 أوت 1977 ومارس البنك نشاطه في 15 مارس 1978 وذلك حسب قانون الشركات لعام 1925 م، ويقوم البنك بممارسة جميع الأعمال والأنشطة المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، يمارس البنك نشاطه بعمارة الفيحاء – شارع على عبد اللطيف – الخرطوم، كما يقدم البنك خدماته من خلال فروعه المنتشرة بالولايات والتي بلغ عددها في 31 ديسمبر 2017 م 39 فرع و38 مكتب صرف وعدد ماكينات الصرف الآلي في 2017 م 183 صرافا آليا وتعمل جميعها بالسودان، حيث بلغ عدد العاملين بالبنك في 31 ديسمبر 2017 ما يقارب 1.544 مليون عامل[1].

2- أهداف البنك:

إن بنك فيصل السوداني يهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وغيرها ونذكر منها ما يلي:[2]

[1]: تقرير بنك فيصل الاسلامي السوداني، لعام صادر في 31 ديسمبر 2017، ص 43. موقع البنك:www.fib.sudan.com تاريخ الزيارة: 2019/06/3

[2]: تقارير بنك فيصل السوداني البند www.fib.sudan.com

أ- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم في السودان أو خارجها.

ب- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

ت- سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء التي تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوايلص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

ث- تمثيل الهيئات المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة القواعد الاسلامية في معاملاتها مع هذه البنوك.

ج- قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الإعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها وكذا القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص إعتباريون.

ح- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم، وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات في ما يخص مواضيع الاقتصاد الاسلامي وخاصة البنوك الاسلامية.

خ- القيام بأي عمل أو أعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل غايته، أو أي جزء منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ممتلكاته أو موجوداته شريطة أن يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعة الاسلامية.

د- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

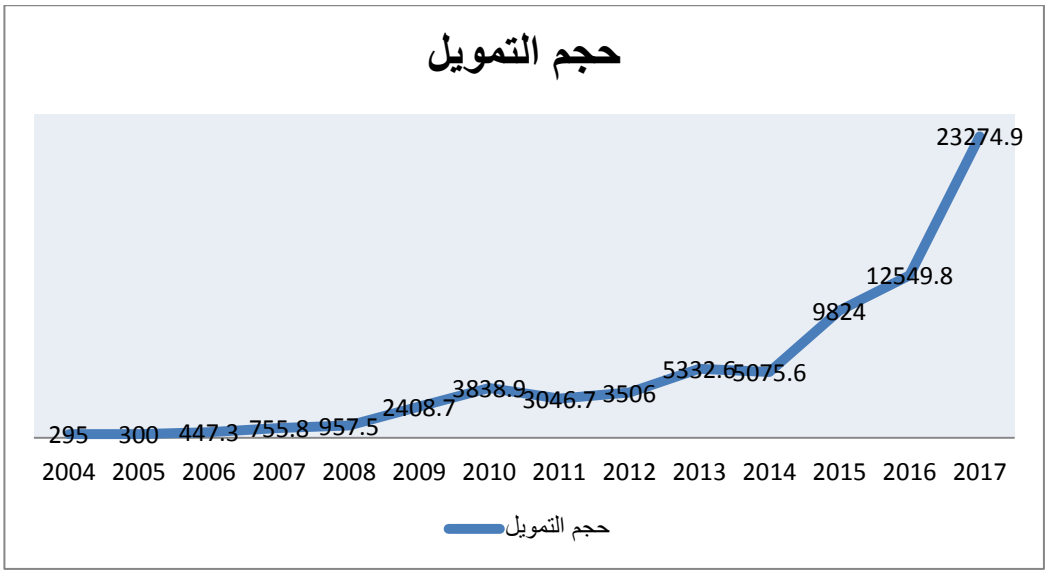
ثانيا: التمويل في بنك فيصل الاسلامي

إن بنك فيصل السوداني يعمل على ترسيخ التمويل الاسلامي منذ تأسيسه بمختلف أساليبه سواء القائمة على البيوع كالمرابحة أو صيغ المشاركات في الربح والخسارة، التي تجسد العمل المصرفي الاسلامي التي أصبح الأساس في مختلف التمويلات في السودان، ولذلك سنحاول في هذا الجزء التعرف على حجم التمويلات المصرفية التي يقدمها البنك للاستثمارات، ومعرفة مختلف القطاعات التي يقوم بتمويلها وهذا حسب ما توفر لدينا من إحصائيات كما يلي:

1- حجم التمويل للاستثمارات:

شهدت تمويلات البنك تطورا ملحوظا منذ تأسيسه، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي لتطور حجم التمويلات المقدمة من البنك في السودان للفترة المالية (2004-2017) وهذا كما يلي:

الشكل رقم12: تطور تمويلات بنك فيصل السوداني للفترة (2004-2017) الوحدة: مليون ج.س



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك فيصل السوداني للفترة (2005-2017)، الموقع: www.fib.sudan.com ، تاريخ الزيارة: 2019/06/30.

إن التمويل المصرفي في بنك فيصل السوداني كما يوضحه الشكل رقم (12) يعرف تطورا ملحوظا من عام لآخر خلال الفترة المالية 2004-2017، فقد كانت قيمة التمويلات في بداية الفترة سنة 2004 في حدود 295 مليون دج، ووصل بعدها في تحقيق معدلات نمو موجبة في التمويلات المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية في السودان، فقد وصلت نسبة الزيادة في التمويل سنة 2009 إلى 151% عن سنة 2008، لتحقق أول إنخفاض لها سنة 2011 بمعدل 20%، محققة أعلى قيمة للتمويل سنة 2017 حيث بلغت قيمة التمويل 23274.9 مليون دج، وهذا بمعدل زيادة عن سنة 2004 بلغ 7789%.ويعود هذا التزايد في حجم التمويلات للاقتصاد في البنك إلى مختلف السياسات التي اعتمدها البنك من أجل تعزيز مكانته في الاقتصاد، وهذا بالإضافة إلى البيئة المصرفية في السودان التي تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية مما فتح المجال للبنوك الاسلامية للعمل بكل أريحية من أجل تطوير التمويل الاسلامي في كافة البنوك.

2-مساهمة البنك في تمويل القطاعات المنتجة في الاقتصاد:

يسهم بنك فيصل السوداني في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في السودان، وخاصة التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي الذي (يتمثل في تمويل الجامعات، البنية التحتية، التنمية، الصحة والاتحادات التعاونية والخدمات) وهذا ما تبينه معطيات في الجدول للفترة المالية (2011-2017) كما يلي:

الجدول رقم 28: نسبة تمويل البنك للقطاعات المنتجة خلال الفترة (2011-2017) الوحدة:%

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	5.2%	4%	2%	3%	3%	3%	3%
صادر	4%	7%	7%	7%	6%	4%	2%
صناعة	6.6%	10%	20%	16%	15%	13%	10%
نقل	5.3%	5%	6%	4%	6%	5%	4%
خدمات	6.7%	0%	-	-	-	-	-
تجار	4.8%	4%	5%	7%	6%	6%	10%
عقار	13.1%	9%	13%	18%	8%	6%	6%
تمويل أصغر وبعد اجتماعي	13.8%	43%	36%	32%	47%	57%	53%
قطاعات أخرى	40.5%	18%	14%	13%	9%	6%	12%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك فيصل السوداني للفترة (2012-2017)، الموقع: www.fib.sudan.com ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/06/30.

تشير المعطيات في الجدول رقم (28) إلى أن بنك فيصل يقوم بتقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية ولو بنسبة منخفضة في بعض القطاعات إلا أنه شملها جميعا، وهذا بنسب تختلف من قطاع لآخر ومن عام لآخر، فكما نلاحظ فإن التمويل للقطاع الزراعي والصناعي والتجاري لم يتجاوز حدود 10% خلال الفترة ما بين 2011-2017، وكذا بالنسبة للنقل لكنه لم يغيب تمويله لهذه القطاعات خلال الفترة في أي سنة، فحين نجد أن قطاع الخدمات لم يقم بتمويله منذ 2011 رغم كونه يعتبر قطاع قليل المخاطر ويوفر الربح السريع، أما القطاع العقاري فإنه يحظى بنسبة تمويل معتبرة بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 18%، أما المستحوذ على التمويلات المقدمة من البنك فهو التمويل الأصغر ذو البعد

الاجتماعي، فقد بلغت نسبة التمويلات المقدمة له 57% سنة 2016 و53% في 2017، وهذا بسبب النجاح والتميز الذي يعرفه هذا النوع من التمويل في السودان، كما يعكس تركيز البنك معظم تمويلاته على هذا التمويل مدى رغبته في النهوض بالاقتصاد السوداني، وبناء قاعدة ناجحة للاستثمارات خاصة بكون هذا التمويل يقوم على تمويل الجامعات والبنية التحتية والصحة، وكذا التنمية والاتحادات التعاونية، وهذا ما يعكس المبادئ الصحيحة للتمويل الاسلامي الذي يقوم على بناء المجتمعات ليس على تحقيق الربح الذاتي فقط، وهذا ما استطاعت البنوك الاسلامية السودانية ومن بينها بنك فيصل الاسلامي النجاح فيه رغم الظروف الصعبة التي تعيشها السودان، فحين لم تستطع البنوك الأخرى تحقيق نصفه.

ثالثا: الاستثمار بصيغ التشاركية في بنك فيصل السوداني

إن بنك فيصل الاسلامي كأي بنك يسعى لتحقيق الاستمرارية من خلال محاولته لتقديم تمويلات للمشروعات الناجحة ذات الربحية، وبكل أنواع التمويلات الاسلامية الموجودة التي تعد صيغ المشاركات بكل أشكالها من أهمها ولكل صيغة حجم معين من التمويل، ولمعرفة حجم التمويلات المقدمة بصيغ المشاركة في البنك وكذا الأرباح التي استطاع تحقيقها من خلال تمويله بهذه الصيغ وهذا خلال الفترة المالية المحددة سنتطرق لما يلي:

1- التمويل بصيغ التشاركية في البنك (2004-2017):

يعمل بنك فيصل السوداني على تطبيق الاستثمار بالصيغ والأساليب الاسلامية التي تتماشى مع عمل البنوك الاسلامية، والتي تعد صيغ قائمة على المشاركة من أهمها وهذا ما توضحه الأرقام في الجدول الموالي:

الجدول رقم29: التمويل الاستثماري بصيغ المشاركة ونسبتها من إجمالي للفترة 2004- 2017

الوحدة: مليون ج.س

السنة والنسبة	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%
مشاركة	17.5	5.9	17.6	5.8	23.5	5.2	19.7	2.6	19.5	2
مضاربة	-	-	-	-	-	-	-	-	1.4	0.14
شهادات شهامة	47.4	15.8	55.2	18.4	140.3	31.3	214.8	28.4	285.5	29.8
المجموع	61.9	21.7	72.8	24.2	163.8	36.5	234.5	31	306.4	31.9
السنة	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%

والنسبة									
مشاركة	13.1	0.5	19.7	0.51	109.9	3.6	260.4	7.4	305.4	5.7
مضاربة	1.1	0.04	6.6	0.17	14.7	0.5	22.6	0.6	330.5	6
شهادات شهامة	456	18.9	680.6	17.7	770.4	25	517	14.7	36.7	0.6
المجموع	470.2	19.44	706.9	18.4	895	29.1	800	22.7	672.6	12.3
السنة والنسبة	**2014**	**%**	**2015**	**%**	**2016**	**%**	**2017**	**%**		
مشاركة	306.2	6	323.5	3	464.2	3.7	647.9	2.8		
مضاربة	246.1	4.8	84.4	0.8	502.6	4	261.7	1		
شهادات شهامة	301.1	5.9	556.6	5.6	452.9	3.6	2235.9	9.6		
المجموع	853.4	16.7	964.5	9.4	1419.7	11.3	3145.5	13.4		

المصدر: تقارير بنك فيصل السوداني من 2001-2017، موقع بنك: www.fib.sudan.com، تاريخ زيارة الموقع: 4-12-2018.

من خلال الأرقام والبيانات في الجدول رقم (29) نلاحظ أن بنك فيصل الاسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2017، قام بتقديم تمويلات للاستثمارات بصيغ المشاركة من خلال ثلاث أساليب التشاركية وبنسب مختلفة.

فحسب ما جاء به الجدول فإن البنك خلال هذه الفترة قدم تمويل بصيغة المشاركة، الذي كان سنة 2004 حوالي 17.5 مليون ج.س بـ 5.9% من حجم التمويل في البنك وقد حقق تزايد في قيمة التمويل بها سنتي 2005 و2006 مع إنخفاض في نسبتها من حجم التمويل الكلي، لتعود قيمة التمويل للإنخفاض من2007إلى 2009، ثم رجعت للإرتفاع بعدها في 2010 لتحقق بعدها إرتفاع معتبر في قيمة الاستثمار بالمشاركة في سنة 2011 حيث كان التمويل بقيمة 109 مليون ج.س وهذا بنسبة تمويل وصلت إلى 3.6%، وهي تعتبر جيدة مقارنة بما قبلها لكنها تبقى منخفضة جدا مقارنة بحجم التمويل الاجمالي للبنك، إن هذه التذبذبات التي حققها التمويل بالمشاركة في البنك ما بين 2004 إلى 2011 يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تحقيق الاستقرار في قيمة التمويلات المخصصة لكل سنة للتمويل بالمشاركة وهذا بسبب أن هذا النوع من التمويلات يحتمل فيه تحقيق الربح والخسارة، وبالتالي فبنك مهما قدم تمويل بالمشاركة فإنه يأخذ بعين الإعتبار ما حققه في كل سنة سابقة، وذلك تجنبا لإحتمال تحقيق

خسائر مضاعفة، كذا حسب نوعية المشروعات التي يطلب فيها هذا التمويل بالإضافة إلى النظر لأمانة العملاء وكذا مدى إقبال العملاء لهذا النوع من التمويل في الأصل أيضا، أما بداية من 2012 فقد حقق الإرتفاع في قيمة التمويل بالمشاركة بمعدلات زيادة موجبة من عام لآخر، فحين لم تتجاوز نسبتها من التمويل الكلي 7%، حتى سنة 2017 التي عرفت أكبر قيمة للتمويل بالمشاركة خلال الفترة بقيمة 647.9مليون ج.س، في حين نسبته لم تتجاوز 2.8%، ويدل هذا على تحسن في نوعية دراسات الجدوى للمشروعات الممولة بالمشاركة من ظرف البنك وبالتي تحقيق نتائج إيجابية مما يؤدي بالبنك إلى الإقبال على التمويل بها، أما التمويل بالمضاربة فقد كان منعدم في السنوات الأولى ما بين (2004-2007)، هذا يعود لصعوبة تقديم التمويل بهذه الصيغة وخاصة المضاربة المطلقة التي يصعب فيها إثبات إذا حقق العميل ربح أو خسارة، وكذا مسألة التعدي والتقصير التي تتطلب مبالغ طائلة لإثباتها قد تفوق حجم التمويل بحد ذاته وهذا راجع لإمكانية البنك، وبدأ التمويل في البنك بها سنة 2008 بقيمة 1.4 مليون ج.س وهذا بنسبة تمويل لم تصل إلى الواحد بالمئة والذي يعتبر كبداية جيدة للاستثمار بالمضاربة نظرا لغيبها لعدة سنوات لتحقق بعدها إرتفاعا ملحوظا في نسبة التمويل بها سنة 2009 و2010 بـ 68.7% و33% على التوالي بالنسبة لقيمة التمويل السابقة في حين بقيت منخفضة بالنسبة للتمويل الإجمالي للبنك، وهذا بسبب نوعية المشاريع التي مولتها بهذه الصيغة، وكذا ثقتها بعملاء مقدم لهم هذا التمويل، ثم رجعت للإنخفاض سنة 2011 وقد حققت بعدها تذبذب في حجم التمويل مقدم بها ففي سنة ترتفع وفي أخرى تنخفض، وقد حققت سنة 2016 أكبر تمويل بالمضاربة قدمه البنك بمبلغ502 مليون ج.س، إلا أن البنك بقي يمول بها رغم تذبذبات في قيمة التمويل وهذا ما يحدث دائما في مجال التمويل والاستثمار، أما شهادات الشهامة (الصكوك المشاركة) فهي من أهم الصيغ القائمة على المشاركة التي إعتمدها البنك في تمويلاته سواء من خلال إصدارها لحسابه أو للشركات أو المؤسسات المالية الأخرى، وهي أخرى عرفت تذبذبات في قيمة التمويلات المقدمة بها خلال الفترة 2004-2017 ما بين الإنخفاض والإرتفاع ولكن بنسب مرتفعة من حجم التمويل الكلي، وقد بلغت أكبر قيمة للتمويل بها حدود2235.9 مليون ج.س سنة 2017، فحين بلغت أكبر نسبة للتمويل بالشهامة خلال فترة من إجمالي التمويلات المقدمة من قبل البنك سنة 2006 بنسبة 31.6%. وهذا بسبب نجاح التمويل بصكوك بمختلف أنواعها ومنها شهادات الشهامة، فالسودان تستعملها بنسب كبيرة لتمويل العجز الموازني، فالتمويل بشهادات الشهامة رفع من القيمة الإجمالية لتمويلات التشاركية في البنك بالإضافة إلى صيغ المشاركة الأخرى.

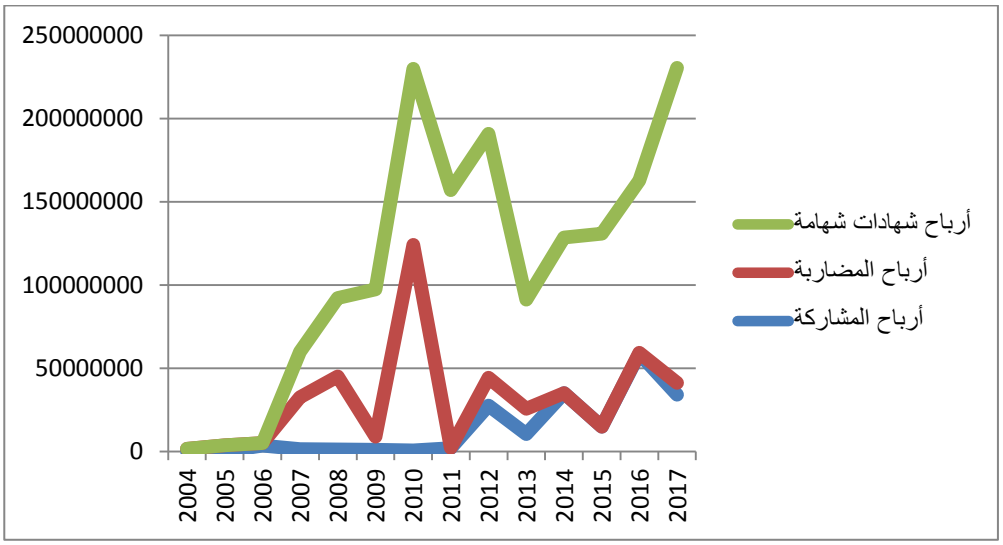
يعود التذبذب الذي عرفه التمويل بصيغ المشاركة من قبل بنك فيصل الاسلامي السوداني إلى أسباب مختلفة من أهمها الظروف الاقتصادية الصعبة وكذا حتى الأمنية حيث تعرف عدة اضطرابات، بالإضافة إلى هذه الصعوبات والتعقيدات التي توجد في الصيغ القائمة على المشاركة، لكن يبقى التمويل بها فقط يدل على مدى فعالية البنك ومساهمته في تفعيل النشاط الحقيقي، من خلال تمويل الاستثمارات الزراعية والصناعية وغيرها بهذا النوع من الصيغ، وذلك لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد السوداني، فالبنك يدرك مدى أهمية أسلوب المشاركة في تمويل الاستثمارات التي تقوم على تحقيق النمو الاقتصادي رغم مخاطرها.

2- الأرباح الصيغ التشاركية في بنك فيصل (2004-2017)

إن الأرباح المحققة خلال التمويل هي التي تعكس مدى نجاح البنك في التمويل بصيغ التشاركية وكذا تعكس جودته في إختيار المشاريع الممولة بأساليب التشاركية، وهذا ما تبينه الأرقام في الشكل التالي الذي يوضح لنا الأرباح التي حققها بنك فيصل السوداني من خلال تمويله للمشروعات بالمضاربة والمشاركة وكذا شهادات الشهامة خلال الفترة(2004-2017) وهذا كالآتي:

الشكل رقم13: ايرادات التمويل بصيغ المشاركات في بنك فيصل للفترة (2004- 2017)

الوحدة: ج.س



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك فيصل السوداني، من سنة 2005 إلى 2017.

الموقع: www.fib.sudan.com ، تاريخ زيارة الموقع: 4-12-2018.

يوضح الرسم البياني رقم(13) الأرباح التي حققها بنك فيصل الاسلامي السوداني في الفترة ما بين 2004 إلى 2017 من خلال التمويلات التي قدمها بصيغ المشاركة والتي تتجسد في (المشاركة المضاربة، شهادات الشهامة).

وكما نلاحظ في الرسم البياني لصيغة المشاركة فإن أرباحها في سنتي 2004 و2005 كانت منخفضة جدا تقارب الصفر، لتحقق بعدها إرتفاع طفيف سنة 2006 لتعود للإنخفاض لتقارب الصفر في الفترة ما بين (2007– 2011)، أما في سنة 2012 فقد عرف البنك إنتعاشا نوعا ما في أرباح المشاركة قرابة 25000000 ج.س، ثم رجعت للإنخفاض سنة 2013 وبقيت في تذبذب ما بين الإرتفاع والإنخفاض حتى 2016 أين حققت أكبر ربح لها بـ 50000000 ج.س لترجع للإنخفاض في 2017.
ويعود هذا التذبذب في الأرباح التي حققها البنك إلى نتائج المشروعات الممولة، وكذا حجم التمويلات التي تم تقديمها، ولكن رغم ذلك فهي لم تحقق خسائر ناجمة عن التمويل بالمشاركة، أما بخصوص المضاربة فقد حققت في سنة 2008 أرباحا بـ 50000000 ج.س، مسجلة بعدها إنخفاض مباشرة في 2009، أما سنة 2010 فقد حقق البنك أكبر أرباحه من خلال تمويله بالمضاربة خلال هذه الفترة بقيمة 120000000 ج.س، ثم في 2011 حققت أقصى إنخفاض لها في الأرباح حيث وصلت لتقارب الصفر، وبعد سنة 2011 تذبذب في قيمة أرباحها وذلك بقيم محصورة في مجال ما بين (25000000– 50000000 ج.س) لتحقق بعدها سنة 2016 ربحا بقيمة تفوق 50000000 ج.س أما سنة 2017 فقد حققت إنخفاض طفيف في الربح، أما شهادات الشهامة فهي كانت أكثر صيغة حقق من خلالها البنك أرباحا، فهي حققت ربح منخفض فقط في السنوات الثلاثة الأولى، وبداية من 2007 عرفت أرباحها إرتفاعا ملحوظا واستمرت في التزايد بمعدلات موجبة حتى حققت أكبر قيمة لها سنة 2010 لتصل إلى حدود 230000000 ج.س، ثم إنخفضت في سنة 2011 لتصل إلى حدود 150000000 ج.س، لتعود لتحقيق أكبر ربح لها سنة 2017 بقيمة تفوق 230000000 ج.س وبالتالي نستنتج من خلال الأرباح التي حققها البنك من التمويل بشهادات الشهامة أن التمويل بها ناجح في السودان، وهو مطلوب خاصة وأن الحكومة السودانية لجأت لها كوسيلة لمعالجة العجز الموازني، ومن خلال ما سبق نستنتج أنه رغم صعوبة التمويل بهذه الصيغ إلا أن البنك استطاع تحقيق أرباح ولم يحقق خسائر خلال هذه الفترة، وهذا يدل على مدى قدرة البنك على إختيار المشاريع الأفضل لتمويلها بهذه الصيغ.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في التمويل بصيغ المشاركة

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في شرق آسيا وقد تمكنت في العقود الأربعة الأخيرة من تحقيق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت من أهم الدول الصناعية في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار بمختلف أنواعه وخلق فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل، وهذا من خلال إعتمادها على سياسات مختلفة، بالإضافة إلى تبنيها التمويل الاسلامي بمختلف أساليبه، وخاصة في التمويلات القائمة على المشاركة بتعدد أنواعها من الصيغ وكذا الصكوك القائمة على المشاركة بصورة كبيرة في تجسيد استثماراتها، حتى أصبحت أكبر سوق للتمويل الاسلامي، وتجربة رائدة في التمويل الاسلامي يأخذ بها للنهوض بالاقتصاد، هذا ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على مختلف الاستثمارات والتمويلات الاسلامية والقائمة على المشاركة في ماليزيا مع التطرق لمختلف التغيرات والسياسات الاقتصادية بالإضافة إلى المناخ الاستثماري التي ارتكزت عليه ماليزيا لترقية استثماراتها وكل ذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: الاستثمار في ماليزيا

عملت ماليزيا للخروج من الوضعية الاقتصادية المتخلفة التي كانت تعيش فيها على تطوير مختلف الجوانب التي تقوم عليها العمليات الاستثمارية، دون التفريط في أي جانب من أجل بناء بيئة استثمارية جاذبة وصالحة لكل أنواع الاستثمارات –وهذا لكون الاستثمار الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي–، وهذا ما ساعدها على تحقيق التحسن المستمر في حجم الاستثمارات، وهذا ما سنتطرق له في هذا الجزء من خلال التعريف بالمناخ الاستثماري لماليزيا وكذا حجم الاستثمارات التي حققتها خلال فترة الاحصائيات المتوفرة كما يلي:

أولا: المناخ الاستثماري في ماليزيا

إن المناخ الاستثماري التركيبة الفعالة لنجاح الاستثمار، وتتجسد مختلف جوانبه في ماليزيا فيما يأتي:

1- المعطيات الاقتصادية:

لا يقف الاستثمار فقط على نوعية التمويل المقدم، فحتى لوكان التمويل الاسلامي بأساليب المشاركة ناجحا، فبعدم وجود السياسة الاقتصادية الناجحة والمحكمة جيدا لا يمكن لأي أسلوب تمويلي أن يطور الاستثمار، فهي الركيزة الأساسية لنجاح النشاط الاستثماري وهذا ما توجهت إليه ماليزيا كدولة

اسلامية تسعى لترسيخ الاقتصاد الاسلامي القائم على العدالة وذلك للنهوض باقتصادها وتطويره، من خلال وضعها للسياسات الاقتصادية الفعالة تتماشى مع طبيعة مجتمعها وعملت على تنفيذها، وأهم هذه السياسات نذكر ما يأتي:

أ- السياسة الاقتصادية الجديدة 1970-1990:

كانت السياسة التنموية الماليزية قبل عام 1970 تهدف بشكل أساسي إلى تسريع النمو الاقتصادي مع التركيز على تحفيز الصادرات الماليزية وتنمية أسواقها العالمية، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الماليزي قد نمى بمعدلات حقيقية مرتفعة خلال فترة ما بعد الاستقلال وحتى عام 1970، حيث بلغ متوسطها السنوي نحو 6%، إلا أنه لم يكن هناك إهتمام كافي بالجوانب التوزيعية المتعلقة بالتوزيع العادل لعوائد النمو والثروة بين أفرادها، الأمر الذي نجم عنه إختلالات إقتصادية وإجتماعية بين المجموعات العرقية المختلفة، مما أدى إلى إنتشار الفقر والتباين في مستويات الدخول بين تلك المجموعات، إلى إزدياد حدة التوتر في المجتمع، مما استلزم صياغة سياسة للتصدي لذلك الوضع ومعالجته، وأهم ملامح هذه السياسة الاقتصادية نذكر ما يلي:[1]

- التركيز على النمو السريع للاقتصاد كونه شرطا مهما لتوفير الفرص الاقتصادية للفقراء والمجموعات العرقية المحرومة وتمكينهم من المشاركة في النشاطات الاقتصادية، مما يساهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.، فقد كان من منطلقات السياسة الاقتصادية الجديدة أن عدالة التوزيع يجب أن تتحقق في الاطار الديناميكي، يتم فيه إيجاد ثروات جديدة يتم توزيعها بصورة عادلة وليس من خلال إعادة توزيع ما هو قائم من ثروات مملوكة للأفراد، وبالتالي عدم المساس بالمكتسبات السابقة للعرقيات المختلفة التي إستفادت منها في مرحلة ما، وهذا حرصا من الدولة على ترسيخ الوئام الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع وبالتالي توفير البيئة الاجتماعية المناسبة لتطبيق السياسة الجديدة.

- إعطاء قدر كبير من الاهتمام للتنمية البشرية، إعادة تأهيل الكوادر البشرية الوطنية وإكسابها المزيد من المهارات، ورفع قدراتها للاندماج بصورة أكبر في فعاليات النشاط الاقتصادي، وقد ركزت البرامج المنفذة للسياسة الاقتصادية الجديدة على المشاريع التي تولد الدخل، وإقتصرت المساعدات المباشرة المقدمة في إطار هذه السياسة على الحالات الاستثنائية فقط، وكان الهدف من ذلك ضمان

[1]: صالح مغيب، استعراض لبعض التجارب الناجحة – التجربة الماليزية-، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2009، ص 26-20.

إعتماد الفقراء على أنفسهم في المشاركة بالنشاطات الاقتصادية عملا بمبدأ أن الدولة تساعد الفقير ليساعد نفسه، وهذا ما يقوم عليه الاقتصاد الاسلامي وأساليبه التمويلية.

– شملت البرامج الاقتصادية كافة الأقاليم الماليزية ونالت المناطق الريفية حظاً وافر منها حيث تضمنت معظم استراتيجيات التنمية الريفية برامج لاستئصال الفقر، تم بموجبها توفير فرص وظيفية لسكان المناطق الريفية وزيادة ملكيتهم في الأراضي الزراعية، ومدهم بالمدخلات والخدمات الزراعية المساعدة، وتشجيع نمو الصناعات الصغيرة في القرى، وهذا بهدف زيادة الدخول في المناطق الريفية تفوق معدلات النمو في المناطق الحضرية ذات الدخول المرتفعة، لتقليص الفوارق في الدخول بين الريف والحضر، وهذا بالإضافة إلى التجهيزات الأساسية مثل الطرق والكهرباء والماء وكذا الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي بالإضافة إلى توفير الوحدات السكنية، الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة وفعالة في رفع مستوى المعيشة وتحسن نوعية الحياة في تلك المناطق، بالإضافة إلى تركيز برامج إعادة هيكلة المجتمع على عدة محاور هامة هي:

- ✓ إنشاء المؤسسات المتخصصة تحقق المصالح الاقتصادية للسكان الأصليين وتحمل الأعباء عنهم.
- ✓ إعتماد الترتيبات والأحكام الخاصة لتسهيل مشاركة السكان الأصليين في النشاط الاقتصادي.
- ✓ تقديم المساعدات المالية والنقدية لرجال الأعمال من السكان الأصليين كجزء من المجموعات الموجهة نحو تنمية قطاع الأعمال الماليزي بصفة عامة وزيادة ملكيتهم في المشروعات.
- ✓ تسريع تنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية وتوسيع نطاقها، مع الاهتمام بتوفير الأعداد الكافية من المدارس ذات التجهيزات الحديثة، وإمدادها بالمدرسين الأكفاء خاصة في المناطق الريفية.
- ✓ تخفيض عدم التوازن في التوظيف لجعله يعكس التكوين العرقي القائم في مختلف القطاعات والمستويات الوظيفية في كافة الولايات الماليزية، بالإضافة إلى مراعاة الربط بين النمو السريع في القطاعات وأنماط توزيع العمالة بينها، وذلك لضمان تحقيق أقصى إستيعاب ممكن للعمالة في دائرة النشاط الاقتصادي.

وقد كان سجل الإنجازات التي تحققت عبر تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة متميزا، فقد نتج عن الأخذ في الإعتبار البعد الاجتماعي بصورة شاملة في عملية التنمية الماليزية وتطبيق استراتيجية

مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع تحقيق تحسن ملحوظ في توزيع الدخل، حيث إنخفضت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر من 49.3% في عام 1970إلى 16.5% في عام 1990.

ب- سياسة التنمية الوطنية 1991-2000:

مع دخول عهد التسعينات أطلق "مهاتير محمد"* سياسة جديدة تكميلا للسياسة السابقة، أطلق عليها السياسة القومية هدفها تعزيز الحالة الاقتصادية للمجتمعات المختلفة مع التركيز هذه المرة علي الكم والكيف وجاءت في إطار التوجه القومي الذي وضعه "محمد مهاتير "خلال افتتاحه للمجلس التجاري في 28 فيفري 1991 تحت شعار رؤية 2020، رغم أن فترة "مهاتير محمد "تعتبر النقلة الصناعية في التاريخ الاقتصادي الماليزي إلا أن حكومته لم تهمل القطاع الزراعي، حيث عملت علي تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الصادرات المحلية، كما عمد في هذه السياسة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 1991 التي تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا ويتم تنفيذها لمدة خمسة عشرة سنة وهذا سعيا إلى إقامة قاعدة أساسية لسوق موحدة بحلول سنة 2020 وبالتالي إقامة أكبر تكتل آسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى[1] هدفها أن تصبح أمة صناعية متقدمة، وقد وضعت تسعة تحديات تسعى لتحقيقها هي كما يلي:[2]

- توحيد الأمة الماليزية، إيجاد مجتمع ماليزي حرا وآمنا ومتطورا، تشجيع بناء المجتمع الديمقراطي الناضج، قيام مجتمع ذو أخلاق فاضلة ومتسامحا.

---

* محمد مهاتير: وأصلها بالعربية **محاضر بن محمد** سياسي ماليزي وهو رئيس وزراء ماليزيا الحالي، وسبق أن تولى رئاسة الوزراء فكان رابع رئيس وزراء لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003، وتعد أطول فترة لرئيس وزراء في ماليزيا، وكذلك من أطول فترات الحكم في آسيا، امتد نشاط مهاتير السياسي لما يقرب من 40 عاما، منذ انتخابه عضواً في البرلمان الاتحادي الماليزي عام 1964، حتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام 2003. كان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطّاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85% من اجمالي الصادرات. كان خلال فترة حكمه من أكثر القادة تأثيراً في آسيا. كما يعتبر من أكثر المعارضين للعولمة. وبعد اعتزاله العمل السياسي أعلن عن خوضه من جديد للانتخابات العامة في ماليزيا ليفوز بأغلبية المقاعد ويعلن عن تشكيل الوزارة ليصبح بذلك سابع رئيس وزراء لماليزيا، وبعمر 92 عاماً يصبح أكبر الحكام أعماراً في العالم.

[1]:كاملي زهيرة، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا – محددات ومؤهلات-، كتاب جماعي ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2019، ص110.

[2]: صالح العصفور، استعراض تجارب ناجحة –التجربة الماليزية- ، مرجع سابق، ص 28-29.

– تأسيس مجتمع علمي ومتقدم، إنشاء مجتمع الرفاهية تحقيق العدالة الاقتصادية بمعنى تحقيق التوزيع العادل لثروات الأمة، إنشاء الاقتصاد المتطور والمزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالديناميكية والمرونة.

يتجسد الهدف الأساسي لسياسة التنمية الوطنية في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، مع الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة، ومن هذا المنطلق ركزت سياسة التنمية الوطنية على ضرورة إرساء دعائم الاقتصاد الديناميكي القادر على إيجاد المزيد من الفرص أمام كافة المواطنين ويتيح الموارد اللازمة لتوسع النشاط الاقتصادي، وقد حرصت هذه السياسة على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وتحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد صناعي حديث يلعب دورا محوريا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا، ويكون قادرا على مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

ت– سياسة الرؤية الوطنية 2001–2010:

جاءت سياسة الرؤية الوطنية كحلقة من حلقات السياسات الاقتصادية المتواصلة، التي اتبعتها ماليزيا لمواجهة تحديات الرؤية الماليزية حتى عام 2020، وارساء قواعد اقتصاد قوى ومتطور ينعم فيه المجتمع بعدالة التوزيع والحرية، ومستوى معيشي مرتفع، وتعاون فعال بين أبنائه في ظل شراكة اجتماعية متميزة، وبيئة فعالة تفجر الطاقات الخلاقة لدى أبنائه، وبما يزيد من القدرات الابتكارية والتنافسية لماليزيا في مواجهة المنافسة العالمية التي تفرضها بيئة العولمة، ويحقق في النهاية هدف الأمة الواحدة المتطورة، وقد ركزت المحاور الرئيسية لسياسة الرؤية الوطنية على:[1]

– تطوير أجهزة الدولة وتحديثها بصورة كبيرة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وتحسين نوعية الخدمات العامة، وبناء دولة تتسم بالمرونة والديناميكية، وتعزيز قدرة القطاعات المالية والمؤسسة لمواجهة الصدمات.

– بناء القدرات التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية وتعميق البعد المعرفي في الاقتصاد الماليزي وإحداث نقلة نوعية في حجم المحتوى المعرفي لمنتجاتها، وتكثيف عمليات البحث العلمي وتوطين واستنباط التقنيات الحديثة.

[1]: صالح مغيب، مرجع سابق. ص 33–34.

– تنمية الموارد البشرية لتوسيع نطاق القوى العاملة التي تتسم بالمهارات والمعرفة الحديثة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للعمالة الوطنية (تحسين لمنظومة التعليم والتدريب ودعم نظام معلومات سوق العمل المحلي).

وقد استطاعت ماليزيا من خلال تبنيها هذه السياسات خلق مناخ استثماري جاذب وفعال أدى إلى تطوير الاستثمار مما نجم عنه تحقيق نمو الاقتصادي، كما تعكس المؤشرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا مدى نجاح هذه السياسات الاقتصادية في تطوير الاستثمارات في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 30: أداء المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا للفترة (2008-2017)

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	4.6	1.7	7.2	5.3	5.5
التضخم	5.4	0.6	1.7	3.2	1.7
سعر الصرف	-4.5	1.2	11.1	-2.9	3.9
الحساب جاري من الناتج	17.5	15.7	10.9	11.6	5.2
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	4.7	6	5	4.2	5.9
التضخم	2.1	3.2	2.1	2.1	2.3
سعر الصرف$	-6.8	-6.1	-18.6	-4.3	10.4
الحساب الجاري من الناتج	3.5	4.3	3	-	-

Source: Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 2006-2017, Bank website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 15-09-2019.

نلاحظ من خلال الأرقام في الجدول رقم (30) أن مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2008-2017 عرفت تحسن ملحوظ، وهذا ما يعكس التطور الاقتصادي في ماليزيا الناجم عن السياسات والاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ كما في الجدول أن معدل النمو للناتج في بداية الفترة سنة 2008 كان في حدود 4.6%، ليحقق بعدها مباشرة إنخفاض في 2009 أين سجل نمو بمعدل سالب1.7%-، ويعود ذلك بسبب أن الاقتصاد الماليزي اقتصاد منفتح مما جعله

يتأثر بشكل كبير بالانهيار في التجارة العالمية، لكن الأمر لم يطل وهذا راجع للاستجابة السريعة للحكومة في معالجة الخلل، بالإضافة إلى الأسس القوية للاقتصاد في ماليزيا، الذي أحدثت انتعاشا اقتصاديا في النصف الثاني من السنة، ليحقق بعدها أعلى معدلات نمو في الناتج خلال الفترة وصل إلى 7.2% وهذا يعود للتشجيع المتواصل للاستثمار في القطاع الخاص، وبالتالي الخلق المستمر للمشروعات الاستثمارية المنتجة، التي تساهم في زيادة معدلات نمو الناتج، ليسجل في 2011 معدل نمو بـ5.3% وهذا بإنخفاض طفيف في حدود 1.9% عن 2010، وهذا بسبب التأثر بضعف بعض الاقتصادات المتقدمة كاليابان، ليواصل بعدها في الإرتفاع والإنخفاض محققا استقرار ثابت نوعيا في قيمه، ليصل في نهاية الفترة سنة 2017 إلى5.9% وهذا بزيادة 1.7%عن 2016، وهذا بفضل التوسع في الإنفاق في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى انتعاش الصادرات التي تعرف زيادة الطلب العالمي عليها كل سنة، وكذا بسبب قوة النشاط الاستثماري في القطاعات الاقتصادية، كما أن المؤشرات الاقتصادية الأخرى سجلت معدلات جيدة خلال الفترة، فالتضخم مثلا لم يتجاوز حدود 3% فقط سنة 2008 سجل معدل بقيمة 5.4% وهذا بسبب تراجع في الاستثمارات المنتجة، وزيادة الطلب مما خلق فجوة بين العرض والطلب أدت إلى إرتفاع معدل التضخم لهذه السنة فقط، أما سنة 2017 فقد وصل معدل التضخم إلى 2.3% ، وهذا بسبب التحسن في النمو الاقتصادي الذي يؤثر مباشرة على معدلات التضخم، من خلال تأثيره على كمية السلع المنتجة التي عرفت تحسن بفضل الزيادة في حجم الاستثمارات في القطاعات المنتجة، أما سعر الصرف للرانجيت الماليزي مقابل $ فإنه يعرف تذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض في حدود معقولة محصورة بين 18.6%- و10.4%، وهذا حسب المعطيات الاقتصادية للاقتصاد الماليزي، بالإضافة إلى مختلف التغيرات التي يمكن أن تمس $ الناجمة عن التغير في الاقتصاد الأمريكي وحتى العالمي، فتغير سعر الصرف ليس مرتبط فقط بالنمو في الاقتصاد الداخلي للدولة فهو يتأثر أيضا بالتغيرات في الاقتصادات الرائدة، أما رصيد الحساب الجاري فقد كان موجب خلال الفترة الكاملة (إلا سنتي 2016 و2017 لا توجد احصائيات)، حتى لو بمعدلات منخفضة من سنة إلى أخرى، فهذا يعكس مدى قوة الاقتصاد الماليزي رغم قوة الأزمة البترولية للسنة 2014 و2015 ، والتي أثرت بشكل كبير على معظم الدول الريعية وعلى رأسها الجزائر، فهو لم يسجل عجز في الحساب الجاري للناتج مطلقا، وهذا بفضل تنويعها للاستثمارات خارج قطاع المحروقات، والتي تعتمد لتمويلها على مختلف الأساليب التمويلية التقليدية والاسلامية، خاصة القائمة على مفهوم المشاركة الجماعية للمشروعات، فكل هذا يعكس مدى فعالية

ونجاح السياسات الاقتصادي، التي تبنتها ماليزيا من أجل النهوض باقتصادها وتطويره، والتي ساهمت في خلق مناخ اقتصادي جاذب وفعال للاستثمارات بإختلاف أنواعها وأشكالها.

2- المعطيات السياسية والاجتماعية:

إن المناخ الاستثماري بالإضافة للمعطيات الاقتصادية، تحدده أيضا الظروف الاجتماعية والسياسية للبلاد، فهي لها تأثير مباشر على الاستثمارات باعتبارها من مكونات المناخ الاستثماري، ومنه فإن المعطيات الاجتماعية والسياسية المكونة للمناخ الاستثماري في ماليزيا تتمثل فيما يلي:

أ- المعطيات السياسية:

عرفت ماليزيا عددا من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال حتى الآن، وقد تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة في ضوء إستيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته ومجموعة الحسابات الاقليمية والدولية، وخلال خمسين عاما قاد ماليزيا خمسة رؤساء وزاراء فقط، وهذا ما يشير إلى حالة الاستقرار السياسي النسبي الذي عاشته ماليزيا وعلى الأغلب كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته، وكان "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس وزراء وهو بطل الاستقلال حيث أدرك أن الاستقلال والاستقرار والأمن لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا، وتلاه " تون عبد الرزاق بن حسن" من عام 1979 إثر الاضطرابات التي هزت ماليزيا فأعاد تشكيلة التركيبة السياسية ووسع التحالف الحاكم وشكل الجبهة الوطنية لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرار واعتبره الكثيرون بطل التنمية، حيث وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي وكان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة ثانية، استهدف خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع مع تحسين وضع الملايو- سكان الأصليين في ماليزيا- الذين كانوا يعانون الفقر مقارنة بالصينين والهنود استمر الوزراء بعده على هذا النهج، لعهد "محمد مهاتير" الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عاما (1981-2003) ويعتبر بطل الإزدهار الماليزي حيث قفزت الدولة في عهده قفزات هائلة خصوصا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغيرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ

على حقوق الاقليات، مع تأكيده على تغير النهج الاقتصادي من الزراعي فقط إلى الصناعي للنهوض بالتنمية، مع حرصه على تبني الاقتصاد الاسلامي بمختلف أساليبه، ليتبعه من خلفه على نفس النهج[1].

ومنه فإن الاستقرار السياسي الذي عاشته ماليزيا بفضل قياداتها السياسية المتميزة انعكس إيجابيا على اقتصادها، حيث كان من أهم الأسباب الرئيسية في ترقية الاستثمار، في مختلف القطاعات وخاصة المنتجة وبمختلف الأساليب الاسلامية في التمويل التي تعكس مدى تمسك ماليزيا بالاقتصاد الاسلامي، مما نجم عنه تحقيق النهضة الاقتصادية في ماليزيا.

ب- المعطيات الاجتماعية:

كانت العقدة الاجتماعية التي استطاع الماليزيون تجاوزها أحد عناصر نجاح التجربة الماليزية وسببا رئيسيا في تطوير الاستثمارات القائمة على مفهوم التمويل الجماعي وضمان استمرار نجاحها، أن الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والاقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي، وكل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة الأمان والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكان من الضروري وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع، وكان جوهر فكرة علاج الاختلالات التي وضعتها القيادات السياسية في ماليزيا مبنية على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية والفكرة تأسست على زيادة نصيب جميع الفئات وإنّ كان بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسيع وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم[2]، إن من أهم عوامل المساعدة على نجاح الاستثمار سواء كان المحلي أو الأجنبي في القطاع العام والخاص هو البعد الاجتماعي الذي يبين مدى قابيلة المجتمع للاستثمار فيه وتطويره.

3- المعطيات الطبيعية:

ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق آسيا، عاصمتها "كوالامبور" تتكوّن ماليزيا من إقليمين منفصلين هما شبه الجزيرة الماليزية التي كانت تُعرف باسم "غرب ماليزيا" وإقليم سرواك وصباح أو "شرق ماليزيا"، ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي، وتبلغ مساحة ماليزيا 330 ألف كلومتر مربع ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68% من

[1]: نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة الدراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، العراق، 2012،ص169.

[2]: المرجع سابق نفسه، ص 170.

مساحتها الكلية، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس ولبوكسايت، كما تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها.[1]

ثانيا: حجم الاستثمار في ماليزيا

استطاعت ماليزيا تحقيق نهضة اقتصادية من خلال التطور الذي عرفته في مختلف المجالات الاستثمارية سواء الصناعية أو الفلاحية، محققة بذلك أرقام هائلة في الاستثمار، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 31: حجم الاستثمارات في ماليزيا خلال الفترة (2006-2017) الوحدة: مليار رانجيت

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قطاع العام	51.2	54.8	55.2	48.9	59.7	85.1
قطاع الخاص	55.5	62.1	62.6	62.4	61.7	110.8
%من الناتج	22.4	23.1	22.3	21.4	23.3	22.6
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
قطاع العام	98.6	100.46	95.69	94.59	94.12	94.18
قطاع الخاص	134.5	151.69	168.55	179.13	186.9	204.27
%من الناتج	25.5	26	26.1	25.7	25.3	25.4

Source: Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 2006-2017, Bank website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 15-09-2019.

تشير الاحصائيات في الجدول رقم (31) أن ماليزيا خلال الفترة المالية ما بين 2006-2017 سجلت نمو في قيمة الاستثمارات المنتجة في القطاعين العام والخاص، حيث سجلت سنة 2006 استثمارات بقيمة 106.7 مليار رانجيت، وبنسبة متقاربة للاستثمارات في القطاعين العام والخاص، وهذا بنسبة 22.4% من حجم الناتج الاجمالي في ماليزيا، لتواصل بعدها التزايد في حجم الاستثمارات وبأفضلية في القطاع الخاص عن العام، وبنسب متزايدة من حجم الناتج لتحقق سنة 2011 حجم استثمارات في القطاع الخاص يقدر بـ110.8 مليار رانجيت مقابل 85.1 مليار رانجيت فقط في القطاع

[1]: بن حته الياس، مشروع الإسلام الحضاري و التجربة التنموية في ماليزيا – دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية-، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس والأفاق، الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا ، 2019، ص13.

العام، ليحقق بعدها تزايد مستمر في حجم الاستثمارات من سنة لأخرى، نمو الاستثمارات في القطاع الخاص أكبر من القطاع العام، ليسجل القطاع الخاص 68.7% من حجم الاستثمارات الكلية سنة 2017 وهذا بمعدل 25.4% من حجم الناتج للاستثمارات ككل، ويعود هذا التحسن المستمر للاستثمارات في القطاع الخاص للسياسات التي انتهجتها ماليزيا والتي تعمل على تشجيع نمو القطاع الخاص في مختلف المجالات الاستثمارية، وهذا لإدراكها أهمية هذا القطاع في تنشيط الاستثمارات المنتجة التي تحقق النمو في الناتج المحلي وبالتالي تحقيق نمو في الاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا

إن النهضة الاقتصادية التي وصلت لها ماليزيا وتحقيقها التطور في الاستثمارات أساسها الاصلاحات التي أحدثتها، في المنظومة البنكية والقطاع المالي، وخاصة بعد تبنيها للتمويل الاسلامي بمختلف أشكاله، وهذا ما نوضحه في هذا المطلب كما يلي:

أولا: القطاع المصرفي في ماليزيا

سجل القطاع المصرفي من أجل فتح المجال للبنوك الاسلامية، بعدة تغيرات تمثلت فيما يلي:

1- تطورات القطاع المصرفي الاسلامي في ماليزيا:

رفضت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال النموذج الاقتصادي الرأسمالي الغربي، لعدة أسباب فهو نظام لا يحقق طموحات الشعب في ماليزيا لأنه يعمل على تركيز الثروة في أيدي الأغنياء بينما يزيد الفقراء فقرا، وقد برزت التوجهات للاقتصاد الاسلامي منذ تكوين الاتحاد العام سنة 1963 في تشجيع ودعم الهيئات التعاونية الادخارية الاستثمارية، كهيئة التأمين التعاوني لخدمة الطبقات الفقيرة والمتوسطة في ماليزيا، وكذا هيئة "**طابونغ حاجي**" حيث حققت هذه الأخيرة نظاماً إدخارياً خدمياً استثمارياً إسلامياً بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية[1].

إن بداية ظهور النظام المصرفي الاسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهدا تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال

[1] : Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani , Malaysian experiences on the developement of islamic economic, Banking and Finance, seventh international conference on islamic Econmics, center of islamic economic research, king abdulaziz university, jeddah KSA , 2008, p 406.

الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية، وقد عرف التوجه الاسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا عدة مراحل تمثلت فيما يلي:[1]

أ- الفترة الأولى (1983 إلى 1992):

يمكن إعتبار الفترة الممتدة بين 1983 إلى 1992 بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك بيرهاد الاسلامي سنة 1983 بموجب قانون المصارف الاسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزيا في التمويل الاسلامي.

ب- الفترة الثانية (1993 إلى 1999):

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) 1993 عندما قدم بنك نيجارا الماليزي "مخططه المصرفي بدون فوائد"، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية" في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الإستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

ت- الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18% في المتوسط السنوي من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة في ماليزيا كان هو تحقيق نمو يفوق 20% وهذا يعتبر جزء من الطموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز خدمات الصيرفة الإسلامية العالمية الرائدة.

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود، إلا أن حصتها في السوق لا تزال منخفضة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواذ الذي يتراوح من حوالي 13% إلى 14% فقط من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية.

[1]: لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1، الجزائر، 2015، ص 90.

وقد واصل القطاع المصرفي الاسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بنسبة 30% لتصل إلى 47.1 مليار رانجت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الاسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015 ، فقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام 2015 أن التمويل المصرفي الاسلامي في ماليزيا بلغ 490 مليون رانجت مع نهاية عام 2015، أي ما يعادل 27 بالمئة من قروض نظامها المصرفي، أما التمويل الاسلامي فقد نمى بحوالي 16.2% في حين التمويل التقليدي 5.2% فقط.

اليوم وبعد أكثر من 33 سنة منذ انطلاقه يتمتع التمويل الاسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز بالبيئة التشغيلية والتنظيمية والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة[1].

2- سياسات البنك المركزي الماليزي لعمل البنوك الاسلامية:

سعت الحكومة الماليزية بمختلف هياكلها لوضع العديد من القوانين والتنظيمات، وهذا من أجل تنظيم عمل البنوك الاسلامية وتسهيله في مختلف جوانبه خاصة في التمويل والاستثمار، ومن بين القوانين التي تنظم عمل البنوك الاسلامية أو تساهم في تطويره وإزدهاره، نذكر ما يلي:[2]

أ- قانون المصارف الاسلامية 1983: يعتبر أول قانون يقر بشرعية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بحيث يضم 8 أجزاء أساسية الجزء الأول منه يمثل مقدمة يعرف فيها القانون ويحدد فيه آليات التطبيق، أما الجزء الثاني خصص لشرح شروط منح التراخيص للبنوك الإسلامية، أما الجزء الثالث تناول الاحتياجات المالية وواجبات البنوك الإسلامية، كما ركز على مسألة الملكية ومراقبة وإدارة البنوك الإسلامية في الجزء الرابع، في حين الجزء الخامس سلط الضوء على القيود المفروضة على الأعمال التجارية والذي تناول 8 أحكام رئيسية من قسم 24 حتى قسم 30 ، الجزء السادس نص على صلاحيات الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، أما الجزئيين الأخيرين يبين فيه آليات التعديل التي يمكن أن تمس لوائح هذا القانون، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في 7 أبريل 1983 حيث أنه منذ هذا التاريخ تم تعديل القانون ستة مرات وذلك لكي يتلاءم مع الحاجة والنمو ولكي يتم تنظيم نشاط البنوك الاسلامية

[1]: ابتسام ساعد ، رابح خوني، تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 30، الجزائر، سبتمبر 2017، ص345.

[2]: لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ، مرجع سابق، ص92-93.

بإعتبار أنها كل شركة تزاول العمل المصرفي الإسلامي ولديها ترخيص ساري المفعول بالإضافة الى جميع المكاتب والفروع المتواجدة في ماليزيا والتي تشكل بنك واحد، أما العمل المصرفي الإسلامي فيعرفه القانون في ماليزيا " بأنه مجموعة الأهداف والعمليات التي تحرص على تنظيم المعاملات المالية وفق ما يتوافق مع قيم الشريعة الإسلامية"، صدر هذا القانون لتوفير التراخيص وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بما يتلاءم مع قيم الشريعة الإسلامية وجاء هذا القانون لتجسيد قانون الرقابة الذي صدر لأول مرة في عام1953، المادة 1 من القانون تنص على أن بنك **Negara** وهو المسؤول الوحيد عن إدارة وتنفيذ أحكام هذا القانون.

ب- قانون التكافل 1984: تم ترخيص عملية التكافل في ماليزيا بعد الموافقة على قانون التكافل 1984، الذي أقره البرلمان الماليزي بهدف ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي وفق طريقة منظمة تسمح بصناعة التأمين في ماليزيا وفق قانون منفصل، حيث أن السلطة الرقابية المخولة بموجب قانون التكافل هي البنك المركزي (بنك نيجارا ماليزيا)حيث أن محافظ البنك هو أيضا المدير العام للتكافل، وقد بدأ تطبيقه في 1 جانفي 1985، يؤكد هذا القانون على أهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية، على سبيل المثال عقد التأسيس النظام الأساسي لشركة تكافل ماليزيا يؤكد على أنه سيتم تعامل جميع الشركات وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية في كل القواعد والممارسات.

ت- قانون الأسواق والخدمات المالية 2007: دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 28 سبتمبر 2007، باستثناء الجزء المتعلق بالاستحواذ والاندماجات التي تم تنفيذها بداية من 2008 بحيث يضم هذا القانون تشريعات ضخمة من 394 قسم، نتيجة لتنفيذ التوصيات من المخطط الرئيسي لأسواق رأس المال التي تدعو إلى توحيد تشريعات الأوراق المالية والعقود الآجلة وإنشاء نظام ترخيص واحد، يحكم قانون الأسواق والخدمات المالية 2007 من قبل هيئة لجنة الأوراق المالية في ماليزيا، ويسمح هذا القانون لسوق رأس المال الاسلامي بممارسة نشاطه، ولقد إتخذت الحكومة الماليزية من أجل تنظيم سوقها المالي الإسلامي عدة إجراءات جوهرية أهمها:

- إعلان البنك **Negara** في 9 فبراير 2006 عن أداة نقدية إسلامية جديدة، ما يعرف بصكوك الإجارة وهو يسعى من خلالها إلى إدارة السيولة في السوق حيث بلغت القيمة الأولى للصكوك في بداية الإصدار إلى 400 مليون رانجيت.

– الاستفادة من مزايا التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما له من تأثير كبير على العمليات المالية الإسلامية فقد وضع بنك**Negara** موقع على شبكة الانترنت لتوطيد الصلة بين المصارف وسوق المال الإسلامي بإعتبارها مبادرة لنشر المعلومات بصورة أكثر كفاءة، ولتسهيل قرارات الاستثمار وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمصارف الإسلامية، وغيرها من التذبير والاجراءات التي عمدت إليها ماليزيا من أجل إنجاح السوق المالي الاسلامي الذي ينعكس نجاحه على البنوك الاسلامية.

3- تأسيس هيئات داعمة للبنوك الاسلامية:

عمد بنك **Negara** من أجل ترسيخ التمويل الاسلامي بالإضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات إلا تأسيس العديد من الهيئات والمراكز التي تقوم على دعم التمويل الاسلامي وترسيخ مبادئه في ماليزيا وذلك كما يلي:[1]

أ- تأسيس المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي:

قام بنك **Negara** بإنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي مثل المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي وهو المؤسسة الجامعية المتخصصة سنة 2006م بهدف دعم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تكوين الكوادر التي تحتاج إليها وإكسابهم المهارات والمعارف في هذا المجال مع منحهم درجتي الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي، من خلال إستقطاب العديد من العلماء والخبراء في مجال المصرفية الاسلامية، حيث إن هذا المركز يعمل فيه العديد من أبرز الباحثين في هذا المجال، ويقدم الآن العديد من المنح للطلاب من الماليزيين أو من خارج ماليزيا سواء كان بغرض الدراسة أو البحث، وذلك من خلال التعاون مع عدد من المؤسسات التعليمية والبنوك لتقديم البرامج التعليمية سواء للجامعات أو المعاهد وغيرها.

ب- تأسيس الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في مجال التمويل الإسلامي:

تم تأسيسها من طرف البنك المركزي الماليزي سنة 2008، تهدف إلى تطوير الأبحاث التطبيقية في مجال التمويل الإسلامي وتأطير الآراء والفتاوى من خلال عدة وسائل مثل إعداد الدراسات حول القضايا المعاصرة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، كما تهدف أيضا إلى تعزيز الموارد البشرية لقطاع التمويل الإسلامي وتأسيس منتدى بحثي للعلماء والعاملين في القطاع والمشرعين والباحثين من خلال الحوار والبحوث المحلية والعالمية حيث يكون عملها مكمل لبرنامج المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي.

[1]: بن حناشي زليخة، شطيبي محمد مريم، التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية، الملتقى الوطني حول المصارف الاسلامية واقع وآفاق جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 8.

ت- تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

إن اهتمام أصحاب القرار الاقتصادي في ماليزيا كان يهدف إلى جعل ماليزيا عاصمة للصناعة المصرفية الإسلامية منذ فترة طويلة وكان من بوادر ذلك إستضافتها مقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث كانت أحد المؤسسين للمجلس الذي يعد بمثابة الجهة الرقابية الدولية على الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، ويضم المجلس في عضويته صندوق النقد الدولي والعديد من البنوك المركزية ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي وبنك البحرين المركزي إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، أصدر المجلس العديد من المعايير الرقابية على البنوك الاسلامية مثل معيار كفاية رأس المال ومعيار مبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر، ومعيار الضوابط الإدارية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية وغيرها.

ثانيا: تمويل الاستثمارات في ماليزيا

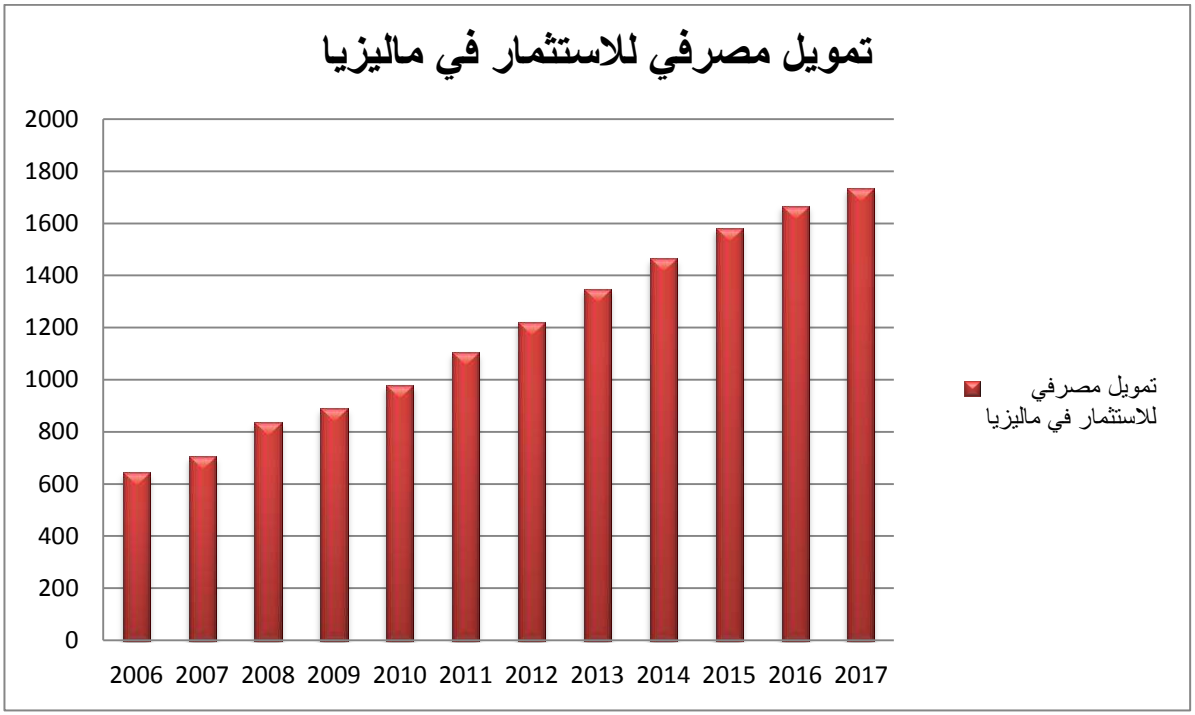
إن تمويل الاستثمارات في ماليزيا يقوم على التمويل التقليدي والاسلامي، وقد استطاعت ماليزيا ترقية استثماراتها، والنهوض بالاقتصاد من خلال التمويلات المقدمة، وخاصة التمويل الاسلامي بمختلف صيغه، وسنتطرق لكل هذا فيما يلي:

1- التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا:

يعمل القطاع البنكي في ماليزيا على المواكبة الدائمة للنشاط الاقتصادي، من خلال تقديم القروض التمويلية لمختلف الاستثمارات، وفي كل القطاعات بشقيه التقليدي والاسلامي، والشكل الموالي يوضح تطور التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2006-2017 كما يلي:

الشكل رقم 14: التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا للفترة (2006-2017)

الوحدة: مليون رانجيت



Source: Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 2006-2017, Bank website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 20-03-2019.

يشير الشكل البياني رقم (14) إلى تطور في التمويل المصرفي للاستثمارات في ماليزيا من عام لآخر، وهذا خلال الفترة المالية ما بين 2006-2017، فكما نلاحظ في الشكل فقد كان التمويل في 2006 في حدود 643.43 مليون رانجيت، ليواصل بعدها تحقيق معدلات نمو موجبة من عام لآخر حتى 2017، حيث وصلت قيمة التمويل الممنوحة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى 1734.7 مليون رانجيت، وهذا بمعدل زيادة خلال الفترة يقدر بـ 169.6% وهذا بمعدل زيادة سنويا في حدود 15.41% وهي نسبة معتبرة للزيادة في حجم التمويل سنويا، وهذا التطور نتيجة مختلف الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في ماليزيا سعيا وراء بناء دولة اقتصادية متقدمة وفق المبادئ والمعايير الأخلاقية وهذا من خلال مختلف السياسات الاقتصادية التي شملت كل القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويعد القطاع المصرفي والمالي بمختلف شقيه التقليدي والاسلامي أهم محرك لعملية التطور الماليزي، من خلال بعث التمويل في مختلف القطاعات المنتجة، وخاصة تمويل القطاع الخاص وهذا لأهميته في التنمية الاقتصادية، وبمختلف الأساليب وأهمها القائمة على التمويل الاسلامي،

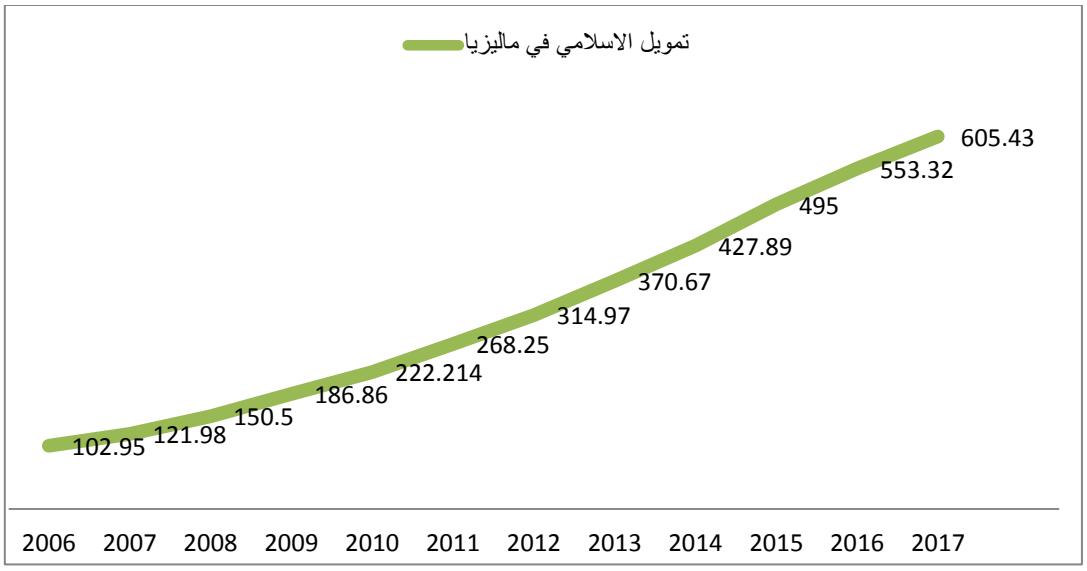
وهذا لإدراك ماليزيا أهميتها في النهوض بالاستثمارات وترقيتها في كل الجوانب الاقتصادية، وهذا ما لم تفعله الجزائر حتى الأن رغم كل البرامج والمخططات الاقتصادية، ورغم ضعف قطاعها المصرفي فهي لم تحرك أي خطوة نحو التمويل الاسلامي.

2- التمويل الاسلامي في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا وحدة من أكثر الدول التي تعتمد على التمويل الاسلامي، في مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث شهدت تطورا ملحوظا منذ بدايته إلى غاية الأن، وهذا ما يوضحه الشكل والجدول الموالين عن تطور التمويل الاسلامي في ماليزيا، خلال الفترة ما بين (2006-2017) وهذا حسب ما توفر لدينا من إحصائيات كما يلي:

الشكل رقم15: تطور التمويل الاسلامي في ماليزيا للفترة (2006-2017)

الوحدة: مليون رانجيت



Source : Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 2006-2017, Bank website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 20-03-2019.

الجدول رقم 32: تطور نسبة التمويل الاسلامي في القطاع البنكي لماليزيا (2006-2017)

السنة	2006	2007	2008	2009
نسبة التمويل	16	17.3	18.9	21.6
السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة التمويل	22.7	24.3	25.8	27.5
السنة	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل	29.2	31.3	33.2	34.9

Source : Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 2006-2017, Bank website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 20-03-2019.

تبين الأرقام والمسار البياني في الشكل رقم(15) والجدول رقم (32) أن التمويل الاسلامي في ماليزيا، يعرف تحسن ملحوظ ونمو بوتيرة متسارعة وبمعدلات متزايدة من عام لآخر، ويعكس هذا التطور مدى الإقبال على التمويل الاسلامي في ماليزيا، وهذا ما توضحه الأرقام في المنحنى البياني حيث ارتفعت قيمة التمويل في هذا المجال خلال الفترة ما بين(2006-2017)، من 102.95 مليار رانجيت سنة 2006 إلى 605.43 مليار رانجيت في 2017، وهذا بمعدل 488% وهذا بزيادة في قيمة التمويل من عام لآخر فقد ارتفع من عام 2006 إلى 2007 بمعدل زيادة يقدر بـ 18.4% بقيمة 121.98 مليار رانجيت سنة 2007 بزيادة تقدر بـ 23.4% سنة 2008 ، لتحقق أعلى نسبة زيادة سنة 2009 بمعدل 24.16%، واستمرت في الإرتفاع بمعدلات موجبة ومتقاربة من عام لآخر حتى سنة 2017 حيث حقق أقل نسبة زيادة وهي 9%، وهذا ما يبين كفاءة النظام المالي المصرفي الاسلامي في ماليزيا، وقدرته على تحقيق التطور المستمر في تمويل المشروعات الاقتصادية، وتحقيق دائما قيمة مضافة للاقتصاد بماليزيا، فلولا نجاعة هذا النوع من التمويل ما استطاع تحقيق الاستمرارية والتطور من عام لآخر، وهذا بفضل كسبه المستمر للعملاء الجدد باستمرار، خاصة بعد الأزمة المالية2008 والتي خرجت منها ماليزيا بدون أضرار مالية ولا اقتصادية، بل على العكس استمر التمويل في النمو بمعدلات موجبة ودليل ذلك أن التمويل الاسلامي في ماليزيا -والذي أصبح يمثل الآن تقريبا حوالي 39% من اجمالي التمويل وهذه النسبة في زيادة مستمرة حسب آفاق الاقتصاد الماليزي- خلال هذه الفترة حقق أعلى معدلين لزيادة التمويل سنة 2008 و2009 بنسبة 23.4% و24.16% على التوالي، ليصل سنة 2017 إلى 34.9% وهذا بفضل نجاعة الأساليب الاسلامية في التمويل التي جعلت ماليزيا تصبح أهم مراكز

الصناعة المالية الاسلامية حول العالم، كما أن خروجها من الأزمة المالية 2008 بدون أضرار، جعل العالم يوجه الاهتمام نحو الصناعة المالية الاسلامية، وخاصة أنه ليس فقط البنوك الاسلامية تعرف نجاح ونمو في ماليزيا بل أيضا السوق المالية الاسلامية في ماليزيا تعرف نمو وتطور ونجاح هائل حول العالم، وهذا الذي جعلها تستحوذ على التمويل بالصكوك الاسلامية حول العالم، فماليزيا تعد تجربة رائدة في مجال التمويل الاسلامي وجب الأخذ بها لتطوير هذه الصناعة في الجزائر.

ثالثا: التمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا

تعتبر صيغ المشاركة بمختلف أشكالها سواء كانت المضاربة أو المشاركة وكذا صكوك المشاركة وغيرها، من أهم أنواع التمويلات الاسلامية للمشروعات الاستثمارية في ماليزيا، وهذا ما سنتطرق له في هذا الجزء من خلال الاحصائيات المالية في ماليزيا للفترة (2006-2017) كما يلي:

1- التمويل بصيغ المشاركة (المضاربة والمشاركة):

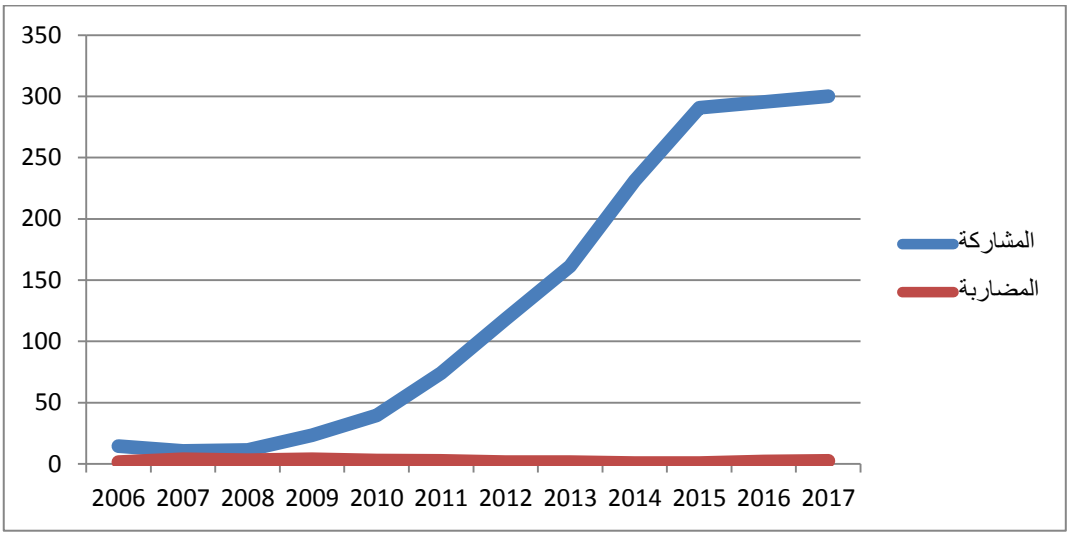
تقوم التمويلات الاسلامية في ماليزيا المقدمة للاستثمارات على مجموعة من الصيغ التمويلية الاسلامية التي تتجسد في صيغ المشاركات والمدينات، وهذا بأحجام مختلفة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 33: التمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا للفترة (2006-2017) الوحدة: مليون رانجيت

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المشاركة	14.5	10.5	11.34	23.5	39.58	73.97
المضاربة	1.56	3.74	3.12	3.73	2.75	2.51
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المشاركة	118.3	161.4	231.13	290.8	295.3	300
المضاربة	1.42	1.46	0.77	0.78	1.90	2.45

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical bulletin, website: www.bnm.gov.my, Date of visit: 20-03-2019.

الشكل رقم 16: تطور التمويل بصيغ المشاركة في ماليزيا (2006-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات في الجدول رقم 33.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (33) وشكل المنحنى البياني رقم(16) نلاحظ أن التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة خلال الفترة ما بين (2006-2017) ، سجل تطورات ملحوظة للمشاركة فقط دون المضاربة، فالتمويل بالمشاركة كان في بداية الفترة سنة 2006 في حدود 14.5 مليون رانجيت ليحقق بعدها نموا متواصلا ليصل سنة 2012 إلى 118.3 مليون رانجيت، ثم واصل بعدها في التزايد بمعدلات موجبة ليبلغ سنة 2017 حدود 300 مليون رانجيت وهذا بنسبة 49% من إجمالي التمويلات الاسلامية المقدمة، من قبل القطاع البنكي في ماليزيا، ويعود السبب في التزايد المستمر للتمويل بصيغة المشاركة للاستثمار لنجاح المشروعات الممولة بهذه الصيغة في مختلف القطاعات في ماليزيا، وبالتالي مساهمتها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها تلبي فكرة التمويل للمشروعات الجماعية وهي من أكثر المشاريع المرغوب فيها والناجحة في ماليزيا، أما المضاربة فإن التمويل بها بنسبة منخفضة جدا لا تتعد قيمة 3 مليون رانجيت، وهذا بسبب قلة الطلب على التمويلات بها بالإضافة إلى تخوف البنوك من تقديم التمويلات بهذه الصيغة خاصة وأنها كثيرة المخاطر.

2- التمويل بصكوك المشاركة في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من أكبر الدول في العالم التي تمول بالصكوك الاسلامية، فهي تستحوذ على أكثر من 70% من الصكوك الصادرة في العالم وبمختلف الصيغ التمويلية، والتي تعد المشاركة من أهمها، ولذلك سنتطرق في الجدول الموالي لحجم التمويلات الصادرة بالصكوك الاسلامية في ماليزيا والتي توجهها في الأغلب لتمويل المشروعات الاستثمارية التي تحتاج لسيولة ضخمة، وكذا نسبة صكوك

المشاركة من إجمالي الصكوك الصادرة في ماليزيا، وهذا خلال الفترة ما بين (2008-2017) حسب ما توفر لنا من احصائيات كما يلي:

الجدول رقم 34: التمويل في ماليزيا بصكوك المشاركة (2008-2017) الوحدة: مليار رانجيت

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الصكوك	33.2	33.9	48	64	71.09
نسبة صكوك المشاركة	%22	%33.5	%42	%64	%19
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الصكوك	99.13	76	48.3	63.7	94
نسبة صكوك المشاركة	%30	%8.4	%12	%19	%23

Source: Securities Commission of Malaysia Annula Reports (2008-2017), Site : www.sc.com.my , Date of visit: 15-09-2019.

من خلال الأرقام في الجدول (34) نلاحظ أن حجم الصكوك الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2017) سجلت أرقام قياسية، حيث بلغ حجم الصكوك في بداية الفترة 33.2 مليار رانجيت، لتواصل بعدها تحقيق تزايد في حجمها حيث بلغت 71.09 مليار رانجيت سنة 2012 وهذا بنسبة 68.8% من إجمالي الأوراق المالية الصادرة في ماليزيا وقد فاقت حجم السندات، وهذا حسب ما جاء في تقارير السوق المالي في ماليزيا، لتواصل بعدها النمو محققة سنة 2017 إصدارات بحجم 94 مليار رانجيت، كما نلاحظ أيضا من خلال الأرقام في الجدول أن ماليزيا تصدر صكوك وفق صيغة المشاركة بنسب مرتفعة لا توجد في دولة أخرى، فقد سجلت سنة 2008 نسبة 22% من حجم الصكوك المصدرة وهي تعد نسبة مرتفعة لتواصل بعدها في تسجل نسب مرتفعة من الحجم الكلي للصكوك الصادرة محققة أعلى نسبة سنة 2011 حيث بلغت 64% من حجم الكلي، أما في نهاية الفترة فقد حققت صكوك المشاركة نسبة 23%، وما نستنتجه هنا أن صكوك المشاركة تعتبر من أكثر الصكوك الاسلامية تداولا في ماليزيا، وهذا ما تعكسه نسب إصدارها المتزايدة، مما دفع بماليزيا إلى زيادة متواصلة في رفع نسبتها من حجم الصكوك لكونها أداة تمويلية جد فعالة لتمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة كمشاريع البنية التحتية والمشروعات التنموية، بالإضافة إلى استعمالها في تمويل مشروعات الطاقة والصناعة، فقد نجحت ماليزيا دون غيرها في تمويل بالصكوك الاسلامية وعلى رأسها صكوك المشاركة في تحقيق قفزة

نوعية في إقتصادها، من خلال حشد رؤوس الأموال الضخمة التي تمنحها لها الصكوك في تمويل مشروعاتها الاستثمارية وترقيتها، فماليزيا تعد تجربة رائدة في تمويل بالصكوك الاسلامية بلا منازع، وقد أثبت الصكوك الاسلامية ما مدى نجاحها وفعاليتها في الاقتصاد لكونها تعتمد على التمويل الحقيقي مما جعل الاقتصاد الماليزي لا يتأثر بأزمة 2008، وهذا نتيجة لاستعمالها الصكوك أكثر من الأوراق المالية الأخرى التي تقوم على الفائدة الربوية كالسندات، وهذا من أهم الأسباب التي وجهت أنظر العالم للتمويل الاسلامي القائم على الاقتصاد الحقيقي بالتوازن مع الاقتصاد المالي، وهذا بالعمل تحت مبدأ العدل الذي تجسده فكرة التمويل الاسلامي التي أساسها المشاركة في الربح والخسارة.

المبحث الثالث: التجربة الكويتية في تمويل الاستثمارات بالصيغ القائمة على المشاركة

إن الكويت تعتبر من أهم وأغنى دول التعاون الخليجي، وقد استطاعت إكتساب مكانة اقتصادية هامة في العالم الاسلامي والعربي، وهي من الدول الاسلامية السباقة لتبني فكرة العمل بالتمويل الاسلامي وإرساء معالمه، وقد تجسد العمل المصرفي الاسلامي في الكويت منذ القديم، وقد عملت الدولة على تطوير وإرساخ تعليمه من خلال التسهيلات والقوانين، التي عمل بنك الكويت المركزي على وضعها، وهذا لتسهيل عمل البنوك الاسلامية وكذا تطويره، ولهذا سنحاول في هذا المبحث تلخيص التجربة الكويتية في التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة كما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار في الكويت

يتميز المناخ الاستثماري في الكويت بمقومات معينة تحدد طبيعته وقوته، والتي تؤثر مباشرة على حجم الاستثمار بإختلاف أنواعه، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالمناخ الاستثماري في الكويت، وكذا حجم الاستثمارات خلال الفترة المحددة، وذلك كما يلي:

أولا: المناخ الاستثمار في الكويت

يتكون المناخ الاستثمار في الكويت، من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، بالإضافة إلى المقومات الطبيعة، وهي كما يلي:

1- المعطيات الاقتصادية:

من أجل تحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر جذبا للاستثمارات، عملت الكويت على تحسين معطياتها الاقتصادية، وهذا لتشجيع الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد، من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية تقوم على برامج اصلاحية لتحسين الوضعية الاقتصادية، ونذكر منها ما يلي:

أ- برامج الانفاق الاستثماري ما بين 2004-2006:

جاء هذا البرنامج بهدف إحداث نوع من التوازن بين الاستهلاك والاستثمار، ورفع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي من 9.1%في العام 2004 إلى حدود 20% في نهاية الخطة، وذلك للتمكن من تحقيق معدل نمو مستهدف 3.5% للناتج المحلي الاجمالي، وقد بلغت قيمة الاستثمارات المستهدفة تنفيذها 4941.2 مليون د.ك، والتي توزع بين القطاعين العام والخاص، وقد تجسدت استثمارات القطاع العام في المشروعات الانشائية ووسائل النقل والمعدات، كما عملت الكويت على تحفيز القطاع الخاص وهذا من خلال رفع سقف الاستثمار فيه، بالإضافة إلى إطلاق برامج متدرجة للخاصة، وكذا توجيه السياسات النقدية والسعرية والتجارية والأمنية نحو تعزيز ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وإتاحة الفرصة لتسويق المزايا الإيجابية للاقتصاد الكويتي، فكل هذا ساعد على ظهور العديد من الشركات الخاصة الناشطة في القطاع المالي والنشاط الاقتصادي بكل أنواعه في الكويت[1].

ب- برامج وسياسات اقتصادية أخري:

إن الاصلاحات الاقتصادية في الكويت لم تتوقف هنا فقط، بل عمدت الحكومة الكويتية للمزيد من الاصلاحات، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات بكافة أنواعها وبالتالي النهوض بالاقتصاد الكويتي خارج قطاع المحروقات، وهي تخدم في ذات الوقت التمويل الاسلامي، الذي يقوم على الاستثمارات المنتجة في القطاع العام أو الخاص، ومن أهم هذه الاصلاحات خلال هذه الفترة ما يلي:

- **الخصخصة في الاقتصاد الكويتي:** لقد كان الهدف المحوري للإصلاح الاقتصادي بدولة الكويت من خلال وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي والتي أقرها مجلس الوزراء هو تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني بما يعيد إلى القطاع الخاص دوره الريادي من خلال إعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتنويع قطاعاته، وضمان إيجاد فرص العمل المنتجة للخريجين، ودعم إستدامة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وقد حظي القطاع الخاص وبرنامج التخصيص على نصيب وافر من الإجراءات الداعمة للإصلاح لعل من أبرزها برامج لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بغية خفض الإنفاق العام على أنشطة الإنتاج من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية ورفع كفاءة استغلال الموارد، وبالتالي خلق الفرص الاستثمارية الفعالة أكثر، حيث إعتمدت على مجموعة من الإجراءات الداعمة لتنفيذ البرنامج

[1]: رمزي سلامه، الاقتصاد الكويتي في منظومة الاقتصاد العالمي، مؤتمر الكويت الدولي الاول إمكانية اقتصادية -فرص استثمارية-، الفجر للاستشارات الادارية، الكويت، 22-23 ماي 2004، ص15-16.

لعل من أهمها تعديل قانون التخصيص (رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة)، بالإضافة إلى تأهيل المشروعات العامة المرشحة للخصخصة تمهيدا لطرحها على أسس تجارية، وإزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر، وفتح الاستثمار في القطاعات المنتجة أمامه خاصة القطاعات غير النفطية، و تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير التسهيلات اللوجستية، وفيما يلي توضيح لأهم تلك السياسات والاجراءات المعتمدة، ولقد إقترحت وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي مشروعات محددة بلغ عددها11 مشروعا تطرح وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2016 – 2019) وإشراك الموطنين في هذه المشروعات من خلال تملكهم حصص في المشروعات بهدف تشجيع الاستثمار والخصخصة وهذا بنسبة تكون في حدود 40%، بالإضافة إلى توفير التمويل بنوعيه التقليدي والاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها خلال أربعة سنوات بنحو 2727 مشروعا برأس مال 470 مليون دك، وستولد هذه المشروعات أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين[1].

إن مدى نجاح وفعالية مختلف الاصلاحات الاقتصادية في الكويت، يعكسه أداء المؤشرات الاقتصادية للدولة خلال الفترة (2006–2017)، وهي كما يلي:

الجدول رقم 35: أداء المؤشرات الاقتصادية في الكويت للفترة (2006–2017) الوحدة:%

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو	6.3	4.6	6.4	−2.67	–	6.3
التضخم	3.1	5	10.5	4.6	–	4.7
البطالة	–	–	–	–	–	2.1
سعر الصرف	0.28	0.27	0.26	0.28	–	0.27
ميزان الحساب الجاري	–	–	–	–	–	44
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل النمو	5.1	1.5	1.3	1.7	2.4	−0.2
التضخم	2.9	2.7	2.9	3.3	3.4	4.2
البطالة	2.1	2	2.1	2.1	2.1	2

[1]:منشاوي بدر وآخرون، الخصخصة في الاقتصاد الكويتي بين الواقع والمأمول، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، ص6–8.

سعر الصرف	0.27	0.28	0.29	0.28	0.30	0.3
ميزان الحساب الجاري	45	44.7	35.3	15.7	19.3	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الموقع:www.dhaman.ne ، تاريخ الزيارة: 15 سبتمبر 2019.

تشير المؤشرات الاقتصادية في الجدول رقم (35) إلى أن الاقتصاد الكويتي عرف تذبذبات من سنة لأخرى، فكما نلاحظ في الجدول أن معدل النمو في بداية الفترة سنة 2006 كان مرتفعا في حدود 6.3% ، وهذا ناتج عن برامج الإنفاق الاستثماري، التي سعت لتحسين الاستثمارات مما نجم عنها زيادة في معدلات النمو، وهذا ما تعكسه معدلات التضخم وسعر الصرف، التي تعتبر منخفضة نوعا ما خلال نفس السنة بفضل تحسن في الاستثمارات المنتجة، ليحقق بعدها إنخفاض في معدلات النمو والذي أثر بدوره على المؤشرات الأخرى بحكم إرتباطها، وهذا راجع بالدرجة الأولى للتراجع في الإنتاج في قطاع النفط خاصة، فرغم التحسن في القطاعات المنتجة، فيبقى قطاع النفط هو الأكثر تأثيرا على معدل النمو كحال كل الدول العربية المنتجة للنفط، ليعود للإرتفاع سنة 2011 وهذا راجع للتحسن في الاستثمارات النفطية وغيرها في الكويت، وهذا الذي أثر على المؤشرات الاقتصادية الأخرى أيضا التي تعرف تحسنا نوعا ما وظهور فائض في ميزان الحساب الجاري بنسبة 44%، ليعود للإرتفاع والإنخفاض حتى سنة 2017 أين سجل معدل نمو بـ 0.2%- ، وهذا كله بسبب تداعيات الأزمة البترولية الأخيرة التي أثرت على مختلف الاقتصادات في العالم، إلا أن البرامج الاصلاحية في القطاع الاقتصادي التي تسعى الكويت لتطبيقها من شأنها أن تساعد في تحسن الاقتصاد الكويتي.

2- المعطيات الاجتماعية والسياسية:

تتمثل المعطيات الاجتماعية والسياسية المكونة للمناخ الاستثماري في الكويت، فيما يلي:[1]

أ- المعطيات الاجتماعية:

تعد الكويت من الدول المتقدمة من حيث المؤشرات الاجتماعية، حيث بلغت نسب التعليم بين الكبار 99% عام 2008، كما بلغت نسبة الالتحاق في المدارس الابتدائية والمتوسطة 100% وبلغ متوسط الدخل الفردي السنوي 43100ألف $ عام 2008، وقد إلتزمت بالرعاية الصحية المجانية كحق من حقوق الإنسان كما نص عليها الدستور الكويتي في المواد 10، 11 و15، في جميع مراحلها حيث

[1]: وثيقة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التقارير الدورية ال ثانية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد، الكويت، مارس 2010، ص 4-6.

تبلغ مراكز الرعاية الصحية الأولية(87) والمستشفيات العامة (6) والمراكز الطبية المتخصص (3) وتقدم الخدمات الصحية بشكل عادل ومتساوي لجميع الأفراد، كما إهتمت الكويت بالحق في التعليم بشكل كبير وهو مجاني منذ 1965 في جميع مراحله من روضة الأطفال حتى الجامعة، وإلزامي في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة، وكانت نسبة مصروفات التعليم في 2008 14% من ميزانية الدولة، وقد أطلقت الكويت سنة 2004 برنامج لتطوير التعليم والتدريب والبحث العلمي، وركزت في برنامجها هذا على ربط العملية التعليمية بمتطلبات الاقتصادية، كما نجحت في محو الأمية لتبلغ عام 2009 نسبة 3.5% واهتمت بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وبتوفير الخدمات التعليمية الكافية لهم، مع دمج بعض الحالات في التعليم العام أو عن طريق إنشاء مدارس خاصة بهم، وقد استمرت في الاهتمام بالجانب التعليمي ودمجه مع القطاع الاقتصاد لحد الأن وهذا لمواكبة التطورات العالمية.

ب- المعطيات السياسية:

تعرف الأوضاع السياسية في الكويت استقرار ووضوح -خاصة بعد تخلصها من المشاكل التي كانت تعيشها مع بعض دول المجاورة لها- يجذب أي مستثمر للاستثمار فيها سواء كان المستثمر المحلي أو الأجنبي، فالاستقرار السياسي يعطي للمستثمر دافع كبير للاستثمار، وهذا بفضل النظام الديمقراطي الذي تتبناه الكويت، والذي يعد وسيطا بين النظامين البرلماني والرئاسي، مما يدل على تجسيد المبادئ الديمقراطية الأصلية، ومن هنا أخذ نظام الحكم في الكويت بالمبدأ الدستوري القائم على الفصل بين السلطات مع تعاونها، وقد حدد دستور الكويت السلطات والفصل بينها كما يلي:

- **السلطة التشريعية:** حسب المادة 79 من الدستور يتولاها الأمير ومجلس الأمة الذي يتألف من 50 عضوا ينتخبون عبر الإقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات وهي السلطة التي تملك بمقتضى الدستور إصدار التشريع، وقد حدد الفصل الثالث من الدستور الكويتي الأحكام الخاصة بالسلطة التشريعية.

- **السلطة التنفيذية:** يتولاها الأمير ومجلس الوزراء الذي يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية، ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة، كما يرسم إتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها.

- **السلطة القضائية:** تتولاها المحاكم بإسم الأمير ويكفل الدستور والقانون مبدأ إستقلال القضاء على أساس أن شرف القضاء ونزاهته وعدلهم أساس الملك وضمان للحقوق والحريات، فلا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ويكفل القانون إستقلال القضاء وضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وقد خص الدستور الكويتي السلطة القضائية فيه بفصل كامل.

3- المعطيات الطبيعية:

تقع دولة الكويت التي تبلغ مساحتها 17820 كيلو متر مربعا على رأس الخليج العربي، تحدها العرق من الشمال والشمال الغربي، والمملكة السعودية من الغرب الجنوبي، وتطيل على الخليج العربي من الشرق، وأرض الكويت مسطحة مع سهول صحراوية قليلة التموج تنحدر بلطف نحو الشمال الشرقي وتدرك إرتفاعا يبلغ حوالي 300 مكتر فوق مستوى سطح البحر والمنطقة في أغلبيتها صحراء مع بعض الواحات، وقد بلغ إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة 7050 هكتار، ويعتبر حوالي 15400 هكتار قابلة للزراعة، ويشكل إنتاج الثروة الحيوانية مكونا هاما من مكونات القطاع الفلاحي حيث يساهم بحوالي 67% من الناتج الفلاحي والزراعي، وتمتلك الكويت ثروات طبيعية وافرة خاصة النفط ومشتقاته فالكويت تعتبر من أكبر 6 دول المالكة لإحتياطي النفط في العالم، كما تتصف بمناخ صحراوي يتميز بالصيف الطويل والجاف مع درجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية تتخللها العواصف الرملية المتكررة، وبشتاء أكبر برودة ويمتد موسم الأمطار من شهر أكثوبر إلى ماي، ولا يتعدى مستوى الأمطار على طول مساحة 100 كيلومتر[1]، ورغم صعوبة الظروف الطبيعية في الكويت إلا أن هذا لم يقف في وجه الاستثمار وتطوره في الكويت لتصبح من أفضل الاقتصادات العربية.

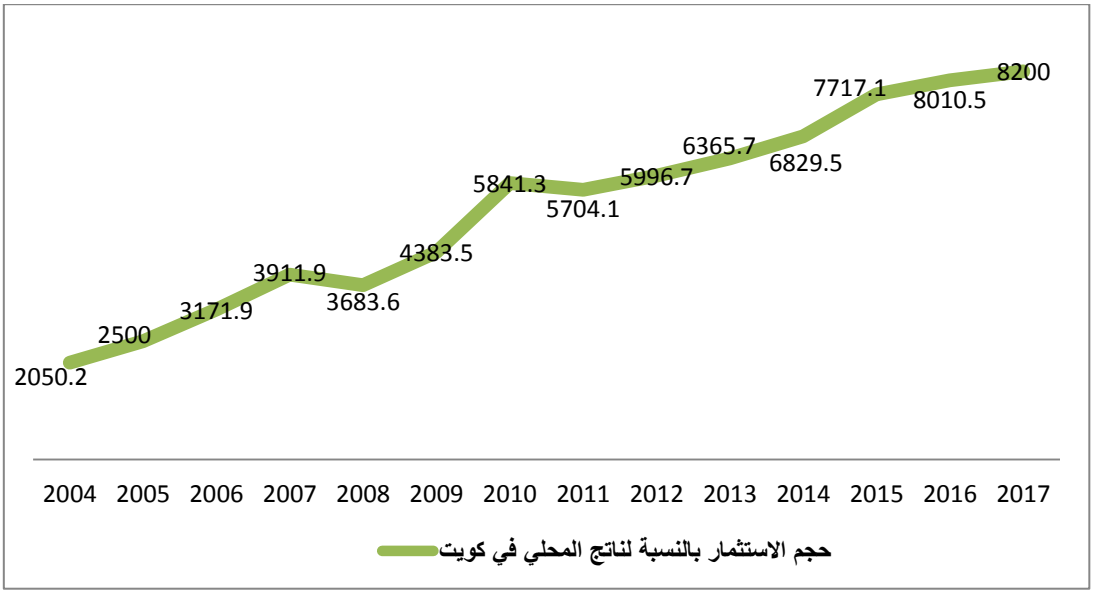
ثانيا: حجم الاستثمار في الكويت

حقق الاستثمار في الكويت تطورات مختلفة من عام لأخر، مما انعكس على تحسن معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تحقيقها قيمة مضافة في الناتج المحلي، وهذا خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2004-2017، كما يوضحه الشكل البياني التالي:

[1]:Food and agriculture organisation of the United nations, report on geography and climate in Kuwait, 2008, site: www.fao.org. Date of visit: 15-09-2019.

الشكل رقم 17: حجم الاستثمارات من الناتج المحلي للكويت للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون د.ك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية لبنك الكويت المركزي لسنوات ما بين 2004-2017، الموقع: www.cbk.gov.kw ، تاريخ زيارة الموقع: 21 مارس 2019.

يشر شكل المنحنى البياني رقم (17) إلى زيادة نمو حجم الاستثمار في الكويت خلال الفترة (2004-2017) بالنسبة لحجم الناتج المحلي، مما ينعكس على نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الكويت وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث نلاحظ من خلال الأرقام على المنحنى أن حجم الاستثمار سنة 2004 كان في حدود 2050.2 مليون د.ك، وذلك بنسبة 19% من حجم الناتج المحلي المحقق، وليستمر بعدها بالتزايد من عام لآخر محققا نسبة موجبة في حجم الاستثمار، وكذا في قيمته من الناتج المحلي، حيث إزداد حجم الاستثمار سنة 2005 بمعدل 21.9% عن 2004، واستمر في الزيادة بمعدلات موجبة متزايدة حتى سنة 2008، فقد حققت إنخفاض في حجم الاستثمار بمعدل 5.83%، وقد كانت أعلى نسبة زيادة في الاستثمار سنة 2010 بـ33.25% أي ما يقارب 5841.3 مليون د.ك عن 2009، محققا بذلك 17.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2010، وتعود الزيادة في حجم الاستثمارات إلى التسهيلات الائتمانية التي يقدمها القطاع المصرفي للاقتصاد، وخاصة القطاع الخاص الذي يسعى دائما إلى بناء المشاريع الاستثمارية الجديدة المثمرة في الاقتصاد، بالإضافة إلى القوانين المشجعة للاستثمار خارج قطاع المحروقات كالقطاع العقاري، ثم رجع للإنخفاض بنسبة ضفيفة سنة 2011 وذلك بمعدل 2.35%، مما أدي إلى إنخفاض نسبته في حجم الناتج المحلي، حيث سجل نسبة 15.7%، ليعود بعدها للإرتفاع محققا أعلى قيمة للاستثمارات سنة 2017 بـ 8200 مليون د.ك،

من خلال هذه الأرقام نستنتج أن الاستثمار يعرف تحسن ملحوظا من سنة لأخرى، وهذا في جميع القطاعات الإنتاجية، ويعود ذلك لجهود الدولة المستمرة في تطوير اقتصادها وحرصها على أن تكون من أهم دول التعاون الخليج، وكما ذكرنا سابقا فإن التسهيلات الائتمانية والقوانين المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، شكلت دفعا قويا لنمو الاستثمار وتطوره، والذي أثر مباشرة على نمو الناتج المحلي، الذي يعكس بدوره مدى تطور الدولة اقتصاديا أو تخلفها، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي للدولة وتنفيذ المشاريع الحكومية الانمائية الممنوحة للاستثمار، كذا نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وتنوعه، فقد وصل في بعض السنوات إلى حدود 86% من إجمالي التمويل الممنوح للاقتصاد، وبهذا فتح مجال أكبر للاستثمار في القطاع الخاص الذي يهدف للاستثمار المنتج المحقق للربح، بالإضافة إلى الإرتفاع المستمر للتمويل والاستثمار خارج قطاع المحروقات، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الكويت، وكل هذه العوامل تعمل على تطوير الاستثمار وزيادة حجم ناتجه الحقيقي بنسبة للناتج المحلي.

المطلب الثاني: التمويل المصرفي للاستثمارات في الكويت

عمدت الكويت لتحسين قطاعها البنكي والمالي من أجل تحسين الخدمة التمويلية لمختلف الاستثمارات معتمدة، بذلك على المزج بين التمويل التقليدي والاسلامي الذي يمتلك صيغ وأساليب تمويلية فعالة جدا في تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة، وخاصة الصيغ القائمة على المشاركة، والتي تعمل بإستمرار على تحسين وتطوير حصتها من القطاع البنكي والمالي، ولهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى التعرف على القطاع المصرفي في الكويت وكذا مختلف التمويلات المقدمة للاستثمار سواء عن طريق الصيغ الاسلامية أو لا، وهذا كما يلي:

أولا: القطاع المصرفي في الكويت

يعتبر القطاع المصرفي في الكويت المحور الأساسي للنظام المالي، حيث يشكل نسبة 88% من القطاع حاليا، وقد بلغت عدد المصارف العاملة في الكويت 23 مصرفا، تشمل مصرفين حكوميين و21 مصرفا خاصا، وتتوزع هذه الأخيرة بين المصارف المحلية المشتركة والأجنبية.

ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمة المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد، من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول

العالم، ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من 50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي وكذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريبا للموارد البشرية، والأكثر استخداما للتكنولوجيا، كما أن الكويت تتمتع بأعلى معدل استخدام للخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة حيث أن 86.8% من السكان (فوق 15 سنة) لديهم حساب لدى المؤسسة المالية الرسمية ويأتي الإرتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي، والمصارف لتسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لكل القطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها، وعرض المنتجات المبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة، كما يتميز القطاع المصرفي في الكويت بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 5 مصارف كويتية أكثر من 95% من مجموع الموجودات والودائع في القطاع ولديها حوالي 89% من القروض[1].

أما البنوك الاسلامية والتي تمثل الجزء المهم من القطاع البنكي في الكويت فقد مرت بعدة تغيرات منذ تأسيسها كما يلي:

1- تأسيس البنوك الاسلامية في الكويت:

حظيت الكويت بدور الريادة والقيادة في مجال الصيرفة الاسلامية، وذلك بإنشاء ثاني بنك اسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك عام 1977 م، كما تعد تجربة شركة المزينية للصيرفة التي تأسست عام 1942 م كأول شركة فالكويت للقيام بأعمال الصيرفة أحد أبرز التجارب الناجحة، بالإضافة إلى موافقة محافظ بنك الكويت على تحول كلي لبنك الكويت والشرق الأوسط وكذا تأسيس بنك وربة الاسلامي برأسمال يقدر بـ100 مليون د.ك[2].

2- تطورات المالية للبنوك الاسلامية في الكويت:

عرفت البنوك الاسلامية في الكويت تطورات ملحوظة منذ تأسيسها فقد بلغ عدد المصارف الاسلامية في الكويت حاليا خمسة، وهي البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك وربة، وبيت التمويل الكويتي، كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في أكتوبر 2014 التحول للعمل وفق الشريعة الاسلامية ليكون بذلك سادس مصرف يعمل وفق قواعد الشريعة الاسلامية.

[1]: القطاع المصرفي الكويتي، تقرير الاتحاد المصارف العربية، الموقع: www.uabonline.org ، تاريخ الزيارة، مارس 2019.

[2]: محمد محمود عبد الله يوسف، البنوك الاسلامية في الكويت، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 3.

وقد بلغ حجم الأصول الاسلامية في نهاية 2014 حوالي 87.8 مليار$ أي 47% من إجمالي الأصول المصرفية في الكويت، وبلغ حجم الودائع في المصارف الاسلامية الكويتية حوالي 57.4 مليار $ أي 45% من إجمالي الودائع، أما الودائع فقد بلغت 51 مليار $ أي 43% من إجمالي القروض وبلغ رأسمال المصارف الاسلامية الكويتية حوالي 11 مليار$ أي 41% من الإجمالي، كما حققت المصارف الاسلامية في الكويت خلال تلك الفترة أرباحا بلغت حوالي 539 مليون $، وشهد معدل كفاية رأس المال المجمع للمصارف الاسلامية إرتفاعا كبيرا خلال السنة الأخيرة من 16.5 إلى 18.8 %، في حين سجل المعدل نفسه لدى المصارف التقليدية تراجع بنسبة 0.6%.

كما أن المؤتمر الأول للمالية الاسلامية في الكويت الذي انعقد في أوت 2014 قد أوصى بوضع التشريعات المتكاملة لضمان الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية تحمى جميع الأطراف المتعاقد في المصارف الاسلامية، كما أوصى بإعادة النظر في معدل الاحتياطي النقدي الالزامي ومعدل كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية الكويتية، وطلب المشاركون في المؤتمر بوضع معايير حوكمة للمصطلحات الفقهية المتعلقة بأدوات التمويل الاسلامية ومنتجاتها ووضع التشريعات للصناديق الاستثمارية تنظم عملها وفقا لأحكام الشرعية، إضافة إلى حث المصارف على إنشاء ودعم صناديق الاستثمار بجميع أنواعها والمساهمة في الصناديق الاستثمارية[1].

3- تطورات المصرفية لصالح بنوك الاسلامية في الكويت:

في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية تماشيا مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2016/12/20 إصدار تعليمات بشأن " حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت بتاريخي 6/15 و2003/6/19 في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية ولتكون مكملة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في جوان 2012 وذلك فيما يخص أعمال البنوك الاسلامية[2].

---

[1]: اتحاد المصارف العربية، الموقع: www.uabonline.org، تاريخ زيارة الموقع: مارس 2019.

[2]: معلومات مأخوذة من تقارير بنك الكويت المركزي، الموقع: www.cbk.gov.kw ، تاريخ زيارة الموقع: مارس 2019، ومن اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

والجدير بالذكر أن إصدار هذه التعليمات يأتي في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الاسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الاسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته منذ صدور تعليمات بنك الكويت المركزي في جوان 2003 المشار إليها، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

ثانيا: تمويل الاستثمار في الكويت

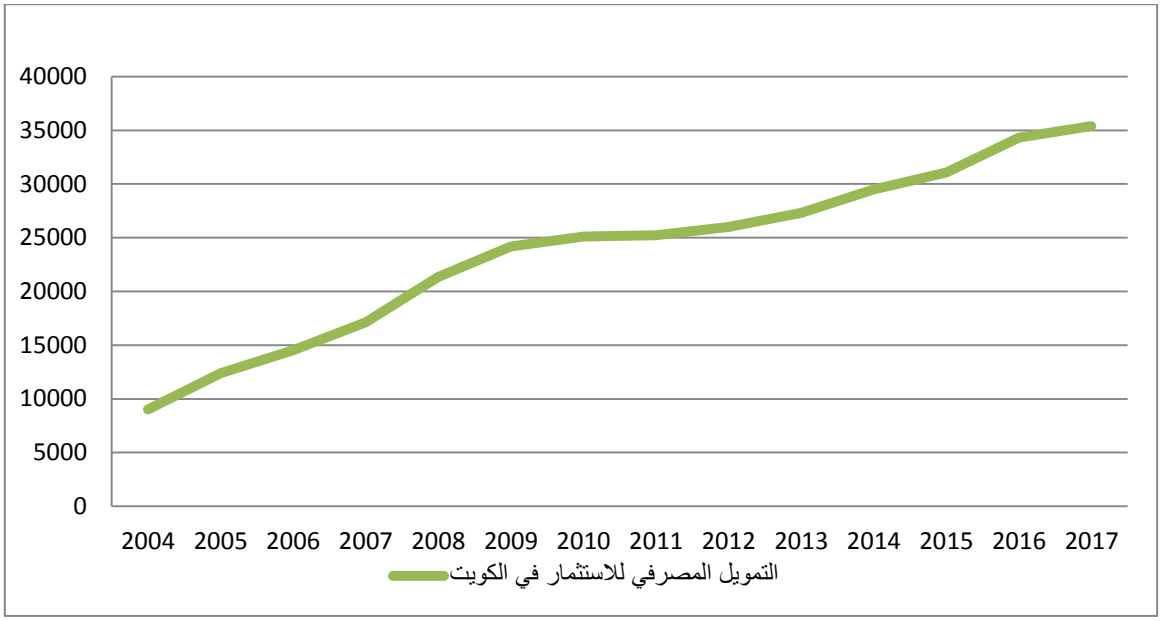
تعمل الكويت على الدعم المستمر للنشاط الاستثماري من خلال التمويلات المختلفة التي يقوم القطاع البنكي على تقديمها، بالإضافة إلى التمويلات التي تكون عن طريق الأوراق المالية خاصة الصكوك سنحاول التطرق إلى كل ذلك فيما يلي:

1- التمويل المصرفي للاستثمار في الكويت:

يحرص القطاع المصرفي في الكويت بشقيه التقليدي والاسلامي، على الارتباط الدائم والمباشر بالنشاط الاقتصادي وإسهامه في تطويره، وتحقيق الازدهار المستمر له، وذلك من خلال قيامه بتمويل النشاطات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومواكبته لمختلف التطورات في النشاط الاستثماري –سواء كان التمويل للمؤسسات أو الأفراد وسواء كانت المشاريع الحكومة أو الخاصة، وكذا التمويل لمختلف المشروعات مهما كان نوعها أو حجمها– الذي يعد بوابة النمو الاقتصادي، وهذا ما يعبر عليه شكل المنحنى البياني من التمويل المصرفي للاستثمارات في الكويت كما يأتي:

الشكل رقم 18: التمويل المصرفي للاستثمار في الكويت للفترة(2004-2017)

الوحدة: مليون د.ك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للبنك المركزي في الكويت من عام 2004 إلى 2017

الموقع: www.cbk.gov.kw

إن التمويل المصرفي للاستثمار في الكويت سواء كان مقدما للقطاع العام أو الخاص وللشخصيات الطبيعية أو المعنوية، يعرف نموا مستمرا وبمعدلات موجبة من سنة لأخرى، وهذا خلال الفترة ما بين (2004-2017) كما يوضحه الشكل رقم (18)، فقد بلغت قيمة التمويل الذي تم تقديمه سنة 2004 حوالي 9017.6 مليون د.ك، وشهدت بعدها تطور متزايد حيث حققت زيادة في نسبة القروض الممنوحة سنة 2005 بـ 37.4 %، وقد وصلت هذه الزيادة في الإرتفاع وبمعدلات موجبة، وهذا دليل على مدى تطور القطاع البنكي في الكويت وفعاليته في تمويل القطاعات الاقتصادية، وقد حقق أعلى معدل زيادة في حجم التمويل مقدم سنة 2008 بنسبة زيادة تقدر بـ25% ليصل التمويل فيها لحدود 21359.5 مليون د.ك، واستمرت في تحقيق التمويل بمعدلات موجبة حتى 2017 حيث بلغت قيمة التمويل الممنوحة 35398.5 مليون د.ك - وهذا على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص وإرتفاع مستوى الاستثمارات وهذا حسب ما جاء في تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الكويتي سنة 2017- وهذا بنسبة زيادة عن 2004 تقدر بـ 292.5%، وتعود هذه معدلات الموجبة في التمويل التي يحققها القطاع البنكي من عام لآخر خلال هذه الفترة، إلى التسهيلات الائتمانية التي يقدمها للأفراد والمؤسسات خاصة أصحاب الأفكار الابداعية، وذلك من أجل الخلق الدائم للمشروعات الاستثمارية المنتجة، والدعم

القائم منها بالتمويل من أجل تحقيق الاستمرارية، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية التي قدمها القطاع للمؤسسات الاستثمارية الجديدة حوالي 779.3 مليون د.ك سنة 2017 وذلك بزيادة تقدر بـ4%، وخاصة العاملة في النشاط التجاري والإنشائي، وكذا الصناعي رغم تراجع نسبة التمويلات المقدمة له سنة 2017 وهذا بسبب الإنتهاء من العديد من المشروعات الصناعية الضخمة خلال سنة، كما أن القطاع البنكي الكويتي يركز في عملياته التمويلية على القطاع الخاص أكثر من العام، وهذا لإدراك الحكومة الكويتية وقطاعها البنكي مدى أهمية القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد، وتحقيقه أفضل النجاحات الاستثمارية، حيث بلغت نسبة القروض المقدمة للخاص على حساب العام حوالي 60%، ويعود أيضا التطور المستمر في القروض المصرفية الممنوحة في الاقتصاد، إلى الزيادة المستمرة في قيمة الودائع لدى البنوك الكويتية، وذلك بسبب الثقة التي استطاع بناءها خلال سنوات عمله في عملاءه، وتعزيزه المستمر لوعيهم، وبالتالي إدراكهم مدى أهمية القطاع البنكي في خلق الاستقرار المالي، ومدى أهميته التمويلية في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي استطاع خلق الادخار بدلا من الاكتناز، بالخصوص مع التطور المستمر للبنوك الاسلامية في الكويت، والتي تلقى ثقة كبيرة من المتعاملين لأنها تعمل على تلبية احتياجاتهم المتماشية مع الشريعة الاسلامية، وبالتالي تستطيع إمتصاص أكبر قدر من السيولة، خاصة أن الكويت من الدول المعروفة بوجود أصحاب رؤوس الأموال الضخمة فيها، وبعثها من جديد في الاقتصاد عن طريق التمويل (وهذا ما تحتاجه فعلا الجزائر).

2- التمويل الاسلامي للاستثمار في الكويت:

تعتبر الكويت من أقدم الدول العربية التي تستخدم التمويل الاسلامي في عملياتها المصرفية والمالية، وقد عرف هذا النوع من التمويلات تطورات ملحوظة في الكويت، وفي الجدول الموالي سنتطرق للتمويلات الاسلامية المقدمة في الكويت خلال الفترة ما بين (2008-2011)، وهذا حسب الاحصائيات المتوفرة لدينا كما يلي:

الجدول رقم 36: التمويل الاسلامي في الكويت ما بين (2008-2017) الوحدة: مليون د.ك

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
التمويل	1981	1676	2395	2224	1497
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
التمويل	13554	12131	11483	19646	28942

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقرير بنك الكويت، موقع البنك:www.cbk.gov.kw

إن التمويل الاسلامي في المؤسسات المالية الاسلامية الناشطة في الكويت، يعرف تطور ملحوظ خلال الفترة ما بين(2008-2017)، مع بعض التذبذبات الطفيفة خلال الفترة، فكما نلاحظ في الجدول رقم (36)، فإن التمويل كان في بداية الفترة سنة 2008 في حدود 1981 مليون دك، ثم حقق إنخفاض طفيف سنة 2009 ليصل التمويل لحدود 1676 مليون دك، وهذا بإنخفاض عن 2008 يقدر بـ 305 مليون دك، ليعرف بعدها الإرتفاع سنة 2010 بمعدل زيادة بلغ 42.8% ليحقق بعدها إنخفاض طفيف سنة 2011 بمبلغ 171 مليون دك، وهكذا وصل التمويل الاسلامي المقدم في الكويت الإرتفاع والإنخفاض من سنة لأخرى حتى 2017، أين حقق أعلى قيمة للتمويلات المقدمة خلال الفترة حيث وصل التمويل لحدود 28942 مليون دك، وهذا بنسبة 81% من اجمالي التمويلات المقدمة في الكويت، هذا يدل على مدى فعالية ونجاح التمويل الاسلامي في الكويت، وهذا بفضل مختلف التنظيمات والقوانين التي تسمح وتنظم الصناعة المالية الاسلامية في الكويت، فهي تعتبر من أنجح الدول في التمويل القائمة على الشريعة الاسلامية، إلا أن التمويل وفق الصيغ الاسلامية كل واحدة على حدى غير متوفرة المعلومات عنها في الاحصائيات التي وجدناها.

المطلب الثالث: الاستثمارات قائمة على المشاركة في بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي من أقدم البنوك الاسلامية في العالم والأول في الكويت، وقد عمل البنك منذ تأسيسه على دعم النشاطات الاستثمارية خاصة المنتجة، التي يقوم عليها نمو الاقتصاد الحقيقي للكويت، وهذا بمختلف أنواع الصيغ التمويلية الاسلامية، والتي تعد من أهمها صيغ القائمة على المشاركة والتي تعمل على تمويل الاستثمارات المشتركة، وسنتطرق لكل ذلك كما يلي:

أولا: لمحة عن بيت التمويل الكويتي

يتمثل بيت التمويل الكويتي فيما يلي:

1- تعريف ببيت التمويل الكويتي:

تقود مجموعة "بيتك" التمويل الاسلامي عالميا، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الاسلامية، وتعمل في مناطق عدة حول العالم، ولديها فرعا مصرفيا و1479 جهاز صرف ألي وأكثر من 15000 موظفا، ويعد بيت التمويل الكويتي أول بنك إسلامي في دولة الكويت تأسس سنة 1977، وأصبح اليوم أحد أكبر البنوك الاسلامية في العالم، وواحد من أكبر الممولين في السوق الكويتي والاقليمي، ومن كبار المساهمين في البنك الهيئة العامة للاستثمار والأمانة العامة

للأوقاف والهيئة العامة لشؤون القصر بالإضافة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما أن للبنك عدة فروع في العالم من أهمها بيت التمويل في السعودية وماليزيا وكذا تركيا وألمانيا والبحرين[1].

2- هيكل مجموعة بيت التمويل الكويتي:

تتألف مجموعة بيت التمويل الكويتي المعروفة "ببيتك" من العديد من البنوك التابعة للمجموعة حول العالم، وكذا الشركات الاستثمارية التابعة للمجموعة، ونذكر منها ما يلي:[2]

أ- البنك الكويتي التركي للمساهمة:

بنك إسلامي تابع للمجموعة مملوك بنسبة62% سنة 2016، مسجل بدولة تركيا منذ عام1989 تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم الخدمات والمنتجات التمويلية الاسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل أنشطة التمويل العقاري.

ب- بيت التمويل الكويتي (البحرين):

هو بنك اسلامي تابع مملوك بنسبة 100% سنة 2016، مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، ترتكز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة وتقديم العقود التمويلية الإسلامية ومنها بيوع التجزئة وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثمار في العقارات.

ت- بيت التمويل الكويتي (ماليزيا):

بنك اسلامي تابع مملوك بنسبة 100% سنة 2016، مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006 تتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم منتجات تمويلية الاسلامية والاستثمار في نشاط العقاري وتمويل الشركات.

ث- بيت التمويل السعودي الكويتي:

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% سنة 2016، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، إن نشاط الشركة يتمثل في مزاولة أعمال الأوراق المالية من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل أو وكيل بالتغطية والإدارة والترتيب والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

---

[1]: التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2017، موقع البنك: www.kfh.com تاريخ زيارة الموقع: أفريل 2019.

[2]: المرجع السابق نفسه

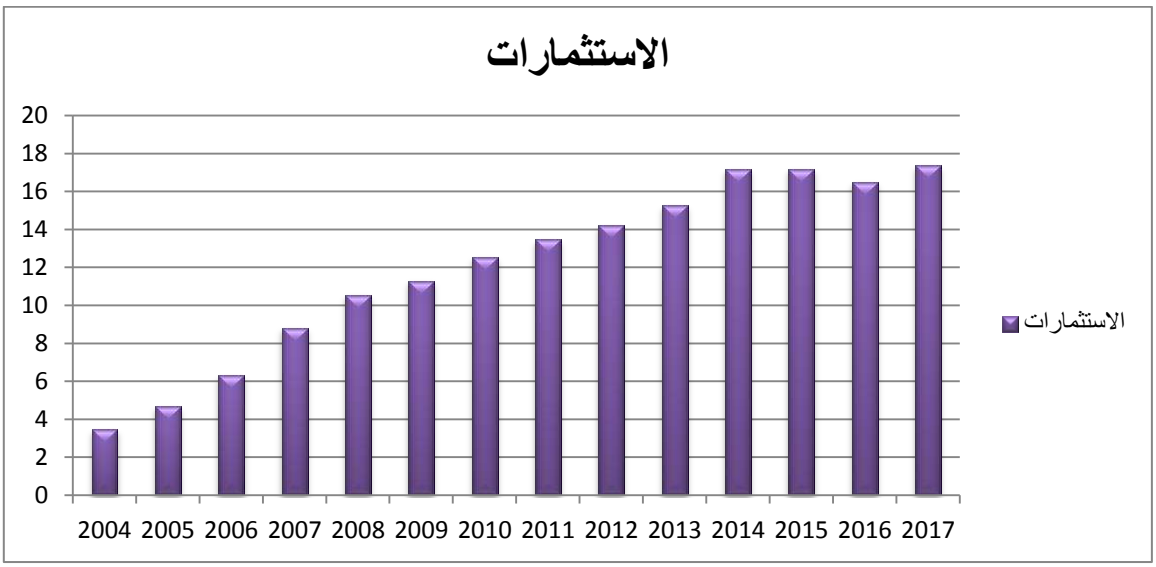
ثانيا: التمويل بالمشاركة في بيت التمويل الكويتي

يعمل بيت التمويل الكويتي على تمويل الاستثمارات القائمة على المشاركة، وهذا ما سنتطرق له كما يلي:

1- التمويل في بيت التمويل الكويتي:

إن بيت التمويل من أهم البنوك الاسلامية في الكويت والعالم، فقد استطاع إثبات نفسه كبنك يقوم عمله على التمويل والاستثمار وفق المبادئ الاسلامية الصحيحة، فقد قدم بنك تمويلات للاستثمار بمبالغ ضخمة منذ تأسيسه، وهذا ما يثبته الشكل الموالي من خلال عرض التمويلات التي قدمها البنك للاقتصاد الكويتي في الفترة ما بين(2004-2017) كما يلي:

الشكل رقم 19: حجم الاستثمارات في بيت التمويل الكويتي للفترة (2004-2017) الوحدة: مليار د.ك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بيت التمويل الكويتي، الموقع: www.kfh.com، تاريخ زيارة الموقع: أفريل 2019.

على ضوء المعطيات في الشكل البياني(19)، نلاحظ أن الاستثمار في بيت التمويل الكويتي خلال الفترة المالية (2004-2017) يعرف نموا متزايدا، حيث أن التمويل من بداية الفترة مرتفع، فقد سجل البنك تمويل بقيمة 3.480 مليار د.ك سنة 2004، وقد استمر في التزايد من عام لآخر وبمعدلات موجبة حتى سنة 2014 ومع تداعيات الأزمة البترولية، التي أثرت على الاستثمارات في كل أنحاء العالم وجعل كثير من البنوك التقليدية تخفض من حجم استثماراتها، فقد حقق البنك استثمارات بحجم 17.182 مليار د.ك سنة 2014، واستمر في تزايد سنة 2015 حتى لو بمعدل تزايد ضفيف، إلا أنه حافظ على وتيرته فقد سجل استثمارات بقيمة 17.200 مليار د.ك، ثم حقق أول انخفاض له خلال الفترة سنة

2016 وذلك بمعدل منخفض يقدر بـ4.07% لتبلغ قيمة الاستثمار 16.499 مليار د.ك، لتعود للإرتفاع بعدها سنة 2017 لتصل لحدود 17.358 مليار د.ك. وتعود نسبة الإرتفاع في الاستثمارات في بيت التمويل الكويتي للاستراتيجيات التي يتبعها البنك كبنك اسلامي، يعمل في النشاط الحقيقي بهدف التوسع بأعماله وتنويع قاعدة نشاطاته، والاضطلاع بدور قيادي في دعم مشروعات البنية التحتية والخطوط التنموية للمساهمة الدائمة في الناتج المحلي الكويتي، وأيضا على صعيد دعم خطة التنمية في دولة الكويت عبر طرح مشاريع البنية التحتية أمام تمويل القطاع الخاص، فقد سعى البنك نحو تأسيس إدارة متخصصة لخدمة تلك النوعية من المشروعات طويلة الأجل، في ظل القدرات المتاحة لديه لدعم التنفيذ النوعي والدقيق للمشروعات التنموية في الكويت، فقد شارك في تمويل عقد مع وزارة الكهرباء والماء من خلال تقديم التمويل " نقدي وغير نقدي" بقيمة تصل إلى حوالي 120 مليون د.ك، كما مول صفقة لشراء3 طائرات بقيمة تصل إلى 124 مليون د.ك لشركة ألافكو، وساهم في تمويل العديد من المشاريع العقارية الكبرى من خلال تمويل بعض الشركات العقارية بقيمة تصل إلى 100 مليون د.ك، وعلى الصعيد الدولي قام "بيتك" بدور المنظم الرئيسي ومدير للاكتتاب لصفقة تمويل مجمع تبلغ قيمتها 180 مليون د.ك لصالح شركة مملوكة لصندوق السيادي الخليجي وكل هذه التمويلات والاستثمارات خلال سنة 2017 فقط، وكذا لتعزيز مكانته الاستثمارية في الكويت كأكبر بنك اسلامي في الدولة التي تقدم حلول التمويل التجاري وتمويل المشاريع، فقد استمرت إدارة تمويل الشركات للمجموعة في العمل وفق رؤية أن تكون الشريك الاستراتيجي لعملائها من خلال بيئة عمل متميزة، عبر الفرق المتخصصة في إدارة علاقات الشركات، حيث تقوم تلك الفرق بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء، وقد وسعت إدارة تمويل الشركات عملها المحلي ليصل إلى آفاق عالمية، بالتنسيق والتعاون التام مع أطراف المجموعة، وتمكنت من تمويل عدد من الشركات العالمية الرائدة انطلاقاً من خبرة البنك العريضة في مجال تمويل الشركات، وذلك مع الاستمرار الدائم في المشروعات الاستثمارية المشتركة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق قيمة إيجابية من نشاط الاستثمار، وبالتالي قيمة مضافة في الناتج المحلي الوطني، وهذا كله يصب في مصلحة الاقتصاد الكويتي، ويعزز أهميته كبنك اسلامي قائم على المشاركة الفعالة في النشاط الحقيقي وليس المالي فقط.

2- التمويل الاستثماري بالمشاركة في بيت التمويل الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي من أهم البنوك في الكويت، التي تعمل على التمويل والاستثمار بالأساليب القائمة على المشاركة، وهذا ما تبينه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 20: التمويل للاستثمارات المشتركة في بيت التمويل الكويتي للفترة (2004-2017)

الوحدة: ألف د.ك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بيت التمويل الكويتي، الموقع: www.kfh.com ، تاريخ زيارة الموقع: أفريل 2019.

إن التمويل والاستثمار القائم على المشاركة في بيت التمويل الكويتي، يعرف نموا معتبرا ومتطورا اعتبارا لكونه منخفض على العموم في العالم، وكذا بتزايد مستمر من سنة لأخرى، رغم إنخفاض نسبته مقارنة بحجم الاستثمارات الكلية للبنك خلال نفس الفترة الممتدة ما بين(2004-2017)، وهذا ما توضحه الأرقام في الشكل البياني رقم (20)، الذي يوضح نسبة الاستثمار التشاركي في البنك مقارنة بالاستثمار كلي، حيث نلاحظ أنه سنة 2004 حقق استثمارات تشاركية بقيمة 142.73 مليون د.ك، واستمر في تزايد حتى وصل سنة 2008 لأعلى قيمة للاستثمارات قائمة على المشاركة بـ 449.49 مليون د.ك بمعدل زيادة يقدر بـ 348.54% عن 2004 رغم الأزمة المالية التي مست العالم، فالتمويل الاسلامي لم يتأثر، ليحقق بعدها إنخفاض في حجم الاستثمار سنة 2009 ليصل استثمار لحدود 410.84 مليون د.ك، واستمر في إنخفاض سنة 2010 ليصل إلى339.31 مليون د.ك كأقصى إنخفاض حققه خلال الفترة بمعدل يقدر بـ 17.41%، ويوظف البنك هذه الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية سواء بطريقة

مباشرة أو غير مباشرة، وهذا من خلال إستخدام الودائع الاستثمارية سواء عن طريق المضاربة أو المشاركة، وكذا الوكالة الاستثمارية وقد فاقت هذه الاستثمارات 40استثمارا في العام وهذا حسب تقرير البنك لعام 2017، وهذا بنسبة استثمارية مع شريك (معنوي أو طبيعي) في حدود 20 و50%، ومن الأسباب التي أدت إلى نجاح هذا الأسلوب الاستثماري المهم في البنك هو التدقيق والمراقبة المستمرة التي يفرضها البنك على المشروعات المشتركة، يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك مبدئيا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقا بطريقة حقوق الملكية، ويتم تسجيل حصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر ما بعد الحيازة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصة المجموعة من تغيرات ما بعد الحيازة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ويتم تعديل التغيرات المتراكمة فيما بعد الحيازة مقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار، و تقوم المجموعة بالتقدير في تاريخ كل التقارير المالية، لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، فإذا ما توفر ذلك تحتسب المجموعة مبلغ إنخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة والمشروع المشترك وقيمتها المدرجة بالدفاتر، ويتم تسجيل المبلغ في بيان دخل المجمع عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقا لقيمته العادلة يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع، ويتم إدراج ذلك في بيان الدخل المجمع، فهذه الصرامة التي يفرضها البنك على هذا النوع من التمويلات يحقق له الأمان من الوقوع في كثير من المشاكل، وكذا يساهم في خدمة الاقتصاد بإعتباره أسلوب يقوم على الاستثمار في النشاط الحقيقي، مما يحقق قيمة مضافة للناتج المحلي وخاصة في مشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد خارج المحروقات، وهذا ما استطاعت البنوك الاسلامية تحقيقه في الكويت خاصة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة في العالم الأن.

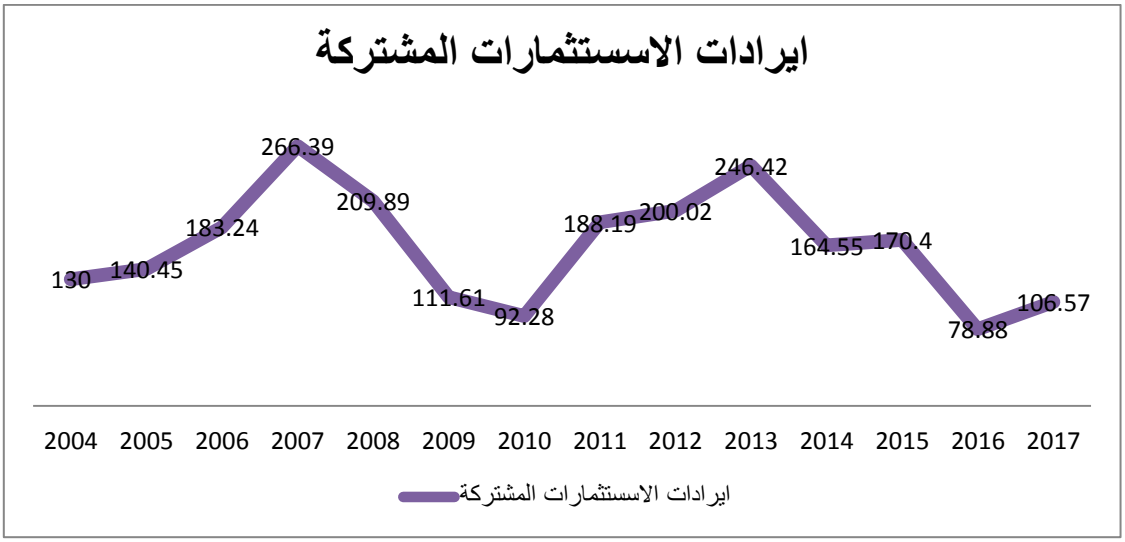
وذلك لتجنب الاحتيال وكذا الخسائر التي يمكن أن تحدث بطريقة متعمدة أو غير متعمدة، كما أن هذا الأسلوب يحقق أرباحا وفرة في حالة الاستثمار به خاصة في المشروعات الضخمة.

ثالثا: أرباح المحققة من الاستثمار بالمشاركة في بيت التمويل الكويتي

استطاع البنك من خلال توظيفه الجيد للاستثمارات والتمويلات، بالصيغ القائمة على المشاركة بالإضافة إلى تحقيقه قيمة مضافة في الاقتصاد الكويتي، تحقيق أرباح مالية ناجمة عن الاستثمار بالمشاركة خلال الفترة المالية ما بين(2004-2017)، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 21: أرباح الاستثمارات المشتركة في بيت التمويل الكويتي للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون د.ك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي، الموقع:www.kfh.com ، تاريخ الزيارة: أفريل 2019.

استطاع بيت التمويل الكويتي تحقيق أرباحا من خلال استثماره بصيغ المشاركة، والتي يقوم بها سواء من خلال التمويل المشترك للمشروعات الانتاجية مع العملاء والمؤسسات، أو من الاستثمارات المشتركة مع الشريكات الزميلة، وهذا خلال الفترة المالية (2004-2017).

فكما نلاحظ في الشكل رقم (21) فقد حقق البنك سنة 2004 أرباحا تقدر بـ 130 مليون د.ك واستمرت ايراداته في التزايد بعدها حتى 2007، أين حقق أقصى ربحا له خلال الفترة، وذلك بقيمة 266.39 مليون د.ك وهذا بنسبة زيادة تفوق 100% عن 2004، لتحقق بعدها معدلات زيادة سالبة بداية من سنة 2008 إلى 2010، حيث سجل البنك سنة 2008 إنخفاض في أرباح هذه الاستثمارات بقيمة 56.5 مليون د.ك، وهذا بنسبة إنخفاض تقدر بـ21.2% مسجل بذلك ربح في حدود 209.89 مليون د.ك وسجل في سنتي 2009 و2010 ايرادات بقيمة 141.61 و92.28 مليون د.ك على التوالي، ونرجح من بين الأسباب التي يمكن أن تكون قد أثرت على هذه الأرباح، إضافة إلى كون أن

الاستثمارات المبنية على المشاركة تكون قائمة أصلا على الربح والخسارة، وهذا تبعا لمعطيات المشاريع وكذا الظروف الاقتصادية المحيطة به، هو تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي لا يمكن أن تؤثر على المشاريع الإنتاجية مباشرة، لكن تأثيرها على الظروف الاقتصادية في العالم، وكذا على الاقتصاد قد يؤثر على هذه المشاريع بطريقة غير مباشرة، من خلال تأثيرها على الأسواق والأسعار، ليعود بعدها البنك لتحقيق زيادة في قيمة أرباحه بمعدلات موجبة سنة 2011 مسجلة ايرادات بقيمة 188.19 مليون د.ك وهذا بمعدل زيادة 103.9% عن السنة السابقة، وهذا ما يدل على أن تأثير الأزمات المالية لا يكون مباشرة على الاستثمارات القائمة على المبادئ الاسلامية كالاستثمار بالمشاركة في المشاريع الحقيقية المرتبطة بالاقتصاد بل قد يكون تأثير عرضي كما قلنا سابقا، من خلال التأثير على الاقتصاد الكلي لدولة الكويت، وواصل في تحقيق قيمة زيادة موجبة سنتي 2012 و2013 ليعود بعدها للتذبذب في المعدلات المحققة بين الموجبة والسالبة من سنة لأخرى، حتى سنة 2017 أين حقق أرباح بقيمة 106.57 مليون د.ك، فكل هذه الأرباح الناجمة عن العمليات الاستثمارية ناجحة في البنك لم تكن لتنجح لولا الجهود المبذولة من قبل البنك، بالإضافة إلى التشجيع المستمر من قبل حكومة الكويت على التمويل الاسلامي الذي يظهر في القوانين التي تنظم الصناعة المالية الاسلامية في الكويت.

المبحث الرابع: تقييم التجارب في التمويل بصيغ المشاركة

تتميز التجارب التمويلية بصيغ المشاركة للاستثمار بنقاط قوة كانت سببا رئيسيا في دفعها للنجاح والتقدم، ولكن رغم هذا فهي أيضا لا تخلو من بعض نقاط الضعف التي شكلت لها صعوبات ومشاكل في تحقيق نجاح أكبر، والتي يمكن للجزائر الاستفادة منها لفتح المجال أمام التمويل بصيغ المشاركة لترقية الاستثمار وتطويره، وتتمثل بعض نقاط القوة والضعف في كل تجربة فيما يلي:

المطلب الأول: تقييم التجربة السودانية

تتميز التجربة السودانية بمجموعة من نقاط القوة والضعف، التي ميزت تجربتها التمويلية بالصيغ الاسلامية العامة وصيغ المشاركة خاصة، وهي كما يلي:

أولا: نقاط قوة التجربة

تعتبر السودان من أحسن تجارب التمويل المصرفي الاسلامي بمختلف صيغه، والتي تعد المشاركة أهمها، ونذكر من مميزات ونقاط قوة هذه التجربة ما يلي:

1- تعد السودان من الدول الاسلامية السبّاقة لتبني فكرة التمويل الاسلامي، بمختلف صيغه وهذا الذي أعطاها تميز وقوة للاستمرار رغم قلة الخبرات والكفاءة، إلا أنها لم تتردد في الخوض في هذه التجربة وقد استطاعت النجاح فيها، رغم الظروف الصعبة المحيطة بها من الحروب الأهلية وعدم استقرار في الوضع السياسي، مما شكل عندها دفع قوي لتطوير التمويل الاسلامي بكافة أشكاله.

2- حيوية القطاع الزراعي في السودان، والرغبة الزائدة في تطويره من خلال تمويل صغار المزارعين مما ساهم في إنجاح التجربة من خلال التمويلات التي كانت تقدمها البنوك الاسلامية للقطاع الزراعي بصيغ المشاركة، وخاصة صيغ المشاركات الزراعية، بالإضافة إلى الصيغ الأخرى.

3- إن من نقاط قوة هذه التجربة والذي ساهم في نجاحها واستمرارها، هو مساهمة التمويل الاسلامي في سد العجز الموازني في السودان، من خلال تمويله بصكوك المشاركة التي تعرف بإسم (شهادات الشهامة) والتي تلقى إقبالا كبيرا في السودان، كما تستعمل أيضا في تمويل مشروعات البنية التحتية، مما أعطاها مصداقية أكبر في السودان.

4- السعي الدائم للبنك المركزي من أجل وضع القوانين والتعليمات، التي تخدم عمل البنوك الاسلامية، حتى قامت الحكومة في الأخير بأسلمة النظام البنكي ككل في السودان، هذا الذي ساعد في تسهيل عمل البنوك الاسلامية في السودان أمام البنوك التقليدية بل جعلها مركز قوة ويمكنها منافسة

البنوك التقليدية في التمويلات التي تقدمها، خاصة وهي تعمل في منظومة بنكية لا تتعامل بالفائدة الربوية لا أخذا ولا عطاء.

5- قوة البنوك الاسلامية الناشطة في الساحة المصرفية السودانية، والتي تعمل دوما على تحسين الاستثمار في السودان، وفي كل القطاعات الاقتصادية وبمختلف الصيغ التمويلية وأهمها المشاركة للنهوض بالاقتصاد، رغم الظروف الصعبة المحيطة بها، خاصة في ظل عدم وجود استقرار سياسي في البلاد، ومن أهم هذه البنوك بنك فيصل الاسلامي.

ثانيا: نقاط ضعف التجربة

إن نجاح التجربة السودانية في التمويل الاسلامي لم يكن قويا، وهذا بسبب بعض العراقيل والنقاط التي أصبحت نقاط ضعف في وجه النجاح الكامل للتجربة المصرفية الاسلامية في السودان ونذكر منها ما يلي:

1- تركيز البنوك الاسلامية في التمويلات التي تقدمها على تمويل القطاع الزراعي والخدماتي على حساب القطاع الصناعي، وهذا بسبب عدم تجرأ البنوك الاسلامية على تمويل الاستثمارات الصناعية الضخمة، مما نجم عنه عدم تحقيق التطور في القطاع رغم أهميته الكبرى في تحقيق النمو الحقيقي للاقتصاد.

2- الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي كانت ومزالت تعيشها السودان، وقفت في وجه نجاح التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة وترقيته للاستثمارات في السودان، فهذا ما يؤكد أنه لا يكفي أن يكون التمويل الاسلامي لكي تنجح الاستثمارات لابد من وجود مناخ استثماري مستقر وهادئ، قبل أن نتحدث عن التمويل الاسلامي، فلا يمكن لأي تمويل النجاح في وسط هذه الظروف الصعبة كالتي تعيشها السودان.

3- أيضا كانت من المشاكل التي عانت منها البنوك ووقفت في وجه نجاح التجربة المصرفية الاسلامية في السودان، هو تحول النظام المصرفي مباشرة من التقليدي للإسلامي دون أية مرونة أو تدرج، ما خلق كثير من المشاكل في البنوك التقليدية، وأثر على البنوك الاسلامية بشكل غير مباشر من حيث أنها لم تعد تستطيع المنافسة مع البنوك التقليدية، والتغير المفاجئ جعلها تعاني من عدم القابلية في بداية الأمر، وهذا كله رجع على الاقتصاد فالتغيير لابد أن يكون بالتدريج أولا من أجل أن يلقى قابلية صحيحة، وكذا من أجل خلق المنافسة المصرفية الصحيحة ثم التغيير بالتدرج لنظام أفضل.

4- محدودية استعمال البنوك الاسلامية السودانية لصيغ التمويل بمختلف أنواعها وعلى رأسها المشاركة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تعكس فعلا نجاح البنوك من خلال نجاحات التي يمكن أن تحققها هكذا استثمارات في تطوير الاقتصاد، فهي تركز على صيغ المداينات أكثر من المشاركات رغم أهميتها.

المطلب الثاني: تقييم التجربة الكويتية

تتمثل نقاط قوة وضعف التجربة التمويلية، فما يأتي:

أولا: نقاط قوة التجربة الكويتية

من النقاط التي ساعدت التجربة التمويلية بالصيغ الاسلامية في النجاح، نذكر ما يلي:

1- قوة البنوك الاسلامية الناشطة فيها والتي استطاعت فرض نفسها في الساحة المصرفية الكويتية والتي تعمل على تقديم تمويلات ضخمة للاقتصاد، في مختلف المجالات الاستثمارية وخاصة في الاستثمارات التشاركية التي تمول وفق الصيغ والأساليب المشاركة، ويعتبر بيت التمويل الكويتي من أهمها فهو أكبر نقطة قوة تجربة الكويت خاصة وأنه يعتبر من أهم البنوك الاسلامية حول العالم.

2- إمتلاكها الاطار التشريعي والقانوني الذي يعمل التي تنظيم عمل البنوك الاسلامية مع البنك المركزي، وفي الساحة الاقتصادية في الكويت بصفة عامة، وهذا حسب طبيعتها التمويلية الاستثمارية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يتم التعامل معها كالبنوك التقليدية التي تقوم على الفائدة الحتمية، وهذا الذي يساعدها على المنافسة مع البنوك التقليدية لأنها هكذا تصبح تعمل في أريحية.

3- زيادة الوعي في الكويت بأهمية البنوك الاسلامية وإقبال العملاء عليها، وكذا نمو المؤسسات المالية الاسلامية وصناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الاسلامية، وبالتالي زيادة دعم البنوك الاسلامية الناشطة مما يدفعها للعمل الدائم على تطوير نفسها، والتحسين المستمر في التمويلات التي تقدمها للاقتصاد.

4- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن البنك المركزي، وهذا الذي يعطي للعمل مصداقية أكبر وبالتالي يساهم في نجاحها.

ثانيا: نقاط ضعف التجربة الكويتية

تتجسد نقاط ضعف التجربة التمويلية فيما يلي:

1- أثر على نجاح التجربة المصرفية الاسلامية في الكويت، مثلها مثل باقي الدول التي تطبق التمويل الاسلامي هو ضعف المؤهلات العلمية والبشرية في صناعة الاسلامية عكس نظيرتها التقليدية.

2- ضعف القوانين المنظمة لعمل البنوك الاسلامية في الكويت، فرغم وجود قوانين تقر بعمل البنوك الاسلامية، إلا أنها ما زالت غير كافية.

3- أيضا من الأسباب التي قد تؤثر على نجاح عمل البنوك الاسلامية في الكويت، هو تركيز الاقتصاد الكويتي الدائم على الاستثمار في قطاع النفط أكثر من القطاعات المنتجة الأخرى.

المطلب الثالث: تقييم التجربة الماليزية

إن التجربة الماليزية تتمتع بنقاط قوة وضعف تتمثل فيما يأتي:

أولا: نقاط قوة التجربة

تتجسد نقاط قوة التجربة الماليزية فيما يلي:

1- التعزيز الدائم والمحكم للإطار الرقابي والتنظيمي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا، وهذا من أجل خلق البيئة القانونية الملائمة للعمل الاسلامي، تعمل على مواكبة مختلف التطورات المالية في ماليزيا والعالم، وما زالت لحد الأن تعمل على تطوير هذه الصناعة.

2- المنافسة التي خلقتها البنوك الاسلامية مع نظيرتها التقليدية، وليس فقط فيما بينها كبنوك اسلامية، مما أدى إلى العمل الدائم على خلق وتطوير المنتجات المالية القادرة على منافسة التقليدية.

3- تركيز التجربة في عملها التمويلي على مختلف الصيغ الاسلامية، وهذا لتنويع التمويل وخلق فرص مختلفة للاستثمار خاصة في صيغ المشاركة التي تعد الأساس في العمل الاسلامي.

4- عمل البنوك الاسلامية على التواجد الدائم في المشروعات الاستثمارية الكبرى، التي تخدم الاقتصاد، وتمويلها بمختلف الصيغ الاسلامية وعلى رأسها صيغ المشاركة.

5- تأسيس سوق مالية اسلامية، تعمل بالصكوك الاسلامية التي تصدرها بمختلف الصيغ، وأهمها المشاركة والمرابحة، وهذا فعلا من أكثر الأمور التي أدت إلى نجاح الاستثمارات القائمة على صيغ المشاركة في ماليزيا، وبالتالي نجاح العمل الاسلامي ككل، بالإضافة إلى وضع قوانين التكافل، فنجاح

البنوك الاسلامية في قطاع مالي تقليدي، لا يكف بوجودها لوحدها لا بد من وجود مؤسسات مالية إسلامية تدعم الصناعة المالية الاسلامية.

6- الحكومات المتتالية في ماليزيا والتي كان هدفها الأول السعي لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال ترقية الاستثمار، فكل الحكومات التي توالت على حكم ماليزيا بعد الاستقلال كان هدفها تطوير الاقتصاد، بمختلف الطرق التي تقوم على العدل والمساواة، وقد كانت كلها تصب قناعتها في أن التمويل الاسلامي هو من أفضل الطرق التمويلية للنهوض بالاستثمارات، ومن أشهر هذه الحكومات حكومة محمد مهاتير التي كانت السبب الرئيسي في تأسيس الصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا بمختلف أشكالها التمويلية، فالقيادة الصحيحة تخلق اقتصادا ناجحا.

7- إدماج البرامج المالية الاسلامية المتخصصة، في الجامعات والمعاهد وهذا من أجل ضمان التكوين المتكامل وبالتالي تكوين الكوادر البشرية ذات الكفاءة والجودة في المالية الاسلامية بمختلف جوانبها، بالإضافة إلى إنشاءها مراكز أبحاث متخصصة في الصناعة المالية الاسلامية وتطويرها وتتابع تطبيقها، وتحاول دائما الابتكار والاستحداث فيها.

ثانيا: نقاط ضعف التجربة

إن التجربة الماليزية من أنجح التجارب في التمويل الاسلامي لكنها لا تخلو من نقاط الضعف وتتمثل فيما يلي:

1- تركيز البنوك الاسلامية الماليزية في التمويلات على صيغ المداينات كالمرابحة أكثر من صيغ المشاركات، وهذا لتنجب المخاطر التمويلية في صيغ المشاركة وتحقيق ربح أكثر.

2- رغم وجود التمويل الاسلامي في ماليزيا فإن من أهم النقاط التي تعيق نجاحه أكثر هو سيطرة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية أكثر منها، وإقبال المتواصل للعملاء عليها.

3- عدم وجود منافسة عالمية متطورة للصناعة المالية الاسلامية، هذا يحد من تطورها في الدول الناشطة فيها لقلة منافستها خارجيا.

خلاصة الفصل:

نستنتج في الأخير من هذا الفصل أن التمويل الاسلامي استطاع إثبات نجاحه في العديد من الدول، فالسودان رغم العراقيل والظروف الاقتصادية الصعبة استطاعت بنوكها الاسلامية ومختلف التمويلات القائمة على الصيغ الاسلامية تحقيق النجاح ولو نسبيا، وهذا بفضل النظام المصرفي القائم على الشريعة الاسلامية مما ساعدها على المساهمة في تمويل الاستثمارات في السودان بالصيغ الاسلامية، محققا تحسن ملحوظ في الاقتصاد رغم صعوبة الظروف التي تعيشها لحد الآن، وقد استطاعت التمويلات الاسلامية بمختلف الصيغ المقدمة للاستثمار تحقيق النجاح في الكويت، محققة مساهمة فعلية في إنجاح المشروعات الاستثمارية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا بفضل وجود اطار قانوني منظما تعمل وفقه المؤسسات المالية الاسلامية الناشطة في الكويت، مما سهل عليها القيام بعملها دون أية صعوبات أو مشاكل، وتبقى التجربة الماليزية من أنجح وأفضل التجارب التمويلية وفق الصيغ الاسلامية في العالم، وهذا بفضل المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة على ماليزيا من قوانين وتأسيس هيئات داعمة للصناعة المالية الاسلامية وللتمويل الاسلامي بمختلف أشكاله، فكان بذلك التمويل الاسلامي من أهم أسباب قيام النهضة الاقتصادية في ماليزيا، من خلال التمويلات التي تقدمها البنوك الاسلامية والمؤسسات الأخرى للمشروعات الاستثمارية التي تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي.

إن التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة للاستثمارات يبقى محدودا، رغم وجوده وهذا نتيجة للمخاطر التي توجد بهذه الصيغ، لكن هذا لا ينفي نجاحها وتألقها في التمويل الاسلامي وكذا في صيغ المشاركة خاصة صكوك المشاركة في السودان التي تعد أداة هامة في المشروعات الضخمة وفي سد العجز الموازني، وأيضا في ماليزيا التي ساهمت الصكوك في نمو اقتصادها بصورة فعالة، وكل هذا النجاح ناجم عن البيئة القانونية المنظمة للتمويل الاسلامي، ولذلك لابد على الجزائر من الاستفادة من هذه التجارب التي استطاعت النجاح في هذا النوع من التمويل ولو جزئيا، والأخذ بأسباب نجاحها في التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة وغيرها، ومحاولة تجنب الأسباب التي عرقلتها أيضا، وهذا ما سنحاول التطرق له في الفصل الأخير.

الفصل الرابع:

إمكانية تفعيل التمويل بالمشاركة للاستثمار في الجزائر

تمهيد:

رغم الإنتشار الكبير للمالية الاسلامية حول العالم سواء في الدول الاسلامية أو غيرها، ونجاحها في مختلف التمويلات التي تقدمها للقطاعات الاقتصادية، خاصة بالأساليب القائمة على المشاركة في تمويل المشروعات، وخاصة صكوك المشاركة التي أثبتت نجاحها في تمويل المشاريع الضخمة، وكذا في سد العجز الموازني للدولة كما تفعل السودان، إلا أنها لم تستطع فرض نفسها في الساحة المصرفية الجزائرية، رغم كون الجزائر من أقدم الدول التي كتبت فيها، ورغم كون أن البيئة الاجتماعية والثقافية الجزائرية مؤهلة للتعامل مع هذا النوع من البنوك إن لم نقول بحاجة إليها، ومع ذلك فإننا نجد في السوق الجزائرية ينشط فقط بنكين إسلامين حسب التسمية البركة والسلام، وهذا بقوانين تقليدية في كل المعاملات، ولذا لابد علينا من تفعيل هذا النوع من التمويلات القائمة على المشاركة في الجزائر، وهذا لأهميته وقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة، وبعثها في الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة، وهذا من خلال تحديد واقع التمويل في البنوك الاسلامية الجزائرية بمختلف جوانبه وكذا أهم العراقيل التي تقف في وجهها ومحاولة تقليلها من خلال الاعتماد على التجارب الناجحة في هذا التمويل، خاصة من الناحية القانونية والاستفادة منها، بعد دراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة والاستثمار والناتج، ومن خلال قياس الأثر الفعلي والحقيقي للتمويل الاسلامي والقائم بأساليب المشاركة على الاستثمار، وأثره على الناتج بالإعتماد على الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وهذا لمعرفة مدى نجاحها في الواقع، وكيف يمكن تطبيقها في الجزائر من أجل تفعيل التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة للاستثمار في الجزائر، لذلك فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: قراءة لواقع التمويل الاسلامي للاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: العوائق التمويلية للبنوك الاسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم كفاءة التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة للاستثمار

المبحث الرابع: المتطلبات القانونية لتفعيل التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة في الجزائر

المبحث الأول: قراءة لواقع التمويل الاسلامي للاستثمار في الجزائر

إن التمويل الاسلامي في الجزائر يتجسد في بنكي البركة والسلام، ولمعرفة مدى نجاح التمويل الاسلامي في الجزائر لابد لنا من التعرف على البنكين الاسلامين الناشطين مع التطرق لمختلف التمويلات المقدمة من قبلهما في الاقتصاد خاصة التمويلات الاستثمارية والقائمة على مبدأ المشاركة، وهل فعلا تمول هذه البنوك الاستثمارات وبصيغ التشاركية، بالإضافة إلى التمويل بصكوك المشاركة وذلك كما يلي:

المطلب الأول: قراءة نظرية عن بنك البركة الجزائر

إن مجموعة البركة تعتبر من أكثر البنوك الإسلامية انتشارا حول العالم، فقط استطاعت المجموعة فرض نفسها في العديد من الاقتصادات، وقد كانت السباقة في الدخول للساحة المصرفية الجزائرية، وهذا بتأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر تحت مسمى "**بنك البركة الجزائر**"، ولذلك سنحاول في هذا المطلب التعريف بالمجموعة وفرعها في الجزائر كما يلي:

أولا: نبذة عن مجموعة البركة

نشأت المجموعة في سنة 1980 بجدة في المملكة العربية السعودية برأس مال يقدر بـ200 مليون ريال سعودي، يملكها رجل الأعمال السعودي "**الشيخ صالح عبد الله كامل**"، وقد توحدت البنوك التابعة للمجموعة بتاريخ 22 يونيو 2002 في مملكة البحرين، وأصبحت مملوكة من قبل كل من "**الشيخ صالح كامل**" 55% وشركة "**دلة البركة القابضة**" البحرين 45%، رغم أن عمر مجموعة البركة المصرفية يقارب السادسة عشر عام فقط، إلا أن جذورها تعود إلى نحو 40 عاما مضت عندما تأسس واحد من أقدم البنوك الإسلامية في العالم، وهو البنك الإسلامي الأردني في عام 1978[1]، لقد نشأت المجموعة نتيجة لقيام "**الشيخ صالح عبد الله كامل**" بتوحيد مختلف مصالحه في 10 بنوك إسلامية وذلك لإعطاء دفع قوي وتحديد هدف أوضح لرؤيته في إنشاء المجموعة المصرفية الإسلامية العالمية، ومنذ عام 2006 شهدت مجموعة البركة المصرفية نموا لافتا ومستمرا حيث قامت بتعزيز وجودها في الأسواق التي تعمل فيها من خلال تنمية أعمالها فيها بالإضافة إلى الدخول إلى أسواق جديدة مثل أندونيسيا وليبيا عن طريق فتح مكاتب تمثيلية في هذه الأسواق تمهيدا لمزيد من التوسع في المستقبل، لقد قامت المجموعة

[1]: نبذة عن المجموعة، الموقع بنك البركة، www.albaraka-bank.com، تاريخ زيارة الموقع: 8- 12-2018، ساعة: 22:30.

بتأسيس تواجد قوي لها في سوريا من خلال بدء العمليات المصرفية التجزئة تحت إسم بنك البركة سورية كما قامت بتعزيز الموارد الرأسمالية لبنك البركة التركي للمشاركة في عام 2007 تلى ذلك إصدار الصكوك و التمويل بالمرابحة المشتركة بين مجموعة من البنوك لصالح البنك مما أعطاه زخما كبيرا للتوسع في أعماله المصرفية، بالإضافة إلى ذلك شهدت العمليات بباكستان زيادة كبيرة عندما إستحوذ بنك البركة باكستان على بنك الإمارات الإسلامي العالمي في عام 2010، وهذه المجموعة توسعت في ظرف 6 سنوات لتصبح 14 بنك ومؤسسة مالية موزعة على عدة دول إسلامية في آسيا وإفريقيا وبالإضافة إلى تركيا وجنوب إفريقيا، والبنك الخامس عشر كان في الجزائر، وقد بلغت ميزانية المجموعة سنة1990 حدود خمسة مليار دولار، لتصبح الأن من أهم المجموعات البنكية الاسلامية في العالم في الوقت الحالي، والجدول الموالي يبين تاريخ تأسيس البنوك تابعة لدلة البركة كما يلي:

الجدول رقم 37: تأسيس بعض البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية

اسم البنك	البلد	عدد الفروع	سنة التأسيس
الإسلامي الأردني	الأردن	85	1978
البركة مصر	مصر	28	1980
البركة تونس	تونس	13	1983
البركة السودان	السودان	27	1984
البركة الإسلامي	البحرين	6	1984
البركة التركي	تركيا	202	1985
البركة المحدود	جنوب افريقيا	7	1989
البركة الجزائر	الجزائر	28	1991
البركة لبنان	لبنان	7	1991
مجموعة البركة	البحرين	1	2002
اتقان كابيتال	مملكة السعودية	1	2007
البركة أندونسيا	أند ونسيا	1	2008
البركة سوريا	سوريا	9	2009

البركة المحدود	باكستان	130	2010
البركة ليبيا	ليبيا	1	2011

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع بنك البركة: www.albaraka-bank.com، تاريخ زيارة الموقع: 30- 12-2018، ساعة: 22:35.

نلاحظ من خلال البيانات في الجدول رقم (37) أن مجموعة البركة استطاعت تحقيق انتشارا واسعا حول العالم، وهذا يتبلور في فتحها العديد من البنوك الاسلامية التابعة للمجموعة حول العالم، مما جعلها من رواد الصناعة المصرفية الاسلامية، ويعد بنك البركة الجزائر واحد من أهم البنوك التابعة للمجموعة.

ثانيا: تعريف بنك البركة الجزائر

بنك البركة الجزائر هو بنك تم إنشائه في إطار الفتح الاقتصادي والمالي الجزائري، والمتمثل في قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 م، وقد أدخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة -لكنها تعامل كنظيرتها التقليدية أي بنفس القوانين دون أي إختلاف- ، وفي ضوء هذا ظهر بنك البركة الجزائري، وقد كان أول اتصال بين الجزائر ومجموعة البركة الدولية سنة 1986 م وذلك بموجب الدعوة التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمجموعة وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة البركة للعربية السعودية والجزائر الممثلة لـ **BADR**[1].

وتأسس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة من مجموعة البركة برأسمال قدره 500 مليون دج، حيث 50% من طرف البركة السعودي وباقي من الجزائر الممثلة **BDR**، بنك البركة الجزائري هو أول بنك خاص في الجزائر وهو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية ويخضع لقانون النقد والقرض رقم10-90 ولقوانينها الداخلية، وقد قام البنك منذ تأسسيه في 1991 بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية، وفي 18 فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس المال **BDR** إلى 2.5 مليار دينار جزائري بنسبة

[1]: بنك البركة الجزائر، موقع بنك :www.albaraka-bank.com، تاريخ زيارة الموقع: 2018/03/16

44% لمجموعة البركة المصرفية و56% لبنك التنمية[1]، ويمتلك البنك عدة فروع عبر التراب الوطني ونذكر منها ما يلي

الجدول رقم 38: فروع بنك البركة الجزائري في المناطق الجزائرية.

المنطقة	الوكالات
الوسط	وكالة الخطابي، بئر خادم، الحراش، رويبة، شراقة، وكالة البليدة،
الشرق والغرب	وكالة قسنطينة، وكالة باتنة، عنابة، سكيكدة، سطيف، وكالة وهران، وكالة تلمسان.
الجنوب	وكالة غرداية

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على موقع بنك بركة الجزائر، الموقع: www.albaraka-bank.com

استطاع بنك البركة الجزائر كما نلاحظ في الجدول تغطية تقريبا كل نواحي القطر الوطني، من خلال فتحه للفروع في مناطق مختلفة في الجزائر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

المطلب الثاني: التمويل بصيغ المشاركة في بنك البركة

إن التمويل في البنك قائم على مختلف الصيغ الاسلامية، التي تتعامل بها البنوك الاسلامية وتختلف التمويلات التي يقدمها حسب كل صيغة، والتي من المفترض أن تكون صيغ المشاركة من أهمها ولذلك سنحاول في هذا الجزء التعرف على حجم التمويلات التي يقدمها البنك، وكذا حصة صيغ المشاركات منها، وهذا حسب الاحصائيات المتوفرة للفترة الزمنية المحددة كما يلي:

أولا: حجم التمويل في البنك

يعرف حجم التمويل في بنك البركة تطورات من عام لأخر خلال فترة المالية 2004-2017، وهذا ما توضحه الأرقام في الجدول التالي كما يلي:

[1]: موقع بنك البركة: www.albaraka-bank.com ، مرجع سابق.

الجدول رقم 39: التمويل المصرفي في بنك البركة الجزائر للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2006	2007	2008	2009
التمويل		12861	56435	59637
السنوات	2010	2011	2012	2013
التمويل	55689	58584		63354
السنوات	2014	2015	2016	2017
التمويل	80627	96453	110711	139677

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير بنك البركة الجزائر، موقع البنك: www.albaraka-bank.com

تشير الأرقام في الجدول رقم (39) إلى تطور حجم التمويل في بنك البركة الجزائر خلال الفترة المالية ما بين (2006-2017)، ليصل حجم التمويل سنة 2017 إلى حدود 139677 مليون دج، حيث بلغت نسبة تمويله للزبائن 97% ومعظمها موجهة لشراء الآلات والمركبات وليس للاستثمار، في حين تمول المؤسسات بنسبة 3% فقط، وبالتالي فإن حجم التمويلات التي يقدمها البنك موجهة معظمها للاستغلال وليس للاستثمار، فهي تعد نسبة قليلة جدا، وهذا ما يعكس عدم مساهمة البنك في الاقتصاد الجزائري، من خلال تمويله للاستثمار الذي يعد شبه منعدم من قبل البنك، بإعتباره بنك إسلامي يقوم عمله على التمويل الاستثماري في النشاط الحقيقي للنهوض بالاقتصاد، وهذا ما يجب أن ينعكس على التمويلات في البنك، وخاصة أنه في 30 عاما تقريبا وهو ينشط في السوق الجزائرية، ورغم ذلك لم يستطع تحقيق أي قيمة مضافة، فمعظم تمويلاتها ربحية له فقط فهو لا يختلف في نشاطه عن البنوك التقليدية فقط في التسمية، فمعظم تمويلاته إن لم تكن تقريبا كلها موجهة للتمويل المضمون الربحية القائم على صيغ المداينات، فهي بهذا تختلف على القروض في البنوك التقليدية، التي تقوم على أسعار الفائدة الحتمية، وهذا لعدة أسباب من أهمها أن البيئة المصرفية الجزائرية لتخدم البنوك الاسلامية، خاصة في غياب الاطار التشريعي المقنن لخدمات المالية الاسلامية.

ثانيا: التمويل بصيغ القائمة على المشاركة في البنك

يقدم بنك البركة التمويل على شكل صيغ إسلامية منها القائمة على مبدأ المشاركة، والتي تعد الفرق الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية، بالإضافة إلى صيغ المداينات التي تركز معظم البنوك عليها

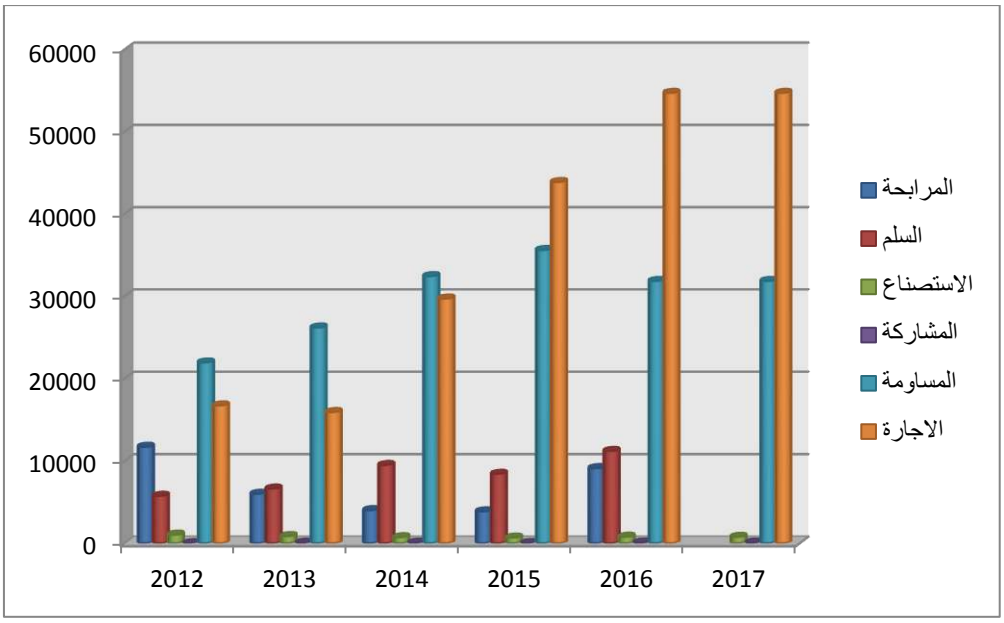
في نشاطها التمويلي، من أجل تحقيق الربح السريع والمضمون، وفيما يلي سنتطرق إلى حجم التمويل بمختلف أنواع هذه الصيغ في بنك البركة مع التركيز على صيغ المشاركة كما يلي:

1- حجم التمويل بمختلف الصيغ الاسلامية:

تعتبر المرابحة من أهم أساليب التمويل وكذا الاجارة في البركة، أما المشاركة والمضاربة فالتمويل بهما شبه غائب، والشكل التالي يوضح تطور حجم التمويلات لمختلف الصيغ التمويلية التي يعتمدها بنك البركة، وهذا خلال الفترة الممتد ما بين 2012-2017 كما يلي:

الشكل رقم 22: تطور التمويل بصيغ الاسلامية في بنك البركة للفترة (2012-2017)

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية من موقع بنك البركة:www.albaraka-bank.com

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية في الشكل رقم (22)، أن بنك البركة يعتمد في تمويله على الصيغ القائمة على المداينات أكثر من صيغ المشاركات، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن الحصة الأكبر من التمويلات بصيغة الإجارة التي بلغ قيمة تمويلها 16737 مليون دج سنة 2012 بنسبة 29% من التمويل الكلي، لتصل سنة 2016 لحدود 54716 مليون وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ26%، والإجارة المستخدمة هنا هي الاجارة المنتهية بالتمليك، وكذا المساومة التي تعد نوع من البيوع فقد كانت سنة 2012 في حدود 21941 مليون دج وهذا بنسبة 38% من إجمالي التمويل المقدم بمختلف الصيغ، ليصل التمويل بها سنة 2017 لحدود 31854 مليون دج وهذا بزيادة تقدر بـ 45% وكذلك المرابحة التي بلغت نسبتها من إجمالي التمويل20 % سنة 2012، لتحقق بعدها إنخفاض في

قيمة التمويل لتصل سنة 2017 إلى 9121 مليون دج، أما السلم فقد بلغ أكبر قيمة للتمويل بـ11200 مليون دج سنة 2016 وهذا بنسبة 10% من التمويل الكلي المقدم، والاستصناع سنة 2012 حقق أكبر قيمة للتمويل وصلت لحدود 1052 مليون دج وهذا بنسبة 2%، في حين نجد أن صيغ المشاركات لا يستخدم البنك منها إلا صيغة المشاركة وبنسبة قليلة جدا، ففي 2012 بلغت قيمة تمويلاته 9.6 مليون دج وهذا بنسبة 0.01% من إجمالي التمويل، وقد حققت هذه الصيغ أحسن تمويل لها سنة 2017 بقيمة 93 مليون دج وهذا بنسبة 0.9% وهذا كأقصى تمويل حققته هذه الصيغة خلال الفترة المالية (2012-2017)، أن هذه الأرقام تعكس مدى بعد التمويلات المصرفية في البنك على النشاط الحقيقي المنتج فهي كما لاحظنا تركز فقط على التمويل بصيغ المداينات التي يعد هامش الربح فيها مضمونا، وكذا سريع وسهل دون أي مشاكل أو عوائق، كما أن هذا النوع من التمويل لا تكلفه دراسة جدوى المشروعات الممولة وتحقق من مدى نجاعتها على عكس الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة، والتي تعمل على تمويل النشاط الحقيقي الذي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد، وهذا ما يبين أن بنك البركة لم يستطيع إثبات نفسه في الساحة المصرفية، وكذا لا فرق بينه وبين البنوك التقليدية على تقوم على الفائدة وهو على هامش الربح الفرق في إختلاف التسميات فقط لا غير، حيث أن أهمية التمويل الاسلامي تتضح من خلال التمويل بصيغ المشاركات وليس فقط المداينات.

2- التمويل بصيغ القائمة على المشاركة في البنك:

إن التمويل بالصيغ القائمة على المشاركة محدود ومتناقص جدا في البركة، فالبنك لا يمول بصيغ المشاركات الزراعية، وكذا لا يستعمل المضاربة، فهو يعتمد على صيغة المشاركة وبنسب منخفضة جدا تقارب الصفر، وهذا بمختلف أشكالها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، وهذا حسب نوعية الاستثمار الذي تموله، والجدول الموالي يبين التمويل بصيغة المشاركة حسب الآجال خلال الفترة ما بين(2012- 2017)، وهذا حسب ما توفر من احصائيات عن البنك كما يلي:

الجدول رقم 40: التمويل المصرفي بصيغة المشاركة حسب الأجل في بنك البركة للفترة (2012-2017) الوحدة: مليون دج

السنة	قصيرة الأجل	متوسطة	طويلة	المجموع	نسبتها
2012	4.279	5.420	-	9.699	٪0.016
2013	3.793	64.350	-	68.143	٪0.11
2014	21.283	55.653	-	76.9363	٪0.09
2015	2.879	21.1	-	23.9	٪0.23
2016	92.86	0.14	-	93.1	٪0.85
2017	93	0.2	-	93.2	٪0.9

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير مالية غير منشورة لبنك البركة الجزائر

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ أن البنك يستعمل في تمويلاته المشاركة قصيرة الأجل والتي في الأغلب تكون في تمويل الصفقات كالاستيراد والتصدير، وكذا متوسطة الأجل كالمشروعات التي لا تتجاوز 3 أو 5 سنوات، ولا تحتاج أيضا للتمويل بمبالغ ضخمة أي تكون في المشروعات المؤقتة، أما المشاركة طويلة الأجل والتي تكون في المشروعات الاستثمارية في القطاعات المنتجة وذات وزن حقيقي في الاقتصاد، كمشروعات في القطاع الفلاحي والصناعي ومختلف القطاعات الأخرى أو مشاريع البنية التحتية، فكما نلاحظ البنك لا يقدم تمويل بها مطلقا، وهذا ما يجعل البنك بعيد كل البعد عن السوق الاقتصادية الجزائرية، وهذا كله والتمويل بها في الفترات القصيرة والمتوسطة لا يصل حتى لـ 1%، في حين لا يستعمل باقي صيغ المشاركات كالمضاربة وكذا المشاركات الزراعية، التي تعد صيغ فعالة جدا في تمويل القطاع الفلاحي وزيادة الاستثمار فيه، وبالتالي تحقيق ناتج أفضل في القطاع بصفة خاصة وفي الاقتصاد، من خلال مساهمته في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، مما يقلل من قيمة البنك في الاقتصاد الجزائري الذي يعمل في ظل منظومة بنكية تعاني الكثير من المشاكل.

المطلب الثالث: التمويل في بنك السلام الجزائر

إن بنك السلام يعتبر من المؤسسات الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري، التي تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامي، في عملياتها التمويلية والاستثمارية، وذلك من خلال الإعتماد على الأساليب الاسلامية، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعريف بالبنك ومختلف تمويلاته وهذا كما يلي:

أولا: لمحة عن بنك السلام الجزائر

يعتبر بنك السلام ثاني مؤسسة مالية اسلامية في الجزائر، ويتجسد البنك فيما يلي:

1- تعريف بالبنك:

بنك السلام مؤسسة مالية اسلامية يطبق فيها المنهج الاسلامي في تعاملاته وفقا للقوانين الجزائرية، وهو شركة جزائرية إمارتي تم تأسيسه في 8 جوان 2006 وبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 20 أكتوبر 2008، برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دج ليتم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دج أي ما يعادل 140 مليون $.

ويعد البنك من أول البنوك الإسلامية الناشطة في شمال إفريقيا، حيث دخل إلى السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة وهو يسعى لبلوغ الريادة من خلال تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة الموجهة لكبار المستثمرين ولشريحة الأفراد، ومواجهة التحديات المستقبلية في السوق المصرفية المحلية والإقليمية والدولية بالأداء الحسن والمتميز والتركيز على تعظيم مردودية العميل المساهم على السواء[1].

ثانيا: التمويل في بنك السلام الجزائر

يعمل البنك على تقديم تمويلات للمؤسسات والأفراد في الجزائر، بأحجام وصيغ مختلفة منها القائمة على المشاركات، والتي تكون موجهة أغلبها للمشروعات الاستثمارية، والقائمة على المداينات. ولهذا سنحاول في هذا الجزء معرفة حجم التمويلات التي يقدمها البنك، وإن كان فعلا يمول المشاريع الاستثمارية بصيغ المشاركات، وكذا حجمها من مجموع التمويل، وهذا حسب ما توفر لدينا من احصائيات ومعلومات كما يلي:

[1]: بن يعقوب الطاهر، المزيج التسويقي للخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية – بنك السلام الجزائري نموذجا–، ملتقى الوطني المصارف الاسلامية واقع وآفاق، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2–، الجزائر، 2–3 ديسمبر 2015، ص 12.

1- التمويل المصرفي في البنك:

حاول بنك السلام منذ بداية نشاطه سنة 2008 تقديم تمويلات مختلفة، وذلك من أجل إثبات نفسه في الساحة المصرفية الجزائرية، التي لا تتماشى مع العمل الاسلامي من خلال قوانين التي تحكمها وبأحجام تمويلية مختلفة من عام لأخر، وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي حسب الاحصائيات المتوفرة كما يلي:

الجدول رقم 41: حجم التمويل المصرفي المقدم من بنك السلام الوحدة: مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014
التمويل	13905	20695	28774	23939
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	
التمويل	23130	29377	45774	

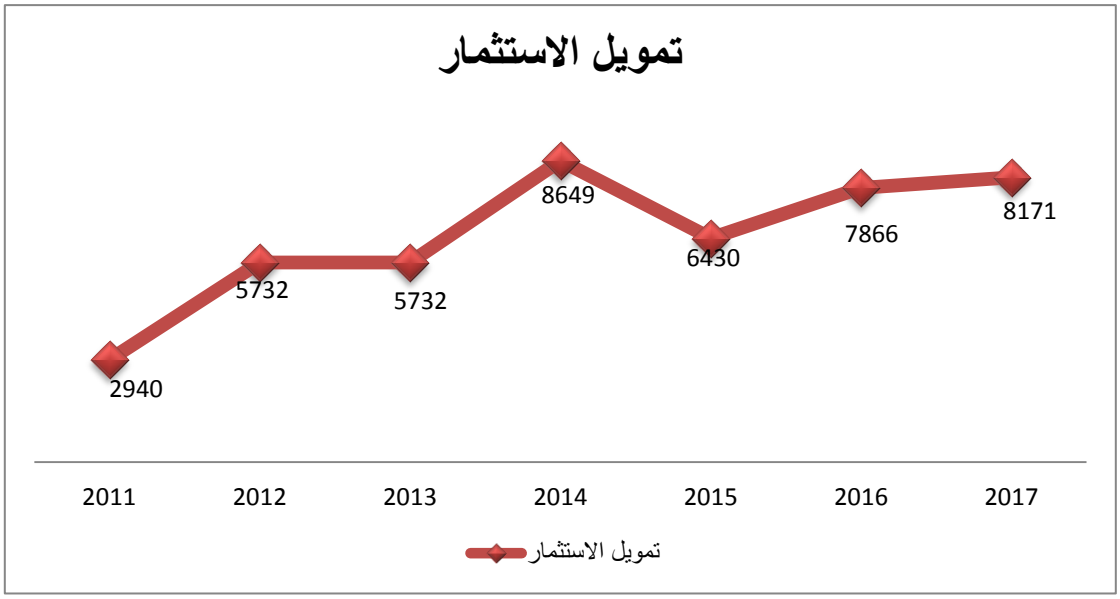
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك السلام، الموقع: www.alsalamalgeria.com ، تاريخ زيارته: جوان 2019.

إن التمويل المصرفي في بنك السلام كما توضحه الأرقام في الجدول رقم (41) منذ بداية نشاطه سنة 2011 إلى 2017 يعرف تحسن ملحوظ من عام لأخر، حتى لو كان بنسب قليلة نوعا ما فقد بدأ البنك بتقديم التمويلات سنة 2011 بقيمة 13905 مليون دج، ثم وصل بعدها في تحقيق الزيادة بمعدلات موجبة ماعدا 2014 و2015 أين سجل البنك تراجع في قيمة تمويله حيث سجل سنة 2014 تمويل بقيمة 23939 مليون دج، وهذا بمعدل إنخفاض عن 2013 يقدر بـ 16.8% وسنة 2015 إنخفضت قيمة التمويل عن 2014 بقيمة 809 مليون دج، ثم رجعت بعدها حتى 2017 أين وصلت قيمة التمويل لـ 45774 مليون دج، إلا أن معظم تمويلات البنك كانت مقدمة للاستغلال لا للاستثمار كما أن التمويل المقدم معظمه يقوم على صيغ المداينات، والتي تعد المرابحة والإجارة أهمها، فالبنك رغم أنه بدأ حديث إلا أنه لم يستطع حتى الاستفادة من تجربة بنك البركة، والاستفادة من أخطاءه المصرفية بالخصوص في التمويلات المقدمة.

2- تمويل الاستثمار من قبل بنك السلام:

يقوم بنك السلام بتقديم التمويل للاستثمار بصيغ مختلفة، والتي تعد المشاركة من بينها، وقد حققت التمويل بنسب منخفضة خلال الفترة ما بين (2011-2017) وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 23: حجم تمويل الاستثمار في بنك السلام (2011-2017) الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك السلام الجزائر، الموقع: www.alsalamalgeria.com

من خلال الشكل البياني رقم (23) نلاحظ أن بنك السلام يقدم التمويل بقيم مختلفة للاستثمار، فقد قدم تمويل للاستثمار سنة 2011 بقيمة 2940 مليون دج، وواصل التزايد بعدها حتى 2014 حيث حقق أقصى قيمة للاستثمار بلغت 8649 مليون دج، ليرجع للانخفاض سنة 2015 حيث بلغ الاستثمار 6430 مليون دج محققا بذلك إنخفاض بمعدل 25 % وهذا بقيمة 2219 مليون دج، ثم رجعت بعدها لتصل سنة 2017 إلى 8171 مليون دج كقيمة إجمالية لتمويل الاستثمارات، وهذا بمختلف الصيغ الاستثمارية، والتي تعد المشاركة من بينها ولكن لتحفظات البنك لم نستطع الوصول لنسبة التمويلات القائمة على المشاركة المقدمة من قبل البنك في الاقتصاد من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية، كما أن هذه التمويلات ليست واضحة هل هي مقدمة لمشروعات منتجة فعلا أو لا.

من خلال ما سبق نلاحظ أن البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر، لم تستطع منذ تأسيسها وحتى الآن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، فهي تعتبر من أضعف البنوك الخاصة في الجزائر التي لم تستطع في حد ذاتها أن تتجاوز نسبة تمويلاتها 14% من إجمالي التمويلات من القطاع المصرفي في الجزائر، أما البنوك الاسلامية فنسبتها أقل من 2% من التمويلات في الجزائر، وهذا بسبب

مختلف العراقيل التي تواجهها في عملها سواء تلك المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية، أو بسبب مختلف القوانين المصرفية التي لا تقر بعمل البنوك الاسلامية ولا بشرعيتها، إضافة إلا ضعف المؤسسات الخاصة في الجزائر.

المطلب الرابع: التمويل بالصكوك الاسلامية في الجزائر

إن الصكوك الاسلامية تعد من أنجح المنتجات المالية في الصناعة الإسلامية، فهي أوراق مالية يتم تداولها في السوق المالي، وهذا لقدرتها الهائلة على حشد أكبر قدر من رؤوس الأموال، وتوجيهها للاستثمار في مشروعات ضخمة كمشاريع الإنشائية أو مشروعات البنية التحتية، وتصدر بمختلف الصيغ وتعد صكوك المشاركة الأهم، لهذا سنحاول في هذا الجزء معرفة إذا كانت هذه الأدوات يتم التعامل بها في السوق المالي الجزائرية باعتبارها أداة مالية فعالة، وهذا كما يلي:

أولا: السوق المالية في الجزائر

إن السوق المالية من أهم مكونات القطاع المالي في أي اقتصاد، كما أن فعاليتها ونجاحها يعكس مدى تطور الاقتصاد، لذلك سنحاول في هذا الجزء التعريف بالسوق المالية في الجزائر وحجم التمويلات في السوق كما يلي:

1- ماهية السوق المالية:

تعرف السوق المالية، وتتجسد أهميتها فيما يلي:

أ- تعريف سوق الأوراق المالية:

- تعرف الأسواق المالية بأنها:" ألية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعا وشراء، وتمكن تلك الآلية من تحويل الموارد المالية بكفاءة من القطاعات الاقتصادية ذات الفوائض المالية نحو القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي"[1].

- أما سوق الأوراق المالية الاسلامية فإنه يعرف بأنه:" سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[2].

---

[1]: عاطف وليم أندراوس، أسواق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص21

[2]:أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة –دراسة فقهية–، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008، ص19.

ب- أهمية الاقتصادية لسوق الأوراق المالية:

إن الأسواق المالية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التمويلات التي تقدمها المشروعات الاستثمارية، فهي تعد صلة الوصل بين المشاريع ومدخرات الأفراد، كما أنها تعد سوقا منظمة لتداول الأسهم والسندات حيث يتم بيع وشراء الأوراق المالية فيها من خلال السماسرة المرخص لهم حيث يلعب فيها العرض والطلب الدور الرئيسي في تحديد الأسعار بما يوفر الحماية للمستثمرين من الغش والتدليس، وذلك بفضل القواعد التي يلتزم بها أعضائها من السماسرة في معاملاتهم مع المستثمرين بالإضافة إلى ما توفر من إعلانات للمستثمرين عن وضعية الشركات المالية، فسوق المالية تلعب دورا هاما في توزيع مدخرات الأفراد على مختلف المشاريع الاقتصادية وتنشيط كافة القطاعات بما ينعكس أثره في الأخير على معدل التنمية الاقتصادية للبلاد، وهي بذلك تعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية للبلاد في أوقات الرواج والكساد[1].

2- نشأة وتنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر:

أ- نشأة السوق المالية في الجزائر:

تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988 أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، ومنذ ذلك حين إلى غاية الوقت الحالي مرت بعدة مراحل وهي:[2]

- **المرحلة الأولى 1990-1992:** في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها، وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، ومن جملة هذه الإجراءات أنشئت " **شركة القيم المنقولة**"، ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية.

- **المرحلة الثانية بداية من 1992:** لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة نتيجة ضعف رأسمالها الاجتماعي وغموض الدور الذي يجب أن تلعبه، وفي فيفري 1992 رفع رأس مال الشركة كما أن اسم

[1]: قط سليم، مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة والسوق الأوراق المالية الاسلامية -دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص25.

[2]: بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018-2019، ص202-205.

الشركة تغير وأصبح بورصة القيم المنقولة، والتي تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993.

- **المرحلة ما بين 1993-1996:** لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع شروط سير البورصة حيث منع قانون 04-88 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية، ولهذا الغرض وبموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري ويتعلق الأمر بتعديلات خاصة بشركات الأسهم والقيم المنقولة.

- **المرحلة الانطلاق الفعلية 1996 إلى الأن:** مع نهاية 1996 كانت كل الظروف الجاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة حيث تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة، وأصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة وتم تشكيل لجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة إلى جانب شركة القيم المنقولة أصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل سنة 1997، وتم اختيار الوسطاء الماليين (البنوك وشركات التأمين).

ب- الاطار التنظيمي لبورصة الجزائر:

تتم تنفيذ العمليات في سوق الأوراق المالية الجزائرية وتنظيمها من قبل هيئتن رئيسيتين وهما: [1]

- **لجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة:** تقوم هذه اللجنة أساسا بالرقابة والتأكد من صحة المعلومات التي تقدمها الشركات ضمانا للشفافية، تقوم بإعطاء تأشيرة القبول للشركة التي تحقق شروط الدخول إلى البورصة، ولها وظائف تأديبية وتحكيمية، وقد قامت بإصدار أول تأشيرة لصالح شركة سوناطراك للسماح لها بإصدار السندات والإقراض والاكتتاب العام في 18-11-1997 ثم رياض سطيف، صيدال والأوراسي وأعطت أول اعتماد في الأسهم بتاريخ 31-03-1998 لإنشاء شركة استثمارات ذات رأس مال متغير.

- **شركة تسيير القيم المنقولة:** وتقوم أساسا على المادة 18 من المرسوم بالإشراف على إدخال المؤسسات إلى البورصة، تسيير حصص البورصة والقيام بعمليات المناقصة ونشر المعلومات فهي عبارة

[1]: بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية –دراسة قياسية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 161.

عن شركة ذات أسهم، ولا يصبح إعتماد أي وسيط إعتمادا فعليا إلا بعد أن يكتب في قسط من رأس المال هذه الشركة كما أنها تتلقا العمولات من العمليات التي تجري في البورصة.

ثانيا: حجم التمويل في السوق

إن حجم التمويل في السوق المالية يقاس بكمية عمليات التداول وحجمها، بالإضافة إلى نوعية الأوراق المالية المتداولة من قبل النشطاء في السوق، لذلك سنتطرق في هذا الجزء إلى حجم التمويلات في سوق المالية الجزائرية، ومعرفة إذا كانت تمول بالصكوك الاسلامية وخاصة صكوك المشاركة، كما يلي:

1- حجم التمويل في بورصة الجزائر:

إن الجدول التالي يعكس حجم التمويل في بورصة الجزائر خلال الفترة ما بين 2004-2017، -مع العلم أن عدد المتعاملين فيها لا يتجوز خمسة شركات- كما يلي:

الجدول رقم 42: التداول في بورصة الجزائر للفترة (2004-2017)

السنة	عدد الصفقات	حجم المتداول	القيمة المتداولة دج
2004	141	22183	8432615
2005	64	13487	4188200
2006	144	63561	23756950
2007	113	35794	14493415
2008	203	52103	21414845
2009	160	34700	13891895
2010	125	27420	11985965
2011	413	231997	185118435
2012	143	49471	36038865
2013	132	120681	49116990
2014	251	90111	41410340
2015	259	2213143	1251956825
2016	339	788860	805500430
2017	438	468145	302261260

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التداول لحصلة النشاط السنوي للفترة 2004-2017 من بورصة الجزائر، الموقع: www.sgbv.dz/ar ، تاريخ الاطلاع: 2سبتمبر 2019.

من خلال الأرقام في الجدول رقم (42) الذي يحدد لنا حجم التمويل في بورصة الجزائر للفترة (2004-2017)، نلاحظ أن بورصة الجزائر حققت في بداية الفترة سنة 2004 حجم تداول في حدود 22183 وبقيمة 8432615 مليون دج و بـ141 صفقة خلال السنة، كما سجلت البورصة أعلى حجم للتداولات سنة 2015 بـ2213143 وهذا بقيمة تداول وصلت إلى 1251956825 مليون دج، وبعدد تداولات لم يتجاوز 259 صفقة فقط لسنة كاملة، أما في 2017 فقط كانت عدد الصفقات في حدود 438 صفقة ولكن بقيمة تداول أقل عن 2015 حيث بلغت قيمة تداولات هذه سنة 302261260 مليون دج فقط، إن هذه الأرقام المسجلة تعكس مدى ضعف النشاط التمويلي في بورصة الجزائر – يكفي فقط أن المتعاملين فيها لم يتجاوز عددهم خمس مؤسسات فقط وهذا مالا يمكن إيجاده في أي سوق مالي في أي دولة- وعدم فعالية وكفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية في نشاط الاقتصادي، فهي شبه مغيبة عن القطاع المالي، رغم كونها من أهم محركات القطاع المالي في أي الاقتصاد، وهذا لسهولة تحصيل التمويل للمشروعات الاستثمارية الضخمة من البورصة أفضل من البنوك، بالإضافة إلى ضعف القطاع البنكي القائم على المعاملات التقليدية في الجزائر، فإن البورصة أيضا تعكس مدى ضعف القطاع المالي الذي يعتبر المحرك الأول للاستثمار في أي اقتصاد.

2- التمويل بالصكوك الاسلامية في الجزائر:

من خلال الإطلاع على التقارير السنوية لسوق الأوراق المالية الجزائرية، وكذا مختلف المعلومات عن الأوراق المالية المتعامل بها، وحسب ما هو متعارف عليه في الساحة الاقتصادية الجزائرية، فإن الجزائر لا تستعمل الصكوك بكافة أنواعها سواء كانت صكوك مشاركة أو غيرها في تمويلات المقدمة سواء في البورصة، التي يعد التمويل بالأوراق التقليدية أصلا فيها شبه منعدم، وحتى في البنوك لم يتم التعامل بها رغم ما تحمله من مزايا وفوائد، يمكن أن تحقق التحسن في الاقتصاد الجزائري من خلال قدرة الصكوك على جلب وحشد المدخرات واستخدامها في بناء المشروعات الاستثمارية المنتجة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن التمويل الاسلامي في الجزائر، لم يستطع لحد الأن إيجاد البوابة الملائمة للدخول بصورة فعالة وناجحة في الاقتصاد الجزائري، فالبنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر، لم

تستطع منذ تأسيسها وحتى الآن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد، وهذا بسبب مختلف العراقيل التي تواجهها في عملها، سواء تلك المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجزائرية، أو بسبب مختلف القوانين المصرفية التي لا تقر بشرعية عملها، بالإضافة إلا غياب التمويل بالصكوك الاسلامية بمختلف أشكالها، رغم نجاحها في العديد من الدول خاصة في تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة في كافة القطاعات، أو حتى في تمويل العجز الموازي كما تفعل السودان، فالتمويل الاسلامي بصيغ المشاركة أو غيرها لم يستطع النجاح في الجزائر، ولم يجد طريقه بسبب مختلف العراقيل المحيطة به، خاصة تلك الصادرة من البنك المركزي فهو المحرك الأول للمنظومة البنكية والمالية من خلال مختلف القوانين التي يتعامل بها، لذلك سنحاول في المبحث الموالي تسليط الضوء على مختلف العراقيل القانونية وغيرها التي تقف في وجه نجاح التمويل الاسلامي الجزائر.

المبحث الثاني: العوائق التمويلية للبنوك الاسلامية في الجزائر

إن العمليات التمويلية التي تسعى البنوك للقيام بها في شتى المجالات الاستثمارية، من أجل تحقيق الربح والاستمرارية تكون دوما مرتبطة بالقوانين والتعليمات التنظيمية، التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي، وهذا لتسهيل عمل البنوك، بالإضافة إلى خلق التوازن والتنظيم في القطاع المالي الذي ينعكس على الاقتصاد، وغياب التنظيمات القانونية التي تشرف على العمل البنكي بمختلف عملياته سواء الخدماتية أو التمويلية، يخلق للبنوك عدة عراقيل وصعوبات قد تحد من نشاطه وبالتالي استمراريته، وهذا الذي تعاني منه البنوك الاسلامية الناشطة في الساحة المصرفية الجزائرية، التي لا يوجد فيها ولا قانون أو حتى مادة في التشريع الجزائري تقر بوجودها أو تنظم عملها، فهي تتعامل مع البنك المركزي بنفس القوانين التي يتم التعامل بها مع البنوك التقليدية، رغم الاختلاف في طبيعة عمل كل واحدة، وعدم مراعاة البنك المركزي الجزائري لطبيعتها جعلها تعاني من الكثير من المشاكل، خاصة في مجال الاستثمار بصيغ المشاركة، لهذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف العوائق القانونية التي تعاني منها البنوك الاسلامية في الجزائر، بالإضافة إلى العراقيل الاقتصادية التي تقف في وجه تطور التمويل الاسلامي وبمختلف صيغه خاصة صيغ المشاركة وهذا كما يلي:

المطلب الأول: الاطار القانوني لعمل البنوك الاسلامية في الجزائر

لتحديد طبيعة العراقيل والمشاكل التي تعاني منها البنوك الاسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية، لابد لنا أولا التعرف على الطبيعة القانونية للبنوك الناشطة في الجزائر ومنها الاسلامية، وهذا

لكي نستطيع تحديد طبيعة المشاكل والتي تعاني منها البنوك الاسلامية في الجزائر، فالمشرع الجزائري لا يقر مطلقا بطبيعة البنوك الاسلامية، التي تختلف كليا في نشاطها عن نظيرتها التقليدية، فرغم أن تأسيس أول بنك اسلامي في الجزائر كان مع ثورة الاصلاحات المصرفية التي شهدتها الجزائر في التسعينات، المتجسدة في قانون النقد والقرض، فلم يظهر أي قانون أو أمر أو حتى مادة تقر بشرعيتها في الجزائر، رغم الاصلاحات التي شهدها قانون النقد والقرض، وحتى في الاصلاحات التي جاء بها الأمر المتعلق بالنقد والقرض رقم 03-11، وقد حدد هذا الأمر نشاطات البنوك التجاري في مواده كما يلي:[1]

أولا: المادة 70 من القانون البنكي

والتي تنص على أنه: " البنوك التجارية مخولة دون سواها بالقيام بجميع العمليات المبينة في المواد من 66 إلى 68، وقد جاءت هذه المواد لتبين طبيعة عمل البنوك التجارية والتعريف بطبيعة نشاطها، حيث جاء في المادة 66 " تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل" كما جاءت المادة 67 بتعريف للودائع وكيفية استعمالها حيث نصت بأنه " تعتبر أموالا متلقاه من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لا سيما في شكل ودائع، من حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها"، في حين جاءت المادة 68 لتحديد أن القروض بفائدة حيث نصت على أنه" يشكل عملية القرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان"، فهذه المواد جاءت كما لاحظنا لتحديد العمل البنوك التقليدية، في حين لا توجد أي مادة تحدد طبيعة نشاط البنوك الاسلامية أو تقر به رغم أنها لم تقم أيضا بإلغائه.

ثانيا: المادة 72 من الأمر 03-11

فقد نصت على أنه:" يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كعمليات الصرف والعمليات على الذهب والمعادن الثمينة، وكذا توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها، بالإضافة إلى الاستشارة والمساعدة في مجال

[1]:الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الباب الثاني العمليات، الجريدة الرسمية، ص10.

تسيير الممتلكات، وكذا الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال".

ثالثا: المادة 73 من الأمر 03-11

التي أجاز فيها المشرع الجزائري بأنه: " يحق لها أن تتلقى أموالا موجهة للتوظيف في شكل مساهمات لدى مؤسسة ما، وفقا لكل الكيفيات القانونية المحددة بمجموعة من الشروط" كما أقر لها إضافة إلى ذلك أن تأخذ المساهمات وتحوزها، ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للبنوك، الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض"، فبهذه المواد يحد المشرع للبنوك والمؤسسات المالية حقها في امتلاك المشاريع في النشاطات الاقتصادية، وهذا كي لا تخرج عن دائرة نشاطها الحقيقي المتعلق بالوساطة المالية.

مما سبق نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يعط أي أهمية أو مراعاة للبنوك الاسلامية وطبيعتها الخاصة ضمنا الأنشطة التي سمح بها للبنوك ، وهذا لكونها لا تقوم فقط على مجرد التمويل بل هي تقوم على التمويل الحقيقي للاستثمارات الاقتصادية، والتي يكون فيها هذا التمويل مبني على مبادئ وضوابط الشريعة الاسلامية، كما أن ما ورد في المادة 75 يضيق من نشاط البنوك الاسلامية، وهذا بسبب أن المشرع ذكر في المادة أن للبنوك الحق في ممارسة هذه النشاطات، ولكن تبقى محدودة، فهذا لا يعيق عمل البنوك التقليدية، لكن يضيق الخناق أكثر على البنوك الاسلامية التي يعتبر هذا أساس عملها والفارق الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية. وبالتالي فإنه رغم عدم وجود نص قانوني من المشرع الجزائري صريح يمنع ممارسة البنوك الاسلامية لعملها، إلا أن عدم وجود قوانين تضبط عملها وكذا تحميها يجعلها محدودة النشاط وشبه غائبة عن الساحة.

المطلب الثاني: أثر تطبيق السياسة النقدية على البنوك الاسلامية الجزائرية

يطبق البنك الجزائري في تعاملاته مع البنوك العاملة في الجزائر مجموعة من الأدوات النقدية وهذا من أجل التحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، لكن تبقى هذه الأدوات كلها مرتبطة بسعر الفائدة المحرم شرعا، لذا سنحاول في هذا الجزء معرفة كيف تؤثر هذه الأدوات على البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر في ظل عدم وجود أي قانون يقر بشرعيتها، وهذا كما يلي:

أولا: آلية إعادة الخصم والقرض

للبنك المركزي مجموعة من أدوات لإعادة تمويل الجهاز المصرفي، والتي هي في الواقع أدوات يسعى من خلالها إلى الرقابة على قدرة البنوك التجارية في توليد النقود، وحجم التوسع الائتماني الذي تقوم به، هذه الأدوات التي هي عبارة عن القروض بفائدة يمنحها البنك للبنوك التجارية، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 43 من الأمر 03-11 بأنه:" يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون هذه القروض مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو بالذهب، العملات الأجنبية أو بالسندات قابلة للخصم بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض"، وتتم عملية إعادة التمويل على ثلاث طرق وهي:[1]

1- المنح والتسهيلات لمدة 24 ساعة أو 7 أيام.

2- المزادات على القروض التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية والتي توفر تمويلات تصل فترة استحقاقها إلى ثلاثة أشهر.

3- عمليات السوق المفتوحة.

إن أهمية بنك الجزائر للبنوك التجارية بصفته الملجأ الأخير، لإعادة تمويلها تعتبر معدومة بالنسبة لبنك البركة والسلام، ذلك لأنهما لا يملكان الضمانات التي تتطلبها عملية الاقتراض من بنك الجزائر، إضافة لكون العمليات المتبعة في إعادة التمويل مبنية وفق قواعد، تقوم على سعر الفائدة المحرم شرعا، بالإضافة إلا أن عمليات السوق بين البنوك خاضعة في تسييرها وعملياتها إلى الأطر الرقابية التي يحددها بنك الجزائر، والتي تفرض التعامل بالقاعدة الاقراضية وفق سعر الفائدة في السوق النقدية، سواء بقرض مقابل سندات مضمونة، أو قروض دون تقديم ضمانات.

وهو ما لا تتمتع به البنوك الاسلامية في الجزائر، للحصول على التمويل في حالات العجز أو نقص السيولة من السوق النقدية أو بنك الجزائر، وفق الأحكام التي تضبط العمل المصرفي بالمشاركة، مما يجعل أي بنك اسلامي جزائري مضطرا للتعامل بالفائدة في حالة تعرضه لأزمة في السيولة، وهذا بسبب القوانين البنكية الجزائرية التي لم تضع أي مواد أو أوامر في نصوصها لحماية البنوك الاسلامية

[1]: شودار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية –دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2006-2007، ص247-248.

في السوق المصرفية الجزائرية لحد الأن، رغم أن أول تأسيس لها كان في بداية التسعينات أي مرة عليه ثلاثة عقود تقريبا.

ثانيا: ألية الاحتياطي الاجباري

إن سياسة الاحتياطي الإجباري التي يتبعها البنك المركزي الجزائري، تهدف إلى التأثير والتحكم في حجم المعروض النقدي في السوق، وذلك من خلال التحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان وهذا على حسب الوضعية الاقتصادية في الجزائر، فالبنك يتبع إما السياسة الانكماشية من خلال رفع معدل الاحتياطي أو السياسة التوسعية بخفضه، كما أن هذه الوسيلة لها دورا فعالا أيضا في المحافظة على أموال المودعين، وكذا حماية البنوك في حالات السحوبات المفاجأة لأصحاب الحسابات الجارية، وهذا كله يصب في صالح حماية المنظومة البنكية ككل والحفاظ على توازنها واستقرارها داخل الاقتصاد.

ولكن الفرض على البنوك الإسلامية الجزائرية بتكوين احتياطي إجباري على مجمل الودائع التي لديها، طبقا لمقتضيات النظام رقم 04-02 والتعليمات الخاصة بتطبيقه – وهذا باعتبار لا يوجد ولا نص قانوني لحد الأن يحمي البنوك الاسلامية في الجزائر يتعامل معها على حسب طبيعتها التمويلية-، يطرح عدة إشكالات عملية وشرعية أمام البنوك الاسلامية، التي في حاجة إلى السيولة الدائمة في يدها وهذا بحكم نوعية التمويلات التي تقدمها، والتي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يتوجب عليها استثمار كافة أموال التي تأتيها على شكل وديعة استثمارية، فالبنك الاسلامي هنا تكون له وديعة استثمارية بحجم 100 وحدة نقدية لو أخذنا منها احتياطي مثلا بنسبة 10%، يصبح لديه مبلغ للاستثمار بحجم 90 وحدة نقدية وهو مضطر على التعامل من أصحاب هذه الودائع في مسألة الربح والخسارة على أساس وديعة بمبلغ 100 وحدة وليس 90، مما قد يوقعه في العديد من المشاكل مع عملاءه قد تؤذي إلى خسارتهم، على عكس البنوك التقليدية التي تقوم على مبدأ الفائدة الحتمية فهي تقوم فقط بتغير سعر الفائدة حسب ما تقتاضيه مصلحتها، من أبرزها:[1]

1- أن البنوك الاسلامية ونظرا لالتزامها بأحكام الشريعة الاسلامية لا يمكنها الاستفادة من الفوائد الربوية التي يمنحها بنك الجزائر مقابل تكوين تلك الاحتياطيات، وبالتالي فإن مبلغا معتبرا من أموالها يبقى مجمدا لدى بنك الجزائر دون أن تتحصل على عوائد عليه، في الوقت الذي تجني البنوك التقليدية

[1]: بهون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2013-2014، ص227-228.

الأخرى عوائد هامة من جراء تلك الفوائد، زيادة على أنه في حالة عجزها عن تلبية متطلبات هذا الاحتياطي فإنه بإمكانها أن تلجأ إلى بنك الجزائر من أجل الاقتراض أو القيام بخصم الأوراق المالية لذلك تتخلى البنوك الاسلامية عن أخذ الفوائد ولا تتحصل على أية أرباح من تلك الأموال المجمدة.

2- أنه ونظرا لإرتفاع حجم الودائع الجارية في البنوك التقليدية، فإن هذه الأخيرة تقوم بتغطية الحد الأدنى لمبلغ الاحتياطي الإجباري من أرصدة تلك الودائع، في حين أن هذه الودائع من الناحية النظرية ذات مستوى محدود لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالودائع لأجل، لذلك ستكون هذه الأخيرة مجبرة على تغطية ذلك العجز من حساب الودائع الاستثمارية، رغم أن البنك الاسلامي يستقبل هذه الودائع من أجل توظيفها واستثمارها على أساس عقود المضاربة أو المشاركة، وهو ملزم باستثمارها وليس تجميدها كاحتياطي، كما أنها تلتزم بمبادئ الشريعة التي تحكم عملياتها الاستثمارية بأرصدة الودائع الاستثمارية، والتي تقتضي أن يتم منح الأرباح الناتجة فعلا عن الاستثمار الحقيقي لتلك الودائع، وبالتالي لا يجوز شرعا دفع أرباح مقابل أموال لم يتم تشغيلها لأن هنا سيقع البنك في شبهة الربا. وهذا ما قد يوقعها في مشكلة التنافسية مع البنوك التقليدية، مما قد يدفع بالعملاء لتفضيل البنوك التقليدية بفوائد الأكيدة على الأرباح في بنوك الاسلامية الغير الثابتة بغض النظر عن فكرة الحلال أو الحرام.

3- يطبق بنك الجزائر جزاء لعدم الالتزام بتكوين هذا الاحتياطي، زيادات ربوية تحسب طبقا للمادة 4 من التعليمة رقم 02-2004 بما يقل عن نقطتين من نسبة معدل الاحتياطي الأدنى، وعلى حسب المعدلة التي نصت عليها المادة. وهذا يتنافى مع مبادئ البنوك الاسلامية في الجزائر أو غيرها بعدم التعامل بالفوائد الربوية في كل المعاملات مهمة كانت الجهة المتعامل معها.

وبالتالي فإن تطبيق ألية الاحتياطي الاجباري لا تتماشى مع مبادئ العمل في البنوك الاسلامية والتي تقوم على الاستثمار الحقيقي في القطاعات المنتجة للودائع الاستثمارية، ومحدودية قدرتها على خلق الائتمان مقارنة بالتقليدية، بالإضافة إلى مشكلة التعامل بالفائدة، فهذا كله يجعل من البنوك الاسلامية تجد صعوبات في تعامل في المنظومة البنكية الجزائرية.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة

إن هذه الأداة يستعملها بنك الجزائر لإمتصاص السيولة الفائضة، لذا البنوك التجارية أو لمساعدتها في منح الائتمان، وهذا من خلال التدخل في السوق النقدي ببيع وشراء السندات الحكومية والتي في أغلب يكون أقصى تاريخ استحقاق لها 6 أشهر، أو يقوم بنك الجزائر بخصم السندات القابلة

للخصم أو بغرض منح القروض، وتتم هذه العمليات مع البنوك التجارية، وهذا حسب الوضع السائد في الاقتصاد الجزائري، وتكون هذه العمليات مقابل أسعار الفائدة المحددة، وهنا تقع مشكلة البنوك الاسلامية حيث لا يمكنها أيضا التعامل مع البنك المركزي في هذه الأداة، وهذا بسبب معدلات الفائدة المحرمة عليها في جميع تعاملاتها، وهذا ما يضعها خارج ما يحدث داخل السوق النقدية الجزائرية بسبب عدم وجود أي قانون يسهل عليها عملها أو تكيفه حسب الوضع في المنظومة المصرفية الجزائرية.

فهذه العراقيل في مختلف الأدوات النقدية التي تجدها البنوك الاسلامية في الجزائر، تقف عائق بينها وبين ممارستها لنشاطها المصرفي التمويلي، الذي يقوم على صيغ تشاركية في العمليات الاستثمارية كما أنها تحد من منافستها مع البنوك التجارية، بل تبقيها خرج المنافسة البنكية في الساحة المصرفية وجذبها للعملاء بسبب عدم وضوح مسارها التنظيمي مع البنك المركزي، وهذا الذي يؤذي إلى الحد والكبح من مساهمتها الفعالة في الاقتصاد، خصوصا وأنها تملك أساليب تمويلية وأهمها المشاركة القادرة على ترقية الاستثمار الذي يتولد عنه تطور في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: أثر الرقابة الاحترازية على البنوك الاسلامية في الجزائر

يطبق البنك المركزي أدوات الرقابة الاحترازية التي تم وضعها بداية من 1988من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، فهي معايير دولية هدفها حماية البنوك الناشطة في القطاع المصرفي، خاصة البنوك التقليدية من المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها، وبما أن البنوك الاسلامية تعتبر أيضا مؤسسات مالية ناشطة في القطاع المصرفي، فهي ملزمة بتنفيذها حتى لو لم تراعي هذه المعايير خصوصيتها خاصة تلك الناشطة في بيئة مصرفية لا تقر بشرعيتها كالجزائر، ولهذا سنتطرق في هذا الجزء لبعض الأدوات الاحترازية المطبقة في الجزائر وكيف تأثر على البنوك الاسلامية، مع التطرق لبعض المخاطر التي جاءت هذه المعايير لكبحا والتي تتعرض لها البنوك الاسلامية أيضا. وهذا فيما يلي:

أولا: مخاطر البنوك الاسلامية

تعاني البنوك الاسلامية سواء كانت في الجزائر أو في أي دولة أخرى، من المخاطر التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، وذلك بحكم أنها مؤسسة مالية تقترب من طبيعتها وأهدافها للبنوك التقليدية، كما تنفرد بمجموعة من المخاطر متعلقة بطبيعتها الاستثمارية والتمويلية، وهذا حسب كل صيغة استثمارية والتي تعد صيغ المشاركة أهمها، وهي كما يلي:

1- المخاطر المشتركة مع البنوك التقليدية:

تشترك البنوك الاسلامية والتقليدية في مجموعة من المخاطر التي تتعلق بطبيعة البنوك ونذكر من بينها ما يلي:

أ- المخاطر الائتمانية: تنشأ مخاطر الائتمان في البنوك نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو المماطلة المتعمدة المقصودة، وعندئذ يلجأ البنك إلى التصرف في الضمان بإعتباره ملاذا آمنا، وتكون البنوك نفسها في بعض الأحيان، سببا في حدوث المخاطر الائتمانية، نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في إدارة البنك، إما لعدم تدريبهم، أو لنقص في خبرتهم، أو حتى نتيجة لعدم توافر السياسة الائتمانية رشيدة لدى البنك، مصحوبا ذلك كله بضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها، أضف إلى ذلك هنالك أسباب أخرى تساهم في حدوث مخاطر الائتمان، هي الأوضاع الاقتصادية السائدة، كإتجاه السوق نحو التضخم والانكماش، واضطراب حركة الأسواق. كما أن هناك نوعا من المخاطر الائتمانية يكون مردها إلى طبيعة العمل وبيئته، فالقطاع الزراعي مثلا معروف أنه أكثر مخاطرة من القطاعات الأخرى، نظرا لطبيعة الزراعة نفسها، وتأثرها بالعوامل المناخية وعدم توافر المياه وهكذا.[1]

ب- مخاطر السوق: تعتبر الأدوات المالية والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي لأسباب تتعلق بالتغيرات الاقتصادية الكلية، أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل، أما الخاصة فتنشأ إذا كان هناك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق كمخاطر أسعار الأسهم، وأسعار الصرف، أو مخاطر السلع[2].

ت- مخاطر السيولة: تتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للوفاء بالتزامات المصرف، وتكون هذه المخاطر أكثر شدة في المصارف الاسلامية نظرا لكونها لا تستطيع الإقتراض

[1]: فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ورقة بحثية مقدمة ، 2008، ص 11.

[2]:عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص67.

بالفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة، ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الاسمية إضافة إلى عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للمصارف الاسلامية[1].

ث- المخاطر التشغيلية: تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة الرقابية على التكاليف المباشرة، كما عرفتها بازل على أنها الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات، أو نتجت هذه المخاطر بسبب الأحداث الخارجية[2]، إلا أن هذه المخاطر تعرف تزايد في بعض البنوك الاسلامية، ومنها الجزائرية وهذا بسبب قلة الكفاءة وتدريب اللازم حول الأساليب التمويلية الاسلامية، خاصة لقلة الدراسات التي تهتم بالمالية الاسلامية في الجامعات والمراكز التعليمية.

2- المخاطر صيغ التمويل:

إلى جانب المخاطر التي تعاني منها بصفتها بنك، تعاني البنوك الإسلامية من مخاطر أخرى تتعلق بطبيعة عملها الذي يقوم على صيغ التمويل بمختلف أشكالها، وذلك على حسب طبيعة كل صيغة سواء كانت من صيغ المشاركات أو المداينات، ويتمثل البعض منها فيما يلي:

أ- مخاطر المضاربة: تعتبر المضاربة من أهم الصيغ القائمة على المشاركة التي كان منتظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما أنها عملية استثمارية مدرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين وتقضي على تلك السلبية التي ينتظرها أصحاب الودائع من فوائد هزيلة كما أنها تساعد المصرف على تنمية المجتمع بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلا وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها كعجز السيولة وخطر الصرف إن تم

[1]: طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، غدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية، المجلد 19، العدد1، الجزائر، د.س، ص64-65..

[2]: محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة tobin's Q، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية المالية، الأردن، 2007-2008، ص19-20.

التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط، بالإضافة إلى مشكلة التعدي والتقصير، وعدم ضمان نتيجتها[1].

ب- مخاطر المشاركة: إن النجاح في تطبيق صيغة المشاركة في المصارف الاسلامية يعتمد أساسا على النجاح في اختيار العملاء الملائمين، وهذا ما يقعه في المخاطر لأن عقودها تقوم على الثقة والأمانة فإذا حدث أي انتقاء خاطئ للعملاء من الناحية الأخلاقية أو المهنية، فقد يؤدي إلى فشل العقود مما قد يوقع البنك في خسائر نتيجة فشل المشروع الاستثماري الممول بصيغة نتيجة الاختيار السيء للعميل[2]، بالإضافة إلى مخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تقدير الخسائر المفاجئة الناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق وغيرها.

ت- مخاطر المرابحة: تعتبر المرابحة من أكثر الصيغ استعمالا في البنوك الاسلامية وهذا بإعتبارها تذر الأرباح بأقل مخاطر ممكنة، لكن رغم ذلك فهي تشتمل على مجموعة من مخاطر كتغير الأسعار السوقية التي تأثر على ما اشتراه البنك من السلع والأصول، فالبنك عادة يشتري السلع بناء على الوعد، ويتملكها قبل أن يبيعها إلى الزبون، ومع أن المدة التي تحصل للبنك الملكية فيها قصيرة، إلا أنها قد تتأثر بتغير الأسعار، تنتهي المرابحة إلى دين في ذمة العميل لكامل الثمن أو جزء منه، وهذا يعني أن المماطلة في أداء الدين أو التأخر في السداد لا يترتب عليه أي تعويض للبنك عن الفرصة التي ضاعت عليه بسبب ذلك، كما تعاني المرابحة من مخاطر سعر الفائدة، فالزيادة من أجل الأجل في المرابحة عادة تكون ثابتة، ولا يجوز أن تكون متغيرة، لذلك فإن عمليات التمويل ذات الأجل الطويل تتضمن هذه المخاطر، فلا يستطيع البنك معالجة العائد المتولد من مرابحات القديمة بعد أن يتغير سعر الفائدة[3].

ث- مخاطر السلم: يوجد في عقد السلم مجموع من المخاطر كتعذر تسليم السلعة عند حلول الأجل وهذا راجع إلى مماطلة العميل، وفشل المحصول لأسباب خارجة عن إرادة العميل، وكأن تكون السلعة محل العقد مما يغلب وجودها في الأسواق عند حلول الأجل، تذبذب الأسعار نتيجة لظروف السوق وخاصة إنخفاض سعر السلعة المتفق تسليمها في الأجل، والكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤدي

---

[1]: مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص5.

[2]: أحمد محي الدين أحمد، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2004، ص20.

[3]: صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا، 2008، ص 333-334.

إلى ائتلاف المحصول وهذا لأمر لا يمكن التنبؤ به، بالإضافة لمخاطر المتعلقة بتخزين السلعة أو المحصول في المخازن كالحريق والتلف والسرقة، وإذا كان السلم في السلعة الأجنبية توجد هناك مخاطر حبس السلعة في الموانئ والمطارات عند التأخر في تسوية الوثائق[1].

ج- مخاطر الإجارة: تقوم هذه الصيغة على شراء الأجهزة والمعدات من قبل البنك والتي تحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لإحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال مما قد ينجم عنه خسائر كبيرة للبنك، وقد يعاني أيضا من عدم دفع الأجرة بإنتظام مما ينجم عنه تعطيل لرأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه، وكذا خطر التكنولوجيا المتقدمة وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة[2].

ثانيا: نسبة تغطية المخاطر

يلزم بنك الجزائر البنوك التجارية بموجب التعليمية رقم 74-94 بإحترام نسبة الملاءة المالية وحددت التعليمات 04-99 و74-94 طبيعة المخاطر وأوزان الترجيح الخاصة بكل منها والمتعلقة بعناصر الميزانية وخارج الميزانية، ليكون حساب هذه النسبة كما يلي:[3]

$$\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}} \times 100 \geq 8$$

لقد قام المشرع الجزائري بفرض هذه النسبة عملا بأحكام اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988- إلا أنه تم رفع هذه النسبة في بازل 3 لتصبح 10.5% أي أصبح على البنوك الزيادة في رؤوس أموالهم-. ومعلوم أن هذه الأخيرة لم تأخذ في حسبانها خصوصية عمل البنوك الاسلامية، لا من حيث مصادر أموالها ولا من حيث نوعية المخاطر التي قد تتعرض لها، فالبنوك الاسلامية تتميز عن نظيرتها التقليدية

[1]: عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص 190- 192 .

[2]: مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص6.

[3]: بهون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الاسلامية، مرجع سابق، ص170-171.

بأن جزء أهم من مصادر أموالها ليست ثابتة ويمكن لها نظريا أن تتحمل الخسارة، كما تنتج عن الصيغ التمويلية التي تقدمها مخاطر مختلفة عن تلك الناتجة عن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التقليدية، ورغم تمكن البنوك الاسلامية الجزائرية من الالتزام بهذه النسبة وتحقيق معدلات ملاءة مرتفعة نوعا ما مقارنة بالحد الأدنى المطلوب، حيث تمكن بنك البركة على سبيل المثال من تحقيق نسب ملاءة في كل من السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي: 24.8%، 26.86% ، 23.88% إلا أن ذلك لا يعني بأن هذه النسبة مناسبة لنشاطها وتعكس حقيقة ملاءة هذه المؤسسات. وتبقى هذه النسبة بمكوناتها غير مناسبة للبنوك الاسلامية من ناحيتين:

1- أنه ورغم تشابه عناصر الأموال الأساسية بين البنوك التقليدية والاسلامية بصفة عامة، فإن حجم الأموال الخاصة المكملة يبقى محدودا لدى البنوك الاسلامية، بسبب عدم تعاملها بأهم العناصر المحددة من طرف النظام البنكي، بالرغم من دورها الكبير في دعم رأس مال البنوك التقليدية. خاصة ما تعلق بالأموال الناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، وهذا لارتباطها بعنصر الفائدة المحرم شرعا على البنوك الاسلامية.

2- عدم الأخذ في الحسبان إمكانية أن تتحمل حسابات الاستثمار جزء من المخاطر، رغم أن أصحابها يشاركون البنك الاسلامي في تحمل الخسارة، ولا يتعرض البنك عند إدارته لهذه الحسابات إلا لنوعين من المخاطر التشغيلية والتجارية المنقولة.

إلا أن الهيئة العليا للمجلس الاسلامي قامت بتعديل هذه النسبة بما يتلاءم مع البنوك الاسلامية، مدخلة حسابات الاستثمار فيها، وهذا لتعطي أريحية للبنوك الاسلامية في ممارسة نشاطاتها دون تخوف .

وقد عمدت العديد من الدول التي تقر بالبنوك الاسلامية في قوانينها وأنظمتها البنكية بالاعتراف بهذه النسبة والعمل بها، إلا أن المشرع الجزائري رفض العمل بهذه النسبة وظل يعمل بنسبة بازل مع جميع البنوك، سواء كانت التجارية أو غيرها، وهذا الذي زاد من محدودية البنوك الاسلامية الجزائرية في فتح المجال للاستثمار، وهذا بسبب اعتبار حسابات الاستثمار ضمن مطلوبات التي يضمنها رأس مال البنك وبالتالي حبس جزء مهم من موجوداتها السائلة خارج مجال الاستثمار، وبالإضافة إلى عدم وجود لذا البنوك الاسلامية عناصر الأموال الخاصة مكملة لدعم رأس مالها الأساسي بسبب الفائدة الربوية.

ثالثا: معامل تغطية السيولة

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة (غير المرهونة بشكل صريح أو ضمني لضمان أو تحسين المستوى الائتماني لأي عملية أو كحماية لأي نوع من المخاطر) والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوما تحت سيناريوهات ضغط محددة، وكحد أدنى من المفترض أن تمكن تلك الأصول السائلة البنك من الاستمرار في مزاولة نشاطه حتى اليوم الثلاثين وفقا للسيناريو المحدد حيث يفترض عندئذ أن تكون إدارة البنك قد اتخذت الاجراءات المناسبة إيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة[1]، وقد عمد بنك الجزائر لإلزام البنوك العاملة في الساحة المصرفية، بعمل بنسبة سيولة المحددة في قانون وهذا تطبيقا لما أقرته معايير لجنة بازل للسلامة المصرفية، وحسب ما جاء في المادة 2 من النظام رقم 11-04 المؤرخ سنة 2011، حيث نصت الفقرة 2 من المادة 3 على أنه:" يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت نسبة أو معامل السيولة يساوى على أقل 100%، وقد حددت هذه النسبة بأنها العلاقة بين إلتزامات التمويل المستلمة من البنوك ومجموع الأصول المتوفرة الممكن تحقيقها على المدى القصير"، ويتم حسابها كما يلي:[2]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \times 100 \geq 100\%$$

وتتمثل كل من الأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية كما حددها القانون الجزائري فيما يلي:

1- الأصول السائلة عالية الجودة: هي الأصول القابلة للتحول إلى سيولة في أقصر وقت ممكن مثل الأوراق المالية كالسندات.

2- صافي التدفقات النقدية: هي الفرق بين التدفقات الصادر والوارد للبنك.

إن بنك الجزائر من خلال فرضه لمعاملات السيولة على البنوك التجارية، وإجبارها على المتابعة الدائمة لسيولتها وهذا من خلال الاحتفاظ بالمقادير المناسبة من السيولة السائلة لديها قصد تجنيبها الوقوع

[1]: تعليمات معيار تغطية السيولة للبنوك الاسلامية، بنك الكويت المركزي، الصادرة بتاريخ 23-12-2014، ص 8، الموقع البنك: www.cbk.gov.kw ، تاريخ الزيارة: 17-09-2019.

[2]: القانون 04-11، المؤرخ في 6 سبتمبر 2004، العدد 54، الجريدة الرسمية.

في خطر السيولة التي يمكن تواجهه من خلال السحوبات المفاجئة من عملاءها، وهذا دون أن تتعرض لأية خسائر، وهذا بسبب محاولة خلق سيولة من موجوداته غير السائلة بأسعار غير مناسبة .

ومن هنا نلاحظ أن معامل السيولة لا يعد مضر للبنوك الاسلامية في الجزائر – وهذا باعتبار أنها ملزمة بتطبيقه مثلها مثل باقي البنوك التقليدية الناشطة في الجزائر– بل على العكس فهذه النسبة تساعدها في تحقيق الضمان لمتطلبات العملاء المفاجئة، خاصة وأنها بنوك تهدف لتحقيق الربح من خلال الاستثمار الدائم والكلي لأموالها، فهذه النسبة تساعدها على الاستثمار وتحقيق الربح في المضمون دون خوف من الخسائر التي تحدث لها بسبب السحوبات الغير المتوقعة. وتحميها أيضا من فكرة اللجوء إلى بنك الجزائر كونه المقرض الأخير ويضطرها للتعامل بالفائدة المحرمة شرعا في تعاملاتها المالية.

لكن تبقى مشكلة البنوك الاسلامية في هذه النسبة، مع مكوناتها كما نص عليها المشرع الجزائري إذا أن بعض هذه الأصول السائلة مرتبطة بمعامل الفائدة، ولا يمكن للبنك الاسلامي التعامل بها كالأوراق المالية، مما يضطرها إلى استعمال أصول أخرى أكثر سيولة، بالتالي نقص حجم استثماراتها، وهذا الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أرباح أقل تؤثر على تنافسيتها مع البنوك التقليدية، في جذب العملاء بسبب انخفاض مردودية استثماراتها.

ولذلك ومن أجل تعزير من مكانة التمويل الاسلامي في الجزائر، علينا القيام بالتعديلات القانونية التي تساهم بتعزيز التمويل الاسلامي، وخاصة بصيغ المشاركة للاستثمار في الجزائر، ولابد لنا أولا التأكد من مدى كفاءتها في تمويل الاستثمار وكذا أثرها على الناتج، وقدرتها فعلا على ترقية الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة للاستثمار

إن التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة يساهم في ترقية الاستثمارات، ولذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة مدى كفاءته في تطوير الاستثمارات في ماليزيا والسودان، وهذا من خلال دراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة مع الاستثمار وكذا الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وهذا كما يلي:

المطلب الأول: التقديم النظري للنموذج

تتبع هذه أساليب الانحدار القياسي سواء كانت تقوم على انحدار بسيط أو متعدد، بعض خطوات مشترك في بناء نموذج، مع التعريف ببعض أساسيات هذه الدراسة، وهذا كما يلي:

أولا: التعريف بمتغيرات النموذج

انطلاقا من النموذج المراد بناؤه، فإنه لابدّ من تقسيم المتغيرات قيد الدراسة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، حيث تكون الأولى تابعة للثانية التي تمثل بدورها متغيرات مستقلة، وتماشيا مع الهدف الرئيسي من الدراسة القياسية لإختبار أثر التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة على الاستثمار وكذا الناتج تمّ تقسيم المتغيرات كما يلي:

1- المتغيرات المستقلة:

الرمز	Fisl	Fm	sukuk	Fisl
المتغير	التمويل الاسلامي في السودان	تمويل بصغتي المشاركة والمضاربة	صكوك المشاركة في السودان	تمويل الاسلامي في ماليزيا
الوحدة	مليون ج.س	مليون ج.س	مليون ج.س	مليار رانجيت

2- المتغيرات المتغير:

الرمز	Inv	PIB	Inv	PIB_1
المتغير	الاستثمار في السودان	الناتج في السودان	الاستثمار في ماليزيا	الناتج في ماليزيا
الوحدة	مليون ج.س	مليون ج.س	مليار رانجيت	مليار رانجيت

ثانيا: منهجية الدراسة القياسية

يتمثل النموذج القياسي في عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو ما يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة وعلاقة التأثير المتبادل بينهما، لأنه الأداة التي يستعملها الباحث من أجل محاولة فهم وتفسير الظواهر، ثمّ التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل، وبالتالي يساعد على إتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية بصفة فعالة[1].

1- تقدير النماذج الإنحدارية:

يبحث تحليل الانحدار العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (المتغير التابع) ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو المتغيرات التفسيرية، وعندما يكون هناك متغير مستقل أو تفسيري فإننا نكون في مجال الانحدار البسيط، بينما في الحالات الأكثر شيوعا عندما يستخدم أكثر من متغير مستقل أو تفسيري فإننا نكون في مجال الانحدار المتعدد[2]، أي أن هذه النماذج تشرح متغير تابع بواسطة متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها، وأبسط مثال توضيحي لذلك هو النموذج الكينزي للإستهلاك والذي يكتب على الشكل التالي:[3]

$$CT=F(YT.UT)$$

فالنظرية الاقتصادية تعجز عن تحديد شكل الدالة f وكذلك عدد متغيراتها، فالتغلب على هذا الإشكال يكون بواسطة رسم بياني مزدوج بين المتغير التابع والمستقل.

وتنقسم النماذج الإنحدارية إلى قسمين:

[1]: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 22.

[2]: دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنضر والتوزيع، 1982 ، ص: 10.

[3]: فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 51.

أ- **تحليل الإنحدار الخطي البسيط:** يعتبر الإنحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الإنحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها بإستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الإنفاق الإستهلاكي، الدخل المتاح وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة والسعر وهو كما يلي:

- **معادلة النموذج:** يعبّر عنها بالشكل التالي:

$$Y= \propto +bx+\mu$$

حيث: y هو المتغير التابع، x هو المتغير المستقل، μ هو الخطأ في تفسير y.

- **فرضيات النموذج:**

✓ **الفرضية الأولى:** الأمل الرياضي للأخطاء معدوم :E(μ) = 0 وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء μ لا تدخل في تفسير y، إذ أنها تعبّر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، ونشير هنا إلى أنه يمكننا أن نكتب:

$$E(\varepsilon_i) = 0 \, , \forall i \; = 1,2, \dots . , n$$

✓ **الفرضية الثانية:** : ثبات تباين الأخطاء أو تشتتها (تجانس تباين الأخطاء): ويعني ذلك تبعثرها حول المتوسط الثابت، ونعبر عنها رياضيا:

$$E(\varepsilon i^2) = G^2 \quad \forall i = 1, . . , n$$

✓ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة على المشاهدات المكونة للعينة، وتعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$E(\quad i \quad j) =, \forall i \neq \; j$$

يعني:

$$\cos(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$$

✓ **الفرضية الرابعة:** فرضية تتعلق بقيم المتغير المستقلi ، وتفترض أن xi يمكن السيطرة عليها أي أنها ليست عشوائية تماما.

- **تقدير معاملات النموذج:**

سنرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة لـy (الحقيقية) بـy عند سحب عينة مكونة من من n ثنائية: (y_nx_n)،....،(y_ix_i) يكون التساؤل حول الخط الذي يعبّر بكيفية عن العلاقة $y_{i=} \propto + Bx_i + E_i$ وذلك يجب تقدير B و $\propto$ عند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر لنا نشأت هذه المشاهدات، والبحث عن تعديل يعبر تعبيرا جيدا عن العلاقة، وهناك طرق عديدة للتقدير وأنجعها هي طريقة المربعات الصغرى.

ب- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: تعميما لما رأيناه في حالة الإنحدار الخطي البسيط سوف ننتقل إلى معادلة تحتوي على أكثر من متغير مستقل، لكننا نحتفظ بفرضية الشكل الخطي المختصر، حيث يكون المتغير التابع هو المتغير الداخلي الوحيد في المعادلة، ويستخدم تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفروض عن العلاقة بين متغير تابع y أو إثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة $(x_1،x_2،x_3،x_4،....x_n)$.[1]

ثالثا: مناهج البحث في الاقتصاد القياسي

إنّ أي بحث قياسي لابدّ أن يمر بمراحل متسلسلة، تكون البداية بتعيين النموذج، ثمّ تليها مرحلة تقدير معلمات النموذج وتقييمها، وفي الأخير يتمّ إختبار مقدرة النموذج في عملية التنبؤ.

1- تعيين النموذج: تسمى أيضا مرحلة وضع الفروض، ويقصد بها صياغة العلاقات بين المتغيرات محل البحث صياغة رياضية، وهذه المرحلة تتطلب المرور بخطوات أهمها تحديد متغيرات النموذج، تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

2- تقدير معلمات النموذج: وهي مرحلة إختبار الفروض، ويعتمد الباحث في ذلك على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى الفنون القياسية، هذه المرحلة بدورها تنطوي

[1]: الزهرة بن بريكة، 'دراسة إقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر (1993-2006)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005-2006، ص 77.

على ثلاث خطوات على الأقل تتمثل في تجميع البيانات، حل مشاكل التجميع، وإختبار طريقة القياس الملائمة[1].

3- تقييم معلمات النموذج: بعد إنتهاء مرحلة تقدير القيم الرقمية لمعطيات النموذج، يتم اللجوء إلى بعض المعايير التي يتمّ وفقها معرفة إذا ما كانت هذه المعطيات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية أم لا بالإعتماد على:[2]

أ- المعايير الاقتصادية: وهي تتعلق بإشارة المعلمات المقدرة وحجمها، حيث أن هذه النظرية تضع شروطا حول حجم وإشارة هذه المعلمات، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فإنّ هذا قد يكون مبررا لرفض هذه المعلمات مالم نجد منطق يبرر ذلك[3].

ب- المعايير الإحصائية: وهي التي تهدف إلى إختبار مدى وجود ثقة إحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، وتتمثل هذه المعايير في:[4]

- **إختبار القدرة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد R^2):** يقيس هذا المؤشر جودة النموذج فيما يخص إرتباط المتغير التابع بالمتغير أو المتغيرات المستقلة التي يحتويها النموذج.

حيث: $0<R^2<1$

كلما إقتربت R^2 من 1 كلما كان النموذج ذو دقة عالية.

- **إختبار المعنوية الإحصائية (الإحتمال):** يتم ذلك بتقديم الفرضيتين التاليتين: H_0 (فرضية العدم) و H_1 (الفرضية البديلة) عند مستوى معنوية 5%

✓ **H_0: B =0** (المتغير المفسر الخاص بـB ليس له علاقة بالمتغير التابع).

✓ **H_0: B ≠0** (المتغير المفسر الخاص بـB له علاقة بالمتغير التابع).

---

[1]: نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 15.

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 42.

[3]: العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، دفعة 2007-2008، ص 109.

[4]: فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص 229.

هذا المؤشر يمكّننا من قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المذكورتين أعلاه، وبصفة عامة فإنه إذا كانت قيمة الإحتمال أقل من 0.05 فهذا معناه قبول H1 ورفض H0.

– **اختبار ستيودنت:** من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات معادلة الإنحدار المقترحة يتم حساب مقياس t ستيودنت لهذه المعاملات ومجال ثقة كلّ واحد منهم، إذ يسمح حساب مقياس t من اختبار فرضية العدم حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الإنحدار[1].

إنّ إجراء هذا الإختبار يتم بمقارنة القيمة المحسوبة بقيمتها الجدولية المستخرجة من جدول التوزيع بدرجة حرية تساوي (n-K)، فيتم رفض الفرضية H_0 إذا كانت: t المحسوبة أكبر من t المجدولة والعكس.

– **إختبار فيشر:**

يوضح لنا هذا الإختبار دلالة النموذج بصورة عامة، ويأخذ الشكل التالي:

- $\mathbf{H_0: B_1=B_2=\ldots=B_K=0}$ ✓
- $\mathbf{H_1: B_1\neq B_2\neq\ldots\neq B_K\neq 0}$ ✓

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F^*=(R^2/k-1)/(1-R^2)/n-k$$

الإحصاءة * Fتتبع توزيع فيشر $F_{(k-1,n-k)}$ عند مستوى معنوية 5%

يكون قرار الإختبار بقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمته المجدولة.

ت– **المعايير القياسية :** تعتبر من أهم المعايير المعتمد عليها، والتي تهدف إلى التأكد من أن الفرضية التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية مع الواقع، فإذا تحققت هذه الفرضيات فالمعلمات ستكتسب صفات مهمة، هي عدم التحيز والإتساق، وإذا لم تتحقق هذه الفرضيات فالمعلمات ستفقد بعض

[1]: مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 52.

الصفات السابقة، ويؤدي ذلك إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية، في قياس مدى ثقة المعلمات المقدرة، والتي من بينها إختبارات الإرتباط الذاتي وإختبارات التعدد الخطي[1].

4- قدرة النموذج على التنبؤ : إن التنبؤ هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة للمستقبل بناءا على معطيات الماضي، ويفترض أن سلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل القريب ما هو إلا إمتداد لسلوكها في الماضي، لكنه قد يتأثر بحدوث تغيرات فجائية من الممكن أن تؤدي إلى عدم دقته حول مستقبل بعض الظواهر الاقتصادية[2].

رابعا: إستقرارية السلاسل الزمنية

يتم إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي، ويستخدم إختبار التكامل المشترك لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ولتفادي الإنحدار الزائف بين المتغيرات.

لتحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية هناك خطوات يجب إتباعها لدراسة إستقرارية ونوعية عدم الاستقرار إن كان على شكل DS (Differency Stationary) أو Trend Stationary TS، فلكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة بإستعمال عدة اختبارات منها: ADF (Augmented Dickey Fuller) و(Philips person) و (kpss)، وهذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحاليل القياسية تتطلب إستقرارية السلاسل الزمنية، كأول شرط في التكامل المشترك.

1- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

أ- مفهوم السلسة الزمنية: هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.

وتملك أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية إتجاه عام يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على ديناميكية هذه المؤشرات، مما يحدد اتجاههما العام المتزايد أو المتناقص، بغض النظر عن أي إنحرافات أو تقلبات أخرى[3].

---

[1]: سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي: مدخل في إتخاذ القرارات، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 46

[2]: مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص 05.

[3]: عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 16.

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية:[1]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- أي يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس عل القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

ب- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: المعلوم أن معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة (non-stationary)، ومنه تعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن الأهمية في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار.

تعدّ إختبارات جذر الوحدة the unit root test of stationary كفيلة بإجراء إختبارات الإستقرارية، فنقوم هذه العملية من أجل تفادي الإنحدار الزائف والنتائج المضللة، اللذان ينتجان عندما تكون السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك، وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات.

فإذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة، فإنه يتطلب الأمر اللجوء إلى أجزاء الإختبار على الفرق الأول **First Differnce** وإذا استمرت عدم الإستقرارية نلجأ إلى الفرق الثاني **Secend Differnce** وهكذا إلى أن نصل إلى حالة تكون فيها السلسلة المستقرة وعندها نقول أن البيانات متكاملة من الدرجة **$I^2(d)$**.

---

[1]: كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 270.

[2]: زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 240.

المطلب الثاني: تقدير نموذج في ماليزيا

سنتطرق في هذا المطلب إلى قياس دراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي والاستثمار وكذا الناتج في ماليزيا بالاعتماد على الانحدار الخطي في تقدير النماذج باستعمال احصائيات الملحق(1) وهذا كما يلي:

أولا: أثر التمويل الإسلامي على الاستثمار في ماليزيا

يتم دراسة أثر التمويل الاسلامي على الاستثمار في ماليزيا، من خلال تحدد العلاقة بين المتغيران، وهذا كما يلي:

1- اختبار جذر الوحدة:

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم 43 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة إما من الدرجة الأولى أو عند المستوى.

جدول 43: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار(الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LPIB	I(0)	-3.54 (0.02)	-3.72 (0.04)	-3.82 (0.09)			
LFISL	I(1)	0.30 (0.97)	-1.35 (0.84)	3.63 (0.99)	-2.88 (0.05)	-3.22 (0.02)	-2.10 (0.03)
LINV	I(1)	0.18 (0.96)	-3.32 (0.09)	3.79 (0.99)	-6.99 (0.00)	-6.68 (0.00)	-3.42 (0.00)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

2- بناء النموذج

نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LINV=b_0+b_1*LFISL+\mu$$

حيث:

LINV: لوغاريتم الاستثمار المحلي في ماليزيا (المتغير التابع) .

LFISL: لوغاريتم حجم التمويل الإسلامي في ماليزيا.

b_{0-1}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة.

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج **Eviews 10** وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي كالتالي:

الجدول رقم 44: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LINV
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 20:55
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.983792	0.256342	3.837806	0.0012
LFISL	0.767907	0.048753	15.75099	0.0000

R-squared	0.932355	Mean dependent var	4.988684
Adjusted R-squared	0.928597	S.D. dependent var	0.545357
S.E. of regression	0.145727	Akaike info criterion	-0.919524
Sum squared resid	0.382255	Schwarz criterion	-0.819950
Log likelihood	11.19524	Hannan-Quinn criter.	-0.900086
F-statistic	248.0938	Durbin-Watson stat	0.602369
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

LINV=0.98+ 0.77*LFISL

T_c(3.83) (15.75)

R^2= 0.9324 F=248.09 DW=0.61 n=20 α=0.0000

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة التمويل الإسلامي في ترقية الاستثمار:

- تدل القيمة (0.98) على أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على الاستثمار المحلي في ماليزيا.
- تدل الإشارة الموجبة للمتغير LFIS على وجود علاقة طردية بين التمويل الإسلامي والاستثمار المحلي في ماليزيا، حيث إذا تغير LFIS بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي بـ 0.77 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما قيمة t أكبر من القيمة الجدولية وباحتمال أقل من 0.05، أي أن معلمتها b_1 ذات معنوية إحصائية واقتصادية، وبالتالي فإن من خلال الاعتماد على التجربة الماليزيا فإن التمويل الاسلامي بصفة عامة يساهم في ترقية وتطوير الاستثمارات على اختلاف أشكالها.

3- الدراسة الاحصائية للنموذج

- **معامل التحديد: R^2=0.9324** والتي تدل على أن 93.24 من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي سببها التغير الحاصل في حجم التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

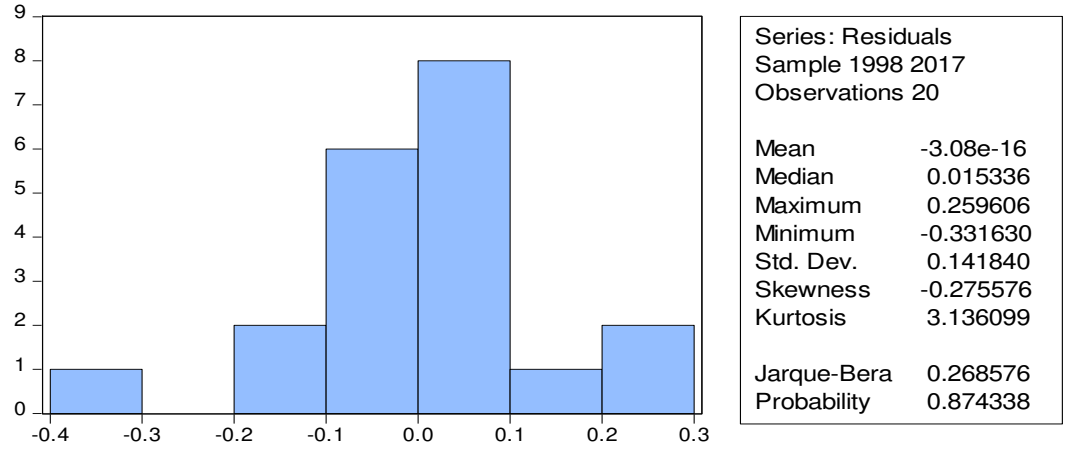
أ- تشخيص النموذج

ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.27 أقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 24: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات **Eviews 10**

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 45: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.782870	Prob. F(2,7)	0.1290
Obs*R-squared	10.63031	Prob. Chi-Square(2)	0.4249

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم 46: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.777520	Prob. F(1,18)	0.1129
Obs*R-squared	2.673582	Prob. Chi-Square(1)	0.1020
Scaled explained SS	2.312969	Prob. Chi-Square(1)	0.1283

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 21:02
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

ثانيا: أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الاجمالي

نقوم بدراسة العلاقة بين التمويل الاسلامي والناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، بالاعتماد على الخطوات التالي:

1- بناء النموذج

نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LPIB=b_0+b_1*LFISL+\mu$$

حيث:

LPIB: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا (المتغير التابع).

LFISL: لوغاريتم حجم التمويل الإسلامي في ماليزيا.

b_{0-1}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة.

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج **Eviews 10** وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي كالتالي:

الجدول رقم 47: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 21:04
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.648903	0.504884	3.265908	0.0043
LFISL	0.867591	0.096022	9.035325	0.0000

R-squared	0.819344	Mean dependent var	6.173683
Adjusted R-squared	0.809308	S.D. dependent var	0.657271
S.E. of regression	0.287019	Akaike info criterion	0.436104
Sum squared resid	1.482841	Schwarz criterion	0.535678
Log likelihood	-2.361044	Hannan-Quinn criter.	0.455542
F-statistic	81.63709	Durbin-Watson stat	0.304543
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

- وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\mathbf{LPIB=1.64+\ 0.86*LFISL}$$
$$T_c(3.26)\ (9.03)$$
$$R^2= 0.8193 \quad F=81.63 \quad DW=0.30\ n=20\ \alpha=0.0000$$

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة التمويل الإسلامي في ترقية الاستثمار من خلال قياس أثره على الناتج:

- تدل القيمة (1.64) على أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

- تدل الإشارة الموجبة للمتغير LFIS على وجود علاقة طردية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، حيث إذا تغير LFIS بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الخام بـ 0.86 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما قيمة t أكبر من القيمة الجدولية وباحتمال أقل من 0.05، أي أن

معلمتها b_1 ذات معنوية إحصائية واقتصادية. وبالتالي فالتمويل الاسلامي يساهم بتطوير الناتج من خلال مساهمته في تطوير الاستثمار.

2- الدراسة الاحصائية للنموذج

أ- **معامل التحديد: R^2= 0.8193** والتي تدل على أن 83.93% من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام سببها التغير الحاصل في حجم التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

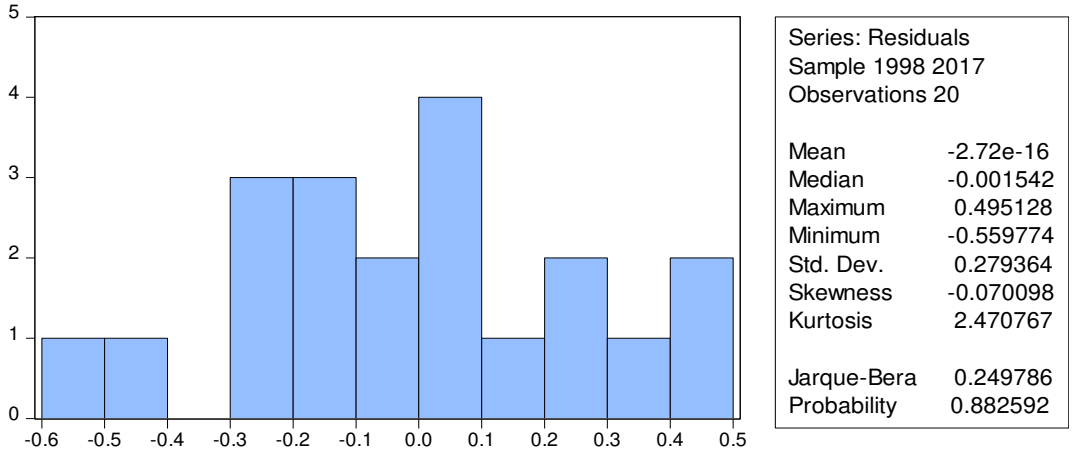
ب-تشخيص النموذج:

ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.98 أقل من χ^2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 25: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات **Eviews 10**

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 48: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.780389	Prob. F(2,14)	0.2047
Obs*R-squared	5.069220	Prob. Chi-Square(2)	0.7774

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 49: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	4.870982	Prob. F(1,18)	0.0405
Obs*R-squared	4.259530	Prob. Chi-Square(1)	0.0390
Scaled explained SS	2.537234	Prob. Chi-Square(1)	0.1112

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 21:13
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

المطلب الثالث: تقدير النموذج في السودان

سنتطرق في هذا المطلب لدراسة العلاقة بين صيغ المشاركة كأسلوب تمويلي للاستثمار والناتج في السودان، وهذا لتحديد كفاءتها من خلال الاعتماد على احصائيات في الملحق (2)، من خلال اتباع الخطوات التالي:

أولا: أثر التمويل صيغ المشاركة على الاستثمار

لدراسة العلاقة بين التمويل بصيغ المشاركة والاستثمار في السودان نقوم بالخطوات التالي:

1- اختبار جذر الوحدة:

يجب أن تكون درجة تكاملا لمتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **50** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**Phillips-Perron**، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة إما من الدرجة الأولى أو عند المستوى.

جدول 50: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LPIB	I(1)	0.35 (0.97)	-1.66 (0.72)	-3.82 (1.00)	-2.88 (0.05)	-3.22 (0.02)	-2.10 (0.03)
) LFIS (FM ,SUKUK	I(1)	-0.76 (0.80)	-1.85 (0.63)	3.15 (0.99)	-2.80 (0.07)	-2.68 (0.05)	-2.70 (0.06)
LINV	I(1)	0.65 (0.98)	-1.85 (0.63)	7.07 (1.00)	-4.56 (0.00)	-4.34 (0.02)	-2.97 (0.08)

2- بناء النموذج:

سنعبر عن التمويل الإسلامي بصيغتين هما التمويل بالمضاربة والمشاركة وكذا صكوك المشاركة، ومنه نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LINV=b_0+b_1*LFM+LSUKUK+\mu$$

حيث:

LINV: لوغاريتم الاستثمار المحلي في السودان (المتغير التابع).

LFM: لوغاريتم التمويل بالمضاربة والمشاركة في السودان.

LSUKUK: لوغاريتم صكوك المشاركة في السودان.

b_{0-1}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة.

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 10 وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 51: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LINV
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 21:52
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.984005	0.464870	10.72129	0.0000
LFM	0.064798	0.043662	1.484085	0.1659
LSUKUK	0.548295	0.043314	12.65851	0.0000

R-squared	0.944349	Mean dependent var	10.50915
Adjusted R-squared	0.934230	S.D. dependent var	0.520230
S.E. of regression	0.133416	Akaike info criterion	-1.003275
Sum squared resid	0.195799	Schwarz criterion	-0.866334
Log likelihood	10.02293	Hannan-Quinn criter.	-1.015952
F-statistic	93.32933	Durbin-Watson stat	2.298165
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\mathbf{LINV=4.98+\ 0.06*LFM+0.54*LSUKUK}$$

$$T_c(10.72)\ (1.48)\ (12.66)$$

$$R^2= 0.9443 \quad F=93.33 \quad DW=2.30\ n=14\ \alpha=0.0000$$

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة التمويل الإسلامي في ترقية الاستثمار:

-تدل القيمة (4.98) على أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على الاستثمار المحلي في السودان.

- تدل الإشارة الموجبة للمتغير LFM على وجود علاقة طردية بين التمويل بالمضاربة والمشاركة والاستثمار المحلي في السودان، لكن قيمة t أقل من القيمة الجدولية وباحتمال أكبر من 0.05، أي أن معلمتها b1 ليست معنوية، والسبب يعود لضعف استخدام هذا النوع من التمويل فرغم أنها تقدم التمويل بصيغة المشاركة والمضاربة إلا أنها بنسبة قليلة لذلك فتأثيرها بقيم منخفضة على الاستثمار في السودان لكن رغم انخفاضه يبقى موجبا، ولقلة مشاهدات الدراسة.

- تدل الإشارة الموجبة للمتغير LSUKUK على وجود علاقة طردية بين صكوك المشاركة والاستثمار المحلي في السودان، حيث إذا تغير LSUKUK بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي بـ 0.54

وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما أن قيمة **T** أكبر من القيمة الجدولية وباحتمال أقل من 0.05، أي أن معلمتها b_1 ذات معنوية إحصائية واقتصادية، ما نستنتج هنا أن صكوك المشاركة تأثر بالإيجاب على الاستثمار، فكلما زادت تمويلات المقدمة بصكوك المشاركة أدت لزيادة حجم الاستثمارات.

3- الدراسة الاحصائية للنموذج

- **معامل التحديد: R^2=0.9443** والتي تدل على أن 94.43% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي سببها التغير الحاصل في صيغ التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

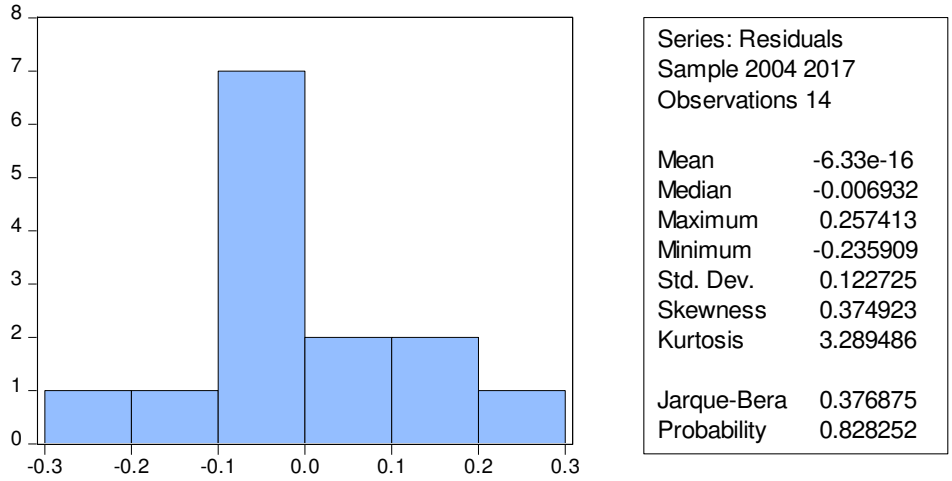
أ- تشخيص للنموذج:

ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.37اقل من χ2=5.99، وهوما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 26: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات **Eviews 10**

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 52: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.782870	Prob. F(2,7)	0.1290
Obs*R-squared	10.63031	Prob. Chi-Square(2)	0.4249

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول 53: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.369016	Prob. F(2,11)	0.1395
Obs*R-squared	4.214787	Prob. Chi-Square(2)	0.1216
Scaled explained SS	2.978604	Prob. Chi-Square(2)	0.2255

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 22:09
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

ثانيا: أثر التمويل بصيغ المشاركة على الناتج المحلي الاجمالي

1- بناء النموذج:

سنعبر عن التمويل الإسلامي بصيغتين هما التمويل بالمضاربة والمشاركة وكذا صكوك المشاركة، ومنه نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LPIB= b_0+b_1*LFM+LSUKUK+ \mu$$

حيث:

LPIB: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي في السودان (المتغير التابع).

LFM: لوغاريتم التمويل بالمضاربة والمشاركة في السودان.

b_{0-1}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة.

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج **Eviews 10** وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 54: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 22:12
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.522050	0.931819	4.852927	0.0005
LFM	0.100467	0.087519	1.147948	0.2753
LSUKUK	0.754913	0.086823	8.694902	0.0000

R-squared	0.890031	Mean dependent var	12.22625
Adjusted R-squared	0.870037	S.D. dependent var	0.741821
S.E. of regression	0.267429	Akaike info criterion	0.387487
Sum squared resid	0.786703	Schwarz criterion	0.524428
Log likelihood	0.287590	Hannan-Quinn criter.	0.374811
F-statistic	44.51424	Durbin-Watson stat	1.365113
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$LINV=4.52+ 0.10*LFM+0.75*LSUKUK$$
$$T_c(4.85)\ (1.15)\ (8.69)$$
$$R^2= 0.8900 \quad F=44.51 \quad DW=1.36\ n=14\ \alpha=0.0000$$

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى مساهمة التمويل الإسلامي في ترقية الاستثمار:

– تدل القيمة (4.52) على أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

– تدل الإشارة الموجبة للمتغير LFM على وجود علاقة طردية بين التمويل بالمضاربة والمشاركة الناتج المحلي الاجمالي في السودان، لكن قيمة t أقل من القيمة الجدولية وباحتمال أكبر من 0.05، أي أن معلمتها b1 ليست معنوية، والسبب يعود لضعف استخدام هذا النوع من التمويل في السودان، ولقلة مشاهدات الدراسة.

– تدل الإشارة الموجبة للمتغير LSUKUK على وجود علاقة طردية بين صكوك المشاركة والناتج المحلي الاجمالي في السودان، حيث إذا تغير LSUKUK بوحدة واحدة زاد الاستثمار المحلي بـ 0.75 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما أن قيمة T أكبر من القيمة الجدولية وباحتمال أقل من 0.05، أي أن معلمتها b1 ذات معنوية إحصائية واقتصادية.

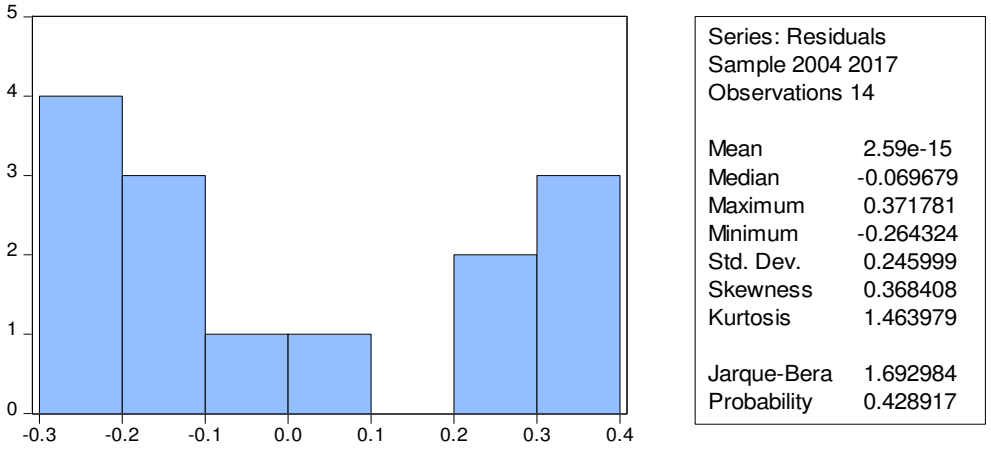
2- الدراسة الاحصائية للنموذج:

– **معامل التحديد:** R2=0.8900 والتي تدل على أن 89.00% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي سببها التغير الحاصل في صيغ التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

أ- التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=1.69 اقل من χ2=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 27: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات **Eviews 10**

ب- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 55: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.184427	Prob. F(2,15)	0.1154
Obs*R-squared	8.299266	Prob. Chi-Square(2)	0.1993

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ت- اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول 56: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.090157	Prob. F(2,11)	0.3699
Obs*R-squared	2.315909	Prob. Chi-Square(2)	0.3141
Scaled explained SS	0.331680	Prob. Chi-Square(2)	0.8472

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/26/19 Time: 22:20
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

المبحث الرابع: المتطلبات القانونية لتفعيل التمويل بصيغ المشاركة في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية في التمويل الاسلامي محدودة جدا، رغم قدمها فهي تقارب حوالي 30سنة، ولكن لم تحقق أي تطورا ملحوظا ولا أي مساهمة فعلية في الاقتصاد الجزائري، وهذا بسبب العراقيل والمشاكل التي تواجهها هذه الصناعة، خاصة البنوك التي تعمل في ظل المنظومة المصرفية الجزائرية التقليدية في كل قوانينها ومبادئها، لذلك ومن أجل فتح المجال للتمويل الاسلامي وخاصة بصيغ المشاركة في الجزائر وهذا لأهميته وقدرته حقا في تفعيل وترقية الاستثمار، لابد من إدخال تعديلات خاصة في قوانين التنظيمية والرقابية بكل أنواعها، تراعي فيها خصوصية البنوك الاسلامية التي تختلف على نظيرتها التقليدية، وهذا من خلال الاعتماد على التجارب التي أثبت من خلال نجاحها كفاءة التمويل الاسلامي، وبصيغ المشاركة في ترقية الاستثمار كماليزيا والسودان، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: من حيث الاطار التنظيمي للبنوك الاسلامية في الجزائر

إن العمليات الاستثمارية القائمة على المشاركة، لا يمكن أن تنجح دون وجود الإطار القانوني ينظم البنوك الاسلامية في مختلف عملياتها التمويلية والاستثمارية، القائمة على مبادئ الشريعة الاسلامية سواء كانت من خلال صيغ المشاركة أو المداينات، ولذلك سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على التنظيمات القانونية التي وضعتها ماليزية والكويت والسودان للنهوض وتطوير الاستثمارات الممولة من البنوك الاسلامية وحتى لو كان هذا النجاح نسبيا فهو يعد نجاحا، ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر كما يلي:

أولا: القوانين التنظيمية في تجارب الدراسة

تتجسد أهم القوانين التي ساهمت في تنظيم عمل مؤسسات المالية الاسلامية وتشجيع التمويل الاسلامي بمختلف صيغه في تجارب الدراسة فيما يلي:

1- قانون عمل البنوك الاسلامية في الكويت:

كانت البنوك الاسلامية في الكويت تعمل دون أية قوانين تنظيمية، منذ تأسيها مما خلق لها الكثير من المشاكل والتعقيدات، حتى 2003 أين تم أضافت قوانين تتعلق بتنظيم عملها، والتي كانت من أسباب الرئيسية في نجاح الاستثمارات بالصيغ الاسلامية في الكويت، وهذا بموجب القانون رقم 30 لسنة

2003 المعدل ومتمم لقانون عمل البنوك الصادر في 1986، وقد جاء ببعض المواد الذي تقر بشرعية العمل المصرفي الاسلامي في الكويت، وقد نصت هذه المواد صراحة على ما يلي:[1]

أ- المادة 86 نصت على أن: " البنوك الإسلامية هي البنوك التي تزاول أعمال المهنة المصرفية وما ينص عليه قانون التجارة أو يقضي العرف باعتباره من أعمال البنوك وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بصفة معتادة بقبول الودائع بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات التوفير والإدخار أو حسابات الاستثمار لآجال ولأغراض محددة أو غير محددة، وتزاول عمليات التمويل بآجالها المختلفة مستخدمة في ذلك صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، كما تقدم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة لعملائها والمتعاملين معها، وتباشر عمليات الاستثمار المباشر والمالي سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالإشتراك مع الغير بما في ذلك إنشاء الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو تحت التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن، وذلك كله وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون".

ويضع البنك المركزي الأسس والقواعد والضوابط التي تنظم نشاط فروع البنوك الاسلامية الأجنبية التي يصرح لها بالعمل في دولة الكويت، وتعتبر فروع أي بنك اسلامي أجنبي تعمل في الكويت في حكم البنك الواحد بالنسبة لأحكام هذا القانون.

ب- المادة 87 نصت على أنه: " استثناء من أحكام قانون الشركات التجارية بشأن تأسيس الشركات ومن الأحكام الخاصة برأس المال ونسب اكتتاب المؤسسين الواردة في هذا القانون بشأن البنوك الإسلامية يجوز للبنوك الكويتية المسجلة في سجل البنوك – بعد موافقة البنك المركزي – تأسيس الشركات التابعة تزاول النشاط الذي تزاوله البنوك الاسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولأحكام هذا القانون وعلى ألا يزيد ما يؤسسه البنك الواحد في هذا الخصوص على شركة واحدة لها مقر واحد فقط، وألا يقل رأس مال الشركة عن خمسة عشر مليون دك، وأن يكتتب البنك المؤسس بنسبة لا تقل عن 51% من رأس مال الشركة، وأن يحتفظ بهذه النسبة بعد التأسيس وفي كل وقت، وتطرح باقي الأسهم

[1]: تعليمات تنظم عمل البنوك الاسلامية في الكويت، تقرير من البنك المركزي في الكويت، الموقع: www.cbk.gov.kw ، تاريخ الزيارة:17-09-2019 .

للاكتتاب العام. وإذا لم يغطي المكتتبين كامل الأسهم المطروحة يلتزم البنك المؤسس بتغطية الجزء الباقي من رأس المال الذي لم يتم الاكتتاب به".

ت- المادة 89 التي نصت على أنه: " يتم تسجيل البنوك الإسلامية في سجل خاص بالبنوك الإسلامية لدى البنك المركزي بناء على طلب يقدم إلى البنك المركزي على النموذج الموضوع لذلك. ويكون التسجيل بقرار من وزير المالية بناء على توصية مجلس إدارة البنك المركزي، ولا يجوز لهذه البنوك أن تباشر أعمالها إلا بعد تسجيلها في ذلك السجل، كما لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تنشئ لها فروعا في الداخل أو في الخارج إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي، وقيد تلك الفروع في سجل البنوك الإسلامية. ويصدر وزير المالية بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية مشتملة على القواعد والإجراءات ومواعيد القيد فيه وتعديل هذا القيد وشهره".

ث- المادة 92 التي نصت على: " مع مراعاة أحكام المادة 87 من هذا القانون، وأحكام القوانين المعمول بها، يجب ألا يقل رأس المال المدفوع لأي بنك إسلامي عن خمسة وسبعين مليون دك، ويشترط ألا تقل النسبة التي يكتتب فيها المؤسسون في رأس مال البنك عن 10٪ وألا تزيد على 20٪. وبالنسبة لفروع البنوك الإسلامية الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص للفرع عن خمسة عشر مليون دك. ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي تعديل النسب الخاصة بإكتتاب المؤسسين وكذا زيادة مقدار المال المخصص للفرع عند الاقتضاء. وإذا نقص رأس مال البنك أو المال المخصص لفرع البنك الإسلامي الأجنبي عن الحد الأدنى المطلوب نتيجة خسائر تشغيلية أو لأي أسباب أخرى، وجب على البنك تغطية هذا النقص خلال المدة التي يحددها البنك المركزي".

ج- المادة 96 والتي نصت: " تلتزم البنوك الإسلامية برد الودائع تحت الطلب كاملة لأصحابها عند طلبها ولا تتحمل هذه الودائع بأي خسائر، ويشارك أصحاب الودائع الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر التي تتحقق من النشاط بنسبة أموالهم المشاركة في الاستثمار ووفقا للعقود المبرمة معهم والأحكام الواردة في هذا القانون".

ونلاحظ من خلال هذه المواد أن البنك الكويتي عمل على تنظيم عمل البنوك الاسلامية في إطار قانوني، وهذا من خلال التطرق لكل جزئية تخصها في القانون.

2- قوانين التنظيمية في السودان:

ظل بنك السودان منذ إنشائه عام 1960 وحتى عام 1984 (وهو العام الذي طبقت فيه القوانين الإسلامية) يستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تمكنه من الرقابة على الائتمان، حيث كان يتحكم في الكتلة النقدية عن طريق معدلات أسعار الفائدة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية) وغيرها من الوسائل الرقابية، كما أن البنك يقوم بدوره الرقابي والإداري على الجهاز المصرفي وفقاً لقانونه والذي أجريت عليه عدة تعديلات لتواكب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

يقوم بنك السودان بعد أسلمة الجهاز المصرفي ككل، بدوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام 1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا، وبما أن الجهاز المصرفي قد تمت أسلمته فإن بنك السودان قد تخلص من أذونات الخزانة والسندات الحكومية التي كانت تطبق عليها أسعار الفائدة ومن ثم تم إصدار السندات المالية تتوافق مع النظام الإسلامي، وقد تم تطبيق النظام الاسلامي الشامل في السودان من خلال إصدار عدة قوانين وعلى مراحل:

أ- قانون 1984: في سبتمبر 1983 أصدر بنك السودان منشورا للبنوك العاملة يمنع فيه التعامل بالفائدة، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كأدوات جديدة لإدارة السياسة النقدية للبنك المركزي وهذا بداية من 1984أين أقر القانون صراحة بكل محتواه بأسلمة النظام، وقد شهدت الفترة الأولى من إسلام الجهاز المصرفي (1984-1989) مرونة في تطبيق الصيغ الإسلامية، حيث سُمح للبنوك في 1986 بالعمل أما وفق صيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي، واستمر الحال هكذا إلى أن تم الإعلان عن تعميق إسلام الجهاز المصرفي في عام 1990 حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية، وفي 1992 وأُلزمت المصارف بإنشاء هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بها، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على النظام المصرفي الإسلامي بكامله، وفي 2004م بدأ في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي.

ب- قانون 2005: بموجب اتفاقية السلام الشامل وخاصة البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة – الذي يركز على البنوك والعملة والسياسة النقدية والاقتراض – تم اعتماد قيام النظامين المصرفيين المختلفين (إسلامي في الشمال ، وتقليدي في الجنوب)، وبذلك أصبح بنك السودان المركزي

يشرف على سياسة نقدية واحدة يتم تطبيقها في ظل وجود نظامين مختلفين ، لذلك تم تأسيس بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي لمقابلة حاجة الجنوب للخدمات المصرفية التقليدية والمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجنوب، حتى تم الانفصال الكامل في 2011 بين السودان وجنوبه وأصبحت كل دولة مستقلة في ذاتها، بقى نظام البنوك إسلامي في السودان.

3- قوانين التنظيمية في ماليزيا:

انتهجت ماليزيا منذ بداية تأسيس البنوك الاسلامية فيها على وضع قوانين تنظم عملها، وذلك تدرجيا حتى أصبحت قوانين البنوك الاسلامية تعادل التقليدية أو تفوقها، ليصبح بذلك النظام البنكي في ماليزيا نظام مزدوج بين قوانين تنظم عمل البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية، والبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ككل، ومن بين القوانين التي وضعتها ماليزيا كما تطرقنا لها في الفصل الثالث، نعود التذكير بها باختصار كما يلي:

أ- قانون المصارف الاسلامية 1983: يعتبر أول قانون يجيز العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بحيث يضم 8 أجزاء أساسية.

ب- قانون التكافل 1984: تم ترخيص عملية التكافل في ماليزيا بعد الموافقة على قانون التكافل 1984، الذي أقره البرلمان الماليزي بهدف ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي.

ت- قانون الأسواق والخدمات المالية 2007: وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 28 سبتمبر 2007، باستثناء الجزء المتعلق بالاستحواذ والاندماجات التي تم تنفيذها بداية من 2008.

إن ماليزيا لم تكتفي بوضع قوانين تنظم وتقر بشرعية البنوك الاسلامية فقط، وهذا لإدراكها بأن نجاح هذه البنوك مرتبط أيضا بوجود مؤسسات مالية أخرى تعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، وتساعد وتنشط البنوك في ممارسة عملها، فهي فتحت المجال للبنوك الاسلامية للاستثمار وفق أساليبها التشاركية من أوسع أبوابه، وقد أثبت ماليزيا فعلا مدى قدرة هذه الصناعة بكافة مؤسساتها سواء بنوك أو أسواق أو مؤسسات التكافل، على مدى مساهمتها الفعالة في ترقية الاستثمارات خاصة في المشروعات الانتاجية الضخمة.

ثانيا: التعديلات المقترحة لتنظيم عمل البنوك الاسلامية في الجزائر

يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجارب من خلال محاولة تعديل وإدراج فقرات في بعض المواد السابقة لتسهيل عمل البنوك الاسلامية في القانون رقم 11-03 الذي يقر بالعمليات المصرفية للبنوك التجارية، وكذا في عملياتها مع البنك المركزي، وتفتح أفاق أكبر للتمويل الاسلامي في الجزائر، وهذا كما يلي:

1- المادة 67 نصت على أنه: " تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير لا سيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادته"[1]، يمكن إدخال بعض التعديلات على هذه المادة لتساعد عمل البنوك الاسلامية كإستثناء الودائع الاستثمارية مما تقره المادة وهذا لكونها وديعة قائمة على المضاربة أي يتم فيها المشاركة في الأرباح والخسائر الناجمة عن العمليات الاستثمارية مهما كانت.

2- المادة 68 نصت أنه: " يشكل عملية القرض، في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أمواله تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان"[2]، إن هذه المادة تحث بإجبارية الفائدة في القروض، وبالتالي فهي تشكل عائق للبنوك في عمليات القرض القائمة على المضاربة، وبالتالي يمكن للمشرع إدخال تعديل بسيط عليها ليسهل العمليات القائمة على المضاربة في البنوك الاسلامية وهذا بزيادة فقرة في المادة تنص على استثناء عملية القروض التي تقوم على المضاربة والمشاركة من نص المادة وذلك لأن العوض فيها غير إلزاميا بل يكون حسب نتائج العملية.

يكفي أن يدخل المشرع الجزائري تعديل في هذه المادتين مبدئيا، لتسهيل عمل البنوك الاسلامية في الجزائر، وليس بضرورة النص صراحة بشرعية البنوك الاسلامية في الجزائر، فهكذا تعديل يشجعها أكثر على الاستثمار والتمويل بصيغ المشاركة من أجل ترقية الاستثمارات في الجزائر.

3- أو أن يقوم المشرع بإضافة باب سادس في الكتاب الخامس من نفس القانون تحت مسمى العمليات المصرفية الحديثة – إذا كانت تسمية إسلامي لا تتلاءم مع الساحة المصرفية الجزائرية-،

---

[1]: الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض، الكتاب الخامس التنظيم المصرفي، العدد52، الجريدة الرسمية، ص11.

[2]: المرجع السابق نفسه.

ويضع المشرع في هذا الباب مواد يكفى أن تكون مادتين أو ثلاثة ينظم فيها ويقنن عمليات البنوك الاسلامية التي تقوم في الأساس على الاستثمارات حقيقة منتجة – وهذا على حسب ما يجب أن يكون – تتحمل فيها الربح والخسارة وتوظيف الواسع للسيولة المتوفرة، وخاصة أنها لا تتعامل بسرع الفائدة. فهكذا تعديل من شأنه أن يشجع المستثمرين المحلين والأجانب وأصبح رؤوس الأموال الضخمة على توسع في فتح البنوك الاسلامية في الجزائر، وتشجيع بهذا البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر على توسيع مجالات استثمارها خصوصا إذا ظهر منافسين جدد، وكل هذا يؤدي إلى ترقية وتطوير الاستثمارات في المشروعات المنتجة في الجزائر، مما يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية وبالتالي تطور الاقتصاد.

4- تعديل في قانون التجاري للقيم المتداولة، وهذا من خلال إدخال أوراق مالية جديد تكون إسلامية تقوم على الملكية والمشاركة في الربح والخسارة، وهذا من أجل خدمة الاستثمار أولا قبل كل شيء كالصكوك الاسلامية بمختلف أنواعها، والتي تعد من أهم أساليب التمويل للمشروعات الكبرى، بالإضافة إلى تعديل في قانون الضرائب.

المطلب الثاني: أدوات السياسية النقدية

يعتمد بنك الجزائر على مجموعة من أدوات السياسة النقدية وهذا من أجل التحكم في المعروض النقدي وخلق توازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، إلا أن مشكلة هذه الأدوات ارتباطها بسعر الفائدة المحرم على البنوك الاسلامية التعامل به، وبالتالي فهذه الأدوات تقف عائق في وجه البنوك الاسلامية الجزائرية، وقد تطرقنا لهذا في المبحث الثاني، ولذلك لا بد على بنك الجزائر من إحداث بعض التعديلات على هذه الأدوات لكي تتوافق مع الطبيعة التمويلية للبنوك الاسلامية الناشطة في الساحة المصرفية الجزائرية، وهذا من خلال الاعتماد على التجارب التي تحترم طبيعة عمل البنوك الاسلامية كالسودان والكويت وماليزيا، وهذا كما يلي:

أولا: السياسات النقدية المستعملة

إن الدولة التي تقر بشرعية بنك اسلامي في منظمتها البنكية، تعمل على تكييف مختلف الأدوات النقدية على حسب طبيعة هذه البنوك، وهذا ما قمت به الدول محل الدراسة، والتي يمكن العمل بها لتعديل ما هو متعامل به في الجزائر على حسب طبيعة البنوك الاسلامية، وهذا دون المساس بالبنوك التقليدية، وهذا كما يلي:

1-تحديد الأدوات في الكويت:

وحسب ما نصت عليه المادة 95 من القانون المنظم لعمل البنوك الاسلامية في الكويت " يجوز للبنك المركزي أن يجري العمليات الآتية[1]:

أ- الفقرة 1من المادة : "أن يبيع ويشتري مع البنوك الاسلامية الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية"وبالتالي هنا عند تنفيذ سياسة إعادة الخصم من قبل البنك المركزي لا يخلق هذا عائق أو مشكلة للبنوك الاسلامية وهذا لأن القانون شرعا لها أن تتعامل بأوراق مالية إسلامية خاصة إذا احتاجت سيولة وأردت خصم أوراقها عند البنك المركزي، وكذا تملك البنوك الاسلامية، وهكذا أوراق يخدمها في توفير سيولة ذات جودة في تكوين رأس مالها.

ب- الفقرة 2 من المادة: "إصدار أدوات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، طبقا للحدود والشروط التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي، ويتم التعامل في هذه الأدوات بيع وشراء مع البنوك الإسلامية وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي"، وبالتالي هذا لا يسبب مشاكل للبنوك الاسلامية في حالة تنفيذ سياسة السوق المفتوحة التي يتعامل بها البنك المركزي من أجل خلق التوازن.

ت- كما يمكن للبنوك الاسلامية في الكويت من الاستفادة من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير حيث نصت **الفقرة 3 من المادة** 95 على أنه: "أن يقدم للبنوك الاسلامية في الحالات الاضطرارية تمويلا لمدة لا تجاوز ستة شهور باستخدام الأدوات والأساليب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية، وطبقاً للشروط والقواعد التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي، ويجوز مد أجل التمويل المقدم لمدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى".

2- تحديد أدوات سياسة النقدية في السودان

لقد نص القانون المصرفي لتنظيم العمل لسنة 2004الصادر في عام 2006، على الأدوات والسياسات النقدية والتمويلية التي يتعامل بها البنك المركزي في السودان مع البنوك الاسلامية، وهذا للتحكم في السيولة، حيث حددها كما يلي:[2]

[1]: تعليمات تنظم عمل البنوك الاسلامية في الكويت، تقرير من البنك المركزي في الكويت، مرجع سابق.

[2]: القانون التنظيمي لعمل البنوك في السودان 2004، تقرير من موقع البنك المركزي في السودان، الموقع: www.cbs.gov.sd، تاريخ زيارة الموقع: 17-09-2019

أ- **نسبة الاحتياطي القانوني:** على المصارف الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة لا تقل عن 13% من جملة الودائع بالعملة المحلية والأجنبية بكل مصرف (الودائع الجارية، الودائع الادخارية، الودائع الأخرى والهوامش على خطابات الاعتماد غير المعززة وخطابات الضمان) كما يعكسها تقرير الموقف الأسبوعي للودائع والتمويل بالمصرف، عدا ودائع الاستثمار وما في حكمها وقد قام البنك السوداني برفع النسبة سنة 2014 لتصبح 18%.

ب- السيولة الداخلية: على المصارف الاحتفاظ بسيولة داخلية كافية في شكل نقد وأصول سائلة مكونة من شهادات مشاركة الحكومة(شهامة) والصكوك الحكومية الأخرى وصكوك إجارة البنك المركزي (شهاب) لمقابلة سحوبات العملاء اليومية في جميع فروعه مع استصحاب النسبة المعمول بها كمؤشر (10%) من جملة الودائع وما في حكمها، وبالتالي فتطبيق سياسة السوق المفتوحة وإعادة الخصم هنا لا يمكن أن تضر البنوك الاسلامية وهذا لأن الأوراق المالية التي تتعامل بها من قبل بنك السودان هي في الأصل إسلامية، وقد تم تبديل النسبة سنة 2014 لتصبح 5% وهذا على حسب الوضع المصرفي للبنوك الناشطة في السودان وكذا في الاقتصاد ككل.

ت- هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات والمضاربات: ويستعملها البنك السوداني لإدارة السيولة بطريقة غير مباشرة في إطار السياسة النقدية والتمويلية التي يحددها البنك، حيث فرض البنك على البنوك الاسلامية بأن لا تتجاوز التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة 30% من إجمالي الرصيد الكلي للبنك، وتطبيق هامش مرابحة بنسبة 10% ، وأن يتم التمويل وفقا لمرشد صيغة المرابحة الصادر من بنك السودان وتعتبر المرابحة صورية إذا لم يتم التقيد بالمرشد، أما في خصوص التمويل بالمشاركات يترك لكل بنك تحديد نسبة المشاركات وهوامش الإدارة على اختلاف هذه الصيغ فالبنك لا يتدخل فيها.

ثانيا: تعديلات الممكنة في أدوات سياسة النقدية في الجزائر:

تتمثل أدوات السياسة النقدية حسب القانون الجزائري المتعامل بها كما يلي:

1- سياسة إعادة الخصم: وهي كما تعرفها المادة 43 من الأمر 03-11، حيث نصت صراحة على أن التعامل بها يتضمن وجود فائدة محرمة شرعا، والتالي تتنافى مع عمل البنوك الاسلامية، مما وجب إدخال بعض التعديلات على هذه المادة كي تصبح تتلاءم مع عمل البنوك الاسلامية، وطبعا البنوك التقليدية، وهذا من خلال الاعتماد على ما جاء في التجارب والتي تعتمد على مجلس الخدمات

المالية الاسلامية، كزيادة فقرة تنص على إمكانية منح بنك الجزائر للبنوك الاسلامية قروضا حسنة لمدة 6 أشهر أو سنة، وأن يتم كفالتها بالذهب والعملات الأجنبية أو بأوراق مالية لا تتعامل بالفائدة مثل صكوك المشاركة أو شهادات الشهامة في السودان.

2- الاحتياطي الاجباري: وهو كما نصت عليه المادة 4 من التعليمية02-04، حيث يتضمن الاحتياطي الاجباري كافة الودائع لدى البنوك، مما يخلق إشكالية للبنوك الاسلامية الجزائرية عند تطبيق هذه النسبة خاصة وأنها تمس الودائع الاستثمارية للبنوك الاسلامية التي يتوجب عليها استثمارها كاملة، ووضع جزء منها كاحتياطي يقلل من استثمارات البنوك الاسلامية وبالتالي يهدد علاقتها مع العملاء بالإضافة إلى عرقلة التمويلات التي كانت ستقدمها للمشروعات الاستثمارية، لذا وجب تعديل القانون وهذا من خلال إعفاء الودائع الاستثمارية من حساب نسبة الاحتياطي الاجباري، وتعويضها بقيم أخرى أو بزيادة نسبة الاحتياطي على البنوك الاسلامية فمثلا من 10% يصبح 11% من الودائع الأخرى، وهكذا لا يتم حبس السيولة المتوفرة لديها للاستثمار.

3- سياسة السوق المفتوحة: إن البنوك الاسلامية في الجزائر لا تتعامل بهذه السياسة مما يبقها بعيدة عن الساحة المصرفية، وكذا تفقد أداة مهمة لتوفير السيولة خاصة في حالة شراء البنك المركزي للأوراق المالية من البنوك، ومنه لا تستطيع البنوك الاسلامية الاستفادة من هذه الأداة والمشاركة في عمليات السوق المفتوحة، لا بد على المشرع الجزائر هنا إصدار بعض الأوراق المالية الجديدة التي لا تتعامل بسعر الفائدة وتقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية، كالصكوك الاسلامية وخاصة أن هذه الأدوات فعالة في العمليات الاستثمارية.

المطلب الثالث: من حيث أدوات الرقابة الاحترازية

تعتبر معايير الرقابة الاحترازية للجنة بازل من أهم أدوات الرقابة المفروضة على البنوك بمختلف أشكالها في أنحاء العالم، وهي مطبقة أيضا في المنظومة المصرفية الجزائرية، لكن ما يعيب على هذه الأدوات أنها مخصصة للبنوك التقليدية ولا تراعي طبيعة البنوك الاسلامية، إلا أن الدول التي تقنن عمل البنوك الاسلامية استطاعت التكيف هذه الأدوات حسب طبيعة البنوك الاسلامية، وقد استعانة بتعديلات مجلس الخدمات المالية الاسلامية، والتي يمكن الاستفادة منها في الجزائر، كما يلي:

أولا: نسبة كفاية رأس المال

يتم تطبيق كفاية رأس المال حسب ما جاءت به معايير لجنة بازل (1-3)، لكن بالنسبة للدولة التي تعترف بوجود بنوك الاسلامية، فهي تطبق هذا المعيار حسب طبيعة البنوك الاسلامية، وهذا أخذا بتعديلات حسب ما جاء في مجلس الخدمات الاسلامية مع مراعاة مقررات لجنة بازل، كما فعل البنك المركزي في الكويت، حيث يقوم بتطبيق كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التقليدية كما جاءت بها لجنة بازل ، أما بالنسبة للبنوك الاسلامية فهي تعتمد على التعديلات التي أقرها مجلس الخدمات المالية وهذا حسب ما جاء في قوانينها كما يأتي:

1- في الكويت وفقا لأحكام المادة (97) من القانون 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي إصدار هذه التعليمات في شأن كفاية رأس المال (بازل 2). وتحل هذه التعليمات رقم (6/ رب أ/2003/145) الصادرة بتاريخ 3-11-2003، وقد تم المراعاة في هذه التعليمات ما يلي:

أ- طبيعة أنشطة ومعاملات البنوك الاسلامية وعلاقتها سواء مع عملائها في مجال استخدامات مواردها أو مع عملائها من أصحاب حسابات الاستثمار لديها.

ب- أن تتماشي مع الأسس العامة للإطار المعدل لكفاية رأس المال الواردة في إصدارات لجنة بازل، وكذلك مع إصدارات مجلس الخدمات المالية الاسلامية المتعلقة بالمعالجات وأوزان المخاطر للبنود التي تختص بها البنوك الاسلامية.

والتي يتم تطبيقها حسب ما جاء في مجلس الخدمات المالية الاسلامية، مع مراعاة النسبة وهي كما يلي:

كفاية رأس المال=

رأس المال المدفوع+ الاحتياطات+ احتياطي إعادة التقييم+ احتياطي مخاطر الاستثمار+ احتياطي معدل الأرباح X 100≥ 12

الأصول المرجحة حسب درجة خطورتها والممولة من رأس المال+ المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار من الأصول الخطرة

2- أما بالنسبة للسودان فهي لا توجه أي مشكلة في معيار الكفاية للرأس المال مع البنوك الاسلامية، وهذا لكون أن النظام البنكي في السودان ككل قائم على الشريعة الاسلامية، وبالتالي فهي تعتمد أيضا على ما جاءت به مجلس الخدمات المالية، ونفس الشيء بالنسبة لماليزيا التي تقوم على النظام المزدوج للبنوك الاسلامية.

ومنه فإنه على البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل للرقابة الاحترازية، لابد له من الاعتماد على معايير التي جاء بها مجلس الخدمات المالية الاسلامية في الكفاية الحدية، في قوانين المصرفية التي يحددها للرقابة الاحترازية على البنوك، وهذا من خلال الفصل في نسبة كفاية بين طبيعة البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية، وهذا من أجل احترام طبيعة البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر، دون التأثير على البنوك التقليدية.

ثانيا: نسبة تغطية السيولة

إن نسبة تغطية السيولة يتم تطبيقها كما جاءت بها لجنة بازل، والتي قد صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقيات لا تتلاءم وعمل البنوك الإسلامية، إلا أنه نجد بعض البنوك المركزية قامت بتعديل هذه النسبة حسب ما يتفق مع البنوك الاسلامية، ومن أهم البنوك التي أحدثة تغيرات على هذه النسبة من خلال الاستعانة بما جاء مجلس الخدمات المالية الاسلامية البنك المركزي في الكويت، والذي يمكن الاستفادة بما جاء به في الجزائر، حيث قام البنك المركزي في الكويت بتحديد مكونات السيولة من الأصول التي تتلاءم مع البنوك الاسلامية وهذا كما يلي:[1]

[1]: تعليمات معيار تغطية السيولة للبنوك الاسلامية، بنك الكويت المركزي، مرجع سابق، ص12-14.

1- أصول المستوى الأول:

يتم إدراج أصول المستوى الأول بقيمتها السوقية السارية، ويمكن إدراجها بالكامل من دون حد أقصى ولا يتم تطبيق أي استقطاعات عليها، وتتجسد أصول المستوى الأول حسب ما جاء في قانون الكويت والتي يمكن الاعتماد عليها أيضا في الجزائر كما يلي:

أ- أوراق النقد والمسكوكات المعدنية، الأرصدة لدى البنوك المركزية التي تنشأ فيها مخاطر السيولة (شاملة الاحتياطي النقدي وعمليات مع بنك الكويت)، إلى الحد المسموح للبنوك بسحبه في فترات الضغط.

ب- الصكوك الصادرة عن بنك الكويت أو حكومة الكويت أو البنك الإسلامي للتنمية.

ت- الصكوك والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية والقابلة للتسييل المصدرة أو المضمونة من الحكومات أو البنوك المركزية أو مؤسسات القطاع العام أو بنوك التنمية في حال توافر المعايير التالية:

- أن تكون معطاة وزن مخاطر بنسبة 0% وهذا حسب ما يوضحه الملحق (3).

- أن يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة، أن يكون لديها سجل تاريخي يثبت أنها مصدر موثوق للسيولة حتى خلال ظروف السوق الصعبة، ألا تكون مصدرة من مؤسسة مالية أو إحدى شركاتها التابعة.

2- أصول المستوى الأول:

يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة وهذا لتطبيق نسبة الاستقطاع المحددة، تتمثل أصول هذا المستوى في ما يلي:

أ- الصكوك والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية والقابلة للتسييل المصدرة أو المضمونة من الحكومات أو البنوك المركزية أو مؤسسات القطاع العام أو بنوك التنمية في حال توافر المعايير التالية:

- أن تكون معطاة وزن مخاطر بنسبة 20% وفقا لما للملحق(3).

- أن يكون لديها سجل تاريخي يثبت أنها مصدر موثوق للسيولة حتى خلال ظروف السوق الصعبة، (ويكون الحد الأقصى للانخفاض في السعر لا يتجاوز 10%، على مدى 30 يوما).

ب- الصكوك والأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة القابلة للتسييل المصدرة من الشركات في حال توافر المعايير التالية:

- أن تكون صادرة من مؤسسات غير مالية، وأن يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة وتمتاز بتركيز منخفض.

- أن يكون لديها سجل تاريخي يثبت أنها مصدر موثوق للسيولة حتى خلال ظروف السوق الصعبة، (ويكون الحد الأقصى للانخفاض في السعر لا يتجاوز 10%، على مدى 30 يوما).

- أن يكون لها تصنيف ائتماني من فئة (-AA) أو ما يعادله كحد أدنى صادر عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي مؤهلة، وفي حالة عدم توافر التصنيف الائتماني طويل الاجل، أن يكون لها تصنيفا ائتمانيا قصير الأجل يعادل في جودته التصنيف الائتماني طويل الأجل.

وكما نلاحظ فإن أصول المستوى الأول والثاني التي لا تتناف مع أحكام الشريعة الاسلامية بالخصوص في الأوراق المالية، التي لا تتعامل بسعر الفائدة بل هي صكوك قائمة على الملكية والمشاركة في الربح والخسارة، وفي ذات الوقت هي أصول عالية الجودة، ويمكن أن تكون في جودتها أفضل من الأوراق المالية القائمة على الربا، -وهذا ما أثبته أزمة الرهن العقاري في 2008- لذلك لا بد على بنك الجزائر أخذ بعين الاعتبار هذه التعديلات التي قام بها بنك الكويت وكافة البنوك المركزية الأخرى في السودان الذي نظامها إسلامي بالكامل أو ماليزيا ذات النظام المزدوج، من أجل تحسين العمل الاسلامي فيها، لتعديل هذه النسبة المالية من خلال إدخال تعديلات على القوانين التي تنظم الرقابة المصرفية في الجزائر، وهذا لكي تتلاءم مع طبيعة البنوك الاسلامية الناشطة في الجزائر أو حتى تلك التي لديها رغبة بالعمل في الجزائر.

المطلب الرابع: متطلبات أخرى لتفعيل التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة في الجزائر

من أجل تفعيل التمويل الاسلامي بكل صيغه في البنوك الاسلامية الجزائرية، لا بد من القيام بالعديد من الاجراءات إلى جانب المتطلبات القانونية، ونذكر منها ما يلي:

أولا: إنشاء مؤسسات مالية إسلامية وهيئات الرقابة الشرعية

1- لابد من على الجزائر من أجل النهوض وتثبيت عمل البنوك الاسلامية، من فتح المجال لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية داعمة لها كشركة التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار المشترك، بالإضافة للعمل على تطوير السوق المالي في الجزائر وفتح المجال للمعاملات المالية الاسلامية في السوق.

2- إنشاء هيئات للرقابة الشرعية تكون مكونة من أعضاء متخصصين في الجانب الاقتصادي والفقهي، بالإضافة إلى تخصص بعض الأعضاء في التدقيق الشرعي، لتكون لها دراية ومتابعة دائمة لعمل البنوك الاسلامية خاصة في عمليات التمويل والاستثمار، وتكون مستقلة في قرارتها عن البنك المركزي لتعطي مصداقية أكثر لعملها، ويجب أيضا أن لا تكون لها صلة بالبنك لتفادي المحاباة والمحسوبية من أجل أن يكون عملها دقيقا وذو مصداقية أكثر.

ثانيا: القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي

1- فتح المجال للاستثمار الأجنبي دون قيود صعبة –وهذا لما يمتلكه المستثمرين الأجانب من رؤوس أموال ضخمة قادرة على النهوض بالاستثمار في الجزائر – في القطاع المصرفي لإنشاء بنوك اسلامية تكون ذات كفاءة وفعالية، وقادرة على الاندماج بسرعة في المنظومة البنكية الجزائرية، من أجل تقديم تمويلات للاستثمارات خاصة في المشروعات الانتاجية كالمشروعات في قطاع الصناعة أو قطاع الفلاحة.

2- فتح المجال أكثر للبنوك الاسلامية في القطاع الخاص وتشجيع قيامها لأن البنوك الخاصة تسطيع أن تكون ذات فعالية أكثر من البنوك العمومية في الاقتصاد، إذا توفرت لها شروط العمل الملائمة، وخاصة في جانب تمويلها للمشروعات الاستثمارية التي تحتاج لتمويل أقل ولكنها قادرة على تحقيق التأثير الفعلي في الاقتصاد، كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون فيه أفكار جديدة وذات جدوى اقتصادية في القطاعات المنتجة كالقطاع الفلاحي أو الصناعي، فالبنك هنا يقوم مثلا بتمويل 10 مشروعات باستعمال صيغ المشاركة كالمضاربة أو صيغ المشاركات الزراعية أو صيغ المشاركات الحديثة

لهذه المشروعات فهذه الأساليب إلى جانب كفاءتها التمويلية تعطي الأريحية لأصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة المبتكرة أكثر من القروض الربوية التي تحملها أعباء زائدة فقط، كما أن حجم تمويلها ككل مجمعة قد يكون أقل من تمويل مشروع واحد ضخم، ولكنها تحقق منفعة فعلية للاقتصاد أكثر من المشروعات الضخمة لذلك لابد على الدولة أن تفرض على البنوك الاسلامية عند فتح المجال لها للعمل بقوانين منظمة أن تمول هذا النوع من المشروعات، كما أنه لابد من فرض عليها حد أو سقف معين من التمويلات بصيغ المداينات كالمرابحة التي تسيطر على تمويلات البنوك، وهذا لخلق توازن بين التمويلات القائمة على المشاركات والقائمة على المداينات لتجسيد الدور الحقيقي للبنوك الاسلامية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل نستنتج أن التمويل الاسلامي في الجزائر منحصر في بنك البركة والسلام فقط، وبنسبة منخفضة لا تتعدى حدود 2% في حين تمويل الاستثمار بصيغ المشاركة فلا يتجاوز 0.9%، أما الصكوك بكافة أنواعها سواء كانت صكوك المشاركة أو غيرها لم يتم استعمالها لحد الأن في الجزائر رغم ما تتميز به من خصائص محفزة للاستثمار، وهذا نتيجة لمختلف العراقيل التي تواجه البنوك الاسلامية والتمويل الاسلامي بصفة عامة في الجزائر، وأهمها أنها تنشط في بيئة قانونية تقليدية بحتة قائمة على سعر الفائدة المحرم شرعا في معظم تعاملاتها، ولا يوجد ولا قانون يراعي طبيعتها، لذلك وجب عليها الاستفادة من تجارب الدول التي استطاعت النجاح ولو نسبيا في التمويل الاسلامي كماليزيا والسودان والكويت، وهذا من خلال تركيزها على تأسيس بيئة قانونية تعترف وتقر بالعمل المصرفي وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، وبكافة أنواعها لأن تنظيم بيئة قانونية يسهل على البنوك الاسلامية القيام بعملها وتقديم التمويلات اللازمة وبكافة الصيغ سواء كانت المشاركات والمداينات من أجل ترقية الاستثمارات، والتي استطاعت إثبات كفاءتها وفعاليتها من خلال تأثيرها الايجابي على الاستثمارات وعلى الناتج، وهذا حسب ما بينته الدراسة القياسية لأثر التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة على والاستثمار والناتج المحلي باستخدام نموذج الانحدار الخطي بنوعيه البسيط والمتعدد في ماليزيا والسودان، فزيادة التمويل بالصيغ الاسلامية وخاصة المشاركة في الاقتصاد الجزائري يكون بالإقرار بشرعية التمويل الاسلامي – وهذا ما يمكن أن يحدث خاصة مع المبادرة القانونية الأخيرة إن طبقة – الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المنتجة والفعالة مما يتولد عنها ترقية للاستثمارات في الجزائر وبالتالي ينعكس على زيادة الناتج المحلي.

الخاتمة

الخاتمة:

رغم التطور الهائل الذي استطاع التمويل الاسلامي تحقيقه وبمختلف صيغه سواء كانت صيغ المداينات أو المشاركات والتي أثبت كفاءتها في العديد من الدول التي تبنت التمويل الاسلامي بصيغ المشاركة كبديل للتقليدي أو إعتمدته إلى جانبه، إلا أن الجزائر ورغم ما تعانيه من تخلف اقتصادي ناجم عن ضعف الاستثمار في قطاعاتها المنتجة –معظم الاستثمارات موجهة لقطاع المحروقات– نتيجة عدة عراقيل أهمها ضعف الجانب التمويلي الناجم عن المنظومة البنكية التي تعاني الكثير من التعقيدات والضعف في الأداء، ولحد الأن ما زلت لم تساهم في تجسيد بيئة مصرفية تسمح بتفعيل التمويل الإسلامي، وخاصة بصيغ المشاركة والتي أثبت مدى نجاحها في تمويل الاستثمار.

وفي هذا الإطار اهتمت هذه الدراسة بالوقوف على مدى إمكانية ترقية الاستثمارات في الجزائر بالاعتماد على صيغ المشاركة التي أثبت كفاءتها التمويلية ونجاحها في العديد من الدول كأسلوب تمويلي اسلامي للنهوض بالاقتصاد، وبعد دراستنا لمختلف جوانب الموضوع واختبار فرضياته، توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات وبعض الآفاق كما يأتي:

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تطرقنا له في هذه الدراسة أصبح يمكن لنا الإجابة على صحة الفرضية أو عدمها، وقد كانت نتائج هذه الفرضيات التي تم تحديدها كما يلي:

– **الفرضية الأولى:** " صيغ المشاركة هي أساليب تمويلية قائمة على الملكية " وتعتبر هذه الفرضية صحيحة، وأثبت فعلا الدراسة النظرية بالاعتماد على مراجع إن صيغ المشاركة أسلوب تمويلي في البنوك الاسلامية قائمة على الملكية والمشاركة في الأرباح والخسائر، والتي تتجسد في صيغة المشاركة والمضاربة وصيغ المشاركات الزراعية وصكوك المشاركة في الأسواق المالية

– **الفرضية الثانية:** " استطاعت التجارب المعروضة تحقيق النجاح في تمويل بصيغ المشاركة من خلال تجسيدها للبيئة القانونية التي تقر بشرعية المالية الاسلامية بمختلف مؤسساتها" تعتبر هذه الفرضية صحيحة فبيئة القانونية التي تحترم وتقر بعمل البنوك الاسلامية كما فعلت ماليزيا والكويت والسودان تكون السبب الرئيسي في نجاح التمويل الاسلامي وبمختلف أساليبه.

– **الفرضية الثالثة:** " يوجد بين التمويل الاسلامي والاستثمار علاقة طردية" الفرضية صحيحة فقد أثبت الدراسة القياسية أنه كلما زاد التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة خاصة الصكوك زادت نسبة الاستثمارات المحققة، وهذا باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

بعدما قمنا بتحليل مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لدراستنا، وهذا حسب ما توفر لنا من المعطيات والاحصائيات، فقد توصلنا إلى جملة من نتائج كما يلي:

أولا: نتائج الجانب النظري

– يرتكز المناخ الاستثماري على جملة من المبادئ، ويتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بجملة من المعطيات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تحدد قدرته على جلب وتحسين الاستثمار أو لا، بالإضافة إلى القوانين التي عرفت عدة تحسينات وإنشاء العديد من المؤسسات الداعمة للاستثمار.

– تواجه الجزائر عدة عراقيل كانت ولاتزال السبب في عدم تقدم الاستثمار، والذي نجم عنه تحقيق الفشل الدائم في الاقتصاد الجزائري وعدم تحقيق انتعاش أو تطور في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، والتي من بينها تخلف القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية، وكذا غياب السوق المالي المتطور، وعدم وجود سوق منافسة بالإضافة إلى الفساد الإداري.

– فشل المنظومة المصرفية الجزائرية التي تقوم على القروض الربوية، في تحقيق النجاح في الاستثمارات وترقيتها من خلال القروض المصرفية التي تقدمها، بشقيها البنوك العمومية والخاصة. وهذا ناتج عن ضعف المنظومة، بالإضافة إلى مختلف العراقيل التي تقف في وجه التمويل المصرفي للاستثمار في الجزائر.

– يتميز أسلوب المشاركة بعدة صيغ موجودة في الفقه الاسلامي تم تكيفها لتتماشى مع العمل المصرفي كالمشاركة الثابتة والمضاربة، كما توجد صيغ المشاركة الحديثة المبتكرة تم تطويرها لتتماشى مع التطور المالي والاقتصادي الحاصل في العالم، ومن أهمها مبتكرات الهندسة المالية وهي صكوك المشاركة بالإضافة إلى المشاركة برأس مال المخاطرة.

– تواجه صيغ المشاركة جملة من العراقيل التي تقف في وجه تطبيقها، فمنها ما يتعلق بطبيعتها وأخر حسب طبيعة البنوك الاسلامية وعلاقتها بالبنوك المركزية، ولكن هذه العراقيل يمكن تجاوزها، وهي لا تنقص من قيمة الصيغ ونجاحها.

– التمويل الاسلامي استطاع تحقيق النجاح في السودان وماليزيا والكويت، بتقديم التمويلات للقطاعات الاقتصادية، وقد استطاعت ماليزيا أن تحقق الريادة في التمويل بالصكوك الاسلامية، كما أن التمويل الاسلامي حققا تحسن حتى لو جزئيا في الاقتصاد السوداني خاصة في تمويل المشاريع الأساسية في الدولة والقطاع الزراعي، كما أن الكويت استطاعت النجاح في التمويل الاسلامي بفضل بنوكها الاسلامية التي أصبحت من أهم البنوك الاسلامية في العالم.

– نجاح التمويل الاسلامي في هذه التجارب بفضل الاطار القانوني المنظم لعمل البنوك الاسلامية في كل دولة ومراعاة خصوصيتها في تعامل مع البنك المركزي، وهذا من خلال القوانين الاستثنائية أو بنظامها المصرفي والمالي المزدوج، أو بأسلمة نظامها ككل كما في السودان.

– إن التمويل بصيغ المشاركة للاستثمارات يبقى محدودا في هذه التجارب، رغم وجوده وهذا نتيجة للمخاطر التي توجد بهذه الصيغ، لكن هذا لا ينفى نجاحها وتألقها في تمويل الاسلامي، وكذا في صيغ المشاركة خاصة صكوك المشاركة في السودان التي تعد أداة هامة في تمويل المشروعات الضخمة وفي سد العجز الموازني، وأيضا في ماليزيا التي ساهمت الصكوك في اقتصادها بصورة فعالة.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي

– لا يوجد في الجزائر إلا بنكين اسلامين، وحصتهم من التمويلات المصرفية للاقتصاد منخفضة جدا من التمويلات في الجزائر فهي لا تتعد حدود 2% ، أما تمويل بصيغ المشاركة فكما لاحظنا لم يتعد حدود 0.9% من اجمالي التمويل المقدم من البركة، فيحين تجاوزت عقود المداينات نسبة 98% من التمويل، وهذا لأنها ربحية دون خسائر، فحين لم تحدد نسبتها في بنك السلام، هذا بسبب ضعف المنظومة البنكية بصفة عامة، وكذا غياب قوانين تنظم عمل البنوك الاسلامية، أم التمويل في سوق المالي بالأوراق الإسلامية كصكوك فهو غير موجود نتيجة ضعف السوق المالية الجزائرية، وليس فقط بسبب القوانين.

– تعاني البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر من مشكلة اختلاف الأدوات الرقابية عن طبيعة عملها، حيث أن معظم هذه الأدوات تعمل بسعر الفائدة، كالأدوات الرقابية في البنك المركزي، والمعايير الرقابية التي حددتها لجنة بازل خصيصا للبنوك التقليدية.

– يجب على الجزائر من أجل ترقية استثماراتها من الاعتماد على صيغ المشاركة في التمويلية وهذا من خلال تنظيم الاطار القانوني لعمل البنوك الاسلامية والمؤسسات المالية الاسلامية والأخرى كتعديل قانون عمل البنوك 11-03، من خلال الاعتماد على التنظيمات التي أنجحت هذه التجربة التمويلية في تطوير الاستثمار في كل من ماليزيا والسودان والكويت.

– إن التمويل الاسلامي وبصيغ المشاركة تربطها علاقة طردية بالاستثمار، حيث إن الزيادة في التمويل بصيغ المشاركة يؤدي إلى تطوير وترقية الاستثمار، وهذا ما أثبته علاقة بين التمويل الاسلامي والاستثمار في ماليزيا والسودان.

التوصيات والآفاق:

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من التوصيات والآفاق التي يجب الأخذ بها، وهي كالتالي:

أولا: التوصيات

– لابد على الجزائر من القيام بالتعديلات القانونية اللازمة في المنظومة البنكية، وهذا من أجل تسهيل عمل البنوك الاسلامية، من خلال الإقرار بها شرعا في قوانين عمل البنوك الجزائرية " وهذا ما يمكن أن يحدث في الجزائر خاصة إذا طبقة المبادرة القانونية الأخيرة" .

– يجب على البنوك الاسلامية القيام بالموازنة بين عقود المداينات والمشاركات، وذلك من أجل تحقيق قيمة فعالة في الاقتصاد.

– التأكيد على أهمية صيغ المشاركات في النظام المصرفي، وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر، لقدرتها على تنظيم العلاقة بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

– يجب الاستفادة من التجارب التي درسنها، من أجل فتح المجال للصيرفة الاسلامية في الجزائر باعتبارها البديل الأمثل للنظام التقليدي، وهذا لترقية وتطوير الاستثمارات في الجزائر خاصة في ظل الأزمة التي تمر بها حاليا.

– كما يجب العمل من أجل ترسيخ مبادئ التمويل الاسلامي في المجتمع، وفتح المجال للدراسات للمالية الاسلامية كتكوين مخابر ومعاهد متخصصة في البحوث والدراسات التي تطور الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر، وتأسيس الهيئات الداعمة لها.

– لابد من تأسيس هيئات شرعية تهتم بعمل البنوك الاسلامية وتكون رقيب عليها.

ثانيا: الآفاق

إن هذه الدراسة لا تكفي لتغطية أهمية التمويل بالمشاركة، وكافة الصيغ التمويلية في البنوك الاسلامية وحتى الأسواق المالية، وكفاءتها الفعالة في ترقية الاستثمارات لما تتميز به من خصائص تجعلها فعالة في تمويل الاستثمار، لذلك لا بد من القيام بالدراسات الأكاديمية التي لها علاقة بالتمويل الاسلامي للاستثمارات، ومن بين تلك المواضيع نقترح ما يلي:

- سبل تفعيل التمويل الاسلامي في الجزائر.
- قوانين المنظومة البنكية ودور في تفعيل التمويل الاسلامي في الجزائر.
- كفاءة صكوك المشاركة كأداة تمويلية في تفعيل الاستثمارات في الجزائر.

قائمة

المراجع

أ- قائمة المصادر:

القرآن الكريم

ب- قائمة المراجع:

الكتب

1- ابـن قدامه، المغنى، دار الكتاب العربـي، بـيروت، لبنان، 1972.

2- أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة -دراسة فقهية-، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008.

3- أحمد سليمان خصاونه، المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان،2008.

4- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ عام 2001، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.

5- بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري للبنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2012

6- بـن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، الطبـعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

7- بن حته الياس، مشروع الإسلام الحضاري و التجربة التنموية في ماليزيا - دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية-، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس والأفاق، الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2019.

8- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار المشرق الثقافي، الأردن،2010.

9- حربـي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ، طبـعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

10- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

11- دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للنضر والتوزيع، 1982.

12- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي: مدخل في إتخاذ القرارات، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

13- صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

14- صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا، 2008.

15- عاطف وليم أندراوس، أسواق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

17- عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

18- عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

19- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017.

20- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، د.ط، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

21- عماد حمدي محمد محمود، المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك بين الجواز والمنع دراسة فقهية اقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية لنشر، الاسكندرية ، مصر، 2013.

22- فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

23- فريد راغب النجار، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك – نهاية القروض المصرفية المتعثرة-، د ط، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2011.

24- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار جدارا للكتاب العربي للنشر والتوزيع،الأردن،2006.

25- قتيتة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتقليدية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

26- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، الطبعة الأولى، القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

27- كاملي زهيرة، التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا – محددات ومؤهلات-، كتاب جماعي أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس والأفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019.

28- محمد بوجلال، البنوك الاسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

29- محمد محمود المكاوى، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

30- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

31- محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في المعاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

32- محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في المعاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

33- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

34- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 .

35- نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

36- هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

37- وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

38- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

39- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.

الرسائل والأطروحات

40- إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية نموذجا –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

41- إبراهيم جاسم جبار الياسري، إشكالية تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الكوفة، العراق، 2008-2009.

42- آمال عبدالفتاح عبد الفراج، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2008-2009.

43- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

44- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، امعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

45- بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

46- بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013،

47- بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018-2019.

48- بن مداني صديقة، إنعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر - دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2016-2017.

49- بهون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2013-2014.

50- تسنيم عز الدين وداعة الله سعيد، محددات الاستثمار في السودان (1990-2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016-2017.

51- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة لنيل شهادة مقدمة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015.

52- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، 2010-2011.

53- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

54- ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2-، الجزائر،2012-2013.

55- زريمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

56- زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

57- الزهرة بن بريكة، 'دراسة إقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف-دراسة حالة الجزائر (1993-2006)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005-2006.

58- سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

59- شعيب يونس، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الاسلامي، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

60- شودار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية -دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006-2007.

61- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الاصلاح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

62- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

63- عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

64- علي جقريف، النظام المصرفي الجزائري وإشكالية تطبيق مقررات لجنة بازل 3 – دراسة مقارنة مع النظام المصرفي الأردني- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة2-، الجزائر، 2016-2017.

65- عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

66- العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007-2008.

67- قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبـية للمساهمات- فيناليب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

68- قط سليم، مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة والسوق الأوراق المالية الاسلامية -دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

69- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013.

70- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

71- كمال فايدي، دور التسويق المصرفي في تحسن أداء البنوك العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.

72- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة tobin's Q، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية المالية، الأردن، 2007-2008.

73- منصوري الزين، أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2013.

74- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

75- الياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2006-2007.

التقارير والدراسات

76- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1977.

77- تقارير مالية غير منشورة لبنك البركة الجزائر، مأخوذة من البنك في الجزائر، 2018.

78- تقرير اتحاد المصارف العربـية، الصيرفة الإسلامية بـين النمو والتفوق، العدد 440، 2017.

79- تقرير الاستثمار العالمي من الأونكتاد للأمم المتحدة.

80- تقرير التجميعي للبنك الدولي، وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، مراجعة الإنفاق العام في السودان، ديسمبر 2017.

81- التقرير القطري للسودان رقم 324-16، الصادر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، أكتوبر 2016.

82- تقرير عن القطاع المصرفي الكويتي، الاتحاد المصارف العربية، مارس 2019.

83- التقريري الدوري الثالث، وضع حقوق الإنسان في السودان، الصادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

84- محمد عبد القادر محمد خير، الاقتصاد السوداني المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل، الراصد للبحوث والعلوم، الخرطوم، السودان، 2010.

85- محمد محمود عبد الله يوسف، البنوك الاسلامية في الكويت، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

86- منشاوي بدر وآخرون، الخصخصة في الاقتصاد الكويتي بين الواقع والمأمول، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت، 2016.

87- الموجز القطري للسودان، الأمم المتحدة، قسم المنشورات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس بابا، إثيوبيا، الطبعة الأولى، مارس 2016.

88- وثيقة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التقارير الدورية ال ثانية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد، الكويت، مارس 2010.

المجلات والدوريات

89- ابتسام ساعد ، رابح خوني، تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 30، الجزائر، سبتمبر 2017.

90- أحمد نجار، البـنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، بـيروت، لبنان،عدد24، 1982.

91- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، د س.

92- حريري عبـد الغني، قسول الأمين، الطبـيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبـنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2017.

93- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

94- زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي الاسلامي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 -دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جامعة 20أوت 1955، الجزائر، جوان 2018.

95- زيد الخير ميلود، ضوابـط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبـحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

96- سليم فيصل النابـلسي، مخاطر التمويل الزراعي بـصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، العدد الخامس، لبـنان، بـدون سنة.

97- صالح مغيب، استعراض لبعض التجارب الناجحة – التجربة الماليزية-، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2009.

98- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، غدارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية، المجلد 19، العدد1، الجزائر، د.س.

99- كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 35، الجزائر، جويلية 2015.

100- لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1، الجزائر، 2015.

101- محمد الحسن محمد أحمد الخليفة، المصرفي، مجلة المصرفية والاقتصادية ربع سنوية تصدرها الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، العدد78، مطبعة دبي، ديسمبر 2015.

102- مفلح فيصل الجراح، المضاربة في البنك الإسلامي الأردني – الواقع والمعوقات والحلول–، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 4، الأردن، 2017.

103- نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010، مجلة الدراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، العراق، 2012.

104- نوال بن عمار، صكوك إسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة سوق مالية الإسلامية ماليزيا، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

المؤتمرات والندوات

105- إبراهيم أبو بكر المدنيني، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010.

106- أحمد محي الدين أحمد، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2004.

107- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج إصلاحها، ورقة بحثية مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات–، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

108- بن حناشي زليخة، شطيبي محمد مريم، التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية، الملتقى الوطني حول المصارف الاسلامية واقع وآفاق جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2015.

109- بن يعقوب الطاهر، المزيج التسويقي للخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية – بنك السلام الجزائري نموذجا-، ملتقى الوطني المصارف الاسلامية واقع وآفاق، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2-، الجزائر، 2-3 ديسمبر 2015.

110- خبابه عبدا لله، براهيمي سعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.

111- رمزي سلامه، الاقتصاد الكويتي في منظومة الاقتصاد العالمي، مؤتمر الكويت الدولي الأول إمكانية اقتصادية –فرص استثمارية-، الفجر للاستشارات الادارية، الكويت، 22-23 ماي 2004.

112- سليمان ناصر، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومة السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي بعنوان إدارة مخاطر التنظيم والإشراف، معهد الدراسات المصرفية عمان، الأردن،2012.

113- صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، المؤتمر العالمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، الأردن، أفريل 2009.

114- عبد القادر جعفر، ضوابط المشاركة في العمل المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة لملتقى العالمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20 و21 أكتوبر 2009.

115- عبد القادر شاشي، العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل الإسلامي، البحرين، 8 ماي 2012.

116- فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ورقة بحثية مقدمة، 2008.

117- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

118- معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 3 و4 ديسمبر 2012.

119- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

120- وزارة النفط، الورقة القطرية لجمهورية السودان، للمشاركة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ديسمبر2014.

121- يوسف الشبيلي، التمويل بالمشاركة – الأليات العملية لتطويره-، ورقة بحثية مقدمة لندوة الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي، الإمارات، جانفي 2011.

القوانين والمراسيم

122- الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادي الثانية 1422 الموافق 20أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47.

123- الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادي الثانية 1422 الموافق 20أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47 ، الجريدة الرسمية..

124- الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الكتاب الخامس التنظيم المصرفي، المؤرخ في 26 أوت 2003، العدد52، الجريدة الرسمية.

125- الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق 15 جويلية 2006 المعدل للأمر رقم 01-03، متعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

126- الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1386 الموافق لـ 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، السنة الثالثة، العدد 80، الجريدة الرسمية، ص1204.

127- تعليمات معيار تغطية السيولة للبنوك الاسلامية، بنك الكويت المركزي، الصادرة بتاريخ 23-12-2014

128- القانون التنظيمي لعمل البنوك في السودان 2004، تقرير من موقع البنك المركزي في السودان.

129- القانون رقم 04-11، المؤرخ في 6 سبتمبر 2004، العدد 54، الجريدة الرسمية.

130- القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46، الجريدة الرسمية.

131- القانون رقم 82-11 مؤرخ في 2 ذي القعدة 1402 الموافق 21 أوت 1982، يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، المواد من 1إلى 7، الجريدة الرسمية.

132- القانون رقم 86-13 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، المادة 12، الجريدة الرسمية.

133- القانون رقم 88-25 مؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ 12 جويلية 1988، يتعلق بتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة، المواد من 1إلى 6، الجريدة الرسمية.

134- القانون رقم: 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر 260أوت 2003، الجريدة الرسمية.

135- المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الجريدة الرسمية.

136- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، العدد 64، الجريدة الرسمية.

المواقع الإلكتروني:

137- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، الموقع: www.andi.dz

138- موقع الوزارة المنتدبة MDPPIالموقع: www.mdipi.gov.dz

139- الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz

140- بنك مركزي الجزائري، الموقع: www.bank-of-algeria.dz

141- البنك الدولي الموقع: www.albankaldowli.org

142- اتحاد المصارف العربـية، الموقع: www.uabonline.org/

143- السوق المالية الإسلامية الدولية، الموقع : www.ifm.net

144- بنك فيصل السوداني، الموقع: www.fib.sudan.com

145- بنك الكويت المركزي، الموقع: www.cbk.gov.kw

146- بيت التمويل الكويتي"، الموقع: www.kfh.com

147- المؤسسة العربية للاستثمار، الموقع: www.dhaman.net

148- الجهاز المركزي للإحصاء في السودان، الموقع: www.cbs.gov.sd

149- البنك المركزي السوداني، الموقع: https://cbos.gov.sd/ar/content/

150- بنك ماليزي المركزي، الموقع: www.bnm.gov.my

151- سوق مالي في ماليزيا، الموقع: www.sc.com.my

152- بنك البركة الجزائر، الموقع: www.albaraka-bank.com

153- بنك السلام الجزائر، الموقع: www.alsalamalgeria.com

154- بورصة الجزائر، الموقع: www.sgbv.dz/ar

155- منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع: www.fao.org

المراجع الأجنبية:

156- Abu Umar Faruq Ahmad and Kabir Hassan, Riba and ISLAMIC Banking , Journal of Islamic Econom ics, Banking and finance, vol3,no1, Islamic Training and Research Academy, Dhaka, Bangladesh, 2007.

157- Badri Rabaa , boujelbene younes , the impact of the islamic banks performances on economic growth using panel data , internationl journal of economics and finance studies, vol 8, no 1, 2016.

158- Bank Negara Malaysia, statutory requirements, Annual Reports of the Bank of 2006-2017.

159- Food and agriculture organisation of the United nations, report on geography and climate in Kuwait, 2008.

160- Infrastructure Financing through Islamic Finance in the Islamic Countries, Standing Committee for Economic and Commercial

Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation, Ankara,TURKEY, March 2019.

161- International Islamic financial market, sukuk report (2002-2017), kingdom of bahrian,

162- islamic financial services board, islamic financial services industry, stability report, Published by, islamic financial services Board, Level 5, Sasana Kijang, Bank Negara Malaysia, Malaysia, 2017.

163- Jon sole, introducing islamic Banks into conventionnel banking systèmes, imf working paper, July2007.

164- Magda Ismail Abdel Mohsin, The Practice of Islamic Banking System in Sudan, journal of Economic Cooperation 27,no 4, Ankara , 2005.

165- Securities Commission of Malaysia Annula Reports (2008-2017).

166- Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani , Malaysian experiences on the developement of islamic economic, Banking and Finance, seventh international conference on islamic Econmics, center of islamic economic research, king abdulaziz university, jeddah KSA , 2008, p 406.

167- world's islamic finance market place, Reports of Bank Negara Malaysia, 2015.

الملاحق

الملحق 1: إحصائيات ماليزيا

DATA	PIB	INV	FISL
1998	182.23	75.98	70.9
1999	193.42	65.84	82
2000	209.53	87.72	120
2001	210.48	83.34	135.7
2002	219.34	83.63	100.1
2003	229.2	88.45	102.6
2004	310	90.3	107
2005	449.25	107.18	110
2006	475.52	119.23	102.92
2007	504.91	138.7	121.98
2008	528.31	145.04	150.49
2009	629.88	156.66	186.86
2010	676.65	179.79	222.21
2011	711.35	197.18	268.25
2012	751.45	241.73	314.97
2013	955.08	269.69	370.6
2014	1012.44	287.39	427.88
2015	1063.35	302.64	495
2016	1108.35	316.78	553.3
2017	1173.63	342.19	605.43

Source: Bank Negara Malaysia, Annual Reports of the Bank of 1998-2017, Bank website: www.bnm.gov.my.

الملحق2: احصائيات السودان

DATA	PIB	INV	FISL	FM	SUKUK
2004	68721	13069	4291	1619	1751
2005	85707	16756	6954	2435	2281
2006	98291	25235	10415	26689	3640
2007	118937	27235	12583	21279	4223
2008	135511	27900	14681	2646	5511
2009	139386	28584	15659	2597	7432
2010	160646	34803	20992	3462	9452
2011	182151	48634	23329	2973	11139
2012	222547	44536	24102	3933	12986
2013	304116	54005	33822	5512	14134
2014	447998	66287	38678	5711	15772
2015	505760	65589	54193	7405	36891
2016	605408	59507	83355	9759	20555
2017	615060	62393	125091	17839	20503

المصدر: احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في السودان حول الناتج المحلي الاجمالي، الموقع: www.cbs.gov.sd، البنك المركزي السوداني، موقع : https://cbos.gov.sd/ar/content/

المحلق 3: مصفوفة درجات الجودة الائتمانية للمطالبات على الدول ومؤسسات القطاع العام

التقييم الائتماني	وزن المخاطر
المطالبات على الدول	
(من AAA إلى– AA) أو ما يعدله	**صفر%**
(من +A إلى –A) أو ما يعادله	**%20**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	
المطالبات على مؤسسات القطاع العام الكويتية	**صفر%**
(من AAA إلى –AA) أو ما يعادله	**%20**

المصدر: تعليمات معيار تغطية السيولة للبنوك الاسلامية، بنك الكويت المركزي، الموقع: www.cbk.gov.kw.